الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

بعنـــوان:

دور الإستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر

دراسة حالة مشروع إستثمار سياحي- فندق قورارة بتيميمون-

إعداد الطالب :

- عبد الكريم مسعودي

إشراف البروفيسور:

أ.د/ باركة محمد الزين

لجنة المناقشة:

أ.د	بدي نصر الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيساً
أ.د	باركة محمد الزين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مُشرفاً
د	بومدين حسين	أستاذ محاضر – أ–	جامعة تلمسان	ممتحناً
د	سحنون سمير	أستاذ محاضر – أ–	جامعة سيدي بلعباس	ممتحناً
د	بن الدين امحمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة أدرار	ممتحناً
د	بوعزة عبد القادر	أستاذ محاضر – أ–	جامعة أدرار	ممتحناً

السنة الجامعية: 2017 - 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

بعنـــوان:

دور الإستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر

دراسة حالة مشروع إستثمار سياحي- فندق قورارة بتيميمون-

إعداد الطالب :

- عبد الكريم مسعودي

إشراف البروفيسور:

أ.د/ باركة محمد الزين

لجنة المناقشة:

أ.د	بدي نصر الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيساً
أ.د	باركة محمد الزين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مُشرفاً
د	بومدين حسين	أستاذ محاضر – أ–	جامعة تلمسان	ممتحناً
د	سحنون سمير	أستاذ محاضر – أ–	جامعة سيدي بلعباس	ممتحناً
د	بن الدين امحمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة أدرار	ممتحناً
د	بوعزة عبد القادر	أستاذ محاضر – أ–	جامعة أدرار	ممتحناً

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

أهـدي ثـمــرة هـذا العمـل :

إلى من أرجُو رضاهما.... الوالدين الكريمين.

إلى سندي في الحياة.....إخوتي الكرام.

إلى من نهلت من علمهم ....أساتذتي الأفاضل.

إلى كل طالب علم.

عبد الكريم

تشكُـرات

أحمد اللّه و أشكره على ما أنعم به عليا
من توفيق وسداد وصحة وقدرة لإتمام هذا العمل .

* * *

وأخص بالشكر والتقدير و الإمتنان، أستاذي الكريم:
البروفيسور " باركة محمد الزين " ،

لقبوله الإشراف على موضوع الأطروحة، وكذا توجيهاته القيمة والسديدة، و صبره و حرصه على أن ألم بكل جوانب الموضوع، و الذي لم يبخل عليّا بنصائحه وآرائه السديدة، النابعة من خبرته الكبيرة لتقويم هذا العمل، فجزاه اللّه خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكافة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة، وعلى وقتهم الثمين لتجشمهم عناء القراءة وتقييمها.

-إلى مدير ،و إطارات مديرية السياحة بولاية أدرار، و إطارات وزارة السياحة والصناعة التقليدية ، وكذا مدير فندق قورارة بتيميمون، الذين قدموا لي يد المساعدة .

إلى كُل من وقف معي من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل المتواضع.

عبد الكريم

قائمة الجداول

الرقم	العنـــوان	الصفحة
	الفصل الثاني	
2-1	معايير التمييز بين مصطلح الإدارة المحلية والحكم المحلي	79
2-2	نسب الضريبة على الأملاك	111
2-3	تطور عدد البلديات العاجزة في الجزائر	115
2-4	تطور عدد الولايات العاجزة في الجزائر	116
2-5	تطور ديون الجماعات المحلية بالجزائر	117
	الفصل الثالث	
3-1	توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي 1967- 1669	130
3-2	حصيلة برنامج الإستثمار السياحي للثلاثي 1967- 1969	131
3-3	توزيع المبالغ المالية على المشاريع الاستثمارية خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973	132
3-4	حصيلة الاستثمار السياحي للمخطط الرباعي 1974- 1978	134
3-5	المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الأول(1980-1984)	135
3-6	طاقات الإيواء السياحي سنة 1989	137
3-7	جدول عدد الفنادق في الفترة من 1990- 2010	139
3-8	جدول توزيع طاقات حسب المنتوج السياحي سنة 2000	140
3-9	امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993	140
3-10	وضعية مشاريع الاستثمار السياحي خلال الفترة 2002-2008	141
3-11	وضعية مشاريع الاستثمار السياحي خلال الفترة 2010-2015	142
3-12	وضعية الفنادق حسب نوع المنتوج خلال الفترة 2012-2016	144
3-13	وضعية الفنادق حسب القطاع خلال الفترة 2012-2016	145

الرقم	العنـــوان	الصفحة
3-14	حصة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام BIP	158
3-15	العمالة في قطاع السياحة خلال الفترة 2005-2009	159
3-16	تطور الإيرادات والنفقات السياحية في ميزان المدفوعات (2010-2015)	159
3-17	مساهمة الفنادق، المقاهي والمطاعم في الاقتصاد الوطني 2005-2010	160
3-18	عدد المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016	161
3-19	توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016	163
	الفصل الرابع	
4-1	توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	204
4-2	رخص مشاريع التنمية المحلية المتضمنة في برنامج دعم النمو	205
4-3	نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998- 2006)	206
	الفصل الخامس	
5-1	المسالك السياحية المقترحة للتهيئة بولاية أدرار	268
5-2	الأنماط السياحية المهيمنة بولاية أدرار	269
5-3	هياكل الإيواء السياحي ببلدية أدرار	270
5-4	هياكل الإيواء السياحي ببلدية تيميمون	271
5-5	التدفق السياحي بولاية أدرار خلال الفترة من 2000 إلى 2015	272
5-6	العمليات المُبرمجة ضمن برنامج التجهيز لسنة 2015	273
5-7	العمليات المبرمجة ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي	274
5-8	مناطق التوسع السياحي بولاية أدرار	275
5-9	المشاريع السياحية بمنطقة التوسع السياحي بتادلست	276
5-10	مقترحات مناطق توسع جديدة بولاية أدرار	277

الرقم	العنـــوان	الصفحة
5-11	توقعات عدد الأسرة آفاق 2030 بولاية أدرار	278
5-12	توقعات قدرات الإيواء السياحي بولاية أدرار آفاق 2030	278
5-13	مساهمة قطاع السياحة بأدرار في توفير مناصب الشغل	279
5-14	وضعية مشاريع الإستثمار السياحي بولاية أدرار قيد الإنجاز	280
5-15	وضعية مشاريع الإستثمار السياحي حسب الأصناف بأدرار	282
5-16	تطور عدد العمال بفندق قورارة	287
5-17	تطور رقم الأعمال لفندق قورارة تيميمون خلال الفترة 2004-2017	289
5-18	التدفق السياحي للأجانب والمحليين بفندق قورارة خلال الفترة من 2000 إلى 2016.	290
5-19	مبالغ الرسم على الإقامة المسددة من طرف فندق قورارة	293
5-20	مبالغ رسم التطهير المسددة من طرف فندق قورارة خلال الفترة من 2007 إلى 2016	294
5-21	مبالغ الرسم على القيمة المضافة المسددة من طرف فندق قورارة	295
5-22	مبالغ الرسم على النشاط المهني المسددة من طرف فندق قورارة	297

قـائمة الأشكـال

الرقم	العنــوان	الصفحة
	الفصل الأول	
1-1	السلسلة السياحية	39
	الفصل الثاني	
1-2	نظام الإدارة المحلية	66
2-2	دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية	73
	الفصل الثالث	
1-3	عدد المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016	161
2-3	مبالغ المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016	162
3-3	مناصب العمل ضمن المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016	163
4-3	عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016	164
5-3	مبالغ المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016	165
6-3	مناصب العمل في المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016	165
7-3	موقع المخطط التوجيهي للسياحة من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية	179
	الفصل الرابع	
1-4	المحاور الاستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة	240
2-4	دور المجتمعات المحلية في التنمية السياحية المستدامة	243
	الفصل الخامس	
1-5	الخريطة السياحية لولاية أدرار	266
2-5	منطقة التوسع السياحي -تادلست بتيميمون- أدرار	276

الرقم	العنــوان	الصفحة
5-3	مخطط تهيئة منطقة التوسع السياحي -تادلست بتيميمون- أدرار	277
5-4	تطور عدد العمال بفندق قورارة	287
5-5	الهيكل التنظيمي لفندق قورارة بتيميمون	288
5-6	تطور رقم الأعمال لفندق قورارة تيميمون خلال الفترة 2004-2017	289
5-7	التدفق السياحي للأجانب والمحليين بفندق قورارةخلال الفترة من 2000 إلى 2016	291
5-8	مبالغ الرسم على الإقامة المسددة من طرف فندق قورارة	293
5-9	مبالغ رسم التطهير المُسددة من طرف فندق قورارة	295
5-10	مبالغ الرسم على القيمة المضافة المسدد من طرف فندق قورارة	296
5-11	مبالغ الرسم على النشاط المهني المسدد من طرف فندق قورارة	297

خطة الأطروحة

الخطة
المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمار السياحي
-المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإستثمار -المبحث الثاني: مدخل عام للسياحة -المبحث الثالث: الإطار العام للإستثمار السياحي
الفصل الثاني: الجماعات المحلية بالجزائر: واقع التمويل وتحدياته
-المبحث الأول: عموميات حول الإدارة المحلية -المبحث الثاني: الجماعات المحلية بالجزائر -المبحث الثالث: مالية الجماعات المحلية بالجزائر
الفصل الثالث: واقع و آفاق الإستثمار السياحي في الجزائر
-المبحث الأول: تطور سياسة الإستثمارات السياحية في الجزائر -المبحث الثاني: واقع الإستثمار السياحي بالجزائر -المبحث الثالث: الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع السياحة بالجزائر
الفصل الرابع: الإنعكاسات التنموية للإستثمارات السياحية على الجماعات المحلية بالجزائر
-المبحث الأول: الأدوار التنموية للجماعات المحلية -المبحث الثاني: الإستثمار السياحي كآلية لتنمية موارد الجماعات المحلية -المبحث الثالث: آليات ترقية الإستثمار السياحي بالجماعات المحلية
الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لحالة مشروع استثمار سياحي-فندق قورارة بتيميمون-
-المبحث الأول: الخصائص السياحية المميزة لولاية أدرار -المبحث الثاني: دراسة لحالة مشروع إستثمار سياحي- فندق قورارة بتيميمون -المبحث الثالث: آفاق الإستثمار السياحي بولاية أدرار
الخاتمة العامة
قائمة المراجع

المقدمة
العامة

❖ **تمهيد:**

في ظل التحولات التي يشهدُها العالم في مختلف المجالات خصوصاً الجانب الاقتصادي، وما نتج عنها من متغيرات جديدة وأساليب فرضتها العولمة الاقتصادية لبناء اقتصاد عالمي جديد، أصبح من الضروري الاعتماد على التكامل الاقتصادي بين الدول والانفتاح على الأسواق واستخدام التكنولوجيا والتركيز على تنقل الأموال عبر الحدود، وتشجيع الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية، وقد تبلور هذا الاهتمام بعد نهاية الحرب الباردة، حيث سعت أغلب الدول إلى الاهتمام بالاستثمار كمحرك رئيسي لنمو اقتصادياتها.

حظي موضوع الإستثمار باهتمام كبير في مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية، وكان محل العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية نظراً لما يلعبه الاستثمار من أدوار فعالة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وهو الطريقة الأنجح لإنشاء الثروات.

إن جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية أصبحت منشغلة بموضوع الاستثمار؛ ذلك أن الدول المُتقدمة تسعى إلى ترقية الاستثمار وتوفير المناخ المناسب له بحيث تنظر إليه على أنه أحد الأسباب الهامة التي تحقق استقرارها وتطورها؛ في حين يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية، فهي ترى أن الاستثمار هو الحل الأمثل لتجاوز تخلفها بالرغم من أن متغير الاستثمار بها والمكونات الأخرى للاقتصاد غير متجانسة في أغلب الأحيان، ما يشكل عائق لتحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار.

لذلك وجهت العديد من الدول اهتماماتها بقطاع الخدمات باعتباره بديلا لتعويض الضعف في مختلف القطاعات الأخرى كالزراعة، الصناعة....إلخ، ولعل من أهم هذه الخدمات نجد الخدمات السياحية التي تُعتبر من أهم الخدمات و أكثرها حركية في العالم، فالسياحة تعد ظاهرة عرفها الانسان منذ القدم عبر مختلف العصور؛ فقد اقتصر مفهومها الأول على السفر والتنقل، لتُصبح اليوم صناعة متميزة ومورد رئيسي وقطاع جد استراتيجي يحتل مكانة أساسية في اقتصاديات الدول، وبالتالي اعتُبرت عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية الاقتصادية، نظراً لما تحققه المبادلات السياحية من نتائج معتبرة مقارنة بالمبادلات في قطاعات أخرى كالزراعة، الصناعة ...إلخ.

إن القطاع السياحي يُعد مصدراً مُهماً من مصادر الدخل بالعملة الصعبة وخلق فرص العمل وزيادة الدخل الوطني وأكبر قطاع مزود للخدمات في العالم، ومن ثم نجد أن أغلب الدول تفطنت لأهمية قطاع السياحة و أولته أهمية كبيرة في برامجها التنموية، الأمر الذي أدى بها إلى توجيه اهتمامها بالاستثمار في القطاع السياحي وتوفير المناخ الملائم لذلك بهدف تلبية احتياجات السياح وجلب أكبر قدر من الموارد المالية.

لذلك فالاستثمارات السياحية تعد من أكثر المشاريع جلباً لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص، وقد تعددت مجالات الاستثمار في القطاع السياحي مثل: الفنادق، القرى والمخيمات السياحية، مراكز الألعاب والترفيه، المطاعم ، ترميم الأماكن الأثرية والمتاحف ..إلخ.

وفي ظل الأزمات المالية المتتالية التي عصفت بدول العالم، كان من البديهي على الدول التي تعتمد على النفط أن تعي هذه التأثيرات العالمية الجديدة الخارجية على اقتصادها، و يستوجب عليها أن تستغل قدراتها وامكانياتها واتباع كل الاجراءات المشجعة و المحفزة لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين في المجال السياحي.

حاولت الجزائر بعد استقلالها الاهتمام بقطاع السياحة كونها تمتلك مؤهلات سياحية مهمة ترتكز أساساً على التنوع الكبير في عوامل الجذب الطبيعية، إذ تمتاز بشريط ساحلي يمتد على طول 1200 كم، يزخر بالعديد من الشواطئ والمناظر الخلابة والغابات والسهول وصحراء شاسعة تزيد مساحتها على 02 مليون كم^2 ، والمُصنفة من بين أجمل الصحاري في العالم، فهذه الامكانيات الطبيعية تُفتقد في كثير من بلدان العالم؛ فالتنوع المناخي يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة.

بداية الاهتمام بقطاع السياحة في الجزائر كانت بإصدار ميثاق السياحة سنة 1966، وتبنت بعد ذلك مخططات تنموية خلال فترة السبعينات والثمانينات، وبادرت إلى إنشاء الهياكل السياحية والمحطات الحموية وتهيئة الشواطئ؛ إلا أن هذه الجهود تبقى متواضعة ولا ترقى بالسياحة الجزائرية إلى مصف الدول السياحية بامتياز، إذ بقيت انجازاتها جد محدودة إذا ما قارناها بالبلدان المجاورة، حيث أن المُتابع لسياسات الاستثمارات السياحية يلمس عدة نقائص ومشكلات يُعاني منها القطاع بداية من ثقافة المجتمع السياحية، وانتهاء عند المفهوم العميق للسياحة كصناعة استراتيجية.

هذه الأسباب وغيرها جعلت الدولة تُعيد النظر في استراتجيتها اتجاه السياحة، و أقرت مخطط التهيئة الإقليمية آفاق 2030، وتضمن هذا الأخير 19 مخططاً من بينها مخطط التهيئة السياحية، والذي يعول عليه لتحويل الجزائر إلى إحدى مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، ويتم تطبيق هذه الاستراتيجية على مراحل وتحمل في برامجها تشييد عدة استثمارات سياحية في مختلف أرجاء الوطن واعتماد مناطق للتوسع السياحي أملاً في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الجماعات المحلية.

❖ **<u>الإشكالية:</u>**

ازدادت أهمية الجماعات المحلية وأصبحت تحتل مركزاً هاماً لقُربها من المواطن وسعيها لتحقيق التنمية المحلية، لكنّ ذلك يتطلب توفرها على موارد مالية كافية لتحقيق أهدافها وبرامجها، في حين أنّ الواقع المعاش يثبت أن الجماعات المحلية بالجزائر تعاني من قلة مواردها المالية.

من هذا المنطلق وبالنظر لأن العديد من الجماعات المحلية بها مُؤهلات سياحية و مقومات طبيعية وآثار تاريخية وسياحية إلا أنها غير مستغلة أحسن استغلال؛ لذا أردنا أن نُسلط الضوء على ما مدى استغلال الجماعات المحلية بالجزائر لمؤهلاتها السياحية واستثمارها في قطاع السياحة لزيادة وتنمية مواردها المالية.

بناء على ما تقدم تبرز معالم الإشكالية من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو دور الإستثمار السياحي في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية، يُمكن صياغتها كما يلي:

1- هل يُسهم الاستثمار السياحي في تثمين المالية المحلية للجماعات المحلية ؟

2- هل تُبدي الجماعات المحلية بالجزائر اهتماماً بتنوع مواردها واستغلال مؤهلاتها السياحية ؟

3- هل الاستراتيجية التي تبنتها الدولة الجزائرية بشأن ترقية السياحة كفيلة بتطوير قطاع السياحة وتحقيق التنمية المستدامة ؟

4- ما هي الانعكاسات التنموية للاستثمارات السياحية على الجماعات المحلية بالجزائر؟

5- ما مدى توفر المناخ الملائم للاستثمارات السياحية على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر؟

6- ما الآثار المترتبة عن عدم استغلال المقومات والمؤهلات السياحية لبعض الجماعات المحلية بالجزائر؟

❖ **الفرضيات:**

بناء على ما تم طرحة من أسئلة حول موضوع الدراسة، يُمكن أن نُصيغ الفرضيات التالية التي نسعى لاختبارها كما يلي:

1- يُعد الاستثمار السياحي عاملا مهماً في تثمين المالية المحلية بالجماعات المحلية إذا سعت إلى استغلال مؤهلاتها السياحية أحسن استغلال.

2- تُبدي الجماعات المحلية اهتماما كبيراً بتنوع مواردها خصوصاً ما تعلق بتحصيل موارد مالية من خلال تطوير قطاع السياحة وتشييد المنشآت السياحية.

3- إنّ تبني مخطط التهيئة السياحية آفاق 2030، كفيل بترقية قطاع السياحة، و يعبر عن إرادة الدولة ورغبتها في جعل الجزائر وجهة سياحية عالمية بامتياز وتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

4- اهتمام الجماعات المحلية بالاستثمار السياحي وتوفير المناخ المناسب له، يُوفر لها مداخيل مالية هامة و يُسهم في تحقيق التنمية المحلية في مختلف المجالات.

5- إن مناخ الاستثمار يُعد غير كافي لاستقطاب أكبر عدد من الاستثمارات السياحية على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر.

6- عدم اهتمام الجماعات المحلية في الجزائر بمقوماتها السياحية يُعقد من وضعيتها المالية و يجعلها تخسر مورداً استراتيجياً وهاماً من مواردها.

❖ **الأهمية:**

تكمُن أهمية الموضوع انطلاقاً من أنه محاولة منا لإبراز الانعكاسات التنموية الايجابية للاستثمار السياحي على الجماعات المحلية و تبيان أهمية الاستثمار السياحي كمورد مالي هام للجماعات المحلية؛ خصوصاً إذا ما أولته هذه الأخيرة أهمية كبيرة واستغلت ما تزخر به من مؤهلات سياحية و ثروات طبيعية و آثار تقليدية وتاريخية.

ويزداد هذا الموضوع أهمية كون الايردات النفطية تعرف انخفاضاً محسوساً بسبب تأثر الجزائر بانخفاض أسعار البترول، وهو ما انعكس سلباً على الاقتصاد الوطني، و أدى بالدولة إلى اتخاذ حزمة من الاجراءات تدخل ضمن سياسة التقشف و ترشيد النفقات، وفي ظل هذه الأزمة شددت الحكومة على الجماعات المحلية بضرورة تثمين منتوجاتها وإعادة استغلال ممتلكاتها أحسن استغلال، لا سيما وأن أغلب الجماعات المحلية في الجزائر تُعاني من نقص في مواردها المالية وتعتمد كليا على الايرادات الجبائية، ما يستدعي عليها أن تبحث عن مصادر تمويلية أخرى، ولعل الاستثمار السياحي يكون من بين الحلول الناجعة لها.

❖ **الأهداف:**

نسعى من خلال البحث في هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح الإطار العام للاستثمار السياحي ومختلف الجوانب المتعلق به.
- تشخيص واقع الاستثمار السياحي بالجزائر.
- تحديد آليات ترقية الإستثمار السياحي بالجماعات المحلية في الجزائر.
- استعراض مختلف الجوانب المتعلقة بمالية الجماعات المحلية و سبل تنميتها.
- دراسة وتحليل لحالة مشروع استثمار سياحي– فندق قورارة بتيميمون– بولاية أدرار، للوقوف على مدى أهمية المشاريع الاستثمارية السياحية في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية.
- الخروج بمجموعة من التوصيات الكفيلة بتحسين مالية الجماعات المحلية والرفع من كفاءتها.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

تعود أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة إلى دوافع ذاتية وموضوعية نوجزها في مايلي:

- الاهتمام المتزايد بالاستثمار السياحي كمورد اقتصادي في عديد الدول، والتركيز على السياحة كقطاع ومورد استراتيجي بديل عن الموارد النفطية.
- توجه الدولة الجزائرية للبحث عن مصادر للدخل الوطني خارج الموارد النفطية خصوصاً في ظل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- ضعف الجماعات المحلية في استغلالها لمقوماتها السياحية والطبيعية.
- إشكالية العجز المالي وقلة الموارد المالية التي تعاني منها الجماعات المحلية بالجزائر.
- اهتمامي الشخصي بالمواضيع التي تعنى بدراسة مالية الجماعات المحلية والبحث في سُبل تفعيلها.

❖ **المنهج:**

قصد الالمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على منهجين :

- **المنهج الوصفي:** وهو المنهج المُلائم لدراسة مثل هذه المواضيع والأنسب لاستعراض العناصر المتعلق به، بداية من تقديم مفاهيم حول الاستثمار و السياحة بشكل عام، والاستثمار السياحي بشكل خاص، مع تبيان أهميته ومحدداته ومختلف آثاره و الوقوف على واقعه و آفاقه بالجزائر، مع التطرق أيضاً بشيء من التفصيل والتحليل لواقع مالية الجماعات المحلية بالجزائر واستعراض تحدياتها و آليات تنمية مواردها.
- **منهج دراسة حالة:** تم اعتماد هذا المنهج بناء على اختيارنا لدراسة حالة مشروع استثمار سياحي والمتمثل في فندق قورارة بتيميمون، وتحليل المعطيات والاحصائيات المتحصل عليها من الفندق، وذلك محاولة منا لعكس الجانب النظري على أرض الواقع.
- أما عن الأدوات المستخدمة في البحث والتي تم الاعتماد عليها لمعالجة وتشخيص الموضوع، فتمثلت في مختلف الكتب والمراجع المرتبطة بالموضوع، وكذا مختلف الاحصائيات والمعطيات الصادرة عن الهيئات الرسمية المهتمة بموضوع الاستثمار السياحي خصوصاً وزارة السياحة والديوان الوطني للإحصائيات، كما تم الاستعانة ببعض المواقع الالكترونية والملتقيات العلمية والمجلات المُحكمة التي تطرقت لجوانب الموضوع.

❖ **الإطار الزماني والمكاني:**

نحاول من خلال هذه الدراسة الربط بين فعالية الاستثمار السياحي وتنمية موارد الجماعات المحلية، وذلك وفقاً لإطار زماني ومكاني نُفصله كالآتي:

- **الإطار الزماني:** في الجانب النظري كانت لنا محاولة للحصول على المعطيات و المعلومات والاحصائيات المرتبطة بموضوع الدراسة في أغلب الأحيان منذ استقلال الجزائر إلى غاية 2016.

أما الإطار الزماني للجانب التطبيقي فحددت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى 2016، حسب ما توفر لنا من معلومات قصد المقارنة بين هذه السنوات و تحليل النتائج المتحصل عليها.

- **الإطار المكاني:** انطلاقاً من اعتمادنا على منهج دراسة حالة، فقد تم تحديد الاطار المكاني من خلال دراسة لحالة مشروع إستثمار سياحي، والمتمثل في فندق قورارة بتيميمون– ولاية أدرار.

❖ **الدراسات السابقة:**

من الدراسات التي تَمكنّا من الإطلاع عليها وتتقاطع مع الموضوع محل الدراسة ما يلي:

1–**أطروحة دكتوراه لـ بديعة بوعقلين، بعنوان: " الإستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005–2006،** وفي هذه الدراسة تناولت الباحثة في خمسة فصول الجوانب المتعلقة بالمفاهيم الأساسية للسياحة، وركزت على جانبي العرض والطلب السياحي من خلال ربط الاستثمارات السياحية بالتسويق السياحي، وتطرقت إلى تطور الإستثمارات السياحية ومختلف المُخططات التنموية التي تم اعتمادها بالجزائر، وخصصت جزءاً من الدراسة للحديث عن برنامج التنمية السياحية المستدامة وآفاق تسويق المنتج السياحي في الجزائر.

ومن بين النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أنه رغم السياسات المتبعة من قبل السلطات العمومية والإصلاحات التي شهدها القطاع السياحي؛ إلا أن هذا الأخير مازال يعرف ركوداً، ولم تُعطي الدولة للنشاط السياحي دوره التنموي على غرار البلدان المجاورة لها.

2-**أطروحة دكتوراه لـ توفيق بن سهلة ثاني، بعنوان: أثر المنظومة البنكية على ترقية الإستثمار في القطاع السياحي بجامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016**، ناقش موضوع الأطروحة في خمسة فصول تطرق فيها إلى الإمكانيات السياحية بالجزائر وأهميتها في التنمية الاقتصادية وموقعها ضمن السياحة الدولية، إضافة إلى واقع الاستثمارات السياحية بالجزائر واعتمد على دراسة استبيانية حول واقع التمويل البنكي للاستثمارات السياحية بالجزائر.

وتكمُن أهمية الدراسة في اظهار القدرات السياحية المتوفرة في الجزائر وإيجاد الطرق المناسبة لاستغلالها ومدى اهتمام الجزائر بهذا القطاع في ظل البرنامج التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، ومما خلص إليه أنه رغم المشاكل التي تُعاني منها البنوك عند تمويل المشاريع؛ إلا أنها قد قامت بتمويل كل المشاريع التي تحققت فيها الشروط بعد توفر الضمانات.

3- **أطروحة دكتوراه لـ: نسرين بوزاهر، بعنوان: ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة – منطقة الزيبان- بجامعة محمد خيضر-بسكرة، السنة الجامعية 2016-2017**، ركزت فيها على مقاربة نظرية للتنمية المُستدامة في السياحة والأبعاد الاقتصادية للعرض السياحي مع التطرق لواقع العرض السياحي بالجزائر، وقامت بدراسة تحليلية لإستراتيجية الاستثمار في العرض السياحي المستدام بمنطقة الزيبان.

تسعى هذه الدراسة للوصول إلى بناء علاقة قابلة للاسقاط بين السياحة من خلال مكونات العرض فيها وبين مضمون التنمية المستدامة، ومن بين النتائج التي توصلت إليها أن الاستثمار السياحي في دولة ما لا يُمكن أن يتم بمنأى عن تقدير ومتابعة الآثار المتداخلة والمهمة على مختلف المؤشرات الاقتصادية، ما يستوجب تبني آليات التنمية وتطوير الممارسات الاستثمارية السياحية.

4- **رسالة ماجستير لـ: سعاد صديقي، بعنوان: دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (وكالة جيجل)، بجامعة منتوري-قسنطينة، السنة الجامعية 2005-2006**، تطرقت الباحثة في هذه الرسالة إلى الإطار النظري والمفاهيمي للسياحة والمنشآت السياحية وأنواعها، وتطرقت أيضاً لمصادر التمويل

المتاحة لإقامة المشاريع السياحية وتناولت وضعية السياحة في الجزائر مع دراسة البيئة الاستثمارية التي تنشط فيها المشاريع السياحية، أما الجانب التطبيقي فخُصص لاستعراض تجربة بنك الجزائر الخارجي في تمويل المشاريع السياحية خلال الفترة من 1980 إلى 2005.

وخلُصت الدراسة إلى ضرورة منح مكانة أكبر للسياحة في إطار السياسة التنموية العامة، ويجب أن ترتكز السياسة الوطنية للسياحة على مخطط رئيسي للتنمية على المدى الطويل والسهر على توافقه مع القطاعات الأخرى.

5- **رسالة ماجستير لـ: بليل فدوى، بعنوان: دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة من 2000 إلى 2010، بجامعة المدية، السنة الجامعية 2011-2012،** تناولت الباحثة ضمن فصول الرسالة الإطار النظري للاستثمار السياحي وأهميته في التنمية الاقتصادية، وكذا طبيعة التحفيزات الجبائية وأثرها على الاستثمار السياحي مع التطرق إلى تطور الاستثمارات السياحية بالجزائر، وخصصت الجانب التطبيقي لتحليل سياسة التحفيزات الجبائية على الإستثمار السياحي بالجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2010، وقد توصلت الباحثة إلى أن التحفيزات الجبائية لها دور إيجابي في توفير التمويل وتقليل التكاليف على الاستثمار السياحي، لكن لا يمكن مع ذلك اغفال دور باقي العوامل المالية والتقنية، لذلك من غير الممكن دراسة تأثير التحفيزات الجبائية وحدها على الاستثمارات السياحية بمعزل عن باقي التحفيزات.

6- **أطروحة دكتوراه لـ: Thearonn Hang ، بعنوان:**

" Stratégie pour un tourisme durable au Cambodge: l'action des acteurs publics touristiques locaux au regard des ressources et compétences ",
Dans le cadre de: École doctorale Droit et sciences politiques, économiques et de gestion, Université Nice Sophia-Antipolis, l'année universitaire 2016.

بيّنت هذه الأطروحة أن هُناك مفاهيم مُشتركة متعلقة بالسياحة المستدامة، لكن هناك اختلافات من حيث الاستراتيجيات المُطبقة لتحقيقها، وتناولت أيضاً مُختلف القيود التي أدت إلى نقص الموارد المالية في جميع المجالات لتطوير السياحة المستدامة، وعلى وجه التحديد القيود الخمس المتصلة بالموارد البشرية وأساليب العمل والإطار القانوني والدعم المؤسسي والمالي، والتوعية العامة في قطاع السياحة في كمبوديا، وأشارت أيضاً

إلى الآثار المُترتبة عن ذلك والتي ينتُج عنها عدم التفكير في الموارد السياحية المُحتملة حيث أن بعض عوامل الجذب تُصبح غير قادرة على ضمان استدامتها، ما يؤدي إلى تدمير الكنوز السياحية، وتغيير القيم الاجتماعية الثقافية والهوية الوطنية.

وتطرقت الأطروحة إلى مجموعة من الآليات التي يُمكن من خلالها تحقيق تنمية سياحية مُستدامة تزيد من الموارد وتُطور المهارات، مع التركيز بالدرجة الأولى على الإدارة السليمة والاحترافية لمُقومات وعناصر الجذب السياحي التي تزخر بها كل دولة.

7- أطروحة دكتوراه لـ: Fabien Fresnel ، بعنوان:

"Développement des groupes hôteliers internationaux, actifs immobiliers et création de valeur", dans le cadre de École: doctorale Entreprise, économie, société , Université Montesquieu-Bordeaux, l'année universitaire 2012.

ركزت هذه الأطروحة في تحليلها على أنّ اختيار أسلوب التنمية أصبح اليوم في صميم التفكير الاستراتيجي للفنادق من خلال عدة خيارات لخلق قيمة مضافة لها: كالملكية الكاملة للأصول العقارية، الامتيازات، تسيير الفنادق من قبل مؤسسات خاصة أو عقود البيع والتأجير؛ وتُناقش الأطروحة التساؤل الرئيسي التالي: هل إذا كان بيع الأصول مع انخفاض كثافة رأس المال يخلق قيمة للمساهمين ويسهم في تنمية الفنادق، لذلك تم تحليل مختلف النظريات التي تُعنى بإدارة الفنادق كنظرية تكلفة المعاملات، نظرية حقوق الملكية، نظرية الوكالة ونموذج تنمية الموارد.

واستند الباحث إلى دراسات إحصائية تُمكن من تحديد البيئات الأفضل لطرق التنمية، من خلال قياس خلق القيمة لعدة فنادق.

❖ تعقيب على الدراسات السابقة:

بعد اطلاعنا على الدراسات السابقة يُمكن القول أن مُجملها تطرق إلى الإطار النظري للاستثمار السياحي من زوايا مختلفة، وذلك من خلال التطرق إلى التعاريف المتنوعة للاستثمار السياحي وأهم أنواعه وأبعاده وأهميته الاقتصادية، لكنها اختلفت في دراسة المتغيرات المُرتبطة بموضوع الاستثمار السياحي فمنها من تطرق إلى التحفيزات الجبائية ومنها من تطرق إلى التمويل في المشاريع السياحية، والبعض تحدث عن إشكالية التسويق السياحي، وأهمية التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية، وكذا آليات تنمية الفنادق

وتحقيق تنمية سياحية مستدامة؛ إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى الاستثمارت السياحية على مستوى الجماعات المحلية، ولم تهتم بالجانب التمويلي للاستثمارات السياحية كمورد هام لها، وهذا ما نُحاول الوصول إليه في هذه الدراسة من خلال إبراز أهمية الاستثمارات السياحية في تنمية موارد الجماعات المحلية، والتركيز على ضرورة الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والسياحية في ظل شُح مواردها المالية والأزمة النفطية العالمية التي أثرت على الاقتصاد الجزائري.

❖ **الصعوبات:**

يُمكن الإشارة إلى جملة من الصعوبات التي اعترضت مسيرتنا عند دراسة هذا الموضوع، والتي نُبرزها في ما يلي:

- نقص المراجع التي تتطرق بدقة لموضوع الاستثمار السياحي.
- وجود تضارب في الإحصائيات المتعلقة بالاستثمارات السياحية في الجزائر والمتحصل عليها من المصادر الرسمية كوزارة السياحة والديوان الوطني للإحصائيات ومديرية السياحة على مستوى الولاية.
- صعوبة الحصول على المعلومة في بعض الإدارات ونقص الشفافية عند تقديم الاحصائيات والمعطيات المتعلقة بالموضوع.

❖ **المُحتوى:**

قصد مُعالجة الموضوع محل الدراسة قسمنا الأطروحة إلى خمسة فصول نُفصل محتواها كما يلي:

-الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمار السياحي

تطرقنا فيه لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإستثمار، وعرّجنا فيه على مفهوم السياحة وخصائصها وأبعادها المختلفة، وتحدثنا ضمن المبحث الثالث منه حول الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي بالتطرق لتعريفه وأنواعه ومحدداته.

-الفصل الثاني: الجماعات المحلية بالجزائر، واقع التمويل وتحدياته

حاولنا من خلاله استعراض أسباب نشأة الإدارة المحلية و أدوارها ومقوماتها ضمن المبحث الأول، وتناولنا مفهوم الجماعات المحلية بالجزائر وأهم صلاحياتها والهيئات المُسيرة لها ضمن المبحث الثاني، وخُصص المبحث الثالث لدراسة مالية الجماعات

المحلية في الجزائر من خلال التطرق لمواردها المالية وإشكالية عجز ميزانيتها مع إبراز مختلف الآليات لتفعيل مواردها المالية.

-الفصل الثالث: واقع وآفاق الاستثمار السياحي في الجزائر

يدرس هذا الفصل سياسة الاستثمارات السياحية في ظل الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر وتطورها التاريخي منذ الاستقلال، بالإضافة إلى واقع ومناخ الاستثمار السياحي في الجزائر وأهم مُعوقاته، وتطرقنا فيه إلى دراسة الاستراتيجية الوطنية لتطوير السياحة، بالإشارة إلى خصائص ومُقومات السياحة بالجزائر والتعريف بالمخطط الوطني للتهيئة السياحية SDAT آفاق 2030.

-الفصل الرابع: الانعكاسات التنموية للاستثمارات السياحية على الجماعات المحلية

يهدف هذا الفصل إلى ابراز الأدوار التنموية للجماعات المحلية بالحديث على التنمية المحلية بالجزائر ومختلف برامجها المطبقة منذ الاستقلال، مع التطرق إلى دور الاستثمار السياحي في تثمين المالية المحلية وعرض سياسة الحكومة التحفيزية في هذا المجال، واستعراض أهم آليات ترقية الاستثمار السياحي بالجماعات المحلية.

-الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لحالة مشروع إستثمار سياحي-فندق قورارة بتيميون

خُصص هذا الفصل لدراسة حالة مشروع إستثمار سياحي بولاية أدرار والمتمثل في فندق قورارة بتيميمون، حيث تمت الإشارة إلى الخصائص المميزة للاستثمار السياحي بولاية أدرار واستعراض امكانياتها ومقوماتها السياحية وتحليل واقع الاستثمار السياحي بها

في حين تمت دراسة مشروع الإستثمار السياحي من خلال التعريف بفندق قورارة ودراسة تقييمية للانعكاسات التنموية لهذا المشروع على مستوى ولاية أدرار، ومُساهمته في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية، لنَختم الفصل بالتطرق إلى سبل ترقية الاستثمار السياحي وآفاقه بولاية أدرار.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للإستثمار السياحي

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإستثمار**
- **المبحث الثاني: مدخل عام للسياحة**
- **المبحث الثالث: الإطار العام للإستثمار السياحي**

تمهيد:

يُعد موضوع الاستثمار من المواضيع الهامة التي شغلت بال العديد من الباحثين الاقتصادين؛ إذ يُعتبر أحد العوامل الأساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد وطريقة لإنشاء ومُضاعفة الثروات، وتظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي مهم من خلال ما يلعبه الاستثمار في الحياة الاقتصادية، لا سيما وأنه وثيق الصلة بعدة متغيرات كالاستهلاك والادخار والدخل ومستوى التنمية الاقتصادية.

وأمام تزايد أهمية الاستثمار في المجتمعات فقد تعددت مجالاته ومست عدة قطاعات، وسعت العديد من الدول للبحث عن الآليات والوسائل التي تسمح لها بخلق الثروة وزيادة الدخل، من خلال الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية كالقطاع السياحي وبذلك الاستغلال الأمثل للمقومات السياحية التي تزخر بها كل دولة.

وعليه فإن السياحة تُؤدي دوراً هاماً في تنمية الدول، فهي مصدر من مصادر الدخل الوطني وتوفر احتياجات الدولة من النقد الأجنبي وعدداً معتبراً من مناصب الشغل، كما تُعد من أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في الرفع من معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لمختلف المشاريع السياحية.

وانطلاقاً مما سبق نجد أن أغلب الدول على اختلافها تهتم بالاستثمار في المجال السياحي، باعتباره نشاطاً ضرورياً ومُهماً في تشجيع حركة السياحة بها.

وقصد التفصيل في معاجلة وتحليل موضوع الإستثمار السياحي، ارتأينا تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث وفقاً لما يلي:

- **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول الإستثمار.
- **المبحث الثاني:** مدخل عام للسياحة.
- **المبحث الثالث:** الإطار العام للإستثمار السياحي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار

يُعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي لاقتصاد أي بلد، من خلال امتصاصه للأموال المدخرة وتوجيهها للنشاط الاقتصادي قصد تلبية احتياجات الأفراد المتنوعة؛ لذلك أصبحت كل الدول تنظر دون تمييز إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، بما يُحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية.

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمار عند كثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، وتنوعت على حسب المدارس الاقتصادية؛ ولإظهار أهمية الاستثمار وأهدافه ومختلف التعاريف المتعلقة به، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، نُبين فيها مفهوم الإستثمار، أنواعه ومحدداته.

المطلب الأول: الإستثمار: مفهومه، أهميته وأهدافه

هُناك العديد من المفاهيم التي يُعرف بها الاستثمار تبعا للحاجة إليه والهدف من قيامه، وهذا ما نبينه من خلال ما يلي:

أولاً: مفهوم الإستثمار

يُعرف الاستثمار على أنه: "عملية ناتجة عن تدخل نشاط العميل الذي له هدف خلق رأس المال، بمعنى الممتلكات الدائمة التي تتسبب في إشباع الرغبات المختلفة".[1]

ويُعرف على أنه: "توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، رفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم".[2]

فالاستثمار هو: " توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموماً، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي".[3]

ويُقصد به أيضاً: " إستخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل".[4]، أي إستعداد الشخص لتحمل درجة معقولة من عدم التأكد من النتائج أملاً في الحصول على

---

[1]- حسين عمر، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص163.

[2]- قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص29.

[3]- طاهر حيدر حردان، **مبادئ الإستثمار**، المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص30.

[4]- عبد العزيز فهمي هيكل، **أساليب تقييم الاستثمارات**، الدار الجامعية، لبنان، 1985، ص225.

ربح ملائم.[1]

ويمكن تعريفه بأنه: " قيام العون الاقتصادي بالإنفاق من أجل زيادة أو تجديد رأسماله الإنتاجي، فهو تدفق لتغذية المخزون أو رأس المال الثابت، أي مجموع وسائل الإنتاج التي تسمح بتراكم رأس المال وتحسين الطاقة الإنتاجية للبلد ".[2]

في حين يُعرِفه البعض على أنه:" جزء من الدخل لا يُستهلك؛ وإنما يُعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الانتاج أو المحافظة عليه مع الأخذ بعين الاعتبار الإضافة إلى المخزون السلعي". [3]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نُوجز تعريف الاستثمار من خلال الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التالية:

***الجانب الاقتصادي:**

الاستثمار هو:" تكوين لرأس المال الثابت وإحداث تراكم في المؤسسة وزيادة أصولها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجها على مدى فترات مختلفة "[4]، ويتحدد أيضاً حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير يعتبر الاستثمار هو:" التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة؛ حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار".[5]

***الجانب المحاسبي:**

يُعرف الاستثمار من المنظور المحاسبي على أنه: " مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة مادية كانت أو معنوية مكتسبة، أو منشأة من طرف المؤسسة، وذلك من أجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال، وليس بهدف بيعها أو تحويلها"،[6] وبالتالي تتمثل الاستثمارات في: " تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة ".[7]

---

[1] -Gved.N, **Finance d'entreprise les règles du jeu**, éd: d'organisation, France, 1997, p273.

[2]-Isabelle Waquet et Marc Montoussé, **Introduction à l économie Macroéconomie**, éd: bréal, France, 2006, p78.

[3] - حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ط1، جامعة الإسراء للنشر، الأردن، 2006، ص 109.

[4]- Pierre Conso, **La Gestion financière de l'Entreprise**, Tome 2, éd:Dunod, paris, 1985, p368.

[5]-Abdellah Boughaba, **Analyse et évaluation de projets**, éd: Berti, France, 1999, p07.

[6]- شباكي سعدان، **تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 47.

[7] - محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 96.

***الجانب المالي:**

يُعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: " كُل النفقات التي تُولِد مداخل جديدة على المدى الطويل، و الممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل)"[1]، وهناك من يرى الاستثمار، على أنه :" توظيف فوري لمبالغ مالية قصد خلق أو اكتساب أصول ثابتة على أمل الحصول على أرباح في فترات زمنية لاحقة ".

ويُعبر عن كل اكتساب للأصول سواء كانت ثابتة أو متداولة، ملموسة أو غير ملموسة، إضافة إلى الاحتياجات المُتولدة من دورة الاستغلال.[2]

ومن ثم، فإن الاستثمار من المنظور المالي يُعبر على أنه: " تجميد رؤوس الأموال من أجل شراء أصل صناعي أو مالي بغرض تحقيق عائد مستقبلي، فهو لا يخص الأصول الثابتة أو المالية بل أيضا كل النفقات غير المباشرة المرتبطة بمستقبل المؤسسة ".[3]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج بأن الاستثمار هو: " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة وتوظيفها في أشكال مختلفة في المدى الطويل من أجل الحصول على رأس مال ثابت أو سلع إنتاجية لتحقيق فوائد موزعة على فترات زمنية مستقبلية ".

ثانياً: أهمية الإستثمار

تبرز أهمية الإستثمار في تأثيره على النظام الاقتصادي وتنميته وتطويره، باعتباره متغيراً اقتصادياً له عدة جوانب مرتبطة به، نذكر منها: [4]

- مساهمته في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء مشروعات جديدة.
- مساهمته في زيادة الدخل الوطني، من خلال الإضافة إلى الموارد المتاحة وتعظيم المنفعة التي تنجم عنها.

---

[1]-Abdellah Boughaba , op.cit. , p07.

[2] -Margerin.J, Ausset.G, **Investissement et Financement**, éd: courcouse, 1990, p 15.

[3]- Pierre Conso, Farouk Hemici, **Gestion Financière de L'entreprise**, 8eme édition , France,1999, p353.

[4]- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 10-11.

- يعتبر مصدر لتمويل الخزينة العمومية من خلال التحصيل الضريبي والرسوم المفروضة على المشروعات التي تحقق عوائد معتبرة.
- تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، من خلال تأمين احتياجات الأفراد، وتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية.
- مساهمته في دعم ميزان المدفوعات من خلال إنتاج منتوجات ذات نوعية جيدة توجه إلى التصدير في الأسواق الخارجية.
- مساهمته في إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة وتكييفها مع ظروف المجتمع، قصد تخفيض التكلفة وتقديم منتوجات ذات نوعية جيدة.
- يُسهم في دعم البنية التحتية للمجتمع، لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب إقامة بناءات وشق الطرقات.
- مساهمته في مكافحة البطالة من خلال استخدام اليد العاملة.
- يُسهم في استغلال الموارد المحلية كالموارد الخام والمواد الطبيعية.

إن الاستثمار يُعتبر ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، فأهميته بالنسبة للاقتصاد الكلي تتمثل في:[1]

- يؤدي دوراً هاماً في مسار النظام الاقتصادي وتطوره حركياً، فهو وثيق الارتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمُتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل ومستوى التوظيف.
- يُساهم في تحقيق العائد أو الربح؛ مما يُؤدي إلى تكوين الثروة وتنميتها.

أما أهميته بالنسبة للمؤسسة فتتمثل في:[2]

- أن الاستثمار عامل أساسي للنمو من خلال رفع الإنتاجية وتحسينها، ويجعل من المؤسسة علامة خاصة تحت تأثير المحيط الاقتصادي، ما يفتح الباب للمنافسة في السوق التجارية ويجعلها تُنوع من منتوجاتها وتضاعف اختراعاتها.

[1] - حسين عمر، **الاستثمار و العولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص 37.

[2] - Bussery,Charois, **Analyse et Evaluation des Projets d'investissements**, paris,1999, p 64.

- أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو، فهو ذو بُعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، وله أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط.

ثالثاً: أهداف الإستثمار

تختلف الأهداف المرجوة من الاستثمار على حسب نوعية الاستثمار، وعلى حسب الجهة التي تُشرف على الاستثمار سواء كانت حكومات وأفراد، وعلى العموم يُمكن أن نجمل أهداف الاستثمار فيما يلي:[1]

1- الأهداف الاجتماعية:

- تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة، عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة.
- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.
- القضاء على كافة أشكال البطالة وبؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي تُفرزها البطالة.

2- الأهداف الاقتصادية:

- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية.

[1] - آدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدوى الإقتصادية**، الشركة العالمية للطباعة و النشر، القاهرة، 1999، ص07.

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلاً عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج، خاصة المواد الخام والطاقة باستخدام الطرق التشغيله والتكنولوجية المتقدمة.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين والحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير وتحسين ميزان المدفوعات بالإضافة إلى توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات الخاصة بها.

3- الأهداف السياسية:

- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسياً في المجتمع الدولي.
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.
- تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو الاستخدام السلمي.

4- الأهداف التكنولوجية:

- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتُصبح مناسبة للظروف المحلية.
- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.
- المساعدة في إحداث تقدم تكنولوجي بتقديم النموذج الأمثل، الذي يتم الأخذ والإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.

المطلب الثاني: أنواع الإستثمار، خصائصه، ومبادئه

بعد تعريفنا لمفهوم الاستثمار وإبراز أهميته وأهدافه، سنتحدث عن أنواعه، وخصائصه، إذ ثمة أنواع كثيرة ومختلفة للاستثمارات تختلف باختلاف الزاوية المنظور منها، والتي سنُبينها فيما يلي:

أولا: أنواع الإستثمار: للاستثمار عدة أنواع، نذكر منها:[1]

1-**إستثمار فردي:** عندما يوجه الفرد مدخراته أو مدخرات الغير إلى تكوين رأسمال حقيقي جديد.

2-**إستثمار عام:** من خلال قيام القطاع العام بتكوين رأس مال حقيقي جديد، إما من فائض دخله على انفاقه العادي، و إما من حصيلة القروض التي يطرحها للاكتتاب العام أو من القروض الأجنبية، التي يحصل عليها من الهيئات أو الحكومات الأجنبية.

3-**استثمار الشركات:** وتعتمد فيه الشركات بتكوين رأسمال حقيقي جديد وتمويله، إمّا عن طريق الاحتياطات المكونة من الأرباح المحتجزة، و إمّا من القروض التي تحصل عليها هذه الشركات.

وهناك من يُصنف الاستثمارات حسب طبيعتها ومدتها وأهميتها، ومن هذه الأنواع نذكر، ما يلي:

أ- من حيث المدة الزمنية: هناك ثلاثة أنواع:[2]

- **إستثمارات طويلة الأجل:** تُعبر عن الاستثمارات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة انجازها خمس سنوات، وتؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة.

يشمل هذا النوع من الاستثمارات تأسيس المشروعات وإيداع الأموال لدى البنوك والاكتتاب في الأوراق المالية طويلة الأجل كالأسهم.

- **إستثمارات متوسطة الأجل:** ويقصد به الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تُكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة، وشأنها أن يقوم شخص بإيداع مبلغ من المال في التصرف لمدة خمس

[1] – حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، دار الشروق، جدة، 1979، ص 23.

[2] –حسين عمر، **الموسوعة الاقتصادية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص 40.

سنوات أو أن يقوم بشراء أوراق مالية لا تزيد عن خمس سنوات أو استثمار أصل ما وتشغيله.

- **إستثمارات قصيرة الأجل:** هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية، كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أموال لدى البنك المركزي لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزينة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الاستثمارات إلى توافر السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض العوائد، وهي تتميز بتوفر سوق لتداولها وتتميز أيضا بسهولة تحولها إلى سيولة نقدية وبسرعة.[1]

ب- من حيث الطبيعة القانونية: وتنقسم إلى:[2]

- **الإستثمارات الخاصة:** تمتاز الاستثمارات من هذا النوع بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تُنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.
- **الإستثمارات المختلطة:** تتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.
- **الإستثمارات العمومية:** وهي الاستثمارات التي تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، وتحقيق حاجيات المصلحة العامة مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

جـ- حسب طبيعتها: ونُميز حسب هذا المعيار، ما يلي:

- **الإستثمارات المادية (الحقيقية):**[3] وتشمل الإستثمارات في الأصول الحقيقية مثل: الأراضي، المباني، المعدات.

و من مزاياها:[4]

- الإحساس الذاتي بالرضا في الملكية الشخصية.

---

[1]- قحطان السيوفي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، سوريا، 1989، ص 303.

[2]- حسين عمر، **الموسوعة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 40.

[3] - Chrissos.j et Gillet.r, **Décision d'investissement**, éd: Pearson, France, 2003, p106.

[4]- معروف هوشيار، **الاستثمارات و الأسواق المالية**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 98-99.

- فرصة لتنويع الأدوات الاستثمارية مما يزيد من فرص الربحية، ويُقلل من مخاطر التركيز في مجال استثماري واحد.

كما أنه يُمكن تقسيم الاستثمارات المادية إلى ثلاثة أنواع حسب طبيعة هدف المؤسسة من الإستثمار: الإستثمار التعويضي– الإستثمار الإنتاجي– إستثمار القدرة.[1]

- **الإستثمارات المالية:** تتسم باستخدام أصول مالية لا تُستعمل مباشرة في إنتاج السلع والخدمات، وإنما تعمل على توفير الأصول الحقيقية من خلال توفير الأموال اللازمة لامتلاكها مثل: السندات، الأسهم، وهذا النوع من الاستثمارات لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة، مما يعمل على تحقيق إيرادات و وفرات مالية.[2]

يتجسد هذا النوع من الاستثمار من خلال استخدام الفائض من أرباح أية منشأة في شراء الأسهم والسندات، الأمر الذي يُقوي من مركز تلك المنشأة في تحسين إنتاجيتها.[3]

- **الإستثمارات البشرية:** تعمل هذه الاستثمارات على بناء قاعدة بشرية عريضة من ذوي المهارات، المؤهلات والخبرات العلمية، الثقافية، وذلك بما يجعل القوى العاملة الموجودة قادرة على انجاز الوظائف التي يتطلبها التشغيل الاقتصادي في كافة النشاطات الصناعية، الزراعية، الثقافية والصحة، بهدف إيجاد مجتمع مرن قادر على الاستجابة لمختلف الظروف وخاصة في فترات الأزمات، الكوارث والانقلابات.[4]

د– التصنيف من حيث الموطن: وتنقسم حسب هذا المعيار، إلى :

- **الإستثمارات الخارجية:** هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية، إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع أو مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية، ويكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق

---

[1]- Carole Bolusset, **L'investissement**, éd: Bréal, France, 2007, p 13-15.

[2] – أحمد زكريا صيام، **مبادئ الإستثمار**، ط 2، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 20.

[3] – عقيل جاسم عبد الله، **مدخل في تقييم اشروعات الجدوى الاقتصادية و الفنية و تقييم جدوى الأداء**، ط1، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 14.

[4] – هوشيار معروف، **الاستثمارات و الأسواق المالية**، مرجع سابق، ص 31–32.

صناديق الاستثمار، حيث تُستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم.[1]

- **الإستثمارات المحلية:** وتعبر عن جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، وبغض النظر عن نوع أداة الاستثمار المستخدمة.[2]

هـ- التصنيف حسب مستوى التأكد: يصنف الاستثمار حسب درجة التأكد إلى ثلاثة أنواع:

- **إستثمار تجديد:** يتمثل هذا النوع في تجديد وسائل الإنتاج التي تم اهتلاكها أو ارتفاع تكاليفها الاستغلالية أو ظهور وسائل إنتاج أكثر جودة وأقل تكلفة، كما أنه يهدف إلى المحافظة على التجهيزات المستعملة، وذلك للتخفيف من العطب ومنع تزايد معدلات اهتلاكها.
- **إستثمار توسعي:** يهتم هذا الاستثمار بالنشاطات الثابتة من حيث النوعية، ولكنها قابلة للتطور من حيث الحجم من خلال رفع الإنتاج، إلا أن هذا الاستثمار يطرح إشكالية تتعلق بما يجب تطويره و بالمردودية المتوقعة من هذا التطوير.
- **إستثمار جديد:** يتمثل في إضافة استثمارات جديدة فهو موجه لخلق نشاطات جديدة، وهذا بدوره يتطلب القيام بدراسة معمقة للمحيط (دراسة السوق- أذواق المستهلكين- المنافسة...)، وذلك لمعرفة مدى تقبل المنتج الجديد.

ثانياً: خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بمجموعة من الخصائص والمُتمثلة في:[3]

1-التدفقات النقدية: تعبر عن كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تُحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم المستحقات على الاستثمار مثل: الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى ذلك فإن تنفيذ أي اقتراح استثماري يقتضي في العادة توفر جزء من رأس المال، والذي يُضاف إلى التكلفة المبدئية للاستثمار.

---

[1]- علي المعطي رضا، حسين على خربوش، **الاستثمار و التمويل بين النظرية والتطبيق**، دار الزهران للنشر، الأردن، 1999، ص 34.

[2]- محمد مطمر، **إدارة الاستثمارات-الإطار النظري و التطبيقات العملية**، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 76.

[3] - قحطان السيوفي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص303.

2-مدة حياة المشروع: وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مد حياة الاستثمار على مدة الحياة المادية بمختلف الوسائل، أو التركيز على دورة حياة المنتوج، وبالتالي على مدة الحياة الاقتصادية للمشروع، تتمثل هذه المدة في العمر الإنتاجي للاستثمار، ويتأثر هذا العمر بمعامل الإهتلاك المادي أو التقادم.

3-القيمة المتبقية: نقوم بتقدير القيمة المتبقية للاستثمار عند نهاية مدة الحياة المتوقعة له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيراداً إضافياً بالنسبة للمؤسسة، وبالتالي يُضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

4-تكاليف الإستثمار: تشمل كل المبالغ التي تم إنفاقها على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري، وتنقسم إلى:

- **تكاليف استثمارية:** وهي المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع، والتي تُنفق مع بداية المشروع إلى أن تُحقق هذه الأخيرة تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة (أراضي، مباني، آلات)، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسة.
- **تكاليف التشغيل:** تُدمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة، في العملية الإنتاجية ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل – التأمين – مصاريف الأجور.

ثالثاً: مبادئ الإستثمار[1]

1- مبدأ الملائمة:

عندما يختار المستثمر من بين مجالات الاستثمار وأدواته، ما يُلاءم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمره وعمله وحالته الاجتماعية؛ فإنه يُطبق هذا المبدأ عملياً، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره وهي: معدل العائد على الاستثمار ودرجة المخاطر، بالإضافة إلى مستوى السيولة، التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار.

[1]- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص 228.

2-مبدأ الاختيار:

إن المستثمر الرشيد دائما ما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءً على ما لديه من مدخرات، نظراً لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة، مع مراعاة ما يلي:

- يحصر البدائل المتاحة ويحددها.
- يُحلل البدائل المتاحة، أي يقوم بالتحليل الاستثماري.
- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.
- يختار البديل الملائم حسب المعايير والعوامل التي تعبر عن رغباته.

3- مبدأ التنويع:

قصد الحد والتقليل من درجة المخاطر التي يتعرضون لها، يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقاً؛ نظراً للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم تطبيق هذا النموذج على أرض الواقع، بمعنى اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض أثر المخاطر وخاصة المخاطر غير النظامية.

4- مبدأ المقارنة:

حسب هذا المبدأ يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي أو الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر.

5-مبدأ الموضوعية:

بمعنى أن تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية تجنباً لتحيز القياس، أي أنه لو استخدم عدة مستثمرين مؤشراً مالياً واحداً لتَوصلوا إلى نتيجة واحدة أو متقاربة على الأقل.[1]

1- أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، **الاستثمار في الأوراق المالية -تحليل و إدارة**، ط1، دار المسير للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 17.

6-مبدأ الخبرة و التأهيل: ويتضمن الاستعانة بالمختصين و مشورتهم ، فقرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانيات فنية وعلمية، قد لا تتوفر عند العديد من المستثمرين.[1]

المطلب الثالث: أدوات ومحددات الاستثمار

أولا: أدوات الاستثمار

يُقصد بها تلك الأدوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين، ويقصد بها أيضاً الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل المبلغ الذي يستثمره، وهناك عدة أدوات للاستثمار في مجالات استثمارية مختلفة، نفصلها كالآتي:

1-العقارات: يُعد هذا النوع من الاستثمارات المربحة، ويمكن مشاهدته على حقيقته، لكن يحتاج إلى رأسمال كبير، ويتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر كشراء عقار حقيقي (مباني، أراضي...)، وإما بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، ويلقى العقار اهتماماً كبيراً من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي، وتتميز هذه الاستثمارات بما يلي:[2]

- ❖ لا تتمتع بالمرونة نتيجة عدم توفر سوق ثانوي.
- ❖ تمكن من الحصول على عوائد مرتفعة نسبيا.
- ❖ تفتقر أدوات الاستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس.
- ❖ تكلفة تمويل هذه الاستثمارات تكون مرتفعة نسبياً.
- ❖ ارتفاع درجة الأمان على الأموال المستثمرة.
- ❖ تتميز بالانخفاض النسبي في السيولة وارتفاع تكاليف عملية البيع والشراء.

2-السلع:

تُعد السلع إحدى أدوات الاستثمار الهامة نظراً لكونها تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جيدة، وخاصة مجموعة السلع التي يتم التعامل بها في أسواق

1- طلال كداوي، **تقييم القرارت الاستثمارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 19.

2- دريد كامل، آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 53.

متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها وترتب أصنافها داخل هذه الأسواق، وأغلب عقود التعامل بهذه السلع يتم بطريقة العقود المستقبلية، وتتمتع هذه الأدوات بدرجة عالية من المرونة والسيولة، نظراً لأن أسعار هذه السلع معلنة في السوق ولا تخضع للمساومة، ومن مزايا هذا الاستثمار:

- تجانس السلع وقابليتها للتصنيف والترتيب.
- يتم التعامل بالسلعة في صورتها الأولية أو نصف مصنعة، فيما عدا بعض الحالات كسبائك الذهب، النفط والفضة.
- ارتفاع درجة المناظرة الناجمة عن عدم قابلية السلع للتخزين أو ارتفاع تكلفتها.
- ارتفاع روح المضاربة لدى المتعاملين بهذه السلع كون مرونة الطلب عليها عالية.
- يترتب على التعامل بها تكاليف إضافية كعمولة الوسيط أو السمسار.
- الإطار الزمني للاستثمار في السلع قصير نسبياً؛ فيُحدد العقد المستقبلي في العادة بسنتين كحد أقصى.

وينقسم المستثمرين إلى فئتين في سوق السلع:[1]

- **الفئة الأولى:** مستثمرين يعملون في مهنة لها صلة بهذه السلعة مثلاً: تاجر القطن وله مزارع قطن.
- **الفئة الثانية:** تضم أفراداً أو مؤسسات تحترف تجارة السلع.

3-المشروعات الاقتصادية:

تُعد المشروعات الاقتصادية، من بين أهم أدوات الاستثمار الحقيقي، وتعتبر من أكثر أدوات الاستثمار إنتشاراً، وتتنوع أنشطتها ما بين أنشطة تجارية، صناعية و زراعية، كما أن منها من يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات.

وتتصف هذه الاستثمارات في كونها استثمارات في أصول حقيقية كالمباني، المعدات والأدوات، ووسائل النقل...إلخ، وأنها تُساهم في إنتاج قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الناتج الوطني وتراكم رأس المال.

[1]- محمد مطمر، **إدارة الاستثمارات- الإطار النظري و التطبيقات العملية**، مرجع سابق، ص 86.

لهذه الأسباب فإن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع، ومن بين خصائص هذا النوع من الاستثمار ما يلي:[1]

- تُوفر هذه الأداة الاستثمارية لمالكها هامش كبير من الأمان.
- يتمتع المستثمر في هذه الأداة بحق إدارة أصوله.
- يُحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائداً مقبولاً.
- إن للاستثمار في المشروعات الاقتصادية دوراً اجتماعياً، إضافة إلى الدور الاقتصادي، لأن المشروعات الاقتصادية تُنتج سلع وخدمات، وتوفر مناصب عمل.
- يتصف العائد عليها بالاستمرارية والمعقولية مقارنة بتكلفة الاستثمار.
- ارتفاع هامش الأمان وانخفاض درجة المخاطرة.

4-العملات الأجنبية:

يعتبر التعامل بالعملات الأجنبية، الوجه الآخر للتعاملات الدولية والعلاقات بين الدول، كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية، وأصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتمثل حيزاً كبيراً في عمليات البورصة.

ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية أنها تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية مثل: ميزان المدفوعات، القروض الدولية، أسعار الفائدة، التضخم، الانكماش الاقتصادي، والأحداث السياسية. [2]

ويتم مبادلة عملات الدول مع بعضها البعض بفعل تأثير قانون الطلب والعرض الذي يحدد أسعار الصرف الأجنبي، ويتميز هذا السوق بارتفاع درجة المخاطر.

5-الأوراق المالية: تُعتبر الأوراق المالية من أهم أدوات الاستثمار نظراً للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها، و للأوراق المالية عدة أصناف تختلف عن بعضها حسب معايير مختلفة، من حيث العائد، المخاطر والحقوق.

كما تتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية، لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية، وبالتالي يُحقق الاستثمار في الأوراق المالية هدفين: الربحية والسيولة، و تختلف الأوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا: [3]

---

[1]- محمد مطمر، **إدارة الاستثمارات- الإطار النظري و التطبيقات العملية**، مرجع سابق، ص 86-87.

[2]- شمعون شمعون، **البورصة (بورصة الجزائر)**، الأطلس للنشر، الجزائر، 1993، ص 21-33.

[3]- نفس المرجع، ص 21.

* من حيث الحقوق التي تُرتبها لحاملها، منها ما هو أدوات ملكية مثل: الأسهم بأنواعها والتعهدات، فما أن منها ما هو أدوات دين مثل: السندات وشهادات الإيداع، وغيرها.

* تختلف الأوراق المالية في درجة الأمان التي تتوفر لحاملها؛ فالسهم الممتاز يوفر لحامله أماناً أكثر من السهم العادي، ولكن أيا منها أقل أمانا من السند المضمون بعقار، لأن هذا الأخير يوفر لحامله، حق حيازة الأصل الحقيقي الذي يضمن السند في حالة توقف المدين عن الدفع.

ثانياً: محددات الاستثمار

هناك العديد من العوامل الاحتمالية المسببة للتقلبات في الاستثمارات نذكر منها:

1- سعر الفائدة:

تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الاقتراض، ويعتبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين كنفقة لاقتراض النقود، لذلك فإنه يمكن أن نتوقع مقدار الاستثمار الذي يكون مربحاً أن يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة.[1]

وبالتالي فإن سعر الفائدة يُعتبر تكلفة الحصول على الأموال المقترضة للاستثمار، فإذا ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على اقتراض الأموال للاستثمار، وذلك لارتفاع تكلفة الحصول على القروض التي توجه للاستثمار، وإذا انخفض سعر الفائدة ازداد الطلب على الأموال المقترضة للاستثمار وذلك لانخفاض تكلفة الحصول على الأموال واستثمارها، وبالتالي فالعلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار هي علاقة عكسية.[2]

2-التوقعات:

يقصد بالتوقعات التغيرات المتوقعة في العوامل التي تؤثر على التكلفة أو العائد و أهمها الحالة الاقتصادية المتوقعة للمستقبل، والتي تؤثر على احتمال تحقق العوائد في المشروع.

إن رجل الأعمال يبذل قصار جهده للتنبؤ حول مدى توقع السوق في المستقبل؛ وتصرفه إنما يتم من الثقة في المستقبل المبنية على دراسات وتوقعات علمية مدروسة

[1]- طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، مرجع سابق، ص 39.

[2]- محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 216.

قصد تفادي الخطأ في التقدير والتوقع، ذلك لو أنه انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في حدسه حول التوقعات، فإنه يُمكن أن يتعرض للجزاءات الجسيمة.[1]

هناك عوامل تؤثر على تكلفة تنفيذ المشروع و أهمها أسعار مدخلات المشروع كأجور العمل و أسعار مواد البناء، وتوقع ارتفاعها يقلل الرغبة في الاستثمار.[2]

وتوجد عوامل أخرى تؤثر على مدى توسع السوق بخلاف أعداد ودخول المستهلكين، فينتج للمنشأة التي يمارس رجل الأعمال نشاطه الاستثماري والإنتاجي من خلال التغيير في سياسة الضريبة أو التغيير في سياسة الإنفاق الحكومي، أو وجود منتجات بديلة ومنافسة أو ظهور مجالات أخرى أكثر ربحية، فكل هذه العوامل يُمكن أن تؤثر جميعها على توقعات رجل الأعمال بصورة فعالة، ولكن من الصعب التنبؤ بالمستقبل، وقد تسود بين رجال الأعمال نظرة تشاؤمية حول المستقبل.

3- التقدم التكنولوجي:

يأتي التقدم التكنولوجي بمقترحات وتجديدات يترتب على استخدامها تخفيض نفقة الإنتاج، وبالتالي رفع الكفاءة الحدية للاستثمار، ويساعد التطور التكنولوجي على تقدم المشروعات وبالتالي زيادة الاستثمارات وتحقيق أرباح جديدة.

ولا شك أن استخدام هذه المخترعات والتجديدات لا يمكن أن يتم في كثير من الحالات إلا من خلال الاستثمار في الآلات والمعدات الحديثة، وتقوم بعض المشروعات التي ترغب في تحقيق معدلات ربح مرتفعة في تقوية مركزها التنافسي في السوق بزيادة استثمارها.[3]

4- مستوى الأرباح والدخل:

عندما يكون الدخل القومي مرتفعاً والطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا، تبعاً لذلك يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار، والعكس

---

[1]- علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 13.

[2] - نزار سعد الدين العيسي ،إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي- مبادئ و تطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 189.

[3]- عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 116.

كذلك في حالة انخفاض الدخل القومي يعزف رجال الأعمال على الإنفاق على الاستثمار.[1]

فهناك علاقة ارتباط مباشرة بين الدخل والاستثمار، فالاستثمار مرتبط بمستوى الدخل الفائض الإنتاجي المتاح للاستثمار، فالزيادة في الدخل تعني الزيادة في الفائض، ما يؤدي في الأخير إلى زيادة حجم الاستثمارات.

إن مستوى الدخل يعتبر أحد العوامل المهمة التي تؤثر على الاستثمار، والتي تؤدي إلى تحريك منحنى الطلب الاستثماري، بالرغم من ثبات سعر الفائدة فهذا الجزء المرتبط بالدخل هو الاستثمار التبعي، ففي حالة الازدهار يرتفع مستوى الإنتاج والمبيعات فترتفع الأرباح، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار.[2]

أما تأثير الأرباح على الاستثمار فإنه يتجلى بالخصوص في حالة مؤسسات الأعمال التي تكون غير قادرة على اقتراض الأموال التي تحتاج إليها في نشاطها الاستثماري أو إذا لم تكن راغبة في اقتراضها فإنها قد تستخدم التمويل الذاتي، وذلك اعتماداً على الأرباح المحتجزة والغير موزعة وتخصيصها كلياً أو جزئياً لتمويل مشاريعها الاستثمارية، وهذا يعني أن هذا المصدر لأموال الاستثمار يتطلب أن تحقق المؤسسة أرباحاً، ومن هنا تُعتبر الأرباح المحتجزة مصدراً هاماً للأموال القابلة للاستثمار مما يجعل الاستثمار دالة للربح.

ثالثا: مخاطر الاستثمار

إن جميع المشاريع الاستثمارية تحمل قدراً من المخاطر نتيجة للعديد من العوامل التي تؤثر على ربحية المشروع، لذلك نجد أن المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري يجري مبادلة بين العائد والمخاطر، فالمخاطر المرتفعة لا يقبل بها المستثمر إلا إذا كانت ستعود عليه بعائد أكبر، باعتبار أن المفاضلة بين البدائل الاستثمارية لا تعتمد على القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية لكل بديل فحسب؛ بل أيضا على حجم المخاطر التي ينطوي عليها لكل بديل، ومنه يمكن أن تصنف مخاطر الاستثمار إلى:

---

[1]– حسين عمر، **الإستثمار و العولمة**، مرجع سابق، ص 52.

[2]– أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار النشر العلمي والمطابع، الرياض، 1999، ص 109-110.

1- مخاطر منتظمة:

هي تلك المخاطر التي تتأثر بنظام السوق، التعامل، العوامل الطبيعية والسياسية، لذلك فإن هذه المخاطر لا تتحدد بنوع معين، وإنما قادرة على أن تمس كل مجالات وقطاعات الاستثمار.

إن المخاطر المنتظمة هي مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام، ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالضرائب العامة أو حالات الكساد أو ظروف التضخم أو معدلات أسعار الفائدة أو الحروب أو الانقلابات السياسية.[1]

ومن بين ما تتأثر به المخاطر النظامية العوامل التالية:

أ- **التضخم:** يُعبر عن هبوط القوة الشرائية للدخل من الاستثمار نتيجة الارتفاع المتسارع في مستوى الأسعار في الاقتصاد ككل، وإنّ أكثر الاستثمارات تأثراً بالتضخم هي تلك القائمة على إيداع الأموال في البنوك في حسابات التوفير، وخطر التضخم لا يحيط فقط بحسابات التوفير بل يُهاجم أيضاً وبشدة أغلب الاستثمارات خاصة في الأسهم والسندات، لأن البنوك المركزية تعمَد عادة لرفع الفوائد لكبح جماح التضخم، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض في أسعار الأسهم والسندات خاصة الطويلة الأجل.[2]

ب- **تغير المناخ العام:** يقصد به احتمال وقوع بعض الأحداث المهمة محلياً أو عالمياً، كإجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها، أو لدول أخرى تربطها علاقة وثيقة أو اتفاقيات تجارية، فهذه الأحداث قد تؤثر على الحالة الاقتصادية للدولة، وبالتالي تؤثر على التدفقات النقدية للاستثمارات في كافة الشركات العاملة فيها.[3]

2- مخاطر غير نظامية:

تمثل المخاطر التي تمس مجالا معين من مجالات الاستثمار دون الآخر، مثل: أسعار الفائدة، تدهور قيمة العملة.

---

[1]- محمد مطمر، **إدارة الاستثمارات**، مرجع سابق، ص 58.

[2]- محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، **الاستثمار في البورصة (أسهم-سندات-أوراق مالية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص49-50.

[3]- قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق**، مرجع سابق، ص 65-66.

إن المخاطر غير المنتظمة تُعبر عن المخاطر التي تؤثر على شركة معينة أو صناعة معينة، أو تنفرد بها ورقة مالية، ولا تؤثر على نظام السوق ككُل[1]، وتشمل مايلي:[2]

أ- **مخاطر العمل:** وهي المخاطر التي تنشأ عن تخصيص استثمار معين قد لا يُحقق أهدافه المسطرة، وبالتالي يفشل العمل المنجز.

ب-**مخاطر السوق:** تكون خاضعة لتقلبات أسعار أدوات الاستثمار والضمانات العائدة لها والمنافسة.

ج- **مخاطر السعر:** تنتج عن استثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ارتفعت الفائدة بعد ذلك، وخسارة فائدة مرتفعة إذا تم الاستثمار لأجال قصيرة.

د- **مخاطر القوة الشرائية للنقود:** هي تلك التي تنتج عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود مُعبراً عنها بالقوة الشرائية، وكذلك الخسارة في سعر صرف العملات.

هـ- **المخاطر المالية:** هي ناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو حتى عن عدم القدرة على تعديل الاستثمارات إلى سيولة نقدية، بأسعار معقولة.

و- **المخاطر الاجتماعية:** هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار، تنجم عن سَنِّ التشريعات المتعلقة بالتأميم والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج.

ز- **الدورات الاقتصادية الخاصة:** ويقصد بها احتمال تقلب الحالة الاقتصادية الخاصة بالشركة من كساد إلى رواج، ثم من رواج إلى كساد، وتؤثر هذه التقلبات تأثيراً ملحوظاً على صافي التدفقات النقدية المتوقعة للاقتراح الاستثماري.

---

[1]- عبد ربه، محمد محمود، **طريقك إلى البورصة** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2000، ص 27.

[2]- طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، مرجع سابق، ص 16-17.

المبحث الثاني: مدخل عام للسياحة

شكلت السياحة منذ القدم أهمية خاصة لدى معظم شعوب العالم، ولكن أهميتها تضاعفت مع تزايد دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فقد احتلت السياحة مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية للعديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعود أسباب الاهتمام بقطاع السياحة في مختلف دول العالم لآثارها الإيجابية على مختلف المتغيرات الاقتصادية كإجمالي الناتج المحلي، وميزان المدفوعات والتوظيف.

في ظل الاهتمام الكبير بصناعة السياحة في العالم، سنُحاول من خلال هذا المبحث أن نقف عند مفهوم السياحة وأنواعها بالإضافة إلى أهميتها ومقوماتها.

المطلب الأول: السياحة: مفهومها، أهميتها و أنواعها

أولا: مفهوم السياحة

تعد السياحة نشاطاً يقوم به الإنسان بغية الترويح عن نفسه من النشاطات التي يقوم بها في فترة من الزمن، وانبثق مفهومها بداية من التنقل والترحال ليصبح فيما بعد نشاطاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، يعتمد على عدة دوافع منها التعلم، الاستكشاف، اكتساب مهارات.....إلخ.

يعود مفهوم السياحة لكلمة رحلة Tour المشتقة من الكلمة اللاتينية Torno، وفي عام 1643م، ولأول مرة تم استخدام المصطلح Tourisme، ليدل على السفر أو التجوال من مكان لآخر.

تعني السياحة في معناها الأول: " السفر والإقامة المؤقتة خارج مكان السكن الأصلي، وقد سافر الناس في الماضي لأهداف مختلفة منها التعرف على العالم ودراسة اللغات الأجنبية "،[1] وتُعرّف أيضاً على أنها: " حركة يُؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد، بغرض الانتقال من مكان إلى آخر لأسباب اجتماعية أو للترفيه أو لقضاء العطل، أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات أو للعلاج والاستشفاء، وليس لغرض العمل والإقامة الدائمة، ولا يدخل في السياحة الهجرة من بلد إلى بلد أو حتى العمل المؤقت أو أعضاء السلك الدبلوماسي".[2]

---

[1]– مروان السكر، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان– الأردن، 1999، ص 13.

[2]– مصطفى عبدالقادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي– دراسة مقارنة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 33.

وتُشير إلى: " الاصطلاح الذي يُطلق على أية عمليات؛ خصوصاً العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوفود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطاً مباشراً ".[1]

كما تُعرف بأنها: " مجموع العمليات المتداخلة وخاصة الاقتصادية منها المتعلقة مباشرة بدخول الأجانب، إقامتهم وتحركاتهم داخل وخارج حدود دولة أو منطقة جغرافية وترتبط بهم ارتباطاً وثيقاً ".[2]

وعبر عنها البعض بأنها: " مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لا ترتبط بنشاط يدُر ربحا لهذا الأجنبي ".[3]

في عام 1943 ألّف الكاتبين: Hunziker، Kraft كتاباً بعنوان:" النظرية العامة للسياحة"؛ واعتبرا أن تعريف السياحة يشمل كل الروابط والتأثيرات والظواهر الطبيعية والعلاقات المادية وغير المادية التي تنطبق على حقيقة الإقامة المؤقتة للسائحين، وعرّفا السياحة على أنها: " المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج عن إقامة السائحين شريطة أن لا تُؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من أنواع العمل سواء كان دائما أو عملا مؤقتاً ".[4]

وعرّف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي الذي انعقد في روما سنة 1963، على أن السياحة هي: " ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثني عشر شهراً، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية، وهي تنقسم إلى نوعين: سياحة خارجية وسياحة داخلية ".

أما مؤتمر أوتاوا للسياحة المنعقد بكندا في جوان 1991، عرّف السياحة على أنها: " الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل

---

[1]– هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر، وآفاق تطورها**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص07.

[2]– سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005–2006، ص11.

[3] - Robert Lanquar, **Le tourisme international**, 5eme édition, éd: presses universitaires, paris, 1993 ; p10.

[4]– أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص34.

من فترة معينة من الزمن، وأن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه".

لذلك يُعبر عنها بأنها: "علم، فن وأعمال جاذبة، تجعل الزوار يتنقلون لتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم التي يريدونها ".[1]

و لقد اعتمدت لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة سلسلة من المراجع في مجال الإحصاء السياحي، وذلك بعد مؤتمر أوتاوا عام 1991، والتي تهدف إلى إعطاء تعاريف خاصة بالسياحة وضعتها المنظمة العالمية للسياحة، يمكن أن نبينها فيما يلي:[2]

*السياحة: هي أنشطة الأشخاص المسافرين من أماكنهم والإقامة في مكان خارج إقامتهم المعتادة لمدة تزيد عن سنة مستمرة لقضاء عطلة أو لأعمال أو لأغراض أخرى.

* السياحة الخارجية: تضم المقيمين المسافرين لبلد آخر.

* السياحة المحلية: تتضمن مواطني البلد الذين يسافرون داخل بلدهم.

*السياحة الوافدة: تضم غير المقيمين المسافرين لبلد المقصد.

*السياحة الدولية: تضم السياحة الوافدة والسياحة الخارجية.

من خلال التعاريف السابقة، نجد أن الباحثين قاموا بجهود ومحاولات عديدة لتعريف السياحة كظاهرة اجتماعية مستقلة، فقد تعددت التعاريف ومست عدة جوانب، فهناك من ركز على الجانب الاقتصادي، وهناك من اهتم بالسياحة الدولية دون السياحة الداخلية، وهناك من حلل عناصر السياحة إلى أربعة وهي :

- ✓ العنصر المكاني: يحدد الموقع أو المنطقة السياحية.
- ✓ العنصر الوظيفي: الذي يُعنى بالسفر والإقامة.
- ✓ العنصر الترفيهي: ويُعبر عن الراحة والاستجمام.
- ✓ العنصر الثقافي: ويمثل الثراء الذهني للفرد.

[1]- Thearonn Hang, **Stratégie pour un tourisme durable au Cambodge: l'action des acteurs publics touristiques locaux au regard des ressources et compétences** ", thèse de Doctorat, Université Nice Sophia-Antipolis, l'année universitaire 2016, p 125.

[2] - صلاح الدين خربوطلي، **السياحة المستدامة**، دار رضا للنشر، سوريا، 2004، ص 20.

وفي ضوء ما تقدم يُمكن أن نُعَرف السياحة تعريفا شاملاً على أنها:

" هي النشاط الذي يقوم به الأشخاص الذين يميلون إلى السفر، وربما الإقامة في غير بيئتهم المعتادة لفترة قصيرة أو طويلة دون الإقامة الدائمة، بحيث لا يكون لهذا النشاط أي ارتباط بأي نشاط ربحي، فتكون السياحة بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص أو المجموعة السفر بداية من البلد الأصلي أو مكان الإقامة الدائمة، وفي النهاية العودة إلى نفس المكان.

ثانياً: أنواع السياحة

تتنوع الأسباب التي تدفع وتُحفز الناس للقيام برحلة معينة إلى مكان ما، فاتخاذ القرار بالقيام برحلة معينة يكون نتيجة عدة عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية متداخلة مع بعضها البعض، وقد صُنفت أنواع السياحة تبعاً للمعايير التالية:

1-حسب عدد الأشخاص: هناك عدة أنواع هي:[1]

أ-**سياحة فردية:** هي سياحة لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد وهي غير منظمة، ويقوم بها شخص واحد لزيارة بلد أو مكان ما، وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم.

ب-**سياحة جماعية:** وهي عكس الأولى فهي منظمة، بحيث يتم ترتيب وتنظيم كل شيء مسبقاً من طرف الشركات السياحية.

2-النطاق الجغرافي: تُصنف السياحة حسب النطاق الجغرافي إلى:

أ-السياحة الداخلية:

هذا النوع من السياحة يتم من قبل مواطني دولة معينة داخل حدود دولتهم وتنفق فيها العملة المحلية، و تشمل الزيارات والانتقالات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولهم إلى مناطق سياحية معينة، وغالباً ما يُشترط فيها بأن لا تقل عن 24 ساعة، في حين اعتبرت السياحة ذات المدة الأقل من تلك المدة سياحة ترفيهية، وتعتمد برامج السياحة الداخلية على الرصيد السياحي المتاح داخل الدولة نفسها.[2]

---

[1]- عبدالعزيز ماهر توفيق، **صناعة السياحة**، دار الزهران، مصر، 1997، ص 52.

[2]- الخضيري محسن أحمد، **التسويق السياحي مدخل اقتصادي متكامل**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977، ص 38.

ب-السياحة الخارجية:

تكون من قبل مواطنين أجانب داخل حدود دولة أخرى، وفي جميع الحالات يتم اجتياز الحدود الدولية، وصرف عملة أجنبية صعبة خلال فترة السياحة.

إن هدف هذا النوع من السياحة هو السفر بين بلاد العالم، وتتمثل في سفر السياح من بلدانهم إلى بلدان أخرى لمدة مؤقتة لغرض الراحة، الترفيه وغيرها، والتي ازدادت أهميتها في السنوات الأخيرة، وذلك لمردوديتها الاقتصادية الكبيرة التي يُجنيها البلد المستقبل للسياح.[1]

ويتأثر هذا النوع من السياحة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود العاملين، ويطلق الاقتصاديون عليها مصطلح "السياحة السلبية"، وذلك لأنها تدفع المواطنين إلى السفر خارج دولهم، ومن تم تحويل جزء من الناتج المحلي للخارج على شكل إنفاق خارجي.

3- حسب السن: يمكن أن نميز حسب هذا المعيار بين:[2]

أ-سياحة الطلائع: ترتبط بالسن من 07- 14 سنة وهي عادة ما تكون في إطار رحلات استكشافية، أو التعرف على الطبيعة وتنظم من طرف الشركات أو النقابات أو الجمعيات الخيرية.

ب- سياحة الشباب: في هذا النوع يكون الغرض هو البحث عن الإثارة والبحث عن الحياة الاجتماعية، وهذا لارتباطه بالسن الذي يتراوح ما بين 15- 21 سنة.

جـ- سياحة الناضجين: هي موجهة للذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-53 سنة، وهي سياحة المتعة والبحث عن الراحة والاستجمام.

د-سياحة المتقاعدين: يشارك فيها كبار السن وتكون لفترات طويلة وأسعار مرتفعة.

4- **السياحة حسب الهدف:** يمكن تقسيم السياحة حسب الهدف إلى عدة أنواع:

أ-**السياحة الثقافية**: إن الجانب الثقافي في هذا النمط السياحي يؤدي دوراً إيجابياً في زيادة حجم التدفق السياحي سيما أن الغرض الأساسي من هذه السياحة هو تحقيق الرغبة التي يسعى إليها السائحون والمتمثلة في الاطلاع وزيادة المعرفة عن أصالة

---

[1]- الحميري أبو بكر عمر، **إدارة الفنادق**، الجزء1، ط 2 ، مطبعة نحال، القاهرة، 1998، ص 35.

[2]- محمد يسري دعبس ، **السياحة** ، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، القاهرة، 2001، ص 113.

وطبيعة الشعوب والتعرف على عاداتهم وتقاليدهم وعلى الآثار والمنجزات التي حققتها الحضارات وفي مقدمتها الحصون والمعابد والمساجد والكنائس وغيرها.

ب-السياحة الدينية: تُعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية، ومن أشهر المواقع الدينية في العالم التي شهدت زيارات دينية منقطعة النظير " مكة المكرمة والمدينة المنورة " في المملكة العربية السعودية، وكذلك الفاتيكان في روما بالنسبة للمؤمنين بالديانة المسيحية.[1]

جـ سياحة الاستجمام: الغرض من هذه السياحة هو الراحة، وتكون فيها الحاجة للراحة ضرورية من أجل استعادة القوة النفسية والجسمانية للفرد، مع العلم بأن كل إنسان يبحث عن التنوع في حياته وذلك من أجل التحرر من الروتين، وأحياناً تتمثل راحة الإنسان بتغير مكان السكن إلى مكان جديد مما يؤدي إلى تغيير الروتين، و يهدف هذا النوع من السياحة إلى المحافظة على صحة الإنسان.

وتُقسم السياحة أيضاً حسب الهدف إلى :

- **السياحة الرياضية:** بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية في بلدان أخرى.
- **السياحة التجارية:** يقوم بها رجال الأعمال والتجار، بحيث يزورون المعارض و الأسواق التجارية.
- **السياحة الإستشفائية:** بهدف العلاج أو قضاء فترات نقاهة.

5-حسب وسيلة المواصلات المستخدمة:

- **سياحه برية:** تستخدم فيها وسائل المواصلات البرية كالسيارات والقطارات.
- **سياحة بحرية:** تستخدم فيها البواخر و السفن و اليُخوت.
- **سياحة جوية:** تستخدم فيها الطائرات.

6-حسب مستوى الإنفاق و الطبقة الاجتماعية:

أ-السياحة الاجتماعية أو العامة: و هم أصحاب الدخول المحدودة.

ب-سياحة الطبقة المتميزة: وهم الذين يستخدمون النوعيات الممتازة من الخدمات السياحية كفنادق خمس نجوم.

[1] - مروان السكر ، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، مرجع سابق، ص 16.

ج-سياحة أصحاب الملايين: وهم الدين يسافرون بوسائلهم الخاصة، حيث يملكون اليخوت والطائرات و الوسائل الخاصة بهم.

ثالثاً: أهمية السياحة

لا جدال في أن للسياحة أهمية كبيرة، لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية، بل تمتد لأبعد من ذلك بكثير:

1-الأهمية الاقتصادية:

بعد التطور الذي حدث في مجال السياحة أصبحت السياحة قطاعاً استراتيجياً رئيسياً، يعمل على إيراد الكثير من العملات الصعبة وزيادة الإستثمار الأجنبي في البلد السياحي، و أيضا زيادة فرص العمل للكثير من الأيدي العاملة.

إن الأهمية الاقتصادية للسياحة تدور حول ما تجذبه السياحة للبلد من عملات صعبة ورؤوس أموال، وفي كثير من الدول تعتمد البيئة الأساسية للإقتصاد المحلي بها على السياحة، وتعتبر السياحة بمجالاتها المختلفة أكبر صناعة في العالم في مجال تشغيل اليد العاملة و القضاء على البطالة وتسهم في تنمية اقتصاديات الدول، وتعتبر سوق قابل للتوسع، بحيث تشمل كافة الصناعات الأخرى كالتجارة، الصناعة، الزراعة وغيرها.[1]

من أهم الآثار المباشرة التي تعكسها السياحة على الاقتصاد، نذكر ما يلي:

أ-أثر السياحة على الإنفاق: يُعبر الإنفاق السياحي عن التقويم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة إلى السائحين؛ بحيث أن كل إنفاق من جانب السائح إنما هو في المقابل خدمة سياحية يحصل عليها كالإنفاق على الخدمة الفندقية، والتي تشمل الإيواء، الإطعام، وعلى مختلف الخدمات التي يطلبها السائح أثناء إقامته بالفندق، هذا الإنفاق يمثل انتقال الأموال من السائحين إلى أصحاب المؤسسات الفندقية.[2]

هناك نوع آخر من الإنفاق والمتمثل في إنفاق الدولة على المشروعات السياحية منها: إنشاء المدن السياحية، إنشاء الطرق، إقامة المعالم، والنصب التذكارية، المتاحف،

[1]- توفيق ماهر، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن ، 1996، ص 33.

[2]- صلاح الدين عبدالوهاب، **نظرية السياحة**، دار الهنا، القاهرة ، 1992، ص 20.

المعارض، توسيع شبكة النقل، هذا النوع من الإنفاق على المرافق العمومية، يؤدي من دون شك إلى تنشيط الحركة الاقتصادية.

إن زيادة حجم الحركة السياحية يتوقف على المجهودات التي تبذلها الدولة السياحية لاجتذاب أكبر قدر ممكن من السياح، ومن أبرز هذه المجهودات هو إظهار الإمكانيات السياحية بأساليب إشهارية ودعائية منظمة، و توفير الظروف القاعدية الضرورية.

ب- أثر السياحة على ميزان المدفوعات:

عُنيت العديد من الدراسات بمساهمة السياحة في ميزان المدفوعات، فأبرزت أن عملية نقل الأمول بواسطة السائحين من بلد إلى آخر هو ما يسمى بالصادرات غير المنظورة، فكلما زادت موارد دولة ما من السياحة زادت مواردها المالية، وبالتالي زادت قدرتها على التعاقد مع الخارج وسداد ديونها، حيث أن الموارد السياحية تُنعش التجارة الدولية وتوسع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج سواء على شكل زيادة الواردات أو عن طريق القدرة على سداد المستحقات غير المنظورة.

وقد يؤثر الدخل السياحي على الميزان التجاري تأثيراً مباشراً، حيث يتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان التجاري ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري، سواء كانت إيجابية أو سلبية، وتزداد أهمية السياحة في ميزان المدفوعات خصوصاً بالدول النامية، قصد:[1]

- ✓ تدعم السياحة ميزان المدفوعات لهذه الدول أكثر من أي قطاع آخر، حيث أن القدرة على المنافسة في مجال السياحة بالنسبة للدول النامية هو أكبر من القدرة على المنافسة في مجال الصادرات السلعية مع الدول المتقدمة.
- ✓ إن التسربات الحاصلة في العملة الصعبة نتيجة للاستثمار في السياحة أو نتيجة لواردات هذا القطاع، يُمكن استرجاعها وبأكثر قيمة وفي وقت وجيز.

جـ - أثر السياحة على إعادة توزيع الدخل:

تُؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية المناطق السياحية التي تتوافر بها مزايا طبيعية ومناخية كالشواطئ والجبال ومنابع المياه والبُحيرات، وغالبا ما تكون هذه المناطق محرومة من الإعمار والسياحة بامتدادها إلى هذه المناطق البعيدة تعيد التوازن إليها نتيجة

[1]- محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من المنظور الجغرافي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 260.

الاستثمارات التي تصطحب الدخول في المشاريع السياحية، وبالتالي تزيد من دخل المنشآت والأفراد في هذه المناطق نتيجة إقامة نشاطات فرعية تقوم على السياحة، ويترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل بين المدن ومراكز العمران والتنمية الرئيسية وبين المراكز السياحية الجديدة، وينتج عن ذلك إيقاف النزوح الريفي.[1]

د- أثر السياحة على قطاع التشغيل:

يُعتبر قطاع السياحة قطاع خدمات تستخدم فيه العمالة بشكل محسوس، لذلك يظهر جلياً الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في امتصاص البطالة وخلق مناصب العمل، حيث أن السياحة تعمل على زيادة توظيف عوامل الإنتاج في المجتمع وبصفة خاصة عنصر العمل، بما أنها صناعة مركبة تشمل الكثير من الصناعات وأوجه النشاطات التجارية التي لا تزال تعتمد على العامل الإنساني، وتتصل بكثير من القطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي، الزراعي، النقل...إلخ، ومن ثمّ فإن السياحة تُساهم في خلق مناصب عمل، ويمكن أن نُبرز دور السياحة في تحديد حجم ونوعية القوى العاملة، بالنظر في المتغيرات المؤثرة في ذلك:[2]

- حجم رأس المال المستثمر في قطاع السياحة، والذي يُوجِد فرص جديدة للعمل في هذا القطاع وفي الخدمات القائمة عليه.
- نوعية فرص العمل التي توفرها صناعة السياحة، والتي تتباين بين العمالة غير الماهرة وأصحاب الكفاءات والخبرات.
- عدد العاملين الفعليين في صناعة النقل والسفر لارتباطها الوثيق بأنشطة السياحة.

هـ- أثر السياحة في نمو الاستثمار المحلي والأجنبي:

على اعتبار السياحة صناعة مركبة تضم العديد من النشاطات الاقتصادية، والتي تُساهم في تنشيط السياحة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فإن القطاع السياحي يُعتبر نواة أساسية لجلب وتنمية الاستثمارات، وذلك بتوفيره مجالات متعددة للاستثمار، كمراكز الاستشفاء، المراكز الرياضية، المطاعم، وسائل النقل، وكل هذه المجالات تتطلب

[1]- خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص 86.

[2]- محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من المنظور الجغرافي**، مرجع سابق، ص 270.

استثمارات، إضافة إلى الاستثمارات في المشاريع الكبرى كتهيئة المناطق السياحية وجلب الاستثمار الأجنبي.[1]

2-الأهمية الاجتماعية:

انطلاقا من أن الإنسان يعيش حياته باختياره الحر لتنظيم وقته وحياته؛ فإن السياحة تعمل على تنمية هذه القواعد في حياة الإنسان، وفي نفس الوقت تقدم له عنصراً قد لا يتوفر في المكان الذي يعيش فيه، ألا وهو عنصر المتعة الذي جعل منه سائحاً ليتيح له الفرصة لزيارة العالم وإعطاءه فرصة للقاء الآخرين.

لذلك فإن الأهمية الاجتماعية للسياحة هي رصد كل النتائج الاجتماعية والثقافية لصناعة السياحة، والتي تنعكس على الجوانب الجغرافية والديموغرافية للسكان، بالإضافة إلى الملامح الاجتماعية الخاصة بسلوكياتهم وعلاقاتهم والخصائص الثقافية المتعلقة بالعادات والتقاليد والفنون، ويُمكن أن نبرز المتغيرات المحددة للنتائج الاجتماعية للسياحة فيما يلي:[2]

- تُشجع السياحة وتسهل التحرك الاجتماعي وإعادة بعث الفنون المحلية والصناعات اليدوية، وإحياء التقاليد المعمارية المحلية.
- ملامح سكان المناطق السياحية المضيفة، ومدى تأثرها بالأنشطة السياحية ومستوى تماسكهم الثقافي الذي يحدد مدى استعدادهم للتأثر بالآخرين.
- طبيعة العلاقات المتبادلة بين السياح والسكان المحليين في المناطق السياحية.
- مدى رواج صناعة السياحة وتعدد الأنشطة والخدمات المرتبطة بها، والتي تنعكس على خصائص المحلات العمرانية وأنماطها.
- تُمثل السياحة أثراً إنسانياً عظيماً في تفتت الخلافات بين الشعوب، وهي من أفضل العوامل في إقامة العلاقات المبنية على أساس الأمن والسلام.

[1] - عبد القادر بودي، **أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر-السياحة بالجنوب الغربي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 55.

[2]- خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 89.

3- الأهمية البيئية والعمرانية:

تعمل النشاطات السياحية على تخطيط وتنظيم استخدام الأرض بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق أعلى درجات المنفعة؛ دون أن يؤدي ذلك إلى إنشاء مشاكل سلبية على الطبيعة.

كما تهتم النشاطات السياحية في المحافظة على البعد الجمالي للمعطيات والاهتمام بها، سواء أكانت هذه المعطيات طبيعية أم من صنع الإنسان، وذلك عن طريق صيانة هذه المعطيات السياحية وترميمها خوفاً من اندثارها وتلاشيها، وتبرز أهمية السياحة من خلال المحافظة على جمالية المنطقة أو الإقليم بصورة خاصة، والبيئة بصورة عامة فضلاً على أن عدد من مصممي المواقع السياحية يلجأون إلى الاستفادة من مغريات الطبيعة المتوفرة ضمن الموقع السياحي وتحديد التوجه إلى تلك المناطق الطبيعية التي تمتاز بوجود عدد من الأمور تضيف جمالية أكثر للموقع.[1]

المطلب الثاني: خصائص السياحة ومقوماتها

أولا: خصائص السياحة

تعتبر السياحة صناعة تختلف عن باقي الصناعات، فهي تتميز بمجموعة من الخصائص نوردها فيما يلي:

1- الخصائص الاقتصادية: [2]

- ❖ تُعد السياحة نشاطاً اقتصادياً متزايداً وبصورة مطردة، وخاصة فيما يتعلق بالدخل والاستخدام للسياحيين، وتفسير ذلك أن إقدام السياح على الإنفاق وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها من أجل تسديد تكاليف الخدمات التي يحتاجونها إلى جانب مشترياتهم من الهدايا والتذكارات، ما يعني انتقال النقود من السياح إلى عدة أشخاص وقنوات متعددة.

[1]- حسان أحمد صالح القدومي، **واقع و آفاق الإرشاد السياحي في فلسطين**، رسالة ماجستير في الجغرافيا، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003، ص 18.

[2]- محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من المنظور الجغرافي**، مرجع سابق، ص 264.

- ❖ تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر، وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج نفسه من مكان إنتاجه.
- ❖ عدم إمكانية إنتاج المنتوج السياحي مسبقا، حيث يتم إنتاج واستخدام أو استهلاك المنتج السياحي في الموقع الذي يتواجد في السائح.
- ❖ تعدد جهات الإنتاج كون السياحة صناعة متداخلة ومركبة تحتوي على العديد من الخدمات التي تعتبر بعضها صناعة كبيرة ومستقلة بحد ذاتها.
- ❖ عدم قابلية المنتوج السياحي للتخزين أو النقل من مكان لآخر، مما يؤدي إلى ضرورة أن تكون الأرباح المكتسبة خلال فترة الموسم كافية لمواجهة التراجع خلال الفترات المتبقية من السنة.
- ❖ تأثر الصناعة السياحية بالموسمية.
- ❖ نطاق المنافسة الذي يتحرك فيه هذا القطاع يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة للمنافسة في مجال السياحة غالباً ما تكون عالمية، لهذا فهي تتأثر بتغيرات البيئة العالمية.
- ❖ تتأثر صناعة السياحة بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل للأفراد بصورة كبيرة، أي أن قرارات السياح وتوجهاتهم تتغير بسهولة وتتأثر بالتغيرات التي تحدث في تكاليف أنشطة السياحة، ومستوى المداخيل.
- ❖ تهدف السياحة إلى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المنطقة، فهي بذلك قطاع اقتصادي لا يتخلف عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، التي تسعى إلى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية كالموارد المعدنية والفلاحية.[1]

2-الخصائص الاجتماعية والثقافية:

- ❖ يتصرف كل سائح وفقا لمستواه الاجتماعي وما يتطلبه ذلك من استهلاك، ويتضح ذلك المستوى من مستوى الملبس، نوع السيارة، الهاتف المحمول.
- ❖ وجود رابطة عائلية بين الأفراد في المناطق السياحية، فهناك نوع من التماسك العائلي، حيث تأتي الأسرة بكاملها لقضاء العطلة.

[1]- سعيد محمد المصري، **إدارة وتسويق الأنشطة الخدماتية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 141.

- ❖ تطور الوعي السياحي لدى أعضاء المناطق السياحية أدى ذلك إلى زيادة النشاط السياحي، وذلك بالخروج على الأنظمة التقليدية للنشاط السياحي ورغبة في التغير والإثارة.
- ❖ إن الأفراد المقبلون على السياحة يتمتعون بقدر كبير من التعليم، وذلك يؤثر بشكل مباشر في تكوين شخصيتهم، ويظهر ذلك من خلال اللغة التي يستخدمها أفراد المجتمع، كما نجد أيضا أنواع مختلفة من الملابس المفضلة ولديهم طرق مختلفة يُروحون بها عن أنفسهم، وذلك يعني أن الإنسان يكتسب عناصر الثقافة بالتعليم من المجتمع الذي يعيش فيه.[1]

3- الخصائص السياسية:[2]

- ❖ يتعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية، وتتمثل في وجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار صرف العملات وتغيرات مناخية غير متوقعة، بالإضافة إلى قرارات الدول بالرقابة على النقد وتحديد الحجم الذي يُسمح للسائحين الخروج به.
- ❖ تتميز السياحة بمرونة عالية للأسعار والدخل، حيث تتأثر القرارات السياحية بالتغيرات الطفيفة في الأسعار والدخول، والمرونة السعرية يمكن تحديدها بسهولة مقارنة بالمرونة الداخلية، حيث أن آثارها سريعة عكس الثانية التي يتم تحديدها بعد فترة عادة ما تكون سنة.
- ❖ موسمية النشاط: غالبية النشاط السياحي موسمي بسبب تركز العطل المدرسية في موسم معين، على الرغم من وجود أشكال لا علاقة لها بالظاهرة كالأعمال والمؤتمرات.
- ❖ الاستقرار والأمان من العوامل الهامة التي على على الطلب السياحي لحساسيته الشديدة للتقلبات السياسية والطبيعية ودرجة تلوث البيئة.[3]

ثانيا: مقومات السياحة

ترتكز السياحة على عدة مقومات تتمثل في:

---

[1]- أحمد أبوزيد، **البناء الاجتماعي-المفهومات**، ط1، الدار القومية للنشر، الإسكندرية، 1996، ص 181.

[2]- نبيل الروبي، **اقتصاديات السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 16.

[3] - Jean Stafford, **Micro-économie du tourisme**, éd : presse de l'université Québec, 1996, p6.

1-المقومات الطبيعية: تشمل كل من الظروف المناخية، المناطق الدافئة، الحمامات المعدنية، بمعنى كل مظاهر جذب السياح، مثل:[1]

- الموقع الجغرافي: يُعتبر عاملاً أساسياً وهاماً في التدفق السياحي على المناطق المختلفة، وتتمثل أهميته في تحديد خصائص المناخ وأشكال النبات، كما أنه يُبرز ما يتمتع به البلد من شبكة الطرق المعبدة ووسائل النقل والاتصال.
- التضاريس: يقصد بها شكل سطح الأرض من حيث الارتفاع والانخفاض والانحدار، مثل الجبال والهضاب والسهول، والتي ترتبط بها ظواهر أخرى متنوعة يمثل بعضها عرضاً سياحياً كالأشكال النباتية وأنماط الحياة الحيوانية ومصادر المياه وسمات الهواء، بالإضافة إلى الصحاري والواحات والغابات، التي تُعد مواقع سياحية تتمتع بسحر خاص.
- المناخ: يؤثر بصورة مباشرة في الأنشطة السياحية، حيث أن خصائص بعض عناصر المناخ توفر جذب سياحي لأقاليم محدودة طوال السنة أو خلال فترات محددة.

2-المقومات البشرية: تتمثل في انجازات الإنسان كالآثار، المعالم والشواهد، الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة و الثقافات والعادات لدى السكان.[2]

3- المقومات المالية الخدمية: تتمثل في مدى توافر البنى التحتية كالمطارات، النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية والتجارية، البنوك، العمران ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي ومراكز التسلية والترفية.

4-المقومات الاجتماعية والدينية: وتشمل طريقة حياة الشعوب وسلوكها، التي قد تجمع بين القديم الرائع والحديث المتقدم، بالإضافة إلى النظم الاجتماعية التي يعيش في ظلها، فالعادات السلوكية تختلف وتتباين من مجتمع لآخر، ويتبلور هذا في عادات الطعام، الملبس، الحرف والمهن، اللغة، عادات الزواج، والثقافات المختلفة، وهذه الأمور تدفع السواح لمعرفة واكتشاف هذه المناطق للتعرف على عاداتها وتقاليدها، وتعتبر الموارد

---

[1] - بشيرة عالية، **السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيوثقافي**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2009-2010، ص 95.

[2] - إلياس سراب، نعيم الظاهر، **مبادئ السياحة**، ط2 ، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 28.

البشرية وعنصر الضيافة من أهم دعائم البناء السياحي بالإضافة إلى مقدار إحساس السائح بالأمن والحب الذي يظهر من خلال تقديم الخدمات للسائحين.

أما المقومات الدينية مثل الأماكن المقدسة والآثار الدينية كالمساجد والكنائس فتُمثل عنصراً من عناصر الجذب السياحي لإشباع رغبات هذا النوع من السياحة.[1]

5-المقومات الحضرية والتاريخية:

يعتبر التعرف على الحضارات والتاريخ الإنساني من خلال المعالم التاريخية، متعة ذهنية رفيعة، فليست المشاهد أو دراسة الآثار مجرد وسيلة للهروب من الحاضر والتنقيب عن الماضي، ولكن هي وسيلة لفهم أنفسنا وانعكاس الحضارات وامتداد لتطور المعرفة الإنسانية، ويضم العالم معالم أثرية تعتبر مغريات سياحية تتفاوت أهميتها كالآثار الفرعونية في مصر، والبابلية في العراق أو الآثار اليونانية أو الرومانية في أوربا والشرق الأوسط والآثار الإسلامية في العالم الإسلامي وإسبانيا.

أما المقومات الحضارية تمثلها الانجازات الحديثة للإنسان المعاصر كالحدائق الدولية، حدائق الحيوانات والأبراج والقرى السياحية، وتشمل أيضا المهرجانات والمؤتمرات والندوات التي تنعقد بها، مما يجعل البلد المستقبل للسياح، قبلة للفن والرياضة والاقتصاد، وتدخل هذه المعالم ضمن عناصر الجذب السياحي، وتلعب دوراً هاما في زيادة الحركة السياحية القادمة إليها.[2]

وتوجد بعض المقومات الأخرى المتمثلة في التسهيلات السياحية المقدمة للسائح، وهي عبارة عن عوامل عديدة، تُساعد على الجذب السياحي، كعملية الإقامة وتسهيلات الإطعام، وفرة المواصلات، الشركات، الوكالات السياحية، الأمن والاستقرار.

لذلك فالسياحة تعتمد اعتماداً كلياً على البنى التحتية، بحيث كُلما تطورت وتوفرت هذه العناصر كلما ساهم ذلك في تحقيق نتائج إيجابية تنعكس على السياحة، فالبنية التحتية لأي بلد كان من توفر مقومات طبيعية، حضارية وتاريخية وخدمات متنوعة كالنقل و الإتصال تُسهم في توفير ثقافة سياحية للمواطن.[3]

---

[1]- علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياحية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 128.

[2]- محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص 42.

[3] - Belkacem Heddar, **Rôle socio-économique du tourisme en Algérie**, éd : OPU, 1988, p48.

المطلب الثالث: أسس السياحة وآثارها

أولاً: أسس السياحة

حتى يكون النشاط السياحي ذا فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية لابد من تكامل أسس السياحة، التي نبينها كما يلي:

1-الطلب السياحي: يُعبر عن: " كمية السلع والخدمات السياحية التي يرغب ويستطيع المستهلكون الحاليون أو المحتملون اقتناءها في زمن معين، أو بصفة أخرى هو انتقال مؤقت للأشخاص خارج أماكن إقامتهم لأغراض سياحية ".[1]

يُعبر الطلب السياحي عن رغبة لدى الشخص ذات أهداف متعددة قد تكون مادية أو معنوية، ثم تتحول هذه الرغبة إلى تصرف مادي في شكل انتقال وسفر الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى الجهة التي يقصدها لإشباع تلك الرغبة، ومن ثم فإن الطلب السياحي يُعبر عن مجموع الاتجاهات والرغبات وردود الفعل اتجاه منطقة معينة، وطالما أن هذه الرغبة في السفر هي دافع مكتسب ومتأخر نوعا ما في سلم الدوافع النفسية، إذ يأتي دوره بعد الدوافع الأصلية التي تقوم على أساسيات بيولوجية متعلقة بحياة الإنسان مثل: الجوع والعطش والملبس والمسكن، وما إلى ذلك فإن الدافع إلى السفر يخضع لمؤشرات متنوعة تؤدي إلى وجود متغيرات في آراء الناس؛[2] وللطلب السياحي عدة أنواع:[3]

أ-**الطلب السياحي العام:** وهو عبارة عن الطلب الإجمالي على الخدمات السياحية بشكل عام، بصرف النظر عن الوقت أو النوع والمدة و تتميز به الدول المتقدمة سياحياً؛ إذ يوجد لديها خدمات سياحية متنوعة ومتعددة.

ب-**الطلب السياحي الخاص:** وهو الطلب الذي يرتبط ببرنامج سياحي معين يجده السائح لإشباع رغباته، واحتياجاته فالطلب على هذا البرنامج يخص سائح أو مجموعة سياح وليس كل السياح.

---

[1]- بديعة بوعقلين، **الإستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة- تخصص التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 90.

[2]- محمد يسري دعبس، **التربية السياحية والتنمية الشاملة**، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص 57.

[3]- بديعة بوعقلين، **الإستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 92.

جـ- **الطلب السياحي المشتق:** يتمثل في الخدمات السياحية المكملة أو المكونة للبرنامج السياحي كالطلب على الفنادق والطلب على شركات السياحة والطيران والنقل السياحي، ومختلف الخدمات السياحية الأخرى.

إن الطلب السياحي ينشأ نتيجة دوافع نفسية وروحية لدى الشخص اتجاه منطقة معينة، والذي يتأثر بعدد من العوامل، منها ارتفاع مستويات المعيشة، تحسن ظروف العمل على المستوى العالمي، وما نتج عنها من استفادة القوة العاملة بالعطل وأوقات الفراغ، التطورات التكنولوجية في وسائل النقل والاتصال، وعوامل أخرى ساهمت في نمو الطلب السياحي العالمي، ما انعكس إيجاباً على نمو الحركة السياحية الدولية في العالم، ويتميز الطلب السياحي بمجموعة من الخصائص والمتمثلة في: المرونة- التوسع- الحساسية- الموسمية- المنافسة- عدم التكرار.

إن الطلب السياحي سرعان ما يتحول إلى طلب السائحين الوافدين إلى المناطق السياحية المختارة على السلع والخدمات، حيث تُعد هذه الأخيرة بمثابة العرض في قطاع السياحة.

2-العرض السياحي: يُعرف العرض عموماً بكمية السلع والخدمات المتواجدة في السوق وبسعر معطى، أما العرض السياحي فيعتبر عاملاً جوهرياً في جذب الحركة السياحية أو ما يسمى بالطلب السياحي، ويُعرّف على أنه خليط من العناصر غير المتجانسة التي تؤخذ مستقلة عن بعضها البعض لتشكل العرض السياحي الوطني أو الدولي، أي أن العرض السياحي يتضمن كل ما يمكن عرضه من مغريات ووسائل جذب للسياح، ومن ثم تنمية الحركة السياحية، وعليه يمكن تصنيف المنتوج السياحي إلى 03 عناصر أساسية وهي:

- ✓ مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية- الثقافية – الصناعية والتاريخية، التي تجذب السائح للاستمتاع به.
- ✓ مجموعة التجهيزات التي لا تعتبر العامل الأساسي في جذب السائح، غير أن عدم توفرها يمنع السائح من السفر كوسائل النقل المختلفة ووسائل الإيواء والإطعام.
- ✓ مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج ذات العلاقة بوسائل النقل التي يستخدمها السائح للوصول إلى المنطقة المرغوب فيها.

من بين العناصر التي تشكل المنتجات الفرعية للعرض السياحي نجد: النقل، الإيواء، وسائل الإعلام، وسائل الترفية ، المحيط، كل هذه العناصر تكون مرتبطة ببعضها البعض، وكل عنصر يكون مكملا للآخر، ويُمكن توضيح ذلك من خلال السلسلة السياحية التالية:

الشكل رقم 1-1 : السلسة السياحية

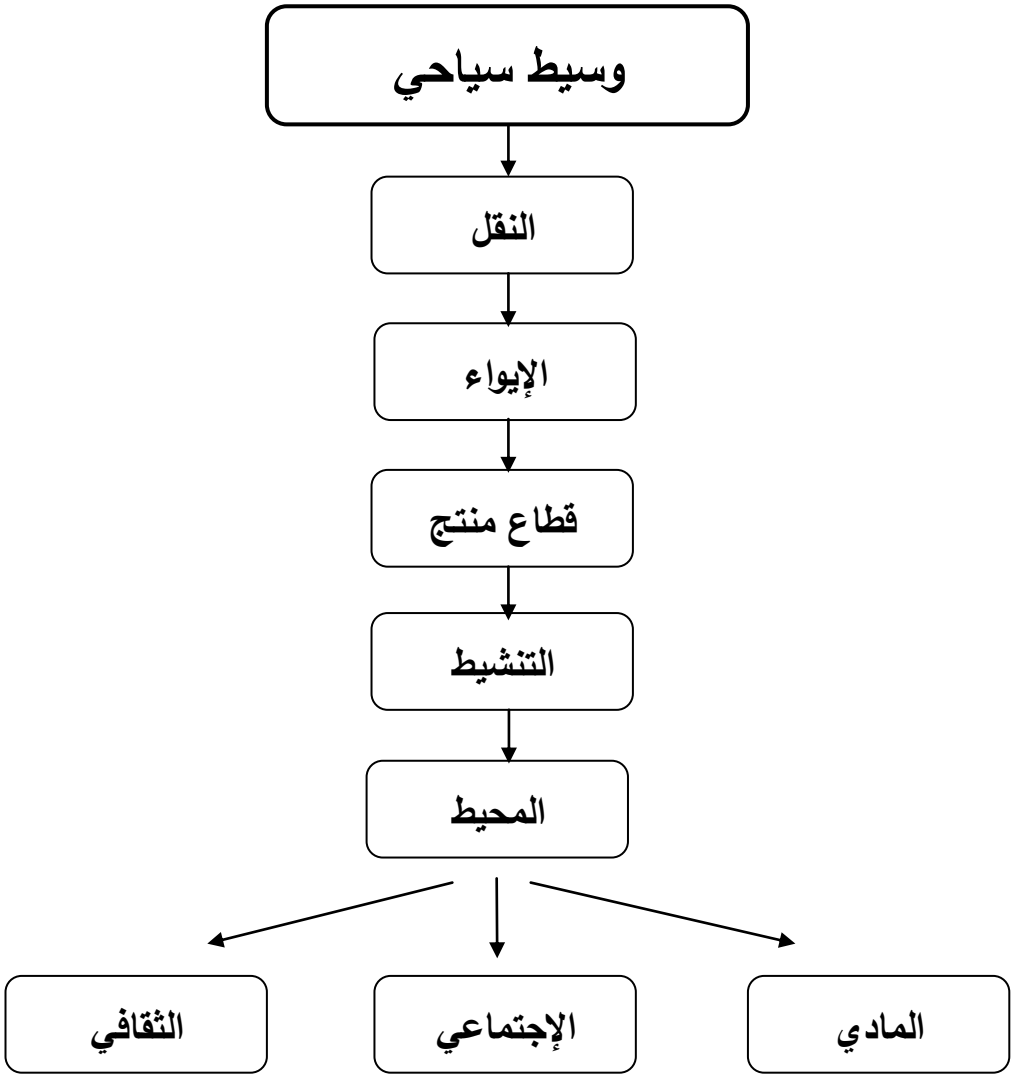

SOURCE: Joël Raboteur, **Introduction à l économie du tourisme**, éd: l'Harmattan, paris, 2000, p 38.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن المنتج السياحي هو مزيج من عناصر غير متجانسة، والتي تشكل شكلا غير قابل للتجزئة تسمح بإشباع الحاجيات الأساسية، إذ يتميز العرض السياحي بمجموعة من الخصائص:

- ✓ تأثر السوق السياحية بالموسمية.
- ✓ عدم مرونة العرض السياحي في المدى القصير.
- ✓ تباين قطاعات السوق السياحية، وتعدد جهات الإنتاج.
- ✓ استحالة نقل أو خزن المنتج السياحي.

إضافة إلى ذلك فإن العرض السياحي يتأثر بأسعار السلع والخدمات السياحية فبارتفاعها يرتفع العرض السياحي، طالما أن هذا الارتفاع في الأسعار يشكل حافزاً لدى المستثمرين في مجال السياحة لتوسيع أنشطتهم الاستثمارية، وبانخفاضها يتقلص العرض السياحي لعدم إقبال أصحاب الأموال على الاستثمار في هذا النشاط لقلة مردوديته.

3-الإنفاق السياحي:

يُنظر إلى الإنفاق السياحي الدولي من وجهة تقدير الدولة المعنية بهذا الإنفاق، فإذا كانت مستقبلة للسياح فإن هؤلاء يُعد إنفاقهم بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة ويُدون في جانب المتحصلات بميزان المدفوعات وتعتبر صفقات دائنة، وفي الحالة العكسية فإن الإنفاق السياحي يُعد بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية، وهي صفقات مدينة تُدون في جانب المدفوعات من هذا الميزان للبلد المعني.[1]

يشكل الإنفاق السياحي للدول المصدرة للسياح إيرادات سياحية بالنسبة للدول المستقطبة لهم، والتي تُعتبر أهم المتغيرات في التنمية السياحية في مناطق كثيرة في العالم، وترجع هذه الأهمية في المقام الأول إلى اعتبارها مصدراً من المصادر المالية لخزينة الدولة، وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق رواج على مستوى كل الأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة.

وبالتالي لا شك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات السياحية، وبالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مما يُنشط الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السياحة؛ الأمر الذي يتولد عنه اتساع نطاق هذه الصناعات أو الخدمات، لأن كل استثمار جديد يعني إنفاقاً جديداً والذي ينشأ عنه دخول جديدة.

[1]- محيا زيتون، **السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر**، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 95.

4-التسويق السياحي:

إن التسويق السياحي يتضمن تسويق المنتج السياحي والتعريف به داخلياً وخارجياً في أسواق الدول المصدرة للسياحة، عبر قنوات منظمة من أجل إثارة الدوافع المختلفة لدى السائحين لرفع حجم الطلب على المنتوج السياحي للدول المستقطبة للسياحة، ما يعني أن التسويق السياحي هو ذلك: " النشاط الإداري والفني الذي تقوم به هيئات ومؤسسات داخل الدولة وخارجها للتعرف على الأسواق السياحية الحالية والمحتملة، والتأثير فيها لتنمية الحركة السياحية الدولية القادمة منها "[1] ، و مما لا شك فيه أن عملية تنشيط التسويق السياحي تتوقف على مدى قوة المنتوج السياحي لمنطقة معينة، ودور الإعلام والإشهار بكل أنواعه في تزويد السائح بالمعلومات حول المنطقة السياحية، من حيث تعريف السياح بمقوماتها الطبيعية والمادية والبحث عن أسواق سياحية جديدة لرفع مستوى العرض السياحي، ومن ثم ترقية المنتوج السياحي.

يتبين لنا من خلال ما سبق أن عملية التسويق السياحي تتمثل فيما يلي:

- عملية إدارية وفنية في آن واحد، فهي تقوم أساساً على التخطيط ووضع سياسات تسويقية.
- نشاط مشترك بين الهيئات المختلفة والمؤسسات السياحية المتعددة مثل: شركات نقل سياحية، فنادق، شركات سياحية.
- نشاط متعدد الجوانب ويتابع هذا النشاط من داخل الدولة باعتبارها مصدراً له، حيث تقوم بتوفير سبل النجاح بما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية.

5- الإستثمار السياحي:

يُعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصاً استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، فالاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى؛ تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان، وتتمثلان في الضمانات والحوافز كتوفير الاستقرار السياسي الذي يُشكل مناخاً ملائما للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار

[1]- عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة- دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس المغرب**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2004-2005، ص 33.

المحلي والأجنبي، وأيضا توافر بنية تحتية ملائمة وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع.

إن تطور الاستثمار السياحي يبقى متوقفاً على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع السياحي، وعلى مدى قوة عناصر الجذب السياحي، وعلى الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين، كما أن تطور حجم الاستثمارات السياحية كان له تأثير واضح على تطور صناعة السياحة على المستوى العالمي، ويتضح ذلك من خلال الزيادة الملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي من العقد الأخير من القرن الماضي.

6-الإيرادات السياحية: يُمكن أن نعرف الإيرادات السياحية على أنها كافة ما تحققه الدولة من إيرادات من السائحين، وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي، وما يُحققه الأفراد والشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة في حقل السياحة والفنادق والطيران، نظير ما يؤدونه من الخدمات السياحية المختلفة، فهي تُمثل مصدراً مهما للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي تولي أهمية للقطاع السياحي.

تتأثر الإيرادات السياحية بالتغيرات في الحركة السياحية وعدد الليالي السياحية بالإضافة إلى المتغيرات التالية المرتبطة بالظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية السائدة:[1]

- أسعار السلع والخدمات.
- قوة المنتوج السياحي على الإغراء وجذب السياح.
- مستوى الخدمات السياحية المختلفة المقدمة للسياح.
- مدى الوعي السياحي، لدى المواطنين والعاملين في حقل السياحة.
- طبيعة الإجراءات الإدارية والجمركية والنقدية المتبعة من طرف الدول المضيفة.

حسب منظمة السياحة العالمية فإن عائدات السياحة على المستوى العالمي في تزايد من سنة لأخرى، تبعا لتزايد حركة السياحة الدولية الوافد إلى المناطق السياحية، ويعود ارتفاع حجم الإيرادات السياحية الدولية إلى نمو الحركة السياحية على المستوى العالمي،

[1]- عشي صليحة، **نفس المرجع**، ص 36.

وذلك نتيجة لارتفاع مستويات دخول الأفراد، وتحسن ظروف العمل وتطور مستوى التسهيلات السياحية التي ترافق المنتوج السياحي.

ثانياً: آثار السياحة

مع نهاية القرن العشرين أصبحت السياحة من الصناعات التصديرية الأولى في العالم لتأثيرها على العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية من حيث كونها مصدراً مهما للدخل، وعنصراً مؤثراً في تنشيط الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، كما لا يمكن أن نُغفل الآثار الاجتماعية والبيئية للنشاط السياحي، وللتفصيل أكثر سنتطرق إلى آثار السياحة من خلال ما يلي:

1-**الآثار الاقتصادية:** و نُميز بين الآثار الإيجابية و السلبية، فيما يلي:

أ-الآثار الإيجابية:[1]

- ❖ توفير العملة الصعبة، والذي يؤدي إلى تحسين ظروف المعيشة ومستواها للمجتمع المحلي.
- ❖ خلق مناصب شغل جديدة باعتبار النشاط السياحي هو أحد الأنشطة النادرة التي يُمكنها أن توفق اليوم بين الإنتاجية وخلق مناصب شغل جديدة، لكونها ترتكز أساساً على العامل البشري.
- ❖ تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى، من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة.
- ❖ زيادة الدخل الوطني مع تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- ❖ دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية خاصة الصناعات التقليدية.
- ❖ تُساهم السياحة في التنمية الاقتصادية بما تحدثه من آثار إيجابية على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال تشابك النشاط السياحي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

[1]- محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من المنظور الجغرافي**، مرجع سابق، ص 105.

- ❖ تُعتبر السياحة وعاءً ضريبياً بما يترتب على النشاط السياحي من رسوم وضرائب سواء كانت على شكل تراخيص أو ضرائب على الدخول أو الأرباح التجارية.
- ❖ يُساعد النشاط السياحي على تسويق بعض السلع الخاصة بالدولة السياحية من خلال طلب السياح محلياً دون الحاجة إلى تصديرها من خلال شحنها ونقلها إلى الأسواق الخارجية.

ب-الآثار السلبية:

- ❖ **التضخم:** يؤدي تدفق السائحين في منطقة معينة وفي مواسم معينة إلى ارتفاع في الأسعار، إذا لم يستطع العرض السياحي أن يُلبي الطلب المتزايد، ويرجع مصدر التضخم في هذه الحالة؛ إما إلى جذب الطلب وزيادة الطلب السياحي أو زيادة النفقات السياحية.
- ❖ **تمركز المنشآت السياحية:** تمركزها في مناطق دون أخرى داخل الدولة ، يؤدي إلى زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين هذه المناطق.
- ❖ **تراجع الفوائد الاقتصادية للسياحة:** في حالة إذا كانت المرافق ملكاً لمستثمر أجنبي ويعمل بها عمال وافدون.
- ❖ **البطالة الموسمية:** باعتبار أن النشاط السياحي يعتبر نشاطاً موسمياً، فإن المنشآت السياحية تظل فترة من الوقت دون تشغيل، مما يؤدي إلى تعطيل الطاقات لفترة من الوقت.[1]

2-الآثار الاجتماعية والبيئية: نُميز بين الآثار الإيجابية والسلبية فيما يلي:

أ-الآثار الايجابية:[2]

- الحفاظ على الآثار التاريخية وترقية التراث الثقافي، حيث أن السياحة تشكل حافزاً للمحافظة على عناصر التراث الثقافي في الإقليم السياحي، بالإضافة إلى المحافظة على المواقع التاريخية والأثرية، والأنظمة المعمارية المميزة.

[1]- نبيل الروبي، **نظرية السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 44-45.

[2]- زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة-دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012، ص 28.

- تُعتبر السياحة عاملا للتوازن الجهوي، حيث تعمل على دعم التبادل الثقافي بين مختلف الفئات الاجتماعية.
- الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل (البطالة، الركود الاقتصادي)، وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل، وذلك بالمشروعات السياحية التي تقام في المناطق العمرانية السياحية الجديدة.
- السياحة تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان للاستمتاع بوقت الفراغ، من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل، فالسياحة أصبحت أكبر من أداة مهمة لتحقيق التنمية.
- السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي القومي والاعتزاز بالوطن وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية، وتساهم في تماسك المجتمع .
- السياحة نشاط إنساني في الدرجة الأولى وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات، فتؤثر فيها سلباً وإيجابياً، لأنها تقوم على تفاعل مباشر بين السائح والبيئة الاجتماعية، وهي وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة، حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السلبية.
- تطوير المساحات الطبيعية وإنشاء الحدائق في مختلف أرجاء الوطن، يؤدي إلى زيادة السياح حتى بدون وجود سياحة، وبذلك تسهم في المحافظة على المعطيات الطبيعية الهامة.
- تُساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة، من خلال برامج تنسيق الموقع، صيانة الموانئ، مراقبة رمي النفايات، معالجة التلوث.
- تنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع مما يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم، ويعملون على تقديمه في أفضل صورة لجذب السياح من مختلف دول العالم.

ب-الآثار السلبية:[1]

- ضياع الهوية الثقافية المحلية للتأثر بالثقافات الوافدة، خاصة عند الشباب الذين يندفعون لتقليد السياح دون فهم، فحماية السياح منها يكون ضروري.

[1] - عثمان محمد غنيم، نبيل سعد نبيتا، **التخطيط السياحي**، ط 2، دار صفاء، عمان، 2003، ص 151.

- حدوث نوع من التصادم الثقافي أو المواجهة السلبية بين الثقافيين بسبب الاختلاف في أساليب الحياة والمعتقدات والآراء بين المثقفين.
- انتشار الجريمة، نتيجة لمعاناة بعض الدول من انخفاض مستويات الدخول للأفراد ونقص إمكانياتهم المتاحة، ما يجعل أبناء هذه الدول تتجه إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة، وإن كانت بوسائل غير مُشرّعة والجريمة ضد السياح تؤدي إلى نتائج سيئة، بالإضافة إلى الصورة السلبية التي تظل في ذاكرة السائح.
- وجود تحولات اجتماعية، بحيث قد يُساهم وجود السائحين الأثرياء وسط السكان المحليين الفقراء في كثير من الأحيان إلى إحداث قلق اجتماعي، وبالتالي يؤثر ذلك على الشخصية القومية للشعب.
- يؤدي الاستعمال المبالغ وسوء استخدام المواقع الأثرية والتاريخية إلى إلحاق أضرار بها، ويعمل بمرور الزمن على اندثارها؛ خصوصاً إذا لم تتوفر الصيانة المستمرة.
- العديد من الأنشطة السياحية قد تكون لها أثار سلبية على البيئة الطبيعية، كما أن الكثافة العددية تؤدي إلى تعرية الممرات وتفتيت الأبنية التاريخية، فكثرة القوارب مثلا تؤدي إلى تخريب الشواطئ، وهذه الآثار تظهر بعد زمن معين حيث تصبح مشكلة مستعصية الحل، و تخرج الموقع من السوق السياحية.
- تُسهم في التلوث البيئي من خلال وجود تصاميم غير مناسبة للمرافق السياحية والاختيار غير الموفق لمواقع المرافق السياحية، ما يؤدي إلى حدوث مشاكل وأضرار بيئية عديدة، فعلى سبيل المثال إنشاء فنادق على شواطئ البحار مباشرة يؤدي بها إلى الضرر بسبب المولوحة، كما أن الاستعمال غير العقلاني للأرض، يؤدي إلى إتلاف الأراضي الفلاحية.
- الاضرار بالقيم السائدة في المناطق، وهبوط مستويات السلوكيات في بعض المشروعات، ما يصعب تصحيحه مستقبلا.[1]

[1] - صلاح الدين عبد الوهاب، **السياحة الدولية**، مطبعة زهرات، القاهرة 1990، ص 157.

المبحث الثالث: الإطار العام للإستثمار السياحي

يُعتبر الاستثمار أحد أهم العوامل الأساسية لدفع عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد، فالهيكل الاقتصادي لأي دولة يتكون من عدة قطاعات تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية، وبما أن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييراً في الهياكل الاقتصادية للدولة، وخاصة تلك المتردية التي لا تحقق ناتجا وطنياً، فإن الاستثمار السياحي يُعتبر أحد هذه الهياكل التي تسعى الدول النامية بالخصوص إلى تحقيقها، لما له من دور هام في الحياة الإقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي وأهدافه

أولاً: مفهوم الإستثمار السياحي

هناك عدة تعريف للإستثمار السياحي نُوضحها ونستعرضها وفقا للآتي:

الاستثمارات السياحية هي:" مُختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي، فالاستثمار يخص بناء وحدات فندقية، و يسهم في تحسين الهياكل القاعدية مثل: التهيئة العمرانية، مؤسسات صرف المياه والطاقة، الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل والاتصالات.[1]

ويُعرّف أيضاً على أنه: "عملية استخدام وتوجيه رؤوس الأموال، لخلق أو تثمين منتوج سياحي، أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عائد على رؤوس الأموال المستغلة، وتتمثل الصناعة السياحية في جميع الهياكل والمؤسسات التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في السائح، وتُقاس حجم الصناعة السياحية في إقليم معين بحجم الفنادق، و وكالات السفر والهياكل القاعدية من طرق ومطارات، ومواصلات واتصالات، وهياكل قاعدية مخصصة للراحة، من مناطق الاستجمام ومطاعم وأندية، وتظاهرات ثقافية وكلها ناتج للاستثمار السياحي".[2]

---

[1]- بديعة بوعقلين، **الإستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 51.

[2] -Cyrine Ayoub, Fréderic Gits, **l'industrie Touristique Tunisienne**, Rapport sectoriel, Fitch Ratings , 2004, p03.

يُعبر الإستثمار السياحي على: " مجموع ما يُنفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويُعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما يُتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة ".[1]

كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى توفر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض حجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية، ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي.

إن الاستثمار السياحي يتيح فرصاً استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعتها، كما يرتبط الاستثمار السياحي بتوفير مناخ ملائم من اكتمال البنى الأساسية والتشريعات المُيسرة، والحوافز المشجعة والمعلومات المتاحة بشفافية و نُظم الإدارة العامة المتطورة.

وتُعرف المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه : " التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، وتمثل القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة ".[2]

ما يجب الإشارة إليه أنه عند الحديث عن الاستثمار السياحي يتبادر إلى الذهن إنشاء الفنادق فقط، وإنما في الحقيقة يشمل مختلف النشاطات المرتبطة مباشرة بقطاع السياحة، كتحسين البنى التحتية الخاصة بالنقل، وشبكة الاتصال كالطرق، والمطارات والموانئ.

إن المشاريع السياحية تُعد من أكثر المشاريع جلباً لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين حيث أن الاستثمار السياحي تتعدد مجالاته مثل أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج، أماكن الترفيه... إلخ ، وعليه يتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة، خصوصاً المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات

[1]- بليل فدوى، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2000-2010**، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، السنة الجامعية 2011-2012، ص17.

[2]- رعد مجيد العاني، **الاستثمار و التسويق السياحي**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 19.

والبنية التحتية، وتُساهم الدراسات في تحديد سياسات الاستثمار في المناطق السياحية المختلفة، وما يلزم لتحريك كافة أوجه التنمية المطلوبة، حيث لا بد من دراسة فرص الاستثمار المحلية والعالمية المتاحة، وينتج عن الخطط والبرامج السياحية تقديرات للاستثمارات السياحية المطلوبة لإنشاء المرافق وخدمات البنية التحتية وتجهيز وتطوير عناصر الجذب السياحي[1].

كما أنّ هناك عدة مميزات للاستثمار السياحي نذكرها كما يلي:[2]

- ❖ تمثل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول.
- ❖ ارتفاع تكلفة التأسيس، وهي التكاليف الاستثمارية والرأسمالية.
- ❖ فترة استرداد رأس مال المشروع تكون طويلة.
- ❖ ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي لأن أغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة وبالعملة الصعبة.

ثانياً: أهداف الاستثمار السياحي

1- التنمية الاقتصادية:

تظهر آثار الاستثمارات السياحية على حجم النقد الأجنبي، خصوصاً إذا كانت الدولة تُعاني من قلة نصيبها النسبي في التجارة الدولية إضافة إلى العراقيل التي تواجهها لزيادة صادراتها وما يتعرض له الطلب من عوامل منها المنافسة والاتجاه للتقليل من استخدام المواد الخام، كما أن الكثير من الاستثمارات في الصناعات قد يزيد من التبعية إلى الدول الصناعية لصعوبة نقل التكنولوجيا، فتظهر الاستثمارات السياحية كتعويض؛ لا سيما إذا كانت الدولة تتمتع بمقومات وعناصر جذب سياحي عديدة مغرية ودائمة، فهي لا تحتاج لعناصر معقدة خاصة التكنولوجيا منها، كما أنها تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال والمشاريع كالصناعات التقليدية والحرف، مما يحافظ على تراث البلد ويعمل على خلق فرص عمل عديدة.

إن الدول النامية إذا ما أولت عناية بمجالات الاستثمار في القطاع السياحي، فذلك حتماً سيؤدي دوراً بارزاً في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يقود للتنمية

[1]- منال عبد المنعم مكية، **السياحة- تشريعات و مبادئ**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 26.

[2]- رعد مجيد العاني، **الاستثمار و التسويق السياحي**، مرجع سابق، ص 19

الشاملة، كما أن توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للدولة، وبالذات الأقاليم ذات المستويات التنموية المنخفضة؛ سيعمل على تنميتها وتطويرها من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان فيها، مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم المتطورة داخل الدولة[1].

2-الاستثمارات السياحية كعامل للتوازن الجهوي:

تعمل الاستثمارات السياحية إذا عُممت في مختلف مناطق الدولة على إظهار نوع من التوازن الجهوي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية خاصة أن المشاريع السياحية غالباً ما تُقام بعيداً عن المناطق الصناعية والتجارية وتقترب من المواقع والمرافق السياحية والمتميزة بجمال الطبيعة، وغالباً ما تستوعب هذه المشروعات السياحية الجديدة سكان تلك المناطق وتعمل على توظيفهم، ويترتب على ذلك رفع مستواهم المعيشي نتيجة زيادة الإقبال على السياحتين الدولية والداخلية.[2]

فالاستثمارات تؤثر على التنمية الإقليمية باعتبارها مصدر دخل تلك المناطق، وهذا يقلل من فجوة الأجور بين الأقاليم المختلفة ويعمل على تمسك السكان بأرضهم والتقليل من نزوحهم.

3-زيادة الدخل الوطني ودعم ميزان المدفوعات:

إن تزايد معدلات الإنفاق السياحي لاسيما بالعملات الأجنبية نتيجة ما يُنفقه السائح مقابل الإقامة ومختلف الخدمات المتوفرة يُضيف رصيداً لدخل المجتمع، فالطلب السياحي يخلق قيمة مضافة تؤدي إلى نمو حقيقي في الدخل الوطني عن طريق مختلف القطاعات الإنتاجية التي تتحرك بصورة ديناميكية متفاعلة منتجة للإنفاق والاستهلاك السياحي، الذي يخلق دائرة اقتصادية مركبة تؤثر ايجابياً على تحريك وتنشيط الدورة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني، ومن ثم فإن الاستثمار السياحي يؤدي إلى نمو الدخل الوطني والأخذ به أمر مُهم في العملية التنموية.

---

[1]- عثمان محمد غنيم، نبيل سعد بنيتا، **التخطيط السياحي**، مرجع سابق، ص 42.

[2]- بديعة بوعقلين، **الإستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 52.

لا شك أن السياحة تُحدث تحولاً في بعض الأنشطة التقليدية في البناء الاقتصادي للمجتمع عن طريق الاستثمار في المناطق المختلفة، فتزيد مداخيل القوى العاملة في هذا المجال ، وبالتالي زيادة الدخل الوطني.[1]

كما أن للاستثمارات السياحية دوراً في ميزان المدفوعات فمكانة الإيرادات من الحركة السياحية تظهر في بند حساب رأس المال، والذي يشمل الاستثمارات التي حصلت عليها الدولة من الخارج والموجودة لديها والاستثمارات التي قدمتها الدولة للخارج كمدفوعات، وما عليها من التزامات تساهم مساهمة فعالة في تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات.

وجدير بالذكر أن الإستثمار السياحي عندما يُحقق دخلاً يؤدي ذلك إلى زيادة دخول العاملين فيه، وهؤلاء ينفقون دخولهم لتلبية طلباتهم الاستهلاكية، وهذا الاستهلاك يؤدي إلى ارتفاع دخول آخرين، مما يُؤدي إلى زيادة الطلب على المشروعات الاستهلاكية والاستثمارية والتوسع في إنشائها.[2]

4-المحافظة على التراث الوطني: اعتماداً على عناصر الجذب السياحي التي تحتوي عليها الدول، فإنها تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال والمشاريع كالصناعات التقليدية والحرف، وهذا ما يُسهم في المحافظة على التراث الوطني ويعمل على خلق فرص عمل جديدة وإيجاد المزيد من الصناعات الخفيفة وتوفير مناصب شغل متنوعة، كما تتميز المشاريع الخدمية بمعدلات أسعار منخفضة مما يُضفي عليها ميزة نسبية خاصة.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار السياحي

يتحدد نمو الاستثمار السياحي بعدة عوامل ومحددات تجعله يأخذ الحجم اللازم له أولاً، ثم تظهر منافعه وآثارها لاحقاً، كما أن هناك عوامل تحُد من نموه وتعيقه.

أولا: الموقع الجغرافي

يلعب الموقع الجغرافي دوراً هاماً في التدفق السياحي إلى المواقع السياحية المختلفة، ويعتبر الموقع المناسب القريب من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياحة عملاً أساسيا في صناعة سياحة ناجحة، فإذا كانت نفقات النقل من وإلى المنطقة السياحية

[1] - محمد يسرى دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق**، ط 1 ، الملتقى المصري للابداع والتنمية، الإسكندرية-مصر، 2003، ص 24.

[2] - Béatrice de la Rochefoucauld, **L'économie du tourisme**, éd : Bréal, France, 2007, p53.

تمثل أهمية بنسبة كبيرة في نفقات الرحلة السياحية، فإن الموقع الجغرافي يلعب دوراً كبيراً في حركة السياحة لاعتبارات التوفير في الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل المواصلات مع توفر قدر معين من الاطمئنان بوجود عوامل مشتركة.

ثانياً: طبيعة ومصدر الاستثمارات

تتطلب الأنشطة السياحية مواد ضخمة لإنشاء المرافق الأساسية لها، لذا عادة ما تحتاج عملية تمويلها إلى قروض طويلة الأجل، حيث تساهم المؤسسات المالية الدولية من خلال تقديم قروض لهذا الغرض للدول النامية، ونظراً لأن الاستثمارات في القطاع السياحي تتطلب حجماً كبيراً من التمويل تجعل المستثمرين فيه يترددون للاعتبارات التالية:[1]

- بقاء الاستثمار في أصول ثابتة لمدة طويلة تتراوح من 20 إلى 25 سنة مع مخاطر ما يحدث من تغيرات في ظروف السوق بالإضافة للتغيرات السياسية والاجتماعية.
- موسمية الطلب في المناطق السياحية، ينبئ عن عدم إمكانية تحقيق معدلات مرتفعة من الأعمال، وبالتالي عدم إمكانية تحقيق الأرباح المرجوة.
- إن العائد الصافي من الاستثمار في المشاريع السياحية يكون ضئيل لا يغري المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق معدلات أكبر، لذا حاولت بعض الدول تقديم قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات في القطاع السياحي، لتُعطي فرصة لأنشطة المستثمرين المحليين مع بقاء الأرباح داخل السوق السياحي المصدر لإعادة استثمارها.

ثالثاً: التسهيلات والحوافز المقدمة

تبحث الاستثمارات السياحية دائماً عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها، و هُما الضمانات والحوافز شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري، فتوافر الاستقرار ومناخ ملائم للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة أهمها منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة

[1] - Huguette Durand et autres, **Economie et politique du tourisme**, éd: Librairie générale de droit de jurisprudence, paris, 1994, p116.

بالاستثمار سواء كان محلياً أو أجنبياً، و ضرورة توافر بنية تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع.

لا شك أن توفير الأرض بأسعار تشجيعية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر خارج الموقع أو ضمن موقع المشروع، بحيث تُسترد التكلفة مقابل إيجار المنشآت وتوفير شبكة طرق جيدة وتسهيلات الإقامة، كل هذا كفيل باستيعاب المزيد من السياح والقيام بالمزيد من الاستثمارات السياحية، وتؤدي المنافسة دوراً كبيراً من حيث التكلفة والسعر خاصة من المجموعات السياحية.[1]

توجد كذلك إجراءات عديدة يمكن أن تتخذها الدولة لدعم صناعة السياحة من خلال تهيئة المناخ للاستثمارات الخاصة وتزويد المستثمرين بالمساعدات المالية، ودراسة قوانين الاستثمار بشكل عام وما يخص السياحة والاستثمار السياحي بشكل خاص، بهدف تنمية وتطوير القطاع، وهذا من خلال جمع ونشر المعلومات والقيام بالدراسات اللازمة لتشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وإجراء اتصالات بالجهات التي ترغب في الاستثمار في البلد وتعريفها بفرص الاستثمار المتاحة.

تتنوع صور المساعدات التي قد تمنحها الدول للمستثمرين في القطاع السياحي كما يلي: [2]

- ✓ الإعانات.
- ✓ القروض الطويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة.
- ✓ الإعفاءات الضريبية والجمركية.
- ✓ المساعدات الفنية.
- ✓ تقديم مزايا للاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي.

رابعاً: التنظيم السياحي الفعال

إن السوق السياحي يمتاز في وقتنا الحالي باتساع الطلب العالمي وتنوعه، وكذا بعرض متماثل تشتد فيه حدة المنافسة، ما يتطلب تنظيم جيد وفعال من أجل تطوير السياحة، ويختلف هيكل التنظيم تبعا للأهمية التي توليها الدولة للقطاع السياحي ومدى

[1]- حيزية حاج الله، **الاستثمارات السياحية في الجزائر**، رسالة ماجستير تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب- البليدة، السنة الجامعية 2005-2006، ص 74-75.

[2]- نبيل الروبي، **اقتصاديات السياحة**، مرجع سابق، ص 68.

مساهمة القطاع الخاص وملائمة الظروف السياسية السائدة في البلد،[1] حيث يُمكن للقطاع السياحي أن ينمو باطراد إذا كان في إطار تنظيمات حكومية، ولا يوجد نموذج واحد يمكن أن يعتمد عليه في عملية التنظيم السياحي، ولكن ما يهم بصفة أساسية هو إعداد جهاز سياحي له الإمكانيات ليقوم بدور فعال في عملية التنمية السياحية.

خامساً: التسويق السياحي النشط

يلعب التسويق السياحي دوراً هاماً في بيع المنتج السياحي؛ فالتسويق السياحي من خلال الإشهار يكون أمراً ضرورياً بالنسبة للمنتوج السياحي، الذي يعتمد على الرضا النفسي والمتعة التي يتوقعها المستهلك من عملية الشراء، وعليه فالمنهج التسويقي الناجح هو الذي يجعل الصناعة على اتصال مستمر مع مستهلكيها ويعتبر محدداً أساسيا للنمو السياحي، وبالتالي لا بد من إعداد دراسات تبرز كمية ونوعية المنتجات السياحية الناتجة عن العملية الاستثمارية وإمكانية بيعها في الأسواق الخارجية والتعريف بها عن طريق الترويج لها.

سادساً: التخطيط السياحي

إن التخطيط السياحي هو نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المنظمة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاحة والكامنة ولأقصى درجات المنفعة مع متابعة وتوجيه وضبط لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية عنه، وهو يهدف إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب السياحِيَيْن.[2]

يعمل التخطيط السياحي على تنظيم الظروف التي تؤدي إلى تحقيق التنمية السياحية ، وهو عبارة عن وسيلة علمية منظمة ومنتشرة تتضمن رسم صورة تقديرية للمستقبل، ويحصُل التخطيط السياحي الواعي من خلال حصر وتعبئة الموارد والطاقات السياحية في المجتمع، ومن ثم استخدامها أفضل استخدام ممكن للوصول إلى تحقيق أكبر معدل ممكن للنمو السياحي، وعلى ذلك فالتخطيط السياحي ينطوي على تحديد

[1]- فدوى بليل، **دور التحفيزات في جلب الإستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مرجع سابق، ص 23.

[2]- عثمان محمد غنيم، نبيل سعد بنيتا، **التخطيط السياحي**، مرجع سابق، ص 56.

الأهداف، تقدير الموارد، تحديد حجم الاستثمارات ووسائل تمويلها واختيار المشروعات التي تتطلبها أهداف الخطة.

وبالتالي يُعتبر التخطيط السياحي أسلوباً تنظيمياً يهدف إلى تحقيق التنمية السياحية خلال فترة زمنية معلومة، اعتماداً على حصر الإمكانيات السياحية للدولة لتحقيق الأهداف المرجوة، ومن بين هذه الأهداف نجد مايلي:[1]

- ✓ الموازنة المثلى بين العرض والطلب.
- ✓ تحقيق أهداف المؤسسة السياحية المستثمرة.
- ✓ تحسين نوعية الخدمات باستمرار.
- ✓ تكوين صورة ذهنية إيجابية.
- ✓ التوسع في فرص العمل.
- ✓ المحافظة على التوازن البيئي وحماية الطبيعة.
- ✓ المساهمة في الاحتراف والتميز.
- ✓ الاختيار الأنسب للبنية التحتية.

كما نُشير لوجود عدة مراحل يمر بها التخطيط السياحي نذكرها كالآتي:[2]

- ❖ المرحلة الأولى: دراسة الموارد السياحية واتجاهات النمو فيها، والمشاكل التي تواجهها.
- ❖ المرحلة الثانية: يتم فيها تحديد أهداف الخطة السياحية.
- ❖ المرحلة الثالثة: هي مرحلة التنفيذ يتم فيها إقرار الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف.
- ❖ المرحلة الرابعة: تمثل الرقابة، المتابعة و تقييم التنفيذ، للتعرف على أماكن القصور.

كما أنه لابد من توفر مجموعة من العوامل عند القيام بالتخطيط السياحي مثل:

- ▪تخطيط الموارد البشرية والمتخصصة في النشاط السياحي.
- ▪التنظيم الإداري المحكم الذي يُمكنه تسيير الاستثمارات السياحية بشكل سليم يتماشى مع الأهداف المسطرة.
- ▪المراقبة المستمرة لإنجاز الاستثمار السياحي خلال مراحل تنفيذه وتقييم فعاليته ومردوديته.

---

[1]- خالد مقابلة، علاء السرابي، **التسويق السياحي الحديث**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 136.

[2]- فدوى بليل، **دور التحفيزات في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مرجع سابق، ص 22.

المطلب الثالث: تمويل الاستثمار السياحي وأهم معوقاته

أولا: تمويل الاستثمارات السياحية

تحتاج الاستثمارات السياحية لمصادر تمويلية كبيرة وكفيلة بتوفير رؤوس الأموال الضرورية، وتعتمد الدول في ذلك على مصدرين هما: الموارد المحلية والموارد الأجنبية، إضافة إلى التمويل المصرفي والتمويل عن طريق السوق المالية.

تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين أساسيين أولهما المدخرات الاختيارية، وهي تلك المُدخرات التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات طواعية وكذا الادخارات الإجبارية؛ ويمكن تقسيم المصادر المحلية لتمويل التنمية إلى ادخار عائلي، فائض المشاريع، ادخار حكومي، ادخار جماعي، التمويل التضخمي وحصيلة التجارة الخارجية.

تلجأ الحكومات لحصيلة التجارة الخارجية لكون التدفقات الخارجية للموارد قد لا تكون مؤكدة وثابتة، كما أنها تخضع لاعتبارات مختلفة وعديدة يصعب التحكم فيها، بالنسبة لحصيلة التجارة الخارجية فهناك من يصنفها ضمن المصادر الخارجية اعتماداً على نوع العملة التي تتحقق بها هذه الحصيلة، لكن المعيار الأصح في تصنيف المصادر هو مصدر تكوُن هذه الحصيلة، والذي يتمثل في مجمل النشاطات الداخلية، أما فائض التجارة الخارجية ما هو إلا زيادة الصادرات عن الواردات، أي زيادة الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، مما يؤدي إلى تحقيق فائض.[1]

وبسبب ضخامة مشاريع التنمية السياحية وقلة الموارد المحلية تلجأ الدول إلى المصادر الأجنبية للحصول على الأموال اللازمة، وتتمثل هذه المصادر في الإعانات والمنح، القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي.

كما تُعتبر الإعانات مصدراً تمويلياً مُهماً يوجه خصوصاً إلى الدول النامية، ولكنه في نفس الوقت لا يخلو من السلبيات؛ فنجد أن أغلب الإعانات تكون على شكل إعانات مقيدة بحيث تلتزم الدول المستفيدة بتوجيهها إلى الأغراض المحددة لها، وغالباً ما يكون شراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة ، وتكون لها أهداف سياسية.[2]

---

[1]- منيرة بوالملح ، الهام بوسعدي ، **إشكالية تمويل الاستثمار السياحي بالجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي بتيبازة، المنعقد يومي: 26-27 نوفمبر 2014، ص 10.

[2]- عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2006-2007، ص 108.

إضافة إلى المصدرين السابقين يعتبر التمويل المصرفي والتمويل عن طريق السوق المالية من أهم مصادر تمويل التنمية السياحية، فيُمكن لهاتين المؤسستين الماليتين توفير مصادر تمويلية تتناسب وطبيعة المشاريع السياحية، والتي تتميز بطول فترة دراستها وانجازها وفترة تحقيق عوائدها.

ثانيا: محفزات الاستثمار السياحي

تُوجد العديد من العناصر التي تجذب أنظار المستثمرين، والتي تُعتبر حوافز جدية للقيام باستثمارات سياحية ناجحة:

أ- **العوامل الاقتصادية:** للعوامل الاقتصادية دور مهم في جلب المستثمرين، وذلك من خلال: [1]

- ❖ الاستقرار الاقتصادي.
- ❖ حجم السوق السياحي.
- ❖ حرية تنقل رؤوس الأموال والأرباح.
- ❖ توفر المشاريع السياحية ذات الجدوى الاقتصادية.

ب-العوامل السياسية والأمنية: وهي عوامل تؤثر على القطاع السياحي تأثيراً كبيراً، ومن ثم على الاستثمار في هذا القطاع، ويمكن تلخيصها في:

- ❖ الاستقرار السياسي.
- ❖ الإدارة السياسية لتطوير القطاع السياحي.
- ❖ توفير الأمن للمشاريع السياحية.

جـ- **العوامل القانونية التشريعية:** تُعتبر من أهم العوامل التي تحفز الاستثمار، فعندما تكون هناك قوانين تشجع الاستثمار وتشريعات تعطي ضمانات للمستثمرين، فإن هذا يجعل من المستثمرين يقبلون بالاستثمار في هذا البلد في ظل وجود قوانين لحماية المستثمرين.

[1]- حجال السعيد، خالد قاشي، **دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالبويرة، المنعقد يومي 10-11 نوفمبر 2015، ص 06.

د- **العوامل البشرية:**[1]

- ❖ توفُر مراكز سياحية لتدريب العمال يجعل من المستثمر يتخلص من مشكلة العمال المهرة.
- ❖ توفر يداً عاملة مؤهلة في القطاع.
- ❖ درجة الوعي الثقافي لدى السكان يشجع على الاستثمار السياحي.

ثالثا: معوقات الاستثمار السياحي

توجد العديد من المعوقات التي تحول دون تطور الاستثمار السياحي، يمكن أن نبرزها فيما يلي:[2]

- ➢ تدهور البنية التحتية في العديد من مناطق الجذب السياحي، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار، وبالتالي انخفاض الأرباح.
- ➢ مشكلة العقار السياحي وعدم تهيئة مناطق التوسع السياحي.
- ➢ إرتباط الاستثمار السياحي بالبيئة السياسية والأمنية، مما يجعله كثير المخاطر في البلدان النامية غير المستقرة.
- ➢ قلة الشركات المتخصصة في الاستثمار في القطاع السياحي في الدول النامية.
- ➢ صعوبة تمويل المشاريع السياحية وتهرب البنوك من تمويلها، لأن العائد يتحقق بعد مدة طويلة مقارنة بالاستثمارات الأخرى.
- ➢ عدم توفر خطة سياحية مرجعية بمعنى أن قيام منطقة سياحية دون خطة متكاملة تعيق وتُؤخر الاستثمار، حيث أن كل مستثمر يتردد لعدم وضوح الرؤية لما سيحصل بمساحة الأرض المجاورة للمشروع.
- ➢ من أبرز معيقات السياحة صعوبة الحصول على تأشيرات الدخول، إضافة إلى أن النقل الجوي وضريبة الدخول قد تعيق الاستثمار السياحي في حالة عدم توافر خطوط حديثة ومؤهلة بأسعار تنافسية.

---

[1]- حمداني موسى، بن طلحة صليحة، **الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بتيبازة، المنعقد يومي 26-27 نوفمبر 2014، ص 05.

[2]- حجال السعيد، خالد قاشي، **دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص 06.

- عدم تحديث الفنادق وأماكن الإقامة المتوفرة، ونقص في الخدمات والتجهيزات الحديثة المُكملة للسياحة.
- النقص الملحوظ في العمل المؤسساتي للسياحة كصناعة متطورة على الصعيد المحلي الإقليمي والدولي؛ إذ أن عدم تواجد تنظيم هيكلي للسياحة قادر على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص يعتبر عائقاً أساسياً في تقدمه، ويجعل هذا النشاط ضعيفاً محلياً في مواجهة السياحة بأماكن أخرى، ويصبح العائد متواضعاً.

خلاصة الفصل:

خلُصنا من خلال هذا الفصل إلى أن الاستثمار يُعبر عن تخلي الفرد على أموال يمتلكها في لحظة معينة ويوظفها في أشكال مختلفة في المدى الطويل من أجل الحصول على رأس مال ثابت أو سلع إنتاجية لتحقيق فوائد موزعة على فترات زمنية مستقبلية، ومن تم فإن الإستثمار يكتسي أهمية كبيرة في تأثيره على النظام الاقتصادي وتنميته وتطويره باعتباره متغيراً اقتصادياً له عدة جوانب مرتبطة به؛ منها مساهمته في زيادة الدخل الوطني، ومُساهمته في دعم ميزان المدفوعات، وينبني ذلك على العديد من العوامل الاحتمالية المسببة للتقلبات في الاستثمارات نذكر منها : سعر الفائدة ، التوقعات، التقدم التكنولوجي، مستوى الأرباح و معدل التغيير في الدخل.

وجدير بالذكر أن السياحة أصبحت قطاعاً استراتيجياً يكتسي أهمية اقتصادية كبيرة، ويُسهم في جلب رؤوس الأموال وتوفير العملة الصعبة، لذا احتلت السياحة مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية للعديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ فالسياحة بمجالاتها المختلفة تُعد أكبر صناعة في العالم في مجال تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة وتنمية اقتصاديات الدول، وتُعتبر سوقاً قابلاً للتوسع بحيث تشمل كافة الصناعات الأخرى كالتجارة والصناعة والزراعة وغيرها.

وفي ظل الاهتمام المتزايد بصناعة السياحة، ومن أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة؛ كان لزاما تشجيع الاستثمار السياحي الذي يتوقف على مدى توفر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض و حجم الطلب عليه في سوق السياحة، ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي.

ومما لاشك فيه أن الاستثمار السياحي يتيح فرصاً استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية لاسيما في الدول ذات عناصر الجذب السياحي، ويرتبط الاستثمار السياحي بتوفير مناخ ملائم مبني على وجود بنية تحتية قوية وحوافز مشجعة و نُظم إدارية متطورة.

الفصل الثاني:

الجماعات المحلية بالجزائر:

واقع التمويل وتحدياته

- **المبحث الأول: عموميات حول الإدارة المحلية**
- **المبحث الثاني: الجماعات المحلية بالجزائر**
- **المبحث الثالث: مالية الجماعات المحلية بالجزائر**

تمهيد:

إن ما ميّز المجتمعات قديماً هو ظاهرة تركيز السلطة بجميع أنواعها في يد واحدة لضمان أمن وقوة الدولة؛ ولكن مع اتساع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على مختلف الخدمات أفضى ذلك إلى القاء عبء كبير على الدولة فازدادت مُهماتها، ما أدى إلى تغيير طبيعة التنظيم الإداري الذي يتأثر في كل مجتمع بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة به.

ورغبة من السلطات المركزية في تقريب الإدارة من المواطنين للتحسين من نوعية الخدمات العمومية؛ جعلها تُولي اهتماماً بالغاً باللامركزية الإدارية التي تقتضي اعتراف الدولة لبعض الهيئات الإدارية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، لذلك فإن نظام الإدارة المحلية يُعد خير تطبيق لمبدأ الديمقراطية في الإدارة بحيث يضمن الحريات ويجعل الإدارة الأقدر على إدراك احتياجات المواطن المحلية، كما يُهيئ لها فرص النجاح لتنفيذ السياسة العامة المحلية ومشاركة المواطنين في وضع معالمها بما يخدم المجتمع المحلي.

و الجزائر منذ استقلالها سعت لإرساء قواعد اللامركزية وأقرت ذلك في أحكام دساتيرها، فقد مرت بعدة مراحل وإصلاحات وتعديلات مست مختلف الهياكل المحلية مُتكيفة مع مختلف الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي شهدتها، وتقوم الإدارة اللامركزية الإقليمية بالجزائر أو ما يسمى بالإدارة المحلية على وحدتين إداريتين هما البلدية و الولاية.

من خلال هذا الفصل نتطرق بشيء من الدراسة والتفصيل إلى نشأة الإدارة المحلية وأهم أدوراها التنموية ومُقوماتها الأساسية وذلك ضمن المبحث الأول، أما المبحث الثاني فنتناول فيه مفهوم الجماعات المحلية بالجزائر وتطورها التاريخي وأهم صلاحياتها وهيئاتها، لنختتم الفصل بدراسة الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر وإشكالية عجز ميزانيتها وأهم البدائل الاقتصادية لتنمية مواردها ضمن المبحث الثالث.

المبحث الأول: عموميات حول الإدارة المحلية

عُرف نظام الإدارة المحلية كواقع معاش منذ زمن بعيد، إلا أنه لم يحظى بالتنظيم القانوني إلا بعد قيام الدولة القومية الحديثة، وازدياد أعبائها تجاه مواطنيها مما جعل من نقل بعض هذه الأعباء إلى هيئات محلية منتخبة ضرورة ملحة، لذلك تُعد الإدارة المحلية فرعاً من فروع الإدارة العامة وأسلوب من التنظيم الإداري، حيث يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة ومستقلة، تقوم على أساس تزويد الهيئات المحلية بسلطات من شأنها تمكينها من إدارة شؤون الوحدة المحلية، وبالتالي تحقيق اللامركزية الإدارية.

يستهدف نظام الإدارة المحلية تحقيق عدة أهداف من أهمها المشاركة في إدارة الإقليم المحلي، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين المحليين والنهوض بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

المطلب الأول: الإدارة المحلية، المفهوم و النشأة

أولا: مفهوم الإدارة المحلية

تختار الدولة أسلوبها في التنظيم الإداري بما يتلاءم مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فتلجأ في بداية نشأتها إلى تبني أسلوب التنظيم المركزي؛ وتعني المركزية ببساطة تركيز السلطة في المركز، وتضمن بذلك تجميع الصلاحيات والسلطات في أيدي الموظفين العامين في الإدارات المركزية العامة في العاصمة.

ويبدو أن دول العالم الثالث التي طبقت النظام المركزي في الستينات والسبعينات لم يعد بإمكانها الاستمرار في تطبيقه بصورته المطلقة، ومع مرور الوقت أصبحت الجماعات الإقليمية تأخذ مكانة خاصة وبقوة في الإدارة العامة كما في الحياة السياسية.[1]

تُعبر الإدارة المحلية عن: " التسيير الذاتي وهي وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في الحكم، فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة، كلما كان ذلك مؤشراً على الديمقراطية" [2]، وقد عُرفت في بريطانيا كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي أوائل

[1]-André Barilari Pierre, Francois Guédon, **les collectivités Territoriales**, 3éme édition, éd: d'organisation, paris, 2005, p 211.

[2]- جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 03.

القرن التاسع عشر، مع أن بُذورها الأولى قد تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركت حاجتها للتضامن وتضافر الجهود لإشباع احتياجاتها، وبذلك تكون قد سبقت الدولة في وجودها.[1]

كما تُعرف الإدارة المحلية على أنها: " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الدولة يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تمارس ما يعهد به إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية، ويستهدف نظام الإدارة المحلية تحقيق عدة أهداف من أهمها المشاركة في إدارة الإقليم المحلي وتقديم خدمات أفضل للمواطنين والنهوض بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".[2]

في حين يعرفها البعض على أنها: " ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمشاكل التي تهم مكان منطقة معينة، إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنه من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تُكمل الحكومة المركزية "، وتُعرف بأنها: " المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية ".[3]

كما عبر عنها البعض بأنها: " نقل لسلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين" [4].

وعليه فالإدارة المحلية لا تخلوا من الأهمية كونها أكثر النُظم الإدارية فعالية وديناميكية لأنها أقرب إلى المجتمع المحلي، ولا يكتمل عمل نظام الإدارة المحلية؛ إلا إذا توافرت على أساليب تسيير وقواعد تحكم عملها.

ويرى آخرون بأن الإدارة المحلية عبارة عن: " منطقة معينة لها سكان يقيمون فيها، مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة وشخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم خدمات عامة مع درجة كبيرة من الاستقلال، بما في ذلك سلطة قانونية وفعلية وذلك من أجل جباية إيراداتها ".[5]

---

[1] -Raon Rmall Young Kenn, **Local Government since 1945**, Blackwell publishers uk , 1988, p20.

[2]- محمد بدران، **الإدارة المحلية–دراسات في المفاهيم و المبادئ العلمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 03.

[3]- أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، ط 1، الأردن، 2010، ص18.

[4]- علي شنطاوي، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 20.

[5]- صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية و اللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 21.

إن لنظام الإدارة المحلية طبيعة إدارية وتنموية واضحة، وهو أيضا نظام اجتماعي يتأثر كأي نظام اجتماعي آخر بالقيم والعادات والتقاليد للأفراد والجماعات المحلية، هذا ويمكن القول أن نُظم الإدارة المحلية أصبحت تحتل مركزاً هاماً في نظام الحكم الداخلي لأي نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي تُطبقه أي دولة من دول العالم، فالإدارة المحلية كنظام يُمثل هذا المركز في جميع الأنظمة السائدة بالرغم من الاختلاف النسبي لأنظمة الإدارة المحلية في كل نظام من تلك الأنظمة، ويرجع ذلك بالضرورة لاختلاف الظروف والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية، التي مرت بها المجتمعات البشرية، حيث تدور تلك النظم بين مفهومي الإدارة المحلية والحكم المحلي.

من خلال التعاريف السابقة، يُمكن أن نخلص إلى أنّ الإدارة المحلية إنما هي: " توزيع للوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية، وبين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية وإشرافها ".[1]

استقراءً لما سبق من التعريفات؛ نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية :

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
- إنشاء هيئات محلية منتخبة مُهمتها إنجاز تلك المصالح.
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

كما تتوقف كفاءة نظام الإدارة المحلية على قدرة وحداته على ما تُحققه من مخرجات (أهداف)، ومن مدخلات (الموارد والإمكانيات) المتاحة في ظل النظام السياسي و الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل التالي:

[1]- أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص 19.

الشكل رقم 2-1: نظام الإدارة المحلية

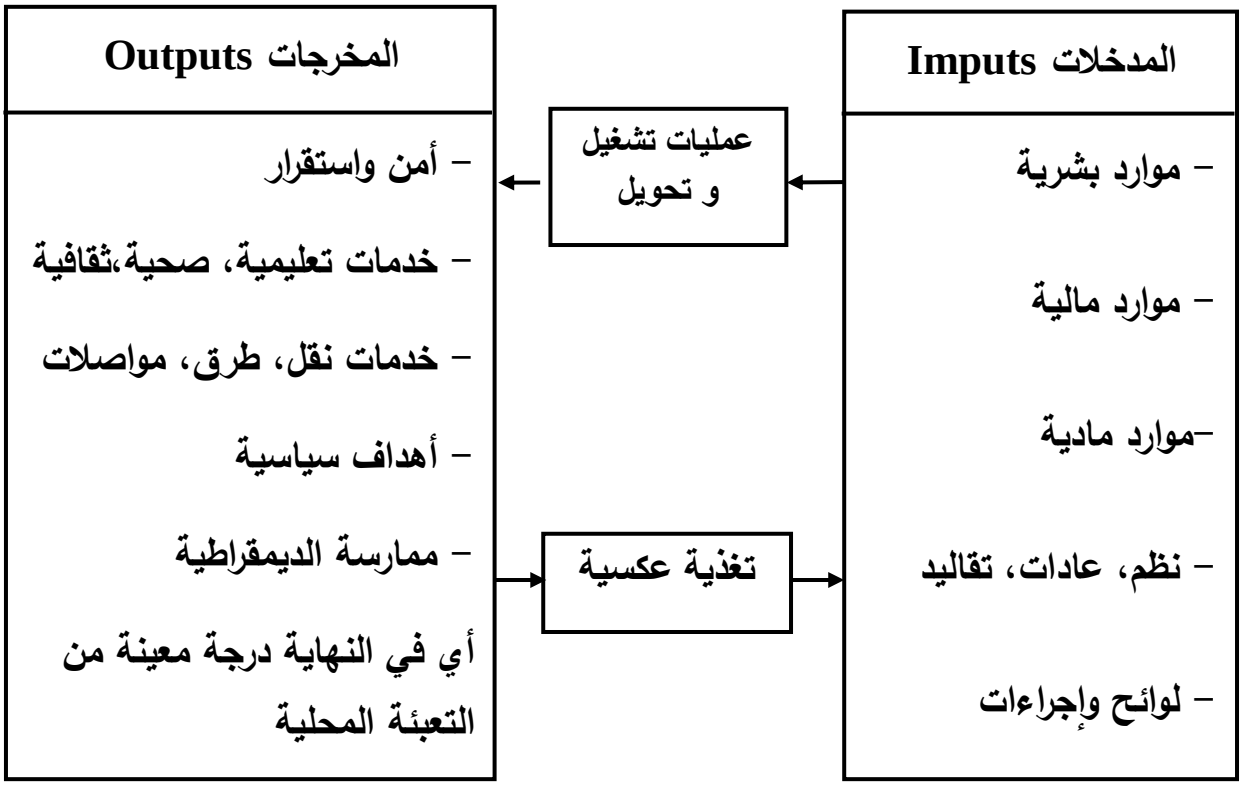

المصدر: عبد المطب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 42.

ثانياً: أسباب نشأة الإدارة المحلية

تعود أسباب نشأة الإدارة المحلية إلى أسباب إدارية، اقتصادية و اجتماعية نفصلها فيما يلي :

1- الأسباب الإدارية:[1]

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.
- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تُلاءم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المنطقة.
- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفعالية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- إستخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف و العوامل المحلية، مما يرفع من كفاءة العمل و يزيد من قدرة الموظفين المحلين على الإبداع و الابتكار.

[1]- أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص 19.

- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات إتخاذ القرارات.
- إشراك الشعب في إدارة وتسيير شؤونه المحلية من خلال المجالس المحلية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُساعد على تعلم المواطنين لسياسة صالحة.
- سهولة القيام بالإصلاح الإداري المحلي فمرونة النشاط الإداري المحلي تسهل عملية الإصلاح سواء بالأجهزة أم بأساليب الأداء دون تعقيد على خلاف الأجهزة المركزية الضخمة.
- تزايد مهام الدولة؛ فعندما كان نشاط الدولة محدوداً، كان من اليسير على الحكومة أداء خدماتها في جميع أرجاء دولة حارسة تهتم فقط بقطاع الأمن والدفاع و القضاء، إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، فهذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام؛ فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها.[1]

2- الأسباب السياسية:[2]

- إبراز قيادات محلية قادرة على الإدارة الكفؤة تتفوق في ممارسة أعمالها سواء في المجالس المحلية أو النيابية في الدولة.
- تحقيق مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية، إذ يلتزم المواطن بتحقيق الأهداف وانجازها فلا يضطر للجوء إلى ممارسة العنف أو خلق الاضطرابات.
- إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين لأن عملية الترشيح والانتخاب واحترام الرأي الآخر تُعتبر تدريباً على ممارسة العمل السياسي واحترامه.
- إعطاء سُكان المناطق التي تسكنها قوميات تختلف عن بقية سكان الدولة حرية تقدير حاجاتهم وإشباعها، بما يُناسب ظروفهم الخاصة ويُسهم في دعم الوحدة الوطنية ويُبعد شبح التجزئة.
- زيادة قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة ومعالجتها بفاعلية أكبر، فيساعد ذلك على تماسك السكان ومجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها الوطن وقت الأزمات والكوارث ويعمل على تدعيم الوحدة الوطنية.

---

[1]- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، ط2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 223.

[2]- أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص 20.

- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية، إذ يمارس السكان في الوحدة المحلية الرقابة على المجلس المحلي، للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم بكفاءة وفاعلية.

3- الأسباب الاقتصادية والتنموية:

- تؤدي إلى لا مركزية التصنيع مما يُتيح الفرصة للمناطق المحرومة النهوض صناعياً، و تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بمشاركة الحكومة المركزية أعباء هذه التنمية.[1]
- تَولي الإدارة المحلية لمهمة تحقيق التنمية المحلية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من التنمية القومية الشاملة، وهذه المهمة هي الهدف النهائي لقيام الإدارة المحلية، في أي دولة من الدول التي تطبقه.[2]
- اتخاذ القرارات محلياً بدلاً من صدورها عن الإدارة المركزية يوفر الوقت والكلفة والإنفاق ويحسن إنجاز العمل.
- توفير التمويل المحلي يُسهم في سد جزء من كلفة المشروعات والأعمال المحلية ويدعم الدولة ولا يثقل الخزينة المركزية.
- إشراك المواطنين والهيئات المحلية في تقدير الحاجات ورسم الخطط وتنفيذها يُسهم في تسارع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- حصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق والمساهمة في تنميتها والنهوض بها، فلا يُعقل أن يتحمل المواطن العبء الضريبي المتوجب عليه ويتم انفاقه في العاصمة، أو المدن الكبرى لأنها تستأثر بالنصيب الأكبر من خدمات الدولة ومرافقها.[3]

4- الأسباب الاجتماعية والصحية:

- إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين في مناطقهم والحد من هجرتهم إلى العاصمة أو المدن الكبرى والحد من البطالة.
- حماية حياة الإنسان من كل ما يضرها، وبخاصة الآفات التي تصاحب التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في هذا العصر.

---

[1]- صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص35.

[2]- علي أنور العسكري، **الفساد في الإدارة المحلية**، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 09.

[3]- أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص 25.

- التخفيف من آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة على الأفراد بعد اتساع نطاق التنظيمات الحديثة، حيث يفقد الإحساس بالمجتمع في الوحدات الكبيرة التي تضم مجموعات غير متجانسة.
- قيادة عملية التغيير الايجابي في المجتمع المحلي وتهيئة السكان لتقبله .
- مراعاة احتياجات السكان ورغباتهم ومصالحهم في المناطق المحلية بما يُلائم ظروفهم المحلية، ويؤدي إلى رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.
- تنمية القيم الاجتماعية والثقافية، وذلك باستحداث مشروعات تُساهم في النهوض الثقافي والاجتماعي للمدينة مثل: المسارح، المتاحف، المكتبات و دور الشباب.
- تقوية الروابط الروحية بين الأفراد عن طريق إشراكهم سوياً في مجالات العمل المحلي.[1]

ثالثاً: أهداف الإدارة المحلية

لا شك أن تطبيق نظام الإدارة المحلية له دور كبير في تنمية المجتمع، وذلك من خلال ممارسة وظائفه وتحقيق أهدافه؛ فنظام الإدارة المحلية يُعد من أكثر الوسائل فعالية وكفاءة في الأداء وتقديم السلع والخدمة العمومية المحلية، لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة، فهو يتميز بخاصية الحساسية؛ أي تأثره بآراء وانتقادات السكان المحلين.[2]

1-الأهداف الإدارية: تكمن الأهداف الإدارية فيما يلي:[3]

أ- تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري:

إن خاصية الاستجابة السريعة للإدارة المحلية والعلاقة المباشرة التي تربط بين المواطنين وموظفي الوحدة المحلية تساعد على التخلص من كل أشكال وأمراض البيروقراطية الحكومية المتمثلة في الروتين والرقابة وتأطير المعاملات وطوابير الانتظار.

ب- تنوع أساليب الإدارة تبعاً للظروف المحلية:

يستخدم النظام المركزي في العادة أنماطاً وأساليب متشابهة تطبق على جميع المواطنين في الدولة، و قد لا يُشكل هذا الأسلوب ضرراً بالنسبة للمرافق الوطنية، لكن

---

[1]- صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص35

[2] - Greff Xavier, **la décentralisation**, éd: la Découverte, Paris, 1992, p 82.

[3]- عبدالكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية-دراسة حالة بلدية أدرار**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية، 2012-2013، ص 14.

الأمر يختلف بالنسبة للخدمات المحلية، وعليه فإن نظام الإدارة المحلية يُحقق تفادي تنميط الأداء على مستوى الدولة، وذلك لأن مشاكل المحليات تختلف عن بعضها البعض من حيث متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

ج- تحقيق السرعة والكفاءة في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات السكان:

إن تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية يحقق السرعة والدقة والكفاءة في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات السكان المحليين، بما يُحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمات العامة، وذلك من خلال ما يلي:

- ❖ التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية، والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي.
- ❖ إتاحة فرصة تجربة نظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق ومحدود، لبحث مدى إمكانية تعميمها على مستوى الدولة.
- ❖ النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.

د- **تحقيق الكفاءة الإدارية:**

تُعتبر الوحدات المحلية أكثر قدرة وكفاءة من الناحية الاقتصادية في تقديم الخدمات المحلية، كما أنها أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتباينة مقارنة بالنظام المركزي الذي يقدم الخدمات أو السلع من نقطة واحدة، والتي تكون في العادة إما أكثر أو أقل من احتياجات السكان المحليين.

2- الأهداف السياسية:

ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساساً في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس الشعبية المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، ومن ثم يُمكن الحديث عن الأهداف الفرعية التالية:

أ-**التعددية:** تعني توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة، وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة المركزية اختصاصاتها وسُلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات

المحلية نفوذاً أقوى في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والثقافة وغيرها.[1]

ب- الديمقراطية: تُعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، والتي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها المحلية ، ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي: [2]

- ✓ ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق الصلة بالحكومة، فهذه الممارسة تُنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياتهم، ما من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية.
- ✓ تُعد الإدارة المحلية بمثابة مدرسة لتدريب الكفاءات اللازمة للمستويين المحلي والمركزي في المجالين السياسي والإداري، بمعنى أنها تُعتبر حقل تجارب لخلق القادة الإداريين والسياسيين على المستوى المحلي والمركزي، وبذلك فإن هذا النظام يتيح لكثير من القيادات المحلية فرص العمل السياسي والإداري على نطاق محلي.

3- الأهداف الاجتماعية:

تعتبر الإدارة المحلية الرافد الذي يغذي جذور المجتمع فالولاء الذي يتركز حول الوحدات المحلية من شأنه أن يُنمي لدى سكان المدن والمناطق المحلية على حد سواء الشعور بالانتماء إلى مجتمع حقيقي يتميز بالعدل والكفاية الإنتاجية، وبذلك تتجلى الأهداف الاجتماعية فيما يلي:[3]

- ✓ تعتبر وسيلة لربط البناء المركزي بالقاعدة الشعبية، وذلك من أجل تحقيق التجاوب المطلوب بين الجهاز المركزي الحاكم وباقي القطاعات الشعبية.
- ✓ تحقيق رغبات واحتياجات السكان من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم، حيث أن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يُشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين.

---

[1]- محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبدالوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 35.

[2]- عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية-دراسة مقارنة**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 17.

[3]- عبدالكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية-دراسة حالة بلدية أدرار**، مرجع سابق، ص 15-16.

- ✓ دعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمعات بطريقة تحول طاقتهم إلى أعمال يأخذ بواسطتها كل مجتمع لنفسه وجوداً ذاتياً بقصد تحقيق المصالح المشتركة لأفراده.
- ✓ شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية، مما يُعزز ثقته بنفسه ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه.

المطلب الثاني: أدوار ومقومات الإدارة المحلية

أولاً: الأدوار التنموية للإدارة المحلية

نتيجة للنمو الحضري السريع امتد نشاط الإدارة المحلية إلى مجالات جديدة واضطلعت بمهام ومسؤوليات أكبر، تمثلت في تأدية خدمات جديدة وزيادة الخدمات المحلية القائمة والاهتمام بمشكلات وقضايا معاصرة مثل: حماية المستهلك، تلوث البيئة، محو الأمية، تنمية السياحة، فضلاً عن عملها الأساسي المتمثل في تقديم الخدمات للمواطنين رغم اختلاف طبيعة ونطاق هذه الخدمات، إلا أن الهدف الأساسي يبقى دائما هو تقديم الخدمات الضرورية التي تُساعد الموظفين على إشباع حاجياتهم، ومن ثم يمكن توضيح دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية من خلال العناصر التالية:[1]

1- الإدارة المحلية: هي مدرسة لتدريب أفراد المجتمع، وتثقيف السكان المحليين وتهيئتهم وإكسابهم تقاليد ترتبط بممارسة مفاهيم الديمقراطية والشعبية وتدريبهم على أساليب الحكم والإدارة المدنية، وعلى أساليب الحوار والتفاعل الإنساني واحترام الرأي الآخر والتعاون وعقد المؤتمرات لحل المشكلات والتعامل مع الكوارث.

2- مشاركة المواطنين: ينبغي لنجاح التنمية القومية تعاون ومشاركة المجتمع ككل، ولا يُمكن تحقيق ذلك إلا بواسطة الهيئات المحلية، فاشتراك أعضائها في عمليات التنمية يعتبر من القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي.

3-اللجان المحلية: تُمارس المجالس المحلية في الدول أعمالها من خلال تشكيل اللجان التي تتصدى للمجالات المختلفة سواء بالدراسة أم بجمع الآراء أو بإعداد مشروعات القرارات، ولعل أهم الأدوار التي يمكن أن تلعبها المجالس المحلية في خدمة مجتمعاتها المحلية، الدور الخدمي والإنتاجي والدور الاجتماعي والثقافي، الإداري، السياسي والبيئي.

[1]- صلاح الدين الهيتي، **تحليل أسس الإدارة العامة – منظور معاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2009، ص 284.

و عليه فالعمل على تنمية المجتمعات المحلية، يكون بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يُساهم في تطوير تلك المناطق.
- ✓ شمول مناطق الدولة المختلفة بمشاريع تنموية تضمن تحقيق العدالة فيها، ويحول دون تمركزها في العاصمة أو من مراكز الجذب السكاني.
- ✓ عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- ✓ زيادة التعاون والتشارك بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يُساهم في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

الشكل رقم 2-2: دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية

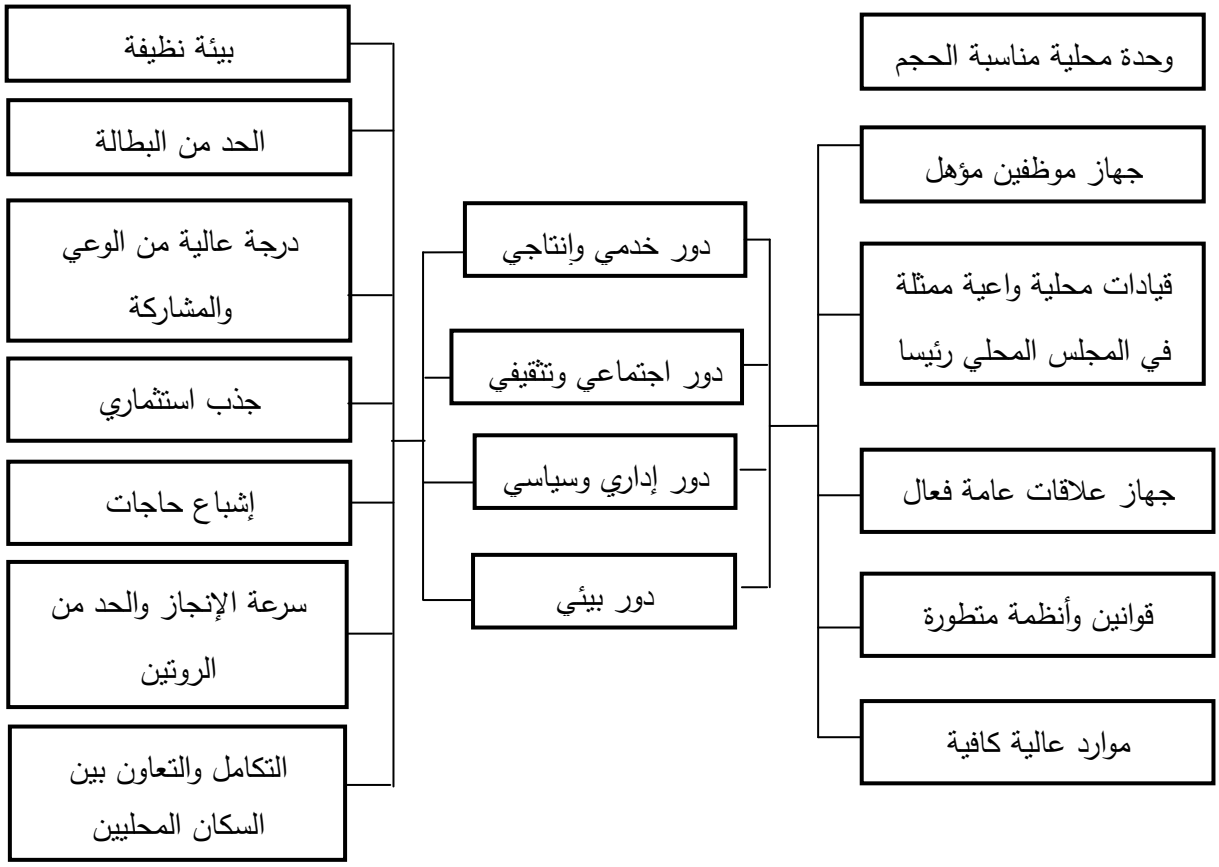

المصدر: صلاح الدين الهيتي، **تحليل أسس الإدارة العامة – منظور معاصر**، مرجع سابق، ص 298.

ثانياً: المقومات الأساسية للإدارة المحلية

ينبغي لقيام الإدارة المحلية توافر عناصر أساسية تعمل على ضمان وجودها وتفعيلها، والتي يُمكن أن نبرزها فيما يلي:

1- مصالح محلية متميزة:

يلزم لقيام نظام الإدارة المحلية وجود مصالح محلية خاصة بإقليم معين من أقاليم الدولة، وتنشأ هذه المصالح المحلية المتميزة نتيجة لارتباط مصالح مجموعة من الأفراد تقطن إقليماً جُغرافياً مُعين، يؤدي إلى خلق نوع من التضامن الاجتماعي بينهم، ويلزم لكي تكتسب مصلحة ما الصفة المحلية، توافر شرطين:[1]

- أن تكون المصلحة معبرة عن حاجات وآمال وطموحات الغالبية العظمى من سكان الإقليم المحلي.
- ألا تتعارض أو تتناقض مع المصلحة العليا للدولة، أي مصلحة المجتمع الوطني.

2- التقسيم الإداري للوحدات المحلية:

يتم تقسيم إقليم الدولة إلى عدد من التقسيمات المحلية، بحيث يصبح كل منها وحدة محلية، ويتم هذا التقسيم مع مراعاة عدد من الاعتبارات الأساسية ولتحقيق أهداف معينة.[2]

كما أن نوع التقسيم الإداري لإقليم الدولة يتوقف على هدف الدولة من نظام الإدارة المحلية وعلى ظروف البيئة السائدة في إقليم الدولة، وفي إطار هذين العاملين الرئيسيين توجد عدة عوامل تكون دائماً موضع الاعتبار، عند تقسيم إقليم الدولة لأغراض الإدارة المحلية أهمها:[3]

❖ ضرورة وجود عنصر المشاركة الشعبية وتوافر أوعية الخدمات التي تدخل في نطاق اختصاص الوحدة المحلية.

---

[1]- صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص38.

[2]- مصطفى محمود أبوبكر، **الإدارة العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 328.

[3]- علي أنور العسكري، **الفساد في الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص 16.

❖ تجانس المجتمعات المحلية والقوة المالية، أي مدى قدرة الوحدة المحلية على الحصول على موارد مالية ذاتية تكفي لتغطية الجانب الأكبر من مصروفاتها حتى تستطيع الاضطلاع باختصاصاتها بكفاية.

3- الشخصية المعنوية:

يُشترط أن تُمنح الوحدة المحلية القائمة على هذه المصالح الشخصية المعنوية، فإذا تخلف هذا الشرط لم يكن للوحدة المحلية وجود وتُعتبر فرعاً من فروع الحكومة المركزية، فالشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية و لحماية مصالحها القانونية.

ويقتضي منح الشخصية المعنوية للوحدات المحلية عدة نتائج هامة منها:[1]

- أن يكون هناك من يعبر عن إرادة الشخص المعنوي، وعادة ما يُعهد بذلك إلى مجلس محلي يضم ممثلين عن أبناء الإقليم يتولى التعبير عن إرادتهم.
- يقتضي الاعتراف بالشخصية المعنوية أن يكون للوحدة المحلية ذمة مالية مستقلة عن ذمة الدولة.
- أن يكون هناك جهاز إداري خاص بها عن الجهاز الإداري للدولة.

4- تمويل محلي ذاتي:

يقتضي وجود نظام الإدارة المحلية ضرورة تمتُّع كل وحدة محلية بموارد مالية ذاتية منفصلة عن الموارد السيادية لدعم استقلالها الإداري، فبقدر الاستقلال المالي للوحدة المالية يكون استقلالها الإداري، حيث تستطيع من خلال استقلال ذمتها المالية التمتع بحرية أكبر في الإنفاق من مواردها لتلبية احتياجات المجتمع.

فلابد أن يتوافر للوحدة المحلية قدر من الموارد المالية الذاتية الذي يكفي لتغطية جانب كبير من مصروفاتهم، لكي يتمكن المجلس المحلي من الاضطلاع بمهامه بالمستوى الذي يرضي الناخبين، وإلا اضطر المجلس للاعتماد على إعانات الحكومة المركزية بدرجة تُهدد استقلال الوحدة المحلية.[2]

---

[1]- صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص39.

[2]- مصطفى محمود أبوبكر، **الإدارة العامة**، مرجع سابق، ص331.

وتختلف الموارد المالية المحلية باختلاف الدول وطبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية، ومن تلك الموارد: الضرائب، الرسوم المحلية، إيرادات الأملاك العامة للمجالس المحلية والقروض والإعانات الحكومية والتبرعات.[1]

كما أنه لا يقتصر دور الاستقلال المالي على دعم الاستقلال الإداري، بل يسهم أيضا في دعم مبادئ الإدارة المحلية، وفي تأصيل مفاهيمها عن طريق تأكيد المسؤولية المالية للوحدات المحلية، سواء كانوا أعضاء في السلطات المحلية أو مجرد أعضاء في المجتمعات المحلية فهم أصحاب الموارد الذاتية وتعود إليهم منافع حاجياتهم.

5- المشاركة الشعبية:

تُعبر المشاركة الشعبية عن إشراك المواطنين مع جهات الإدارة في تحديد الاحتياجات وأولويات المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاحتياجات، ووضع السياسات وتمويل المشروعات واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ السياسات مع الرقابة على أوجه النشاط المتعلقة بالتنمية المحلية.

لذا يحتاج نظام الإدارة المحلية إلى نوع من الوعي السياسي الذي يساعد إحساس الموظفين بأهمية دورهم في المشاركة الشعبية فيما تتخذ المجالس المحلية من قرارات، وما تقوم به من أعمال، فالمشاركة الشعبية تُعتبر في هذا الإطار أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية.

6- رقابة السلطات المركزية:

يعتبر استقلال الهيئات المحلية وعدم تبعيتها للسلطة المركزية من الأركان الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية، ولكن الاستقلال التام أمر غير قائم لأنه يسبب للدولة العديد من المشكلات كنشوء الكيانات السياسية، فكما لا يُمكن تصور وجود اللامركزية المطلقة، لا يمكن أيضاً تصور وجود اللامركزية المطلقة.

ولضمان الاستقلال والحد من عيوبه ولتحقيق متطلبات الإدارة الجيدة، وُضعت الهيئات المحلية تحت إشراف ورقابة خاصة تدعى الرقابة الإدارية أو الوصاية الإدارية تمارسها السلطة المركزية ضمن الحدود التي يرسمها القانون، وتُعني هذه الوصاية

[1]- صلاح الدين الهيتي، **تحليل أسس الإدارة العامة – منظور معاصر**، مرجع سابق، ص 295.

مجموعة السلطات التي يُقررها القانون للسلطة المركزية، لتمكينها من الإشراف على نشاط الهيئات اللامركزية وأعمالها حماية للمصلحة العامة.[1]

ويتوقف الدور الذي تمارسه الإدارات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على طبيعة العلاقة بين السلطات المركزية والأجهزة المحلية، ففي كل الأحوال يجب أن يكون هناك تعاون بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، حتى يُمكن للمحليات أن تسهم بنصيب فعال في تنمية المجتمع المحلي.[2]

إن الاستقلال المالي والإداري المحلي لا يعني انقطاع الصلة بينهما وبين الحكومة المركزية، بل يتطلب ذلك ضرورة ارتباط الهيئات المحلية بالحكومة المركزية بعلاقات تقوم على حق هذه الهيئات في إدارة الشؤون المحلية المخولة لها بمقتضى أحكام الدستور والقانون مع خضوعها للرقابة المركزية بالقدر الذي يضمن تنفيذ السياسة العامة للدولة، وعدم تفاوت مستوى الخدمات من وحدة محلية لأخرى تبعاً لتفاوت الموارد المالية.[3]

ويرجع ذلك إلى أن السلطات المحلية جزء من النظام الإداري للدولة، فاستقلال السلطات المحلية مقيد بحق الحكومة المركزية في ممارسة الرقابة عليها أو على أعمالها أو على كليهما، وتعتبر الرقابة المركزية أهم عناصر العلاقة بين السلطات المحلية والحكومة المركزية.

المطلب الثالث: مميزات الإدارة المحلية عن الحكم المحلي

أولاً: مميزات الإدارة المحلية

هناك خلاف حول تحديد مدلول كل من مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي، وظهرت ثلاث وجهات نظر مختلفة نبينها فيما يلي:[4]

1-الإتجاه الأول: يدعو هذا الاتجاه إلى عدم التفرقة بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي، فهما يُعبران عن مدلول واحد، و يُشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة، ويتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص 53.

[2]- محمد العزازي أحمد إدريس، **الإدارة الحكومية الجديدة للبيئة العربية**، مكتبة الجامعة الحديثة، مصر 2009، ص 295.

[3]- عبد المطب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سابق، ص 54.

[4]- أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص 40.

2- **الإتجاه الثاني:** يرى أن الإدارة المحلية والحكم المحلي مصطلحين غير مترادفين مع أنهما يعبران عن أسلوب واحد من أساليب التنظيم الإداري، فالخلاف بين المصطلحين ليس مجرد خلاف لفظي فكلٌ من المُصطلحين يعبر عن نظام معين يتميز عن الآخر بمجموعة من الخصائص والسمات، مع ذلك فهم يحصرون هذين النظامين في نطاق دائرة التنظيم الإداري، بمعنى أنهم يعتبرونهما رغم ما بينهما من اختلاف في أساليب هذا التنظيم يجسدان أسلوباً واحداً هو اللامركزية الإقليمية.

3- الإتجاه الثالث: يرى أن الحكم المحلي يتحقق في الدول البسيطة عندما يتم نقل بعض سلطات التشريع إلى المجالس المحلية، بحيث يصبح لهذه الوحدات دور في صنع السياسات العامة المحلية، أما الإدارة المحلية فيقتصر دورها على السلطات التنفيذية، ويخلص هذا الإتجاه إلى القول أن الحكم المحلي يعكس التوسع في اللامركزية السياسية، أما الإدارة المحلية فهي لا مركزية ذات طابع إداري.

كما أنه اختلف الباحثون في بيان المعيار الذي يحدد اعتبار أسلوب اللامركزية، معبراً عن نظام الإدارة المحلية أو المعيار الذي يعبر عن نظام الحكم المحلي:[1]

أ- معيار السلطة:

حيث تكون اللامركزية الإقليمية حُكما محلياً في حالة الاعتراف للمجالس المحلية التي تمثلها بسلطات واسعة وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات ذات الطابع المحلي، وذلك كما هو الحال في الدول التي تنص دساتيرها على حق هذه المجالس في ممارسة أية اختصاصات غير ممنوعة صراحة في الدستور.

وعلى العكس توصف اللامركزية الإدارية الإقليمية بأنها إدارة محلية، في حالة ما إذا كان حجم اختصاصات المجالس المحلية محدداً، بحيث يمتنع عليها ممارسة أية اختصاصات جديدة دون الرجوع في الأصل إلى السلطة المركزية.

ب- معيار شكل الدولة:

عندما تطبق اللامركزية الإدارية الإقليمية في الدول البسيطة أو الموحدة فإنها توصف بالإدارة المحلية، أما إذا ما طبقت في الدول ذات النظم الفيدرالية فإنها توصف بالحكم المحلي.

[1]- عبدالكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية-دراسة حالة بلدية أدرار**، مرجع سابق، ص 36-37.

ج- معيار الانتخاب:

تكون اللامركزية الإقليمية حُكماً محلياً في حالة اختيار جميع أعضاء المجالس المحلية بالانتخاب المباشر من قبل الجمهور المحلي، وتكون إدارة محلية إذا تم اختيارهم بالتعيين أو الجمع بين الانتخاب المباشر والتعيين.

د- معيار الاختصاص:

إذا كانت المجالس المحلية صاحبة اختصاص أصيل بموجب القانون كانت اللامركزية الإقليمية حُكماً محلياً، أما إذا كانت تلك المجالس مفوضة بالصلاحيات من السلطة المركزية دُعيت إدارة محلية.

الجدول رقم 2-1: معايير التمييز بين مصطلح الإدارة المحلية و الحكم المحلي

وجه الخلاف	الإدارة المحلية	الحكم المحلي
النشوء	تنشأ بموجب القانون	ينشأ بموجب الدستور
الارتباط	ترتبط بالتنظيم الإداري للدولة، ولذلك تعتبر أسلوباً من أساليب التنظيم الإداري.	يرتبط بشكل الدولة، ويعتبر أسلوباً من أساليب التنظيم السياسي.
الوظيفة	تمارس جزءً من وظيفة الدولة الإدارية فقط	يمارس وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية
الموطن	تتواجد في ظل الدول البسيطة والمركبة	يتواجد فقط في الدول المركبة
مدى ثبات الاختصاص	اختصاصاتها قابلة للتغير زيادةً أو نقصاناً كونها تحدد بموجب التشريعات العادية في الدولة	اختصاصاتها تتمتع بدرجة ثبات أكبر نسبياً كونها محددة بموجب دستور الدولة
الرقابة	تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية	تمارس عليه رقابة غير مباشرة من قبل السلطة المركزية
القوانين المطبقة	تخضع لجميع القوانين السارية المفعول في الدولة	يخضع لقوانين خاصة به صادرة عن سلطته التشريعية

المصدر: أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص 44.

مما سبق يتضح أن وجهة النظر التي ترى أن الحكم المحلي والإدارة المحلية مترادفان تفتقر إلى الدقة، فعلى الرغم من أن النظام المحلي في فرنسا يطلق عليه إدارة محلية وفي بريطانيا يطلق عليه حكم محلي، مع أن النظامين يُعبران عن اللامركزية الإقليمية، فإن ذلك لا يعني أن المصطلحين أصبحا مترادفين فالوظائف التي تباشرها

المجالس المحلية في بريطانيا لا تعدو أن تكون وظائف إدارية، وبذلك فهي لا تباشر أيه وظائف تشريعية أو قضائية، فلا يمكن القول بأنها حكومات على المستوى المحلي.

إن وجهة النظر التي تميز بين الإدارة المحلية وبين الحكم المحلي في نطاق التنظيم الإداري لا تمثل حقيقة علمية، و إنما تستند إلى أمور شكلية؛ فمقومات الإدارة المحلية تتعلق بتنظيم الجهاز الإداري في الدولة وتنسيق العلاقة بين السلطات المركزية وبين المجالس المحلية وتدخل في نطاق القانون الإداري، في حين أن نظام الحكم المحلي يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية والتشريعية والقضائية وهي أحد سمات النُظم الفيدرالية.

ثانيا: مشكلات الإدارة المحلية

تواجه الإدارة المحلية مشاكلاً متعددة خصوصاً في الدول النامية، ولكن هذه المشاكل تختلف تبعاً لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية ومستوى المعيشة لكل بلد من تلك البلدان، والتي تقف في سبيل تحقيق التنمية المحلية، ويُمكن تفصيلها فيما يلي:

1- المشاكل الإدارية:

أ- تعدد جهات الرقابة:[1]

إن تعدد جهات الرقابة يؤدي إلى عرقلة الأعمال التي تقوم بها الإدارة المحلية، وعدم تمكينها من القيام بالخدمات المكلفة بها على الوجه المطلوب، إضافة إلى هذا ما قد يُصاحب الرقابة من تعسف ليس الغرض منه خدمة المصلحة العامة أو خدمة مصلحة الإدارة المحلية والمستفيدين منها، وإنما هو مقصود بذاته إما لضعف جهاز الرقابة أو لعدم تفهمه المشاكل المحلية، لذلك فقد اتجهت الكثير من الدول إلى توحيد جهة الرقابة بدلاً من تعددها.

ب-عدم سلامة أساليب الاختيار:[2] من أجل اختيار القائد، يجب توافر مجموعة من السمات لكي يكون فاعلاً ومُميزاً، ومن هذه السمات:

- روح المشاركة وتتضمن الروح الاجتماعية.
- مهارات الإنجاز: وتشمل الثقافة، المعرفة الواسعة، والقدرة على إنجاز الأعمال.
- المقدرة: وتتضمن الذكاء، طلاقة اللسان، اليقظة، العدالة.

---

[1]- عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية-دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص17.

[2]- نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص21.

جـ- مشكلة شغل الوظائف المحلية:

تعد المحسوبية من أهم أسباب تأخر المؤسسات والهيئات المحلية، حيث من الأهمية بمكان إحلال أصحاب الكفاءات والاختصاصات في محلاتهم الوظيفية اللائقة بهم، أي في مجالات اختصاصهم ثم محاسبتهم على مسؤولياتهم وتوزيع العمل توزيعاً عادلاً والاشتراك في المسؤولية الوظيفية بموجب التدرج الوظيفي.

2- المشاكل الفنية:

تواجه الجماعات المحلية مشاكل فنية خصوصاً ما يتعلق بالتعيين العشوائي والقائم على أسس اجتماعية لا علمية، وما يصاحب ذلك من قصور في الوعي وانخفاض مستوى الكفاءة، إضافة إلى قلة عدد المختصين والعاملين في المجالس المحلية.

مع العلم أن كل أعمال الإدارة المحلية تتطلب الكثير من الدراسات الفنية والإحصاءات الواقعية، لأن هذه الأعمال تؤثر في أحوال البلاد والمواطنين، فهي تنعكس على الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويُعزى ذلك لعدم وجود التخطيط والمتابعة في أجهزة الإدارة المحلية.[1]

ويمكن تفادي المشاكل الفنية التي تعاني منها الإدارة المحلية بشكل عام، عن طريق الاشتراك والاهتمام بإدارة الوحدة المحلية وتقديم الاقتراحات والتوصيات.

3-مشكلة التمويل:

تُقدم السلطات المركزية عادة إعانات مالية للإدارة المحلية كون مواردها المالية لا تكفي لسد حاجياتها، و قد تلجأ الإدارة المحلية أحيانا إلى الاقتراض، لذلك فإن من أهم عوامل نجاح الإدارة المحلية درجة اعتمادها على نفسها في تدبير مواردها المالية، حيث أن وفرة الموارد المالية هي أساس الاستقلال الذي تتمتع به المحليات.

ولكي يتم دعم المالية الذاتية لا بد من نقل الموارد المالية ذات الطابع المحلي، والتي كثيراً ما تستولي عليها السلطة المركزية لنفسها، كما ينبغي دعم أجهزة التحصيل

[1]- غريس صدوقي، **متطلبات اللامركزية المالية في الجزائر –دراسة حالة بلدية سعيدة**، رسالة ماجستير– فرع المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011، ص 16.

وتطوير الأنظمة المالية بالمحليات وإدخال المفاهيم الحديثة في مجال الموازنات والمحاسبة.[1]

4- مشكلة إدارة المرفق العام:

من أهم المشاكل التي تواجه الإدارة المحلية مشكلة إدارة المرافق العامة المحلية ، فقد عجزت الكثير من المحليات عن إدارة المرافق التابعة لها، مما أدى إلى وجود اتجاه عكسي في نظام الإدارة المحلية، بمعنى نقل هذه المرافق إلى السلطات المركزية لتتولى إدارتها، ولا شك أن ترشيد الإدارة في هذه المرافق يصبح أمراً على قدر كبير من الأهمية.

5- ضعف المشاركة الشعبية:

إن نجاح نظام الإدارة المحلية مرتبط بشكل وثيق بمدى مشاركة المواطنين في إدارة هذا النظام، وتكون هذه المشاركة منذ لحظة إنشائه عن طريق انتخاب أعضاء الوحدة المحلية، ثم بعد ذلك عن طريق الاشتراك والاهتمام بإدارة الوحدة المحلية، وذلك بتقديم الاقتراحات والتوصيات وإشراك المواطنين في إدارة الهيئات التي يستفيدون بخدماتها.[2]

[1]- محمد العزازي أحمد إدريس، **الإدارة الحكومية الجديدة للبيئة العربية**، مكتبة الجامعة الحديثة، مصر، 2009، ص295.

[2]- نفس المرجع، ص306.

المبحث الثاني: الجماعات المحلية بالجزائر

يرتكز النظام الإداري في أي دولة على أساليب فنية تتمثل في المركزية واللامركزية كسبيل لتوزيع النشاط الإداري بين مختلف الأجهزة الإدارية في الدولة، وتتبلور اللامركزية الإدارية في شكل الإدارة المحلية أو ما يُعرف في الجزائر بالجماعات المحلية.

وقد بدأ الاهتمام بنظام الإدارة المحلية في الجزائر منذ بداية الاستقلال، إذ عمل النظام الجزائري على التخلص من بقايا الاستعمار وآثاره، وقد تُوجت أعمال الإدارة الجزائرية بإصدار القوانين التي تناولت النواحي التنظيمية والإدارية لهذه المحليات، وعملت على زيادة عددها كي تستطيع مواجهة التقدم الاقتصادي والعمراني ومسايرة ومواكبة العصر.

المطلب الأول: مفهومها وتطورها التاريخي

أولاً: تطورها التاريخي

مرت الجماعات المحلية بالجزائر بعدة مراحل وإصلاحات وتعديلات مست مختلف الهياكل المحلية متكيفة مع مختلف الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي مرت بها الجزائر، ومن ثَم يُمكن أن نستعرض مرحلتين أساسيتين:

1- بالنسبة للبلدية:

أ- مرحلة الاستعمار:

اعتمد فيها الاستعمار الفرنسي على ما يُسمى بالمكاتب العربية، والتي لم تكن مُقترنة بقانون إلى غاية صدور أول نص تنظيمي بهذا الخصوص، و ذلك في 16 أوت 1841م، و المتعلق بانشاء مديرية القضايا العربية مُسيرة من طرف ضباط الاستعمار.

وتعتبر المكاتب العربية مؤسسات إدارية سياسية مكلفة بإدارة الأهالي من اختصاصاتها تأطير ومعاقبة الأهالي، و تحديد الوعاء الضريبي للسكان والقيام ببعض الأنشطة القضائية، وتهدف إلى تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على مقاومة الجماهير.

عمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية بعد الاستتباب النسبي للوضع بالجزائر إلى تكييف وملائمة التنظيم البلدي تبعا للأوضاع والمناطق ، ومنذ 1868 أصبح التنظيم البلدي بالجزائر يتميز بوجود 03 أصناف من البلديات: [1]

[1]- محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص 109.

❖ **البلديات الأهلية:** وجدت في مناطق الجنوب (الصحراء)، وفي بعض الأماكن الصعبة، والنائية في الشمال إلى غاية 1880، وتميزت هذه البلديات بالطابع العسكري، وتولى تسييرها الفعلي رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي.

❖ **البلديات المختلطة:** كانت تغطي الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري، حيث وجدت في المناطق التي يقل فيها تواجد الأوروبيين (الفرنسيين) بالقسم الشمالي من الجزائر، وترتكز إدارة البلدية المختلطة على هيئتين:

-**اللجنة البلدية:** يرأسها المتصرف مع عضوية عدد من الأعضاء المنتخبين من الفرنسيين وبعض الجزائريين الذين يتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية استناداً إلى التنظيم القبلي القائم أصلاً على أساس مجموعة بشرية هي الدوار.

-**المتصرف:** يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم أو الوالي العام من حيث التعيين والترقية والتأديب.

❖ **البلديات ذات التصرف التام:** تتواجد هذه البلديات في الأماكن و المناطق ذات التواجد المكثف للأوربيين (الفرنسيين) بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية، وتتمتع بتنظيم بلدي خاص يتوافق مع التنظيم المعمول به في فرنسا، إلا أن ما يُميزه هو الخضوع لإدارة الحاكم العسكري، بحيث خضعت هذه البلديات للقانون البلدي الفرنسي، الصادر في 05 أفريل 1884 ، والذي ينشئ بالبلدية هيئتين هما: المجلس البلدي – العمدة.

ب- مرحلة الاستقلال:

بعد الاستقلال ورثت الإدارة المحلية الجزائرية عبئا ضخماً من مخلفات الاستعمار، و عملت على تكييف قوانينها لما يخدم مصالح الشعب، ويمكن إبراز أهم الإصلاحات التي عرفتها هذه المرحلة فيما يلي:

❖ **في الفترة من 1962 إلى 1966:** عرفت البلدية في هذه المرحلة نفس الأزمة التي هزت باقي المؤسسات على اختلاف أنواعها، وهذا بحُكم ظروفها على المستوى المالي والتقني والبشري، وقد فرض هذا الفراغ على السلطة آنذاك أن تعمل على إنشاء لجان خاصة تتولى مهمة تسيير شؤون البلدية يقودها رئيس عُهدت إليه مهام رئيس البلدية.[1]

[1]- عمر صدوق، **دروس في الهيئات المحلية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 89.

كما نص دستور الجزائر لسنة 1963 على أهمية البلدية في المادة التاسعة منه: " البلدية أساس للمجموعة التربوية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية"[1]، وباشرت الدول بعد الاستقلال مجموعة من الإصلاحات على مستوى البلديات بداية من تجميع البلديات وتقليص عددها حتى تستطيع تركيز وظائفها ومصالحها فانخفض عددها إلى 676 بلدية سنة 1963 ، بعد أن كانت تُقارب 1500 بلدية سنة 1962، عرفت هذه المرحلة استخدام لجنتين:

- لجنة التدخل الاقتصادية والاجتماعية.
- لجنة المجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي.

❖ في الفترة من 1967 إلى 1983:

تميزت هذه المرحلة بإصدار قانون، يُعد هو أساس التنظيم البلدي يحمل الرقم 67-24 المؤرخ في: 18جانفي1967، وأُجريت أول انتخابات بلدية بتاريخ 05 فيفري1967، وكان ذلك بمثابة الإصلاح الشامل للبلدية، والذي اعتمد فيه المُشرع الجزائري على المزج بين الأسلوب الفرنسي في الرقابة وتشكيل المجالس الشعبية والأسلوب اليوغسلافي في الاختصاصات الاجتماعية والاقتصادية للبلدية، بحيث يغلب عليها الطابع الاشتراكي ونظام الحزب الواحد، فطلب العضوية في أي مجلس بلدي مقترن بالعضوية في حزب جبهة التحرير الوطني.

كما عرفت هذه المرحلة تقسيماً إدارياً بمقتضى الأمر 69-74، والمؤرخ في 02 جويلية 1974، وتم فيه استبدال مصطلح المقاطعة بمصطلح ولاية وارتفع عددها إلى 31 ولاية بعد ما كانت 17 مقاطعة، وارتفع عدد البلديات إلى 704 بلدية بدل 676 في سنة 1967.

يهدف هذا التقسيم إلى إيجاد نوع من التوازن الإقليمي والتقليل من حدة الفوارق بين بلديات الوطن، وذلك بتوسيع وتكثيف الأنشطة الاقتصادية ومنه خلق أنشطة متجانسة بحصرها في حدود ولايات تتمتع باكتفاء ذاتي في جميع الميادين، لكن الواقع التطبيقي أظهر عيوباً حالته دون ذلك.[2]

---

[1]- المادة 09، **دستور الجزائر**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 69، المؤرخة في 10 سبتمبر 1963.

[2] - Rapports du C.N.E.S, **l'évolution a imprimer a la gestion des finances locales dans une perspective d'économie de marché**, juin 2001.

❖ **في الفترة من 1984 إلى 1990:**

بموجب القانون 04 فبراير 1984 تزايد عدد البلديات ليصل إلى 1541 بلدية، وعدد الولايات ليصل إلى 48 ولاية، إلا أن عدد الدوائر الجُدد بموجب المرسوم رقم 86-310 المؤرخ في ديسمبر 1986 ليصل إلى 229 دائرة، ثم تضاعف إلى 522 دائرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-306 المؤرخ في 24 أوت 1991، بغرض الإشراف الجيد والفعال على العدد الهائل من البلديات، وتحسين مستوى الأداء.

اتُخذ هذا الإجراء في الوقت الذي قارب فيه برميل النفط 40 دولار سنة 1985، بحيث ساد الاعتقاد أن أي نقص في الجباية العادية يعوض عن طريق الجباية البترولية.[1]

و تجدر الإشارة إلى أن هناك سلبيات أفرزها هذا التقسيم نذكرها فيما يلي:[2]

- الانخفاض الحاد لأسعار البترول الذي شهدته سنة 1986، مما انعكس سلباً على المساعدات المخصصة من طرف الدولة للجماعات المحلية.
- إزدياد عدد البلديات القروية عديمة الدخل التي لا ترتكز على أية معايير اقتصادية أو مالية.
- زيادة عدد الموظفين الذي استلزم مضاعفة ميزانيات التسيير دون أي موارد مالية.

❖ **في الفترة من 1990- إلى يومنا:**

خلال هذه الفترة تخلت الجزائر على نظام الحزب الواحد، وتوجهت إلى التعددية الحزبية بناء على ما جاء في دستور1989، وعرفت هذه الفترة الإصلاح الجوهري الثاني من خلال إصدار القانون الجديد 90-08 ، والذي كيّف البلدية مع التوجه الجديد للبلاد.

وقد تميز هذا القانون بجملة من الخصائص منها:[3]

- اعتماد نظام انتخابي يستند إلى نظام القائمة و التمثيل النسبي.
- تقليص اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في نظام سياسي يتجه نحو الليبرالية.

---

[1] - Graba Hachemi , **Les Ressources Fiscales des collectivités locales** , éd: Enag, Alger , 2000 ,p 53.

[2]- شباب سيهام، **إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية – دراسة تطبيقية حالة بلدية معسكر**، رسالة ماجستير – فرع تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2011- 2012، ص 55.

[3]- محمد الصغير بعلي، **الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 43.

- رغم عدم إلغائه إلا أن تطبيقه كان مبتوراً بسبب الأحداث والاضطرابات التي عرفتها الجزائر، منذ إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992.

بعد الانفتاح على الاقتصاد الحر، و مُضي أكثر من 20 سنة على صدور هذا القانون وتطبيق التعددية السياسية؛ وبالنظر إلى المهام المنوطة بالبلدية في مجالات إستراتيجية مافتئت تزداد تعقيداً وما انفك تأثيرها يتضاعف على حياة المواطنين، فمن البديهي أن العديد من أحكام القانون 90-08 المتعلق بالبلدية قد استحقت التعديل خاصة أن الجزائر قد شرعت في اعتماد عملية إصلاحات واسعة تتطلب من الخلية الأساسية أن تضطلع فيها بدور أساسي، لذلك قد بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى الخوض في مرحلة جديدة للبلديات، وذلك بدءً بتكييف القانون الذي يحُكم تنظيمها ومهامها وسيرها و مراقبتها.

لذلك جرت عملية مراجعة وتكييف القانون الذي ينظم الجماعات المحلية، وتم إدراج العديد من الإصلاحات والتحديثات التي أسفرت عن صدور قانون البلدية الجديد رقم 11-10 ،المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ: 22 يونيو 2011.

ويهدف هذا التعديل إلى إدراج التسيير التساهمي لإشراك المواطن بشكل أكبر في تسيير شؤون بلديته وإحداث وترقية التعاون مابين البلديات وتكييف الإطار القانوني وتوضيح العلاقات بين مختلف الهيئات المنتخبة، و أصبحت البلدية حسب القانون الجديد تشكل الإطار المؤسساتي للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري؛ إذ يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2- بالنسبة للولاية: مرت الولاية بمرحلتين:

أ- مرحلة الاستعمار:

تعود جذور التنظيم الإداري الجهوي إلى التنظيم الفرنسي، ونلمس ذلك من خلال التقسيم الوارد في الأمر الصادر في: 15 أفريل 1845، والذي نص على تقسيم الشمال إلى 03 عاملات، وهي الجزائر، وهران، قسنطينة، إضافة إلى إقليم الجنوب الخاضع للسلطة العسكرية، فلم تكن تُعبر عن اهتمامات وانشغالات المصالح المحلية بل تكرس خطط وسياسة المستعمر.

أما عن تنظيم العمالة تم إحداث هيئتين إلى جانب عامل العمالة(المحافظ)، و الذي يُعين من قبل رئيس الجمهورية (الحاكم العام)، وله اختصاصات إدارية وتنسيقية:[1]

***مجلس العمالة:** يمارس مهامه تحت رئاسة عامل العمالة وعضوية عدد من الموظفين يعينهم الحاكم العام وله اختصاصات متعددة ومتنوعة إدارية وقضائية.

***المجلس العام:** كان يتشكل في البداية عن طريق تعيين أعضائه من أعيان البلد، إلى حين اعتماد نظام الانتخاب سنة 1908 الذي أنشا هيئتين انتخابيتين (المعمرين و الأهالي)، لتتحدد نسبة التمثيل للأهالي ب 5/2 من مجموع مقاعد هذا المجلس سنة 1944 بعد أن كانت 4/1 سنة 1919.

ب-مرحلة الاستقلال:

حافظت الجزائر بعد الاستقلال على نفس النهج الذي كانت تسير عليه العمالات، مع بعض التعديلات فيما يخص الصلاحيات لا سيما المتعلقة بالوالي باعتباره ممثل الدولة على مستوى الولاية، أما أول إصلاح شامل هيكلي عرفته الولاية، صدر في 23 ماي 1969، تحت الأمر رقم 69-38 ، المتضمن للقانون الأساسي للولاية، فاعتبر المصدر التاريخي للتنظيم الولائي في الجزائر بالرغم من تأثره بالنموذج الفرنسي، ونصت المادة الثالثة منه، على أنه: " يتولى إدارة الولاية مجلس شعبي منتخب بطريق الاقتراع العام وهيئة تنفيذية تُعين من قبل الحكومة ويديرها والي"[2]، و تتمثل هذه الهيئات في:

- المجلس الشعبي الولائي: وهو هيئة منتخبة على غرار المجلس الشعبي البلدي.
- المجلس التنفيذي للولاية: ويتشكل تحت سلطة الوالي من مديري مصالح الدولة المكلفين بمختلف أقسام النشاط في الولاية.
- الوالي: وهو حائز سلطة الدولة في الولاية ومندوب الحكومة بها، يعين من طرف رئيس الدولة.

أما دستور 1976 فجاء ليدعم دور الولاية، حيث نص في المادة 36 منه على أن الولاية:" هيئة أو مجموعة إقليمية بجانب البلدية "[3]، و معه توسعت صلاحيات

[1]- محمد الصغير بعلي، **الإدارة المحلية الجزائرية**، نفس المرجع، ص 45-46.

[2]- المادة 03، القانون 69-38، **يتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخة في 23 ماي 1969.

[3]- المادة 36، **دستور الجزائر**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976.

واختصاصات المجلس الشعبي الولائي في العديد من الميادين، حيث أصبح وسيلة للرقابة الشعبية، فنجد أن قانون الولاية قد سار على المسعى الاشتراكي ونظام الحزب الواحد في الجزائر، حيث يقترن الانضمام للمجلس الشعبي الولائي بالانضمام إلى حزب جبهة التحرير الوطني، إلى أن صدر قانون الولاية 90-09 ليُكيف الولاية مع مسعى التوجه الجديد للجزائر إلى التعددية الحزبية، ويمنح القانون مكانة أكبر للديمقراطية التشاركية، و يُعززان دور والي الولاية في إدارة الشؤون المحلية خاصة في مجال تنفيذ المشاريع التنموية.

وفي ظل التحولات العميقة التي تعرفها الإدارة المحلية والانخراط في مسار الإصلاحات الشاملة التي شُرع فيها منذ عشرية من الزمن وتكييف القوانين المسيرة للبلديات والمجلس الشعبي الولائي مع منظومة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة وقوانين المالية، وكذا معالجة الاختلالات والتناقضات التي سجلت في تطبيق التعددية على مستوى المجالس المنتخبة المحلية وإحداث نقلة في تسيير هذه الجماعات وفق قواعد الحوكمة والرشاد وإشراك المواطن في إدارة شؤونه اليومية، صدر قانون جديد للولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012.

جاء هذا القانون ليحمل في طياته تصوراً جديداً لطريقة تسيير الجماعات المحلية، ويسمح بالاستجابة للتحديات التي تواجه الجماعة الإقليمية والحرص على تدارك النقائص المسجلة في قانون 90-09.

ثانياً: مفهوم الجماعات المحلية

تُعد الجماعات المحلية من الأساليب الإدارية لتسيير الأقاليم المحلية، فهي على عكس المركزية تسمح للمنتخبين المحليين بتسيير شؤون الإقليم المحلي، ومشاركة المواطنين المحليين في تسيير شؤونهم بأنفسهم عبر اختيار ممثليهم و تفاعلهم مع السلطات المحلية في تسيير الشأن المحلي.

الجماعات المحلية هي: " مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي".[1]

[1]- عثمان عزيزي، **دور الجماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية بولاية خنشلة**، رسالة ماجستير- تخصص التهيئة العمرانية، كلية العلوم الأرض و الجغرافيا، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2007- 2008، ص10.

وتُعرف أيضاً على أنها:" حكم السكان المحليين أنفسهم يختارون من بينهم ممثلين يقومون على مصالحهم ويدعمون شؤونهم "[1]، فهي بذلك تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة عنها، ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية.

كما تعبر عن:" الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية بما يُمكّن الأجهزة المحلية من إدارة مرافقها بصورة مستقلة في إطار تنظيم قانوني".[2]

وتُعرف الجماعات المحلية بأنها:" منطقة جغرافية، حيث ينقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم مجموعة سُكانية معينة ترتبط فيما بينها بروابط التضامن وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في تشكيل مجلس منتخب". [3]

إن الجماعات المحلية تحُث على نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات لمواجهة مسؤولياتها في إطار توزيع الأدوار الوظيفية، وتقسييم العمل بين المستويين المركزي والمحلي، وبالتالي فهي تعبر عن الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية، بما يُمَكن الأجهزة المحلية من إدارة مرافقها بصورة مستقلة في إطار تنظيم قانوني.

في حين يرى البعض على أنها:" أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يراد به توزيع الوظيفة بين السلطة المركزية في الدولة وبين الهيئات الإدارية المحلية المنتخبة والمتخصصة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد به إليها من مسائل تخص مصالح السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية ".[4]

أما في الجزائر فقد سعت الدولة إلى التوجه نحو نظام اللامركزية الإقليمية، بحيث عبرت عن ذلك من خلال تبني هذه الفكرة على أساس دستوري، حيث ينص على أن: " الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية ".

---

[1]- محمد كامل البطريق، **منهج خدمة المجتمع**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1973، ص394.

[2]- سمير محمد عبد الوهاب، **مقدمة في نظم الإدارة المحلية**، مكتبة الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة، 1996، ص71.

[3]- بن لباد محمد ، **مخصصات المالية المحلية لفئة الطفولة "دراسة حالة بلديات ولاية تلمسان** ، رسالة ماجستير– تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان ،السنة الجامعية 2010–2011 ، ص20.

[4]- طعمية الحرف، **مبادئ في نظام الإدارة المحلية**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، ص183.

1- البلدية:

مما لاشك فيه أن للبلدية أهمية قصوى باعتبارها الخلية الأساسية في اللامركزية الإقليمية بالجزائر، وهي اللامركزية التي يشترك المواطنون طبيعياً في تسييرها بالشكل الذي يخدم البيئة المحلية، ويحقق مطالب سكانها ويسهم في تحقيق التنمية في شتى المجالات.[1]

تُعتبر البلدية خلية أساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر كونها تشكل قاعدة المجتمع، وقد حظيت باهتمام السلطات المركزية من خلال النصوص القانونية والدساتير التي بينت الإطار القانوني والوظيفي للبلدية، وقد صدر أول قانون بلدي بموجب الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967.[2]

حسب القانون البلدي الصادر سنة 1967، فإن البلدية هي: " الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية "، و يُبرز هذا التعريف الوظائف الكثيرة للبلدية و مهامها المتنوعة في ظل النظام الاشتراكي، وتُعرّف أيضاً على أنها: " وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية (محلية) في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية القاعدية سياسياً وإدارياً واجتماعياً وثقافيا ".[3]

وقد أشارت مختلف الدراسات في الجزائر للبلدية باعتبارها قاعدة اللامركزية، وهذا ما ورد في المادة 09 من دستور 1963، والمادة 36 من دستور 1976، والمادة 15 من دستور 1989، والمادة 15 من دستور 1996 ، والماد 16 من دستور 2016، كما أن للبلدية حسب المادة 49 من القانون المدني وجوداً قانونياً.

يُعرفها قانون البلدية رقم 11-10 على أنها:" الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتُحدث بموجب القانون ".[4]

أما المادة 02 من قانون البلدية فالبلدية هي: " القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لمُمارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة ".[5]

---

[1]- حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية المقارنة**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1982، ص 152.

[2]- بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2006، ص 258.

[3]- عمار عوابدي، **دروس في القانون الإداري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 194.

[4]- المادة 01، القانون11-10، **يتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخة في 03 جويلية 2011.

[5]- المادة 02، القانون11-10، **يتعلق بالبلدية.**

كما أقرت المادة 11 منه على أنها: " الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري ".[1]

يتم إنشاء البلدية بموجب القانون ولها اسم وإقليم ومقرر رئيسي، ويتم تغيير اسمها أو تغيير مقرها الرئيسي أو تحويله بموجب مرسوم رئاسي يُتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية، بعد أخذ رأي الوالي ومداومة المجلس الشعبي البلدي المعني مع إخطار المجلس الشعبي الولائي بذلك.

إن وجود البلدية يسجل مكانة هامة في حياة المواطن، ولها دور هام في مجال التنمية المحلية، بحيث مُنحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن.

2- الولاية:

تنشأ الولاية بموجب قانون تصدره الهيئات الإدارية المركزية، يُحدد فيه اسم الولاية ومركزها الإداري، وحدودها الإقليمية، ولا يتم تعديل هذه الأخيرة إلا بموجب مرسوم يصدر بناء على تقدير وزير الداخلية باقتراح من المجلس الشعبي الولائي.

تجدر الإشارة إلى أن للولاية أساس دستوري فمختلف الوثائق الدستورية ورد فيها ذكر الولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية، وهو ما أشار إليه دستور 1963 في مادته 09، ودستور 1976 في المادة 36، ودستور 1989 في المادة 15 وكذا دستور 1996 في المادة 15 منه، و المادة 16 من دستور 2016، كما أن للولاية أساس في القانون المدني تضمنته المادة 49.

عرّفت المادة الأولى من قانون الولاية لسنة 1969، الولاية على أنها هي: " جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي"[2]، أما القانون رقم 90-09 فعرفها في المادة الأولى منه على أنها: " جماعة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".[3]

أما القانون الجديد المتعلق بالولاية رقم 12-07، عرّفها على أنها: " هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ".[4]

---

[1]- المادة 11 ، القانون11-10، **يتعلق بالبلدية.**

[2]- المادة 02، القانون 69-38، **يتعلق بالولاية.**

[3]- المادة 01، القانون90-09، **يتعلق بالولاية،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 69، المؤرخة في 07 أفريل 1990.

[4]- المادة 01، القانون12-07، **يتعلق بالولاية،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

إن الولاية كوحدة إدارية تُجسد مبادئ اللامركزية الإدارية، وتتميز بمجموعة من الخصائص تُميزها على باقي الهيئات الإدارية نُبينها فيما يلي:[1]

- الولاية تُعبر عن مجموعة لامركزية إدارية إقليمية وليست مصلحة فنية أو مرفقية، فهي تتمتع بالاستقلال والشخصية المعنوية، ولها قسط من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي، وليس على أساس فني موضوعي.
- القيام باختصاصات متعددة بحيث تضطلع الولاية كهيئة إدارية لامركزية بالمهام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إقليم الولاية.
- تُعبّر الولاية عن اللامركزية النسبية بصورة أوضح، وتتجسد هذه الصورة في كونها تتكون من جهازين: جهاز منتخب من طرف المواطنين ويتمثل في المجلس الشعبي الولائي، وجهاز يُعين من طرف الإدارة المركزية ويتمثل في الوالي والجهاز التنفيذي للولاية.
- تتمتع بالشخصية المعنوية، فهذه الشخصية تتمتع بها الولاية وليس المجلس الشعبي الولائي الذي يُعد هيئة تعبر عن إرادتها.

المطلب الثاني: صلاحيات الجماعات المحلية بالجزائر

حَدد القانون كل من صلاحيات البلدية والولاية، نُبينها من خلال الآتي :

أولا: صلاحيات البلدية

يُمارس المجلس الشعبي البلدي صلاحياته طبقا للمبادئ المحدد في المادتين 03 و04 من قانون البلدية 11-10.

1-مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والسياحة:

وفقا لقانون البلدية تضطلع البلدية بالصلاحيات التالية:[2]

- اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستقلالها.
- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها.

[1]- غريس صدوقي، **متطلبات اللامركزية المالية في الجزائر –دراسة حالة بلدية سعيدة**، مرجع سابق، ص 108.

[2]- Art2, Loi n 11-10, **relative la commune**, journal officiel de la république algérienne, n° 37, du 3 juillet 2011.

- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.
- المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.
- إنجاز وتسيير مطاعم المدارس والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ.
- تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة، وتشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة، ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

2- مجال التهيئة والتنمية، التعمير والتجهيز:[1]

- حمّل المُشرِّع البلدية ممثلة في مجلسها مسؤولية حماية التراث العمراني والأملاك العقارية الثقافية والحماية والحفاظ على الانسجام الهندسي للمجمعات السكنية.
- إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية والسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء، ولا سيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية.
- تحرص البلدية على التعريف بالفضاء الآهل وتسمية كافة المجموعات العقارية السكنية والتجهيزات الجماعية، وكذا مختلف طرق المرور المتواجدة بإقليم البلدية.
- تعمل البلدية على التأكد من احترام تخصيص الأراضي وقواعد استعمالها والسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن والسهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.
- تبادر البلدية بالعمليات المرتبطة بتهيئة المشاكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها وتسهر على صيانتها، وتعمل على ترقية برامج السكن.
- يتولى المجلس الشعبي البلدي التحضير للاحتفال بالأعياد الوطنية وإحياء ذكرى الأحداث التاريخية، ولا سيما منها تلك المخلدة للثورة التحريرية.

[1]- المواد 108-115-120-121، القانون 11-10، **يتعلق بالبلدية.**

ج- مجال النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية:

تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما والمتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية لا سيما في مجالات:[1]

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- صيانة طرقات البلدية.
- إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

كما تعمل البلدية على تحسين الإطار المعيشي للمواطن وفي حدود إمكانياتها بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وتُساهم في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ.

ثانياً: صلاحيات الولاية

تتشكل الولاية من هيئتين: الأولى تداولية، تتمثل في المجلس الشعبي الولائي والثانية تنفيذية تتمثل في والي الولاية، ويمكن أن نميز صلاحيتهما فيما يلي:

1- صلاحيات الوالي:

تطرقت مواد قانون الولاية الجديد لصلاحيات الوالي، والمتمثلة في:[2]

- ✓ الوالي هو ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة.
- ✓ يسهر الوالي على وضع المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها ويتولى تنشيط ومراقبة نشاطاتها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ✓ يُقدم الوالي أمام المجلس الشعبي الولائي بياناً سنوياً حول نشاطات الولاية.
- ✓ توضع تحت تصرف الوالي مصالح الأمن قصد تطبيق القرارات المتخذة في إطار المهام المنصوص عليها.

---

[1]- المادة 123، القانون 11-10، **يتعلق بالبلدية.**

[2] - Art 102-123, Loi n 12-07, **relative à la wilaya**, journal officiel de la république algérienne, n° 12, du 29 février 2012.

- ✓ يقدم الوالي عند افتتاح كل دورة عادية تقريراً عن تنفيذ المداولات المتخذة خلال الدورات السابقة.
- ✓ يُعد الوالي هو الآمر بالصرف لميزانية الدولة للتجهيز المخصصة له، بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح تنمية الولاية.
- ✓ يصدر الوالي قراراته من أجل تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي.
- ✓ المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية.
- ✓ يُعد الوالي مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي.

2- صلاحيات المجلس الشعبي الولائي:

يُمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصاته في إطار الصلاحيات المخولة للولاية، ويتداول في عدة مجالات: التربية والتعليم العالي-السكن والتعمير وتهيئة الإقليم- حماية البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي يُمكن للمجلس الشعبي الولائي بالإضافة إلى التكفل بالمهام المنوطة به التدخل في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة بالمساهمة في تنفيذ النشاطات المقدرة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية.

أ- مجال التربية، التكوين المهني، النشاط الاجتماعي والثقافي، السكن:[1]

- يُمكن للمجلس الولائي إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية الخاصة بالشباب وحماية التراث التاريخي والحفاظ عليه.
- المساهمة في إنجاز برامج السكن والقضاء على السكن الهش ومحاربته.
- يُساهم المجلس الشعبي الولائي في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولا سيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.
- تتولي الولاية إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية.
- يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى ضمان:

[1]- المواد من 92 إلى 101، القانون12-07، **يتعلق بالولاية.**

- تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي.
- حماية الأم والطفل ومساعدة الطفولة والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتكفل بالمُشردين والمختلين عقليا.

ب- مجال الفلاحة والري، التنمية الاقتصادية والهياكل القاعدية الاقتصادية:[1]

- يُبادر المجلس الشعبي الولائي بالإتصال مع المصالح المعنية بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية حماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها، كما يُساعد تقنياً ومالياً بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير
- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها.
- يُعد المجلس الشعبي الولائي مخططاً للتنمية على المدى المتوسط يُبين فيه الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويُعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية من خلال تحديد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها ويساهم في إعادة تأهيلها في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويُبدي رأيه في ذلك.

المطلب الثالث: هيئات تسيير الجماعات المحلية

أولا: هيئات تسيير البلدية

قصد تحقيق المهام الموكلة للبلدية، يشرف على إدارة شؤونها هيئة مداولة وهي المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

1- المجلس الشعبي البلدي:

منح الدستور الجزائري المجلس البلدي أهمية بالغة باعتباره الإطار القانوني الذي يُعبر فيه الشعب عن إرادته ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.[2] وتستلهم المجالس الشعبية البلدية مبادئها انطلاقا من أحقية الجماهير في الاطلاع على

[1]- المواد من 80 إلى 88، القانون12-07، **يتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

[2]- المادة 17، **دستور الجزائر**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.

كل شيء، لا سيما إذا تعلق الأمر بقضايا التسيير أو التصرف في ممتلكات الشعب أو أي مساس بالثروة الوطنية.[1]

يتألف المجلس الشعبي البلدي من عدد يتراوح حسب عدد سكان البلدية، وفقا لما يلي:[2]

- 13 عضو في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.
- 15 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها مابين 10.000 و20.000 نسمة.
- 19 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها مابين 20.001 و50.000 نسمة.
- 23 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها مابين 50.001 و100.000 نسمة.
- 33عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها مابين 100.001 و200.000 نسمة.
- 43 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها مابين 200.001 نسمة أو فوق.

يقوم المجلس المشكل بممارسة مهامه ووظائفه طيلة العهدة المقدرة بخمس سنوات كاملة وتُمدد تلقائيا في الحالات الاستثنائية والحصار والعدوان.[3]

كما يحق للمواطن أن يترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي إذا ما توفرت فيه بعض الشروط التي نصت عليها المادة 78 من قانون الانتخابات.

يعقد المجلس الشعبي البلدي دوراته بمقر البلدية وفي حالة قوة قاهرة معلنة تحول دون الدخول إلى مقر البلدية يمكنه أن يجتمع في مكان آخر من إقليم البلدية، وتكون جلساته علنية ومفتوحة لمواطني البلدية، و يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين، ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة أيام ويحق للمجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية، وذلك بطلب من رئيسه أو 2/3 أعضائه أو بطلب من الوالي.[4]

أ- لجان المجلس:

يُشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجاناً دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه، ولا سيما تلك المتعلقة بما يأتي: [5]

---

[1]- علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري**، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 126.

[2]- المادة 79، **القانون العضوي 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات**، الجريدة الرسمية، العدد01، المؤرخة في 14 يناير 2012.

[3]- علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري**، مرجع سابق، ص121.

[4]- المادة 17، القانون11-10، **يتعلق بالبلدية.**

[5]- المادة 31، القانون11-10، **يتعلق بالبلدية.**

- الاقتصاد والمالية والاستثمار.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقليدية.
- الري والفلاحة والصيد البحري.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضة والشباب.

تقوم هذه اللجان بدارسة القضايا التي تهم البلدية والتي حددت عددها حسب التعداد السكاني للبلدية من 03 إلى 06 لجان، وتُحدث هذه اللجان بمداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس البلدي بناء على اقتراح من رئيسه، كما يحق للمجلس أن يشكل لجنة خاصة لدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاصه، بناء على اقتراح من رئيس المجلس البلدي عن طريق مداولة المجلس مصادق عليها بأغلبية أعضائه.

ب- نظام المداولات:

يُعالج المجلس الشعبي البلدي شؤون بلديته وقضاياها التي تدخل في مجال اختصاصه عن طريق المداولات، و يجب أن تُجرى وتُحرر مداولاته وأشغاله باللغة العربية، و تُحرر المداولات وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليمياً وتُوقع هذه المداولات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين عند التصويت، ويُودع رئيس المجلس الشعبي البلدي المداولات في أجل 08 أيام لدى الوالي مقابل وصل بالاستلام، ولا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من طرف الوالي خصوصاً ما تعلق بـ:[1]

- ✓ الميزانيات والحسابات.
- ✓ قبول الهبات والوصايا الأجنبية.
- ✓ اتفاقيات التوأمة.
- ✓ التنازل عن الأملاك العقارية للبلدية.

كما تبطل بقوة القانون مداولات المجلس الشعبي البلدي المتخذة:

- ✓ خرقاً للدستور وغير المطابقة للقوانين والتنظيمات.
- ✓ التي تمس برموز الدولة وبشعاراتها.

[1]- المواد من 52 إلى 57، القانون11-10، **يتعلق بالبلدية.**

✓ غير المحررة باللغة العربية.

2- رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يترأس رئيس المجلس الشعبي البلدي الهيئة التنفيذية في البلدية، فحسب القانون يُعلَن رئيساً للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين والمترشح الأصغر سناً في حالة تساوي الأصوات، ويجب عليه أن يقيم بصفة دائمة وفعلية بإقليم البلدية، ويمكن للوالي الترخيص بغير ذلك في الحالات الاستثنائية.

يُنصب الرئيس المنتخب في مهامه بمقر البلدية في حفل رسمي بحضور منتخبي المجلس الشعبي البلدي أثناء جلسة علنية يرأسها الوالي أو ممثله خلال الخمسة عشر يوما على الأكثر التي تلي إعلان نتائج الانتخابات، و تنتهي مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي في حالة الوفاة أو الاستقالة أو التخلي عن المنصب.[1]

أ- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

أسندت مجموعة من الصلاحيات لرئيس المجلس الشعبي البلدي، من بينها:[2]

- ❖ يمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع.
- ❖ يُنفذ ميزانية البلدية ويدير مداخيلها وهو الآمر بالصرف ويقوم بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها وهو الآمر بصرف النفقات ومتابعة تطور مالية البلدية.
- ❖ يمثل البلدية في جميع المراسيم التشريفية والتظاهرات الرسمية.
- ❖ يرأس المجلس الشعبي البلدي ويستدعيه، ويُعد مشروع أعمال الدورات ويترأسها.
- ❖ يسهر على تنفيذ مداولات المجلس، و يقوم باسم البلدية وتحت رقابة المجلس الشعبي البلدي بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وإدارتها ويجب عليه التقاضي باسم البلدية ولحسابها.
- ❖ اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة طرق البلدية والسهر على المحافظة على الأرشيف واتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية.

---

[1]- المادة 71،73، القانون11-10، **يتعلق بالبلدية.**

[2]- محمد الصغير بعلي، **الإدارة المحلية الجزائرية**، مرجع سابق، ص92-93.

ويقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي، تحت إشراف الوالي بما يأتي:

- تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية مع السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية، والتأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمُع الأشخاص.
- يُمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحياته بصفته ممثلاً للدولة فله صفة ضابط الحالة المدنية، وبهذه الصفة يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية.

ثانياً: هيئات تسيير الولاية

تعتبر الولاية كوحدة إدارية لا مركزية تتوفر فيها مقومات اللامركزية الإدارية وهي تمثل السلطة الوصية على البلدية، و يتولى إدارة الولاية كل من الوالي والمجلس الشعبي الولائي بالإضافة إلى أجهزة الإدارة العامة للولاية.

1- المجلس الشعبي الولائي:

يمثل المجلس الشعبي الولائي أداة أساسية لممارسة السلطة الشعبية ومشاركتها في التخطيط والتسيير وكذا التنفيذ، وهو مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام وهو هيئة المداولة في الولاية.

يعتبر المجلس الولائي جهاز مداولة على مستوى الولاية ويُعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يُمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره ورعاية مصالحه.

يعقد المجلس الشعبي الولائي 04 دورات عادية في السنة مدة كل دورة منها 15 يوما على الأكثر تنعقد هذه الدورات وجوباً خلال أشهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر ولا يمكن جمعها.

كما يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو ثلث أعضائه أو بطلب من الوالي، وتُجرى مداولات وأشغال المجلس بما فيها مداولات وأشغال اللجان في المقرات المخصصة للمجلس الشعبي الولائي.[1]

ويتكون المجلس الشعبي الولائي من:

[1]- المواد من 12 إلى 15، القانون 12-07، **يتعلق بالولاية.**

- ✓ رئيس المجلس الشعبي الولائي، رئيساً
- ✓ نواب رئيس المجلس الشعبي الولائي، أعضاء
- ✓ رؤساء اللجان الدائمة، أعضاء

أما بالنسبة لتشكيلة المجالس الولائية فيتغير عدد أعضاء المجالس الشعبية الولائية حسب تغير عدد سكان الولاية، و حفاظاً على مصداقية العملية الانتخابية للمجالس الولائية منع المُشرع مجموعة من الأشخاص للترشح للمجالس الولائية وهم:[1] الولاة، رؤساء الدوائر، الكتاب العامون للولايات، أعضاء المجالس التنفيذية للولايات، القضاة، أفراد الجيش الوطني الشعبي، موظفو أسلاك الأمن،محاسبو أموال الولايات، الأمناء العامون للبلديات.

أ- لجان المجلس:

يُشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجاناً دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولاسيما المتعلقة بـ:[2]

- o التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- o الاقتصاد والمالية.
- o الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- o الاتصال وتكنولوجيات الإعلام.
- o تهيئة الإقليم والنقل.
- o التعمير والسكن.
- o الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة.
- o الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب.
- o التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل.

كما يمكنه تشكيل لجان خاصة لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية.

ب- حل المجلس الشعبي الولائي:

بموجب مرسوم رئاسي و بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية يتم حل المجلس الشعبي الولائي وتجديده وفقاً للحالات التالية:[3]

---

[1]- المادة 83، **القانون العضوي 12-01، المتعلق بنظام الانتخابات**.

[2]- المادة 33، القانون 12-07، **يتعلق بالولاية.**

[3]- المادتين 47 و48، القانون 12-07، **يتعلق بالولاية.**

- في حالة خرق أحكام دستورية.
- في حالة إلغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس.
- في حالة استقالة جماعية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي.
- عندما يكون الإبقاء على المجلس مصدراً لاختلالات خطيرة تم إثباتها أو من طبيعته المساس بمصالح المواطنين وطمأنينتهم.
- في حالة اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها.

في حالة حل المجلس الشعبي الولائي وبناء على اقتراح الوالي، يُعين الوزير المكلف بالداخلية مندوبية ولائية إلى حين تنصيب المجلس الجديد، وتنتهي مُهمتها فور تنصيب المجلس الشعبي الولائي الجديد.

جـ- نظام المداولات:

يتداول المجلس الشعبي الولائي في الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصاته وتُحرر المداولات وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليمياً، ويُرسل مستخلص من المداولة في أجل 08 أيام إلى الوالي، وإذا ما تبين أن مداولة ما غير مطابقة للقوانين، فإنه يحق للوالي رفع دعوى أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليمياً ولا تُنفذ مداولات المجلس الشعبي الولائي إلا بعد مصادقة الوزير المكلف بالداخلية عليها في أجل أقصاه شهران والمتعلقة بـ:[1]

- الميزانيات والحسابات.
- التنازل عن العقار واقتنائه.
- اتفاقيات التوأمة.
- الهبات والوصايا الأجنبية.

2- الوالي:

ينعقد الاختصاص بتعيين الوالي إلى رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح من وزير الداخلية.[2]

[1]- المواد من 51 إلى 55، القانون 12-07، **يتعلق بالولاية.**

[2]- المادة 92، **دستور الجزائر**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.

يعتبر الوالي جهاز لنظام عدم التركيز وهو من المُوظفِين السامين للدولة[1]، و يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية، ويستمد الوالي سلطته من الحكومة أي من المركز وليس من الشعب، ولعل سبب انفراد رئيس الجمهورية بهذه المسألة يعود إلى أهمية وحساسية هذا المنصب على الصعيدين السياسي والإداري بالرغم من أنه لا يمثل إرادة الشعب ولا يُعبر عنها إلا بالانتخاب المكرس للديمقراطية، ويتمتع الوالي بالازدواجية في الاختصاص حيث يحوز على سلطات بصفته هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، كما يمارس سلطات أخرى باعتباره ممثلا للدولة.

أما بالنسبة لانتهاء مهامه فهي تتم طبقاً لقاعدة توازي الأشكال بموجب مرسوم رئاسي وبالإجراءات نفسها المتبعة لدى تعيينه.

[1]- ناصر لباد، **القانون الإداري (التنظيم الإداري)**، منشورات دحلب، 1999، ص 131.

المبحث الثالث: مالية الجماعات المحلية بالجزائر

انطلاقاً من الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في تنمية المجتمع المحلي فهي تتكفل بمهام وخدمات عمومية كثيرة ومتنوعة قصد تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، و تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية.

وقصد السير الحسن لمصالح الجماعات المحلية فإن ذلك يتطلب توفرها على موارد مالية تُمكنها من تحقيق أهدافها؛ لذلك تعتبر المالية المحلية معياراً ومؤشراً فاعلاً يظهر من خلاله عمل الهيئات المحلية وقدرتها على التسيير، لأنه لا يمكن أن تحقق الجماعات المحلية أهدافها ومختلف المهام المنوطة بها دون أن تكون لها موارد مالية كافية و تتصف بالاستمرارية.

المطلب الأول: الموارد المالية للجماعات المحلية

تُعبر المالية المحلية عن مجموعة الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات، والتي تخص الهيئات المحلية ولها ميزات منها أن الموارد المالية ذات مرونة وذات طابع محلي،[1] ومن تم تتبين لنا العلاقة الطردية بين التنمية المحلية والتمويل المحلي، فكلما زاد التمويل المحلي زادت معدلات التنمية؛ وكلما زاد التمويل المحلي زادت درجة استقلالية الإدارة المحلية.

إن التمويل المحلي يُعبر عن حجم الموارد المالية للمجالس المحلية بقدر ما يتضمنه التشريع من مصادر إيرادات تخص هذه المجالس وأن تتناسب هذه الموارد للمجالس المحلية، مع الاختصاصات التي تمارسها والمسؤوليات التي تضطلع بها.

وعلى إثر ذلك تعتبر المالية المحلية معياراً ومؤشراً فاعلاً، والذي من خلاله يُظهر عمل الهيئات المحلية وقدرتها على التسيير، وهذا المعيار أصبح يدخل تحت ما يسمى بالتسيير العمومي العقلاني والذي يهدف إلى البحث عن الفعالية والكفاءة.[2]

وعليه يمكن تقسيم موارد الجماعات المحلية إلى:

- الموارد المالية المحلية الذاتية.
- الموارد المالية المحلية الخارجية.

---

[1]- عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية**، مرجع سابق، ص 119.

[2] - Xavier Greffe**, Gestion publique,** Ed: Dalloz, paris, 1999, p8.

أولا: الموارد المالية المحلية الذاتية

تتكون الموارد المالية المحلية الداخلية للجماعات المحلية في العموم من الضرائب ومداخل أملاكها والخدمات؛[1] لذلك تُعد الجباية المحلية المورد الرئيسي في ميزانية الجماعات المحلية كونها تُمثل جزء كبيراً من الإيرادات المالية المحلية.

1- الضرائب والرسوم الموجهة كليا للجماعات المحلية:

أ- الرسم العقاري على الملكيات المبنية:

يُؤسس هذا الرسم على الملكيات المبنية مهما تكن وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة، كما تخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية التالية:[2]

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص و المواد أو لتخزين المنتوجات.
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية.
- أرضيات البنايات بجميع أنواعها و القطع الأرضية التي تشكل ملحقاً مباشراً لها، ولا يمكن الإستغناء عنها.
- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع.

يؤسس الرسم العقاري على الأملاك المبنية تبعا للقيمة الإيجارية الجبائية المحددة حسب المتر المربع، وحسب المنطقة و المناطق الفرعية.

ب-الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:

يؤسس هذا الرسم على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة وتستحق بالخصوص على:[3]

---

[1] - Nadine Datonel, **Droit des collectivités territoriales**, 3eme édition, Ed: Breal, 2007, P 222.

[2]- الرسم العقاري على الملكيات المبنية، **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص 60-63.

[3]- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية، **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص 63-65.

- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير، بما فيها الأراضي قيد التعمير غير الخاضعة لحد الآن للرسم العقاري للملكيات المبنية.
- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق.
- مناجم الملح والسبخات والأراضي الفلاحية.

ينتج الأساس الضريبي من حاصل القيمة الإجارية الجبائية للملكيات غير المبنية المعبر عنها بالمتر المربع أو الهكتار الواحد حسب الحالة تبعاً للمساحة الخاضعة للضريبة، يحسب الرسم بنسبة 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية.

جـ- الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية:

يُفرض الرسم على مختلف الإعلانات والصفائح المهنية باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الإقليمية والحاملة للطابع الإنساني.[1]

أنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2000، لصالح البلديات، ويُحدد مبلغ هذا الرسم حسب عدد الإعلانات المعروضة وحسب حجمها، ويتم تسديده قبل القيام بالإعلان بواسطة وصل يسلمه القابض البلدي.

د- رسم التطهير:

يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية، ويؤسس هذا الرسم الخاص برفع القمامات المنزلية باسم المالك أو المنتفع، ويتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنوياً بصفة تضامنية.

يتحدد هذا الرسم من خلال مصادقة السلطة الوصية على مداولات المجلس الشعبي بقرار من رئيسه؛ و هذا الرسم مؤسس خصيصاً لفائدة البلديات، وبالتالي فإن عائداته تستفيد منها البلدية كليا.[2]

---

[1]- بن عبد الفتاح دحمان، يامة ابراهيم، **تمويل البلديات في التشريع الجزائري** ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، يومي 12-13 ديسمبر 2010، ص 109.

[2]- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومه، الجزائر، سنة 2001، ص 66.

هـ- رسم الإقامة:

يُؤسس الرسم على الإقامة لفائدة البلديات أو تجمع البلديات المصنفة في مناطق سياحية أو مناخية أو هيدرو معدنية أو استجمامية أو مختلطة، ويُفرض هذا الرسم على الأشخاص غير المقيمين بالبلدية ولا يملكون فيها إقامة دائمة.[1]

تُؤسس تعريفة هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد للإقامة، وتبلغ قيمة هذا الرسم 400 دج، عن كل شخص وعن كل يوم.

و- الرسم على الحفلات:

يُؤسس مبلغ مصاريف التنظيم بما فيه تأجير الحفلات وغيرها من التظاهرات في القاعات أو المؤسسات التابعة لأشخاص طبيعيين أو مع القطاع الخاص والعام، ويدفع مبلغ هذا الرسم بواسطة سند أمر مسلم من طرف البلدية للشخص الذي قام بالدفع نقداً وذلك قبل بداية الحفل.[2]

ز- الرسم على النشاط المهني:

يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطاً تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات، ويشتمل الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني:[3]

-بالنسبة للبيوع من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة.

-بالنسبة للأشغال العقارية وتأدية الخدمات من القبض الكلي أو الجزئي للثمن.

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني كما يلي:

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	%0.59	%1.30	%0.11	%2

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3 % فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويتم توزيع الرسم كما يأتي:

[1]- عبدالكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية**، مرجع سابق، ص 107.

[2]- سعيد بن عيسى، **الجباية** ، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 176.

[3]- الرسم على النشاط المهني، **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص 54-56.

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	%0.88	%1.96	%0.16	%3

2- الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات المحلية:

أ-الرسم على القيمة المضافة TVA:

دخل هذا الرسم للتنفيذ قبل 01 أفريل 1992، لتعويض الرسم الوحيد الإجمالي T.V.G.P يطبق بصفة عامة في عمليات البيع والأشغال العقارية والخدمات غير التي تخضع إلى الرسوم الخاصة وعلى عمليات الاستيراد.

يُخضع الرسم على القيمة المضافة على عمليات البيع والأعمال العقارية و الخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية، أما الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة فيتكون من:[1]

- بالنسبة للمبيعات، من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة.
- بالنسبة للأشغال العقارية، من قبض الثمن كلياً أو جزئياً.

يُحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%، ويُحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة ب 9 %، كما يوزع الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل ، حسب النسب التالية:

الدولة	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	البلدية
% 75	% 15	% 10

ب- قسيمة السيارات:

تتوزع حصيلة القسيمة بين الدولة بنسبة 20% والصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 80% ، ويتحملها كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة للضريبة.

جـ- الرسم الصحي على اللحوم:

يُحصل هذا الرسم بمناسبة عمليات ذبح وسلخ الأنعام، المواشي، الخيول، الجمال، الأبقار، الأغنام، المعز، ويتم تقدير مبلغ هذا الرسم حسب وزن لحم الأنعام، حيث يقدر

[1]- الرسم على القيمة المضافة، **قانون الرسوم على رقم الأعمال**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص37.

بـ10 دج للكيلو غرام الواحد، من اللحم، تخصص 8.5 دج لصندوق البلدية و1.5 دج لصندوق حماية الصحة الحيوانية.[1]

د- الضريبة الجزافية الوحيدة:

تحل هذه الضريبة محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي، ويخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون و الشركات و التعاونيات التي تُمارس نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً أو مهنة غير تجارية، والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار، ويُحدد معدل الضريبة كالآتي:[2]

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.
- 12 % بالنسبة للأنشطة الأخرى.

ويوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي:

-ميزانية الدولة: 49% -غرف التجارة و الصناعة 0.5%

-الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية 0.01% -غرف الصناعة التقليدية والمهن 0.24%

-البلديات 40.25% -الولاية 5%

هـ-رسم الأطر المطاطية:

بموجب قانون المالية لسنة 2006 أُسس رسم سنوي على الأطر المطاطية الجديدة والمستوردة أو المصنعة بهدف دعم الإجراءات المتعلقة بالجباية البيئية، محدد كما يلي:

- 10 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة.
- 5 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

أما توزيع مداخيل هذا الرسم فتكون كما يلي:

البلدية	الصندوق الوطني للتراث الثقافي	الخزينة العمومية	الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث
%25	%50	%15	%50

[1]- الرسم الصحي على اللحوم، **قانون الضرائب غير المباشرة**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص65.

[2]- الضريبة الجزافية الوحيدة، **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص73-74.

و- الرسم على الزيوت والشحوم:

يُفرض هذا الرسم الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2006 على كل الشحوم والزيوت وعمليات تحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة داخل التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة حيث يتحدد بـ 12500 دج/طن عن كل طن مستورد أو مصنع داخل التراب الوطني.

توزع مداخيل هذا الرسم بين البلديات والصندوق الوطني للتراث الثقافي والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث وذلك وفقا للآتي:

- البلديات: 35%
- الدولة: 15%
- الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث 50%

ز- الضريبة على الأملاك:

يخضع للضريبة على الأملاك الأشخاص الطبيعيين الذين يُوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر، والأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة في الجزائر، وتضاف هذه الضريبة إلى الرسم العقاري مع أن هناك تشابه بينهما في كونها تفرض على الأموال العقارية والمنقولة على السواء، يخضع لهذه الضريبة الأشخاص الطبيعيون الذين يملكون الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية والحقوق العينية والأموال المنقولة.

جدول رقم 2-2: نسب الضريبة على الأملاك

قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة	النسبة
يقل عن 100.000.000 دج	% 0
من 100.000.000 إلى 150.000.000 دج	% 0,5
من 150.000.001 إلى 250.000.000 دج	% 0,75
من 250.000.001 إلى 350.000.000 دج	%1
من 350.000.001 إلى 450.000.000 دج	% 1,25
يفوق 450.000.000 دج	% 1,75

المصدر: المادة **281**، **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص73.

ويحدد توزيع الضريبة على الأملاك:[1]

- 60 % إلى ميزانية الدولة.
- 20 %إلى ميزانية البلديات.
- 20 % إلى حساب التخصيص الخاص رقم 050-302 بعنوان الصندوق الوطني للسكن.

ثانياً: الموارد المحلية الخارجية

تلجأ الجماعات المحلية إلى موارد أخرى خارجية تأتي بنسب كبيرة عن طريق الإدارة المركزية، نظراً لكون الجماعات المحلية تشكو من قلة مواردها المالية الذاتية والحكومة المركزية لا تسمح بإرهاق المواطن بعبء الضرائب المضافة للإدارة المحلية، والتي نُشير إليها فيما يلي:

1- القروض: هي الأموال التي تحصل عليها الإدارة المحلية عن طريق اللجوء إلى البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة، مقابل تعهد البلدية برد قيمة القرض وفق الشروط المحددة في عقد القرض على أن تستخدم هذه القروض المحلية في تنمية المشاريع الاستثمارية التي تعجز ميزانيتها العادية عن تغطية نفقاتها،[2] وعقد القرض يجب أن يُبين المبلغ الأقصى للقرض مدة الاهتلاك، الفائدة ونسبته القصوى.

2- الإعانات الحكومية: وتشمل مختلف المساعدات المالية والبرامج والصناديق والمخططات التنموية التي تقدمها الدولة والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، ونُبينها فيما يلي:

أ- إعانات الدولة:

قصد إنجاز برامج أو مشاريع اقتصادية واجتماعية ومدرسية مختلفة، تلجأ الدولة إلى منح إعانات للبلدية من خلال مختلف برامج ومخططات التنمية مثل: المخطط البلدي للتنمية، برنامج صندوق الجنوب، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والصندوق الوطني

---

[1]- الضريبة على الأملاك، **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص70.

[2]- بريق عمار، **تمويل الجماعات المحلية في الجزائر – واقع وآفاق**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، المنعقد يومي 12-13 ديسمبر 2010، ص 01.

للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق الكوارث الطبيعية ...إلخ، وتراعي الدولة في تقديم الإعانات والمخصصات مايلي:[1]

- عدم كفاية مداخيلها.
- عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية.
- التبعات المرتبطة بالتكفل بمجالات القوة القاهرة.
- نقص القيمة للإيرادات الجبائية للبلدية في إطار تشجيع الإستثمار.

ب- إعانات صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية:

صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوع تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية يُخصص إعانات مالية سنوية للبلديات والولايات[2].

وُجدت هذه المؤسسة لتتولى تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات، وطبقاً لقانون البلدية 11-10 تتوفر البلديات قصد تجسيد التضامن المالي ما بين البلديات وضمان المداخيل الجبائية على صندوقين:

- الصندوق البلدي للتضامن
- صندوق الجماعات المحلية للضمان

بحيث يدفع الصندوق البلدي للتضامن للبلديات ما يأتي:[3]

- مخصص مالي سنوي بالمعادلة موجه لقسم التسيير في ميزانية البلدية لتغطية النفقات الإجبارية كأولوية.
- إعانات التجهيز الموجهة لقسم التجهيز والاستثمار لميزانية البلدية.
- إعانات استثنائية للبلديات التي تواجه وضعية غير متوقعة.

أما صندوق الجماعات المحلية للضمان فيُخصص لتعويض ناقص قيمة الإيرادات الجبائية بالنسبة للمبلغ المتوقع تحصيله من هذه الإيرادات، و يُمول صندوق الجماعات المحلية للضمان بالمساهمات الإجبارية للجماعات المحلية، ويدفع الرصيد

---

[1]- المادة 172، القانون 11-10، **يتعلق بالبلدية.**

[2]- المادة 01، **مرسوم تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله رقم 266/86**، الجريدة الرسمية رقم 45، المؤرخة في 1986/11/05.

[3]- المادة 212 ، القانون 11-10، **يتعلق بالبلدية.**

الدائن لصندوق الجماعات المحلية للضمان المستخلص من كل سنة مالية إلى الصندوق البلدي للتضامن، كما أنه يسمح لبلديتين متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها و/أو تسيير مرافق عمومية جوارية وإنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة.[1]

جـ إعانات الولاية:

باعتبارها السلطة الوصية على البلديات، تُقدم الولاية إعانات من ميزانيتها تسجل في قسم إيرادات الميزانية وذلك لإنجاز وشراء أثاث وبناء المشاريع.

3- مداخيل ممتلكات البلديات:

تنقسم أملاك الدولة إلى قسمين أملاك عامة وأملاك خاصة فالأملاك العامة التابعة للجماعات الملحية هي المنقولات والعقارات الموضوعة تحت التصرف المباشر للجمهور أو مخصصة كمرفق عام مثل البحار، الأنهار السكك الحديدية.

أما الأملاك الخاصة للدولة وهي تلك التي تؤدي وظيفة تملكية ومالية مثل المباني ذات الاستعمال السكني والأراضي الجرداء غير المخصصة والأملاك الشاغرة والأراضي الفلاحية والرعوية، وتُدر هذه الأملاك مداخيل ممثلة في ما يلي:[2]

- مداخيل استغلال المناجم والمحاجر.
- مداخيل الغابات.
- مداخيل أخرى لأملاك الدولة (استخراج مواد مختلفة- بيع العقارات – تركات دون وارث-بيع منقولات).

تعد مداخيل أملاك البلديات من الموارد الميزانية والمالية للجماعات المحلية ، بهدف رفع مداخيل تسييرها، وتتلخص هذه الموارد في بيع المحاصيل وحقوق كراء الواجهات العامة، فهي لا تقل أهمية عن الموارد الجبائية بالنظر إلى امتلاك البلديات العديد من الأملاك العقارية (المحلات التجارية والحدائق، الأسواق، الحمامات...إلخ).[3]

---

[1]- المواد 213،214،215، القانون 11-10، **يتعلق بالبلدية.**

[2]- أعمر يحياوي، **مساهة في دراسة المالية العامة- النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، دار هومه، الجزائر، 2003، ص 109-110.

[3]- المادة 151، القانون 12-07، **يتعلق بالولاية.**

4- الهيبات والوصايا:

يحق للبلديات وفقاً لقانون البلديات قبول الهبات والوصايا سواء بأعباء أو شروط أو تخصيص بعد الموافقة المسبقة لوزير الداخلية.

المطلب الثاني: إشكالية عجز الميزانية للجماعات المحلية

إن مقدرة الجماعات المحلية على تأمين خدمات ضرورية للمواطنين وتفعيل التنمية المحلية مرتبط بشكل أساسي بالموارد المالية ومدى إمكانية تنميتها، في نفس الوقت نجد أن الجماعات المحلية يُناط بها مسؤولية النهوض بالتنمية المحلية فهي المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة التغيير المحلية.

إلا أننا نجد في واقع الأمر أن الهُوة بين الموارد المالية المتاحة والأعباء المتزايدة تتسع أكثر وهو ما أدى إلى ظهور مشكل عجز ميزانية الجماعات المحلية.

أولاً: واقع عجز ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر

مما زاد في تفاقم المشاكل المالية للجماعات المحلية هو تدهور حالة الاقتصاد الوطني خاصة بداية التسعينات، والذي انعكس سلباً على مختلف الأنشطة للجماعات المحلية مع تزايد أعبائها ما أدى إلى اختلال التوازن المالي لها، بالإضافة إلى طريقة توزيع الإيرادات، والتي يظهر فيها عدم التوازن بين مردودية ضرائب الدولة والضرائب المحلية بالإضافة إلى عدم عدالة توزيعها، كما أن أغلب هذه الضرائب والرسوم هي غير منتجة، وأمام هذا الوضع، فقد سُجل في سنة 2009 ما يقارب 417 بلدية عاجزة من أصل 1541 بلدية أي بنسبة 27% ، أما في سنة 2000 فقد سجل عجز على مستوى البلديات بنسبة 77% أي ما يقارب 1184 بلدية عاجزة.

الجدول رقم 2-3: تطور عدد البلديات العاجزة في الجزائر

الوحدة:1000 دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2008	2009
عدد البلديات العاجزة	1184	1150	1162	1126	1129	1127	1138	722	417
النسبة %	%76.83	%74.62	%75.4	%73.06	%73.26	%73.13	%73.84	%46.85	%27.06

SOURCE : CENEAP, **Refonte du Système fiscal**, Alger, 2008.

من خلال الجدول نلاحظ أنه انتقل عدد البلديات العاجزة من 1138 بلدية عاجزة سنة 2006 إلى 417 بلدية عاجزة في 2009 ، ومن ثم انخفض هذا العجز من 10.5 مليار دينار إلى 3.3 مليار دينار لنفس الفترة.

كما أن مصالح مديرية المالية المحلية أوضحت أن 1249 بلدية، والتي سجلت عجزا سنة 1998 استفادت من دعم بقيمة 08 مليار دج، وبلغ هذا العدد 14 بلدية خلال 2010 بإعانة قدرت ب 134 مليون دج، و0 دج خلال سنة 2012.

أما على مستوى الولايات فتعد ولاية المدية هي الأكثر تضرراً، بحيث سجلت هذه الأخيرة التي تضم 64 بلدية اختلالات في التوازن على مستوى 22 بلدية خلال سنة 2009.

في حين نجد أن العجز الميزاني لميزانية الولايات هو أمر استثنائي قل ما يحدث، إذ تم تسجيل 07 ولايات عاجزة بين سنتي 1997 و1998 لتصبح حالة واحدة لسنوات 2002-2003-2005، وهذا ما نبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-4: تطور عدد الولايات العاجزة في الجزائر

الوحدة:1000 دج

السنة	بسكرة	بشار	البيض	بومرداس	تندوف	النعامة	غليزان	سعيدة	عين الدفلى
1997	–	20000	14000	25000	10000	10000	–	20000	25000
1998	13000	20000	10000	25000	5000	20000	10000	–	–
2000	–	17000	–	–	7000	–	–	–	–
2002	–	20000	–	–	–	–	–	–	–
2003	–	10000	–	–	–	–	–	–	–
2004	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2005	–	–	15000	–	–	–	–	–	–

المصدر: بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، **الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص 161.

أما بخصوص مديونية الجماعات المحلية، فبالرغم من أن الجباية المحلية تمثل أهم مورد في ميزانية الجماعات المحلية لكنها تشهد عجزاً سنوياً، بالإضافة لهذا فإن ميزانية الجماعات المحلية هي مثقلة بالديون؛ إذ أنه على الرغم من جهود الدولة

ومساعيها من أجل دعم الجماعات المحلية من خلال قيامها بمسح ديون معظم البلديات، والتي بلغت 22 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 1999 و26 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2000، ووصلت 120 مليار دينار جزائري خلال سنوات: 2002 -2005- 2008 .

إلا أن المشكل مازال قائماً بحد ذاته باعتبار أن ديون الجماعات المحلية لم تقل عن 35 مليار دج خلال 04 سنوات الماضية (من 2008 إلى 2011) ، بل وقد تجاوزت هذه الديون كل التوقعات ببلوغها 36 مليار سنة 2011 ، أي بنسبة 08% من ميزانية تسيير الجماعات المحلية[1]، وهذا ما نبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-5: تطور ديون الجماعات المحلية

الوحدة:1000 دج

السنة	2000	2008	2009	2010	2011
ديون الجماعات المحلية	6378423	32000000	36052029	35295204	36303549

المصدر: علي دحمان محمد، خدير أسامة، **إشكالية مديونية الجماعات المحلية وانعكاساتها على المالية المحلية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الدولي : المالية العمومية للجماعات المحلية واقع، إصلاح وتطلعات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، المنعقد يومي 19-20 سبتمبر 2012، ص10.

والملاحظ أنه عادة ما تلجأ الدولة لمسح ديون الجماعات المحلية لعلاج هذا الإشكال، إلا أن مديونيتها تبقى في استمرار، خاصة إذا علمنا أن أغلب البلديات لا يحترمون الاعتمادات المالية المفتوحة ويعتقدون أن الدولة دائما تلجأ لمسح ديونها، وهذا ما يستوجب إعادة النظر في طريقة معالجة مديونية الجماعات المحلية، وضرورة البحث والتفكير في أساليب ناجعة ومنتجة تُخرجها من دوامة المديونية.

ثانيا: أسباب عجز ميزانية الجماعات المحلية

1- تزايد نفقات الميزانية المحلية:

أصبحت ظاهرة النمو السريع لنفقات البلدية صفة أساسية ملازمة لجميع بلديات الوطن على اختلاف حجمها وامكانياتها الطبيعية والبشرية، إن هذه الظاهرة هي أحد مسببات العجز المستمر لميزانية البلديات ويمكن التمييز بين الأسباب الظاهرية والأسباب

[1]- عبدالكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية**، مرجع سابق، ص 122.

الحقيقية؛ فالأسباب الظاهرية هي التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن تقابلها زيادة في الكتلة الحقيقية أي في قيمة السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة وتتمثل هذه الأسباب في: التضخم، انخفاض قيمة العمل، زيادة عدد السكان.

أما الأسباب الحقيقية هي تلك العوامل التي تُؤدي إلى زيادة فعلية في قيمة النفقات العامة، ويمكن أن يزيد الإنفاق الحقيقي إلى عدة أسباب اجتماعية، اقتصادية، سياسية، إدارية، مالية.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن ثقل المهام الموكلة للبلديات يُعد من الأسباب الرئيسية لزيادة نفقات البلديات، فبالإضافة إلى نفقات تسير شؤون الإدارة العامة التي تمثل نفقات تسيير المستخدمين القسط الأكبر منها، نجد أن البلدية مثقلة بأداء مهام أخرى مثل: التهيئة- السكن- التعمير- النظافة- والصحة- التنمية المحلية ؛ ما يستوجب ضرورة التفكير في التخفيف من المهام الملقاة على عاتق البلديات وتحويل المهام ذات البعد الوطني للدولة.

2-عدم التوازن بين التقديرات وطرق الاستعمال:

إن تقديرات ميزانية البلدية نجدها غير مرتكزة على تقنيات دقيقة ولا تتماشى مع طرق استعمال الموارد المسخرة، وهذا ما يؤدي إلى:[2]

- ❖ عدم تسليم المشاريع في وقتها المحدد بسبب التأخر في الإنجاز وتوقفها أحيانا.
- ❖ عدم انجاز الدراسات القبلية ودراسات الجدوى للمشاريع المراد إنجازها ما يؤدي إلى تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع بشكل غير دقيق؛ الأمر الذي يُعرضها لتحملات مالية إضافية قد لا تتوفر على الاعتمادات اللازمة لتغطيتها وإنفاق موارد مالية ضخمة دون تحقيق الأهداف المنشودة.
- ❖ تضخم تقديرات البلدية بالاعتماد على مبالغ جزافية والتركيز على نتائج السنة الماضية، دون مراعاة المعطيات المتعلقة بتأثير الظروف الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى التفاوت بين تقديرات الميزانية والنتائج المتضمنة في الحسابات الإدارية.

---

[1]- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 35.

[2]- شباب سيهام، **إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية**، مرجع سابق، ص 172.

3-ضعف الموارد المالية المحلية:

تتوفر البلديات على مداخيل خاصة عادية تتمثل في نوعين: مداخيل جبائية- مداخيل الممتلكات.

فبالنسبة لمداخيل الممتلكات، فإن الجماعات المحلية تتمتع بسلطة تقديرية واسعة فيما يخصها حيث تسمح القوانين والنصوص بتحديد نسبها وأسعارها وكذا طرق تحصيلها[1]، ويرجع ضعف الموارد المالية لأسباب منها:

- تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة.
- جهل الأملاك العمومية.
- عدم الاستغلال الأمثل للمرافق العمومية.

أما المداخيل الجبائية فإنه لا يمكن للجماعات المحلية المشاركة في تعيين أو تحديد النسبة التي تؤول إلى الميزانية البلدية، لأن هذا من اختصاص المُشرع والقانون، ومن فوائد هذا الإجراء وحدة النظام الجبائي على مستوى الوطن، غير أنه من الناحية الاقتصادية فإن توحيد الجباية وبصفة مطلقة وعلى كل البلديات ينتج عنه آثار سلبية على البلديات الفقيرة .

4- صعوبة تقويم الممتلكات المنتجة للمداخيل:

قصد تثمين الممتلكات المنتجة للمداخيل يجب إعادة النظر في الحقوق والتسعيرات المتعلقة بها لتحقيق أكبر عقلنة للخدمات المقدمة من خلال إعادة تقويم الممتلكات المحلية ومراقبة أسعار تأجير المحلات التجارية والأسواق مع ضرورة تشجيع الاستثمار المحلي في مختلف الميادين، وذلك لأن الإيرادات الناتجة عن الممتلكات المحلية المنتجة للمداخيل (تأجير العقارات من سكنات ومحلات تجارية وأسواق وحقوق الملكية ...إلخ) ضئيلة مقارنة بالإيرادات الجبائية.

المطلب الثالث: البدائل الاقتصادية لتنمية موارد الجماعات المحلية

بالرغم من أن الدولة اتخذت مجموعة من الإجراءات والإصلاحات لمعالجة الإختلالات المالية، إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحاً هل هذه الإصلاحات كفيلة لإخراج البلديات من محنتها أم أنها تُريد سد ثغرة تتوسع باستمرار دون معالجة حقيقية للمشكلة،

[1]-بلجيلالي أحمد، **إشكالية عجز ميزانية البلديات**، مرجع سابق، ص 104.

وعليه يمكن أن نتطرق فيما يلي إلى مجموعة من البدائل الاقتصادية لتنمية موارد الجماعات المحلية من خلال الآليات التالية:

1- تحسين فعالية النظام الضريبي وإشراك الجماعات المحلية في وضعه:

يجب إعادة النظر في مدى مشاركة البلديات في تحديد الأوعية الضريبية ونسبها ،خصوصاً وأن الجباية تُعد من الموارد الأساسية الممولة لميزانية الجماعات المحلية، وذلك كله من أجل الرفع من مردودية الضرائب، نظراً لأهمية تحديد قائمة الضرائب التي تعود كليا للدولة والضرائب التي تعود كليا للجماعات المحلية، وليس الأخذ بأسلوب تفسير الضريبة الواحدة بمعدلات متفاوتة بين الدولة والجماعات المحلية والصناديق الخاصة.

في ذات السياق فإن وجود إدارة تتمتع بكفاءة عالية وناجعة متوفرة على العدد الكافي من الموظفين الحاصلين على رواتب مناسبة تجعلهم في مأمن من الحاجة والإغراءات، وبالتالي تضمن هذه الإدارة أحسن تطبيق للنظام الضريبي وتُؤمن الظروف الموضوعية لأخلاقيات العمل الضريبي ومنه تحقيق مردودية تامة.[1]

2- ترشيد النفقات:

إن ترشيد النفقات يعني العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للبلدية، وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها؛ ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات وأولويات أفراد المجتمع، وبالتالي يمكن القول أن الفعالية تتم في مرحلتي إعداد ميزانية البلدية واعتمادها أما الكفاءة فيُقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

لذلك فإن الصرامة لا تعني انتهاج سياسة تقشفية عن طريق حذف بعض المشاريع أو تقليص الشغل والإنقاص من الاعتمادات، بل يقصد بها الاستعمال العقلاني والمشروع لهذه الموارد من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المشاريع التنموية بأقل التكاليف.

3- اللجوء إلى الاقتراض:

تلجأ الجماعات المحلية إلى الاقتراض من أجل تمويل و إنجاز المشاريع، بشرط أن تكون المشاريع الممولة منتجة وذات مردودية، فالعائق الوحيد الذي يحرم الجماعات

[1]- عبدالكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية**، مرجع سابق، ص 122.

المحلية من اللجوء إلى الاقتراض محدودية إمكانياتها في تسديد الديون وفوائدها بالإضافة إلى العراقيل التنظيمية البيروقراطية للحصول على القرض وانتظار مصادقة الهيئة الوصية والمؤسسات المالية المانحة للقرض بعد دراسة إمكانية الوفاء أو التسديد من قبلها.

لكن من ناحية أخرى فإن اللجوء للقرض يُعد أحد عوامل تفعيل موارد الجماعات المحلية نظراً للامتيازات التالية:

- يُمكن لإيرادات المشروع الاستثماري أن تُساعد على تسديد الأقساط إذا ما تم إنجازه في الآجال المحددة كحظائر السيارات، المسابح.
- سهولة وبساطة التسديد يبقى في أولوية اعتماد المشروع مع دراسة إمكانية الوفاء بالأقساط السنوية.
- يجب أن يكون استعمال الأموال المقترضة في مشاريع منتجة ومثمرة.

4- عقلنة اختيارات الميزانية: يقتضي هذا الإجراء دراسة المشاريع المبرمجة والتحقق من إمكانية تنفيذها مع إعطاء الأولوية للمخططات المرسومة الممكنة الإنجاز ويتطلب الأمر تقديم الاختبارات ومراجعة البرامج والتأكد من انسجامها مع بعضها البعض، وهي طريقة طموحة أصبحت تفرض نفسها تدريجياً في الحياة العملية كونها تعمل على توضيح وإدماج كل النشاطات الوطنية والمحلية في بوتقة واحدة باعتماد الطرق والتقنيات الحديثة في التسيير التي أثبتت فعاليتها في المؤسسات الخاصة ذات التنظيم المحكم وتطبيقها على الإدارة والمؤسسات العمومية بما في ذلك الجماعات المحلية.[1]

ويعمل هذا النظام على مقارنة النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة والوسائل المتوفرة لإنجاز المشاريع مع أهمية إعلام المجتمع المدني الذي يُمكنه مرافقة منتخبيه في تحسين أداء المشاريع، و يهتم أيضاً بحل المشكلة الاقتصادية الممثلة في ندرة الخيارات الاقتصادية من جهة وتزايد الحاجات الاقتصادية من جهة أخرى، ويتجلى ذلك أيضاً على المستوى المحلي حيث تتزايد نفقات الجماعات المحلية ما يستدعي البحث عن أقصى الطرق التي تسمح بتحقيق أكبر النتائج بتكاليف قليلة.

[1]- نضيرة دوبابي، **الحكم الراشد المحلي و إشكالية عجز ميزانية البلدية**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2009-2010، ص 126.

5- العقود المحلية للنجاعة: العقد البلدي للنجاعة هو عقد تبرمه البلدية ممثلة في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة وممثلين من جهة أخرى :

- ممثل الإدارة المركزية- وزارة الداخلية.
- ممثل عن المجلس الوطني للتخطيط.
- ممثل عن بنك محلي أو وطني.

تهدف هذه العقود إلى إعادة تأهيل البلدية بتشخيص واقعها واقتراح برامج تصحيحية على المدى القصير والمتوسط تسمح لها بتحسين قدراتها في التسيير والتحكم الحسن في المشاكل المتعلقة بها والغاية من ذلك تحقيق التوازن الميزاني للبلدية من خلال إجراءات داخلية وأخرى خارجية يحددها عقد النجاعة.[1]

6- ترقية الثروات والسياحة المحلية:

تضم مختلف الجماعات المحلية في الوطن العديد من الآثار والتقاليد لكنها غير مستغلة وغير مفعلة وهي تُعتبر مورداً هاماً إذا ما تم استغلالها أحسن استغلال.

كما أن استغلال المناجم والمحاجر ومواد البناء المحلية قد يُشكل مورداً مهماً للجماعات المحلية، ومن ثَم فإن تطوير السياحة والصناعات التقليدية وأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات وعمليات استرجاع النفايات وتثمين التراث الثقافي من شأنها أن تسمح بإنشاء مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة.[2]

بالإضافة إلى الاهتمام بالثروات المحلية التي من شأنها أن تُساهم كثيراً في دعم الموارد المحلية الداخلية، لاسيما إذا سهرت الجماعات المحلية على تحديد ممتلكاتها بدقة.

7- تعزيز الرقابة على المال العام:

بالرغم من وجود نصوص قانونية تحث على الرقابة في إنفاق المال العام، لكن يبقى التساؤل في مدى احترام هذه القوانين وصرامة وقوة هذه النصوص في كف

---

[1]- بن لدغم فتحي، بن عمر عبدالحق، **الإصلاحات المالية للجماعات المحلية و آفاق التنمية المحلية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول : المالية العمومية للجماعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، المنعقد يومي 19-20 سبتمبر 2012، ص 11.

[2]- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 89.

المسؤولين عن إهدار المال العام، ومنه تجدر الإشارة لبعض الخطوات التي من خلالها نُقلص التصرفات اللاقانونية في استعمال المال العام:[1]

- كشف الاختلاسات والتزوير وكل ما يتنافى وقواعد المحاسبة العمومية.
- التأكد من دقة العمليات الحسابية وصحة المستندات المؤدية للصرف.
- التدقيق في تحصيلات الإيرادات على اختلاف أنواعها.
- التحقق من التسيير الفعال والاستهلاك العقلاني للوسائل المادية الموضوعة تحت تصرف المصالح البلدية والتأكد من مدى التزام الإدارة في تنفيذها للميزانية .
- التأكد من عدم تجاوز الوحدات النقدية في الإنفاق لحدود الاعتمادات المقررة والمفتوحة.

بالإضافة إلى مشكل عدم تطبيق الرقابة نجد أن البلديات تتخبط في مشكلة الفساد الإداري، وعليه يمكن أن تُتخذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها الحد من الظاهرة:[2]

- ✓ تسهيل قيام الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أية انحرافات أو أعمال فساد عندما ينتهون لمثل هذه الأعمال عند قيامهم بوظائفهم.
- ✓ تحقيق العدالة في توزيع مكتسبات التنمية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد ما ينعكس بالإيجاب على حياة المواطنين.
- ✓ اعتماد الشفافية والمسائلة كأدوات مهمة للقضاء على الفساد.

8- تفعيل الجباية الخضراء:

وجب التفكير في إدراج الضرائب البيئية ضمن النظام المحلي الضريبي باعتبار أن الجماعات المحلية تضم العديد من الممتلكات في شكل أراضي وغابات وثروات، والتي هي محل أنظار المؤسسات والشركات الاقتصادية التي تقوم بعملية الاستثمار فيها، وعليه وجب تعزيز الرسوم المحلية البيئية لأن السياسة الجبائية يجب أن تعتبر كوسيلة تمكن من التوفيق بين التقنية الاقتصادية واحترام البيئة.[3]

---

[1]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 41.

[2]- بلجيلالي أحمد، **إشكالية عجز ميزانية البلديات**، مرجع سابق، ص 225.

[3]- بن لدغم فتحي، بن عمر عبدالحق، **الإصلاحات المالية للجماعات المحلية و آفاق التنمية المحلية**، مرجع سابق، ص 11.

9- تثمين ناتج الأملاك العمومية:

تُعاني أغلب البلديات من عدم الاستغلال العقلاني لممتلكاتها، ومن أجل إعادة تثمين موارد الجماعات المحلية بالتركيز على تثمين ناتج الأملاك العمومية، يتطلب عليها القيام بإحصاء شامل ومضبوط ودقيق لكل ممتلكاتها، من خلال مسك فهرس المحتويات تسجل فيه كل ممتلكات البلدية المنتجة وغير المنتجة، وجميع المعلومات المتعلق بها.

وقد حث قانون البلدية 11-10، على ضرورة:" السهر من أجل الحفاظ على وعائها العقاري و منح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية التابعة للأملاك العمومية للدولة ".[1]

وبصفة عامة فالجماعات المحلية تتوفر على أملاك عقارية ومنقولة، لكن استغلال هذه الأملاك(الشواطئ، الأرصفة، نهب الرمال، مواقف السيارات، المحلات...)، من دون دفع حقوق استعمالها يستوجب إعاد النظر فيه؛ لذلك فالمسك الصحيح لهذه الممتلكات وجردها بدقة، يسمح للجماعات المحلية بالمحافظة على الحقوق المُترتبة عن الأملاك العقارية، والمنقولة عن طريق تجديد وتحيين مختلف العقود ومتابعة تحصيل الموارد.

[1]- المادة 117، القانون 11-10، **يتعلق بالبلدية.**

خلاصة الفصل:

تقوم الإدارة المحلية على توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة، ويُسهم التطبيق السليم لنظام الإدارة المحلية بدور كبير في تنمية المجتمع، وذلك من خلال ممارسة وظائفه وتحقيق أهدافه، فنظام الإدارة المحلية يُعد من أكثر الوسائل فعالية وكفاءة في الأداء وتقديم السلع والخدمات العمومية المحلية.

وقد بدأ الاهتمام بنظام الإدارة المحلية في الجزائر منذ بداية الاستقلال، ومرت بعدة مراحل وإصلاحات وتعديلات مست مُختلف الهياكل المحلية متكيفة مع مختلف الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي مرت بها الجزائر، كان آخرها إصدار قانون البلدية 11-10، وقانون الولاية 12-07، هذين القانونين جاءا بعدة صلاحيات تمس مجالات التربية، الحماية الاجتماعية والرياضة والشباب، الثقافة والسياحة، التهيئة والتنمية التعمير، الفلاحة والري، التنمية الاقتصادية والهياكل القاعدية.

وقصد السير الحسن لمصالح الجماعات المحلية فإن ذلك يتطلب توفُرها على موارد مالية تُمكنها من تحقيق أهدافها لذلك تعتبر المالية المحلية معياراً ومؤشراً فاعلا يَظهر من خلاله عمل الهيئات المحلية وقُدرتها على التسيير، وفي هذا الجانب قد تَبين لنا أن الموارد المالية المحلية الداخلية للجماعات المحلية تتكون في العموم من الضرائب ومداخيل الممتلكات والخدمات.

إلا أننا نجد في واقع الأمر أن الهوة بين الموارد المالية المتاحة والأعباء المتزايدة تتسع أكثر فأكثر، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلة عجز ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر؛ ومما زاد في تفاقم المشاكل المالية للجماعات المحلية تدهور حالة الاقتصاد الوطني و تزايد أعبائها ما يُسبب اختلالاً في التوازن المالي لها.

إن هذا الوضع يستوجب ضرورة التفكير في بعض البدائل الاقتصادية لتنمية موارد الجماعات المحلية كتثمين نواتج الأملاك العمومية وترقية الثروات وتفعيل الأنشطة السياحة المحلية مع ضرورة العمل على ترشيد النفقات وتعزيز الرقابة على المال العام.

الفصل الثالث:

واقع و آفاق الإستثمار السياحي في الجزائر

- **المبحث الأول: تطور سياسة الإستثمارات السياحية في الجزائر**
- **المبحث الثاني: واقع الإستثمار السياحي بالجزائر**
- **المبحث الثالث: الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع السياحة بالجزائر**

تمهيد:

تزخر الجزائر بإمكانات ومُقومات سياحية هائلة تُميزها عن باقي الدول؛ كونها تتميز بشريط ساحلي يمتد على طول 1200 كم، إلى جانب موقعها الاستراتيجي وتنوع مناخها و امتلاكها لعدة مناطق خلابة؛ ما يضمن استمرارية توافد السياح على مدار العام ويجعلها وجهة رائدة في حوض البحر المتوسط.

ومن ثم فإن الاستثمار في قطاع السياحة يُعتبر على درجة عالية من الأهمية، وذلك لدوره الفعال في زيادة عناصر الجذب السياحي و تنويع موارد الاقتصاد الوطني؛ إذ يشكل القطاع السياحي بديلاً حقيقياً لقطاع المحروقات بالجزئر، ويُسهم في توفير مداخيل العملة الصعبة.

لذلك عمدت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اتخاذ مجموعة من التدابير و السياسات قصد الاهتمام بقطاع السياحة، وسنت عدة قوانين تضمنت امتيازات و تحفيزات للمستثمرين بهدف تشجيع الاستثمار، خصوصاً بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

ومواصلة لمسعاها ومحاولتها تنمية هذا القطاع الهام، اعتمدت الجزائر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كمرجع لسياسة جديدة تبنتها الدولة، والذي يُعد جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030، فهو المرآة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة من أجل الرقي الإجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني.

إلا أن المُتتبع لمسار سياسة الاستثمار السياحي بالجزائر يلمس عدة نقائص ومعيقات تحول دون جذب استثمارات سياحية حقيقية تُساهم في تنمية قطاع السياحة و النهوض به.

بناء على ما سبق سنتعرض في هذا الفصل لواقع وآفاق الاستثمار السياحي بالجزائر من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** تطور سياسة الاستثمارات السياحية في الجزائر
- **المبحث الثاني:** واقع الإستثمار السياحي بالجزائر
- **المبحث الثالث:** الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع السياحة بالجزائر

المبحث الأول: تطور سياسة الاستثمارات السياحية في الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة كانت الجزائر دولة فتية تبحث عن اكتشافات سياحية جديدة، لتوفرها على الشروط الأساسية لقيام صناعة سياحية رائدة منها توفرها على مقومات طبيعية متنوعة وموقع استراتيجي مطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل يمتد على طول 1200 كم.

لذلك اعتمد نمو القطاع السياحي على النهج الاقتصادي المتبع من طرف السلطات منذ الاستقلال؛ فشرعت الجزائر في إحصاء ثرواتها السياحية بغية استغلالها وجعلها تساهم في عملية التنمية، و تجلى ذلك من خلال صدور الميثاق السياحي الأول سنة 1966، و الذي تزامن مع التحضير لأول مخطط تنموي شُرع في تنفيذه سنة 1967، لتتوالى بعده العديد من المخططات التنموية، والتي لم تُحقق الأهداف المرجوة وهذا ما سنفصله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الاستثمارات السياحية في الجزائر قبل سنة 1990.

أولاً: الاستثمارات السياحية خلال الفترة 1962- 1966 (المخطط الثلاثي):

إن الظاهرة السياحية في الجزائر حديثة النشأة؛ فظهورها في الجزائر يعود إلى الحقبة الاستعمارية أي قبل 1962، ويعود ذلك إلى بداية القرن 19 خلال الاحتلال الفرنسي، ففي سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية.

غداة الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام هياكل سياحية فقيرة وعاجزة عن تلبية الطلب السياحي من حيث عدم كفايتها أو مواكبتها لما تزخر به بلادنا من تنوع سياحي كبير، إلا أن الدولة بادرت إلى إنشاء برنامج يهدف إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي وذلك في الفترة ما بين سنة 1962 و1966 من أجل بناء مرافق للأعمال والملتقيات في ثلاثة مناطق كبرى:

- الجهة الغربية للجزائر العاصمة: مركب موريتي بسيدي فرج.
- الجهة الشرقية: سرايدي لعنابة- فندق بالقالة.
- الجهة الغربية : الأندلسيات بوهران.

كما أنه شهدت سنة 1966 تبني الجزائر لأول سياسة سياحية في الجزائر تعبر عن بداية الاهتمام الحقيقي بالسياحة من قبل الدولة، وذلك بصدور أول وثيقة بتاريخ 26 مارس 1966 حددت من خلالها قواعد النشاط الاقتصادي على المدى البعيد لتنمية السياحة، ويرمي هذا الميثاق إلى:[1]

- وضع أجهزة تخص التكوين الفندقي والسياحي لتكوين اليد العاملة.
- خلق مناصب شغل ودمج الجزائر ضمن السوق العالمية.
- تحقيق التوازن الجهوي من خلال إنشاء هياكل فندقية في مختلف المناطق.
- تأسيس هياكل سياحية قاعدية جاذبة للسياح.

وبصفة عامة فإن هذا الميثاق لم يحقق الأهداف المسطرة نتيجة لعدة اعتبارات:

- الاهتمام بالسياحة الدولية دون إعطاء نفس الاهتمام بالنسبة للسياحة الداخلية.
- التكلفة المرتفعة للمشاريع السياحية الموجهة للسياحة الدولية أدت إلى إنفاق أموال ضخمة بالعملة الصعبة دون تحقيق الأهداف التجارية اللازمة.

ثانياً: الاستثمارات السياحية خلال الفترة 1967- 1969 (المخطط الثلاثي):

إن الاستراتيجية العامة للتنمية المخططة في الجزائر بدأت فعلياً مع بداية أول مخطط تنموي في إطار الجزائر المستقلة، والذي يُكرس بشكل واضح النهج الاشتراكي المتبع آنذاك.

عرفت هذه الفترة استثمارات عديدة، يمكن التعرف عليها من خلال المخططات التنموية التي وضعتها السلطات العمومية، والتي كان الهدف الأساسي منها هو تحويل طبيعة الإقتصاد الوطني من المحروقات إلى الصناعات الأساسية و الزراعة و التحكم في التجارة الخارجية.

بعدما حددت الحكومة أهدافها من التنمية السياحية ونوع السياحة التي ترغب في تطويرها، حاولت ترجمة ذلك في المخطط الثلاثي و سجلت السياحة ضمن الاستثمارات الوطنية التي ترصدها الدولة للمشاريع التنموية بمختلف القطاعات الاقتصادية.

إن الاستثمارات السياحية كانت في تلك الفترة مركزة في يد الدولة وإنجازها كان حكراً على القطاع العمومي وحده دون فتح المجال للقطاع الخاص، ومن بين الأهداف المسطرة

[1]-الأمر 66-62، **المتعلق بالمناطق والأماكن السياحية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، المؤرخة في08 أبريل 1966.

في هذا المخطط كانت إنجاز 11690 سرير فندقي موجهة بصفة خاصة للسياحة الشاطئية والمعدنية، ورصدت الدولة قصد تحقيق هذا البرنامج غلافاً مالياً قدر بأكثر من 270 مليون دينار جزائري.[1]

استهدف هذا المخطط إنجاز وتهيئة القاعدة السياحية كبناء الفنادق وهياكل الاستقبال، تكوين اليد العاملة، والاطارات السياحية بإنشاء معاهد للتكوين السياحي والفندقي والقيام بالدراسات الضرورية والكافية لتحديد المناطق السياحية، وتم توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجدول التالي:

جدول رقم 3-1: توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي 1967-1969. **الوحدة: مليون دينار جزائري**

القطاعات	المبالغ المخصصة لكل قطاع	النسبة المئوية
الصناعة	5400	48.74
الزراعة	1869	16.87
الهياكل الأساسية	1124	10.14
التربية	912	08.23
السكن	413	03.72
السياحة	282	02.54
التكوين	127	01.14
الضمان الاجتماعي	295	02.66
الإدارة	441	03.68
متفرقات	215	01.94
المجموع	11078	%100

المصدر: عبدالقادر شلالي، عبدالقادر عويبان، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به مطلع 2025**، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الوطني: السياحة في الجزائر: واقع وآفاق، بالمركز الجامعي بالبويرة، يومي 11-12 ماي 2010، ص 06.

يتضح لنا من خلال الجدول أن القطاع السياحي رُتب في آخر الاهتمامات من حيث المبالغ المالية المخصصة له، وذلك بمبلغ لا يتجاوز 282 مليون دينار جزائري أي بنسبة 2،54 % من الاعتمادات الكلية المخصصة لهذا المخطط، وانصب التركيز على

[1]- بليل فدوى، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 79.

قطاعي الصناعة والزراعة استناداً إلى طبيعة النموذج التنموي المنتهج والمتمثل في الصناعات المصنعة، وفيما يلي نبين حصيلة البرنامج الثلاثي 1967- 1969.

الجدول رقم 3-2: حصيلة برنامج الإستثمار السياحي للثلاثي 1967- 1969

العمليات المقررة	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة المئوية	عدد الأسرة المنجزة	النسبة المئوية	العجز	
					عدد الأسرة	النسبة المئوية
محطات شاطئية	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
محطات حضرية	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
محطات صحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
حمامات معدنية	2847	21.8	00	00	2847	76.2
المجموع	13081	%100	2946	%22.5	10135	%77.5

Source: bilan du développement du secteur touristique, ministère du tourisme, 1977, p27.

من أجل تهيئة الشروط الضرورية لتنمية سياحية بعيدة المدى ضمن مخططات تنموية لاحقة، كان الهدف من هذا المخطط هو انجاز 13081 سرير، وذلك لتطوير السياحة الشاطئية والصحراوية خاصة دون إهمال الأشكال الأخرى للسياحة، و يتضح من خلال إحصائيات الجدول أعلاه أنه تم التركيز على المنتوج السياحي الشاطئي والصحراوي، ولم يتم إنجاز سوى 2946 سرير في نهاية 1969.

فنلاحظ أن نسبة الإنجاز للأنواع السياحية المقدر إنجازها لم تكن في مستوى التقديرات حيث شكلت عجزاً بنسبة 77,5% ، ولم يتم إنجاز سوى 2946 سرير أو ما يعادل 22,5%، والحجم الأكبر كان للسياحة الشاطئية بنسبة 35,5% وهو ما يدل على أن الاهتمام كان للسياحة الشاطئية بشكل كبير، وبالتالي فالانجازات المُحققة خلال المخطط الثلاثي كانت ضعيفة مقارنة بما كان مقرر إنجازه وهذا يعود للأسباب التالية:

- ضعف قدرات الإنجاز وسوء تحديد المسؤوليات.
- غياب شركات متخصصة تشرف على عمليات الإنجاز.
- سوء التسيير وانعدام المراقبة.

ثالثاً: الاستثمارات السياحية خلال الفترة 1970- 1979

اهتمت السلطات العمومية من خلال هذا المخطط بعملية التخطيط بحيث تقرر تحقيق إيواء سياحي تقدر بـ: 23794 سرير، منها 8954 سرير المتبقية من المخطط السابق، و14880 سرير في المخطط الحالي، من أجل ذلك برمجت 10 مشاريع ذات طابع ساحلي و 11 ذات طابع صحراوي، وتخصيص غلاف مالي يقدر بـ 700 مليون دج من أصل 27736 مليون دج مخصصة لكل القطاعات أي بنسبة 2,5%.

الجدول رقم 3-3: توزيع المبالغ المالية على المشاريع الاستثمارية خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973

القطاعات التنموية	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة
الصناعة	12400	44.7
الزراعة	4140	15
الهياكل الأساسية	2307	08.3
السياحة	700	02.5
التكوين	585	12
الضمان الاجتماعي	934	03.5
الإدارة	870	03.1
النقل	800	2.8
المجموع	27736	100

المصدر: عبدالقادر شلالي، عبدالقادر عويناني، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به مطلع 2025**، مرجع سابق، ص07.

بالرغم من أن الميزانية المخصصة لقطاع السياحة زادت إلى أكثر من النصف مقارنة بالمخطط السابق، إلا أن القطاع السياحي مازال يحتل المراتب الأخيرة من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إن هذا المخطط جاء بنفس أهداف المخطط السابق تقريباً، وهي العمل على بناء مرافق سياحية موجهة بالدرجة الأولى للسياحة الخارجية حيث ترمي الأهداف المسطرة في هذا البرنامج إلى استقبال أكثر من مليون سائح مع نهاية العشرية، ولاستقبال هذا العدد وحسب تقديرات المختصين؛ فإنه يجب رفع قدرات الاستقبال إلى 700,000 سرير مع نهاية العشرية ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف بُرمج إنجاز 35000 سرير خلال نهاية المخطط الرباعي الأول والمقرر تطبيقه في الفترة من 1970 إلى 1973، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات السياحية الداخلية والخارجية.

ومن خلال تحليل النتائج السابقة يتبين لنا أن الأهمية الكبرى أعطيت للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي السابق، وهذا ما يبين عدم القدرة على الإنجاز في الفترة المحددة، وعدم تقدير ميزانية المشاريع بطريقة ناجحة، الأمر الذي أدى إلى تداخل المشاريع المتبقية على حساب المشاريع الجديدة.

وبعد نهاية فترة المُخططَين الثلاثي والرباعي الأول الممتد من سنة 1967 إلى 1973 وصل عدد الأسرة المنجزة إلى 9230 سرير بعجز يقارب 26000 سرير، عما كان مقرراً إنجازه، حيث تم إنجاز 6860 سرير فقط من ما هو مقرر له في المخطط الرباعي الأول، أي تسجيل عجز مقدر بـ65,55% كما كان مقرراً.

أما في المُخطط الرباعي الثاني 1974- 1977 فتضاعفت قيمة الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي مقارنة بالمخطط الرباعي الأول لمتابعة المشاريع السابقة وإنشاء مشاريع جديدة، كما أن حصة السياحة من الاستثمارات الإجمالية والمقدرة بـ 110236 مليون دينار، فقد انخفضت من نسبة 2,5 % إلى 1,4% عن المخطط الرباعي الأول رغم زيادة قيمة الاستثمار في هذا القطاع والمقدرة بـ 1500 مليون دج، وقد تم انجاز 7960 سرير بمعدل إنجاز يقدر ب 31,84% ، أما في سنة 1978 بلغت الاستثمارات السياحية 328،5 مليون دج، وثم إنجاز 860 سرير لتصبح الطاقة الإجمالية في نهاية 1978 تقدر بـ: 8820 سرير موزعة على المنتوجات السياحية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 3-4: حصيلة الاستثمار السياحي للمخطط الرباعي 1974- 1978

العمليات المنجزة	عدد الأسرة	النسبة
محطات شاطئية	3400	38.54
محطات صحراوية	800	09,07
محطات حضرية	2620	29,70
محطات مناخية	300	3,40
محطات معدنية	1700	19,27
المجموع	**8820**	**100**

المصدر: مصلحة الإحصاء-وزارة السياحة والصناعة التقليدية

نُلاحظ أن نسبة المنتوج الحضري قد ارتفعت حيث وصلت إلى 29,70% والمنتوج المعدني أيضا، وهنا يتبين لنا توجه الدولة للاهتمام بالسياحة الداخلية أكثر.

وبعد انتهاء مرحلة المخطط الرباعي الثاني قررت الدولة تخصيص سنتي 1978 و1979 لاستكمال المشاريع المتبقية والمسطرة في المخططات السابقة ووضع تقييم عام للوضعية الاقتصادية للبلاد تحضيراً لخطط تنموية جديدة، حيث تم انجاز 860 سرير لتصل الطاقة الإجمالية التي تتوفر عليها الجزائر في نهاية 1978 حوالي 8820 سرير.

رابعاً: الاستثمارات السياحية خلال الفترة 1980- 1990

1- المخطط الخماسي الأول :

نظراً للعجز المحقق في القطاع السياحي وبهدف إعادة هيكلته ابتداء من المخطط الخماسي الأول تم تحديد أهداف وإستراتيجية السياسة السياحية لسنة 1980، والتي تعتبر الانطلاقة الجديدة لتوجيه الاستثمارات السياحية خلال الفترات اللاحقة.

كما أصبح الطلب متزايد على السياحة الداخلية منذ السبعينات بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وتغير النظرة إلى العطل مدفوعة الأجر، التي أصبح يرى فيها العامل أنها فترة للترفيه عن النفس لهذا حددت مواقع جديدة لتنمية السياحة من خلال إعطاء الأولوية للسياحة الداخلية لمواجهة الطلب الداخلي ومواصلة تشجيع السياحة الخارجية، حيث ركزت هذه السياسة على:[1]

[1]- حيزية حاج الله، **الاستثمارات السياحية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 151.

- ❖ إتمام البرامج المتبقية من المخططات السابقة.
- ❖ إحصاء وحماية الطاقات الكامنة للسياحة الوطنية.
- ❖ وضع نموذج قيادي للتهيئة السياحية.

إن ما يُميز المخطط الخماسي الأول(1980-1984) هو بلوغ الوعي لدى المسيرين بضرورة إحداث التوازن الجهوي والأولوية التي أعطيت للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة، فقد خصص مبلغ 34000 مليون دينار لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاثة مناطق سياحية نموذجية في شرق وغرب ووسط الجزائر والموجهة أساساً نحو السياحة الداخلية والتي توافق التقاليد الجزائرية، وكان هدف هذا المشروع الوصول إلى طاقة إيواء تقدر بـ 50880 سرير سنة 1985، وعليه برمج 89 مشروع وزعت كما يلي:

الجدول رقم 3-5: المشاريع المُبرمجة في المخطط الخماسي الأول

النوع	ساحلي	صحراوي	مناخي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: مصلحة الإحصاء-وزارة السياحة والصناعة التقليدية

إن المخطط الخماسي الأول تضمن العمليات الرئيسية التالية:[1]

- ❖ برمجة الفندقة الحضرية.
- ❖ توسيع الفندقة الصحراوية.
- ❖ توسيع المحطات المعدنية.
- ❖ تهيئة مناطق التوسع السياحي للمتعاملين الآخرين.

كما أن أكبر عدد من المشاريع تم تخصيصه للمخيمات والسياحة الحضرية بهدف تنمية السياحة الداخلية التي أصبحت من أولويات القطاع في هذه الفترة ، كما أن السياحة المعدنية بدأت تحظى بالاهتمام بحيث تم تحديد 09 مشاريع للإنجاز في هذا النوع.

[1]- وزارة السياحة، **تقرير حول المخطط الخماسي الأول**، 1986.

أما فيما يخص القطاع الخاص فيعتبر قانون الاستثمارات 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 أول قانون يُنظم تدخل القطاع الخاص، حيث عمل على تحديد الحد الأقصى لمبلغ الاستثمارات بـ 12 مليون دج للمستثمرين الخواص، و35 مليون دج للمؤسسات على أن يُساهم هذا القطاع في توسيع قدرات الإنتاج وإحداث مناصب شغل وتعبئة الادخار وتلبية الحاجيات الوطنية.

إن طاقة الإيواء المُسيرة من قبل القطاع الخاص إلى غاية سنة 1980 بلغت 13879 سرير موزعة على 422 فندق، من بينها 25% فقط مصنفة كفنادق سياحية تقدر طاقاتها الإيوائية بـ 10519 سرير مقابل 22018 سرير تابعة للقطاع العام، كما كان يُسير 3390 مطعماً من بينها 140 فندقاً مصنفاً إلى جانب 05 وكالات أسفار أغلبها يتمركز في الجنوب.[1]

2- المُخطط الخماسي الثاني:

أعطت الدولة في هذا المخطط أهمية للسياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي، وخصصت برنامجاً مالياً كبيراً يهدف إلى متابعة سياسة التهيئة السياحية وتطوير الحمامات المعدنية وكذا تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص والعمل على لامركزية الاستثمار مع التحكم في الطلب السياحي، لذلك خصصت الدولة غلافاً ماليا قدره 3500 مليون دج، منها 1800 مليون دج لإنجاز المخيمات.[2]

ويلاحظ أن قيمة الاستثمارات ارتفعت بـ100 مليون دينار جزائري، لكن بمقارنة الحصص نجد أنها انخفضت من 0,85% في المخطط الخماسي الأول إلى 0,63% في هذا المخطط، كما عرفت هذه الفترة جهود كبيرة للوصول إلى تحقيق تنمية سياحية، وخلال هذه الفترة تم ما يلي:[3]

أ-إعادة تنظيم القطاع: من خلال مجموعة من الإصلاحات على مستوى الوصاية والمؤسسات السياحية، حيث عرفت عمليتين لإعادة الهيكلة الأولى سنة 1980 والثانية سنة 1980.

---

[1]- بديعة بوعقلين، **الإستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 120.

[2] -CNES ,**Contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme**, 2000, p10.

[3]- حيزية حاج الله، **الاستثمارات السياحية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 157.

ب- **تنظيم الإدارة السياحية:** أعيد تنظيم الإدارة المركزية للقطاع السياحي لتحقيق الأهداف الجديدة، وأصبحت الوصاية تتكون من 03 مديريات:

- المديرية العامة للوصاية والتنظيم والرقابة.
- المديرية العامة للتخطيط و التنمية السياحية.
- المديرية العامة للإدارة والوسائل.

ج- **هيكلة المؤسسات السياحية:** عرفت المؤسسات السياحية إعادة الهيكلة وفقاً لما يلي:

- مؤسسات التسيير هي من تتكفل بمهمة الاستثمار.
- لا مركزية القرار.
- تخصيص المؤسسات حسب نوع النشاط أو حسب المنتوج.

إن ما يميز هذه الفترة فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي وبلغت طاقات الإيواء السياحي في نهاية 1989 حوالي 48302 سرير، تمثل نسبة 53،5% نصيب القطاع العام و46,5 % نسبة مشاركة القطاع الخاص، وفيما يلي جدول يُبين طاقات الإيواء السياحي في نهاية 1989:

الجدول رقم 3-6: طاقات الإيواء السياحي سنة 1989

القطاع / النوع	العام	الخاص	المجموع	النسبة
البحري	12182	1145	13327	27,60
الصحراوي	3731	2250	6331	13,10
الحمامات	3588	1528	5116	10,60
الإقليمي	954	76	1030	02,13
الحضري	5337	17161	22498	46,57
المجموع	25842	22460	48302	100
النسبة	**53,5**	**46,5**	**100**	---

المصدر: مصلحة الإحصاء-وزارة السياحة والصناعة التقليدية

ما يُلاحظ أن حصة القطاع الخاص قد تضاعفت بحوالي 04 مرات حيث قفزت من 5896 سرير في المخطط السابق إلى 22460 سرير في هذا المخطط بنسبة

أصبحت 46,5% من إجمالي الطاقة الإيوائية للجزائر في نهاية 1989، وترتكز معظمها في القطاع الحضري.

في حين نجد أن القطاع العام استحوذ على أكثر من 53% من إجمالي الاستثمارات في القطاع السياحي وتركزت أساساً في المنتجات الشاطئية في حين تظهر قلة اهتمام الدولة بالسياحة المناخية والحموية.

وإذا قارنا الفترات السابقة أي من سنة 1966 إلى 1980 مع الفترة الممتدة بين 1980 إلى 1989 نُلاحظ أن طاقات الإيواء قد ارتفعت خلال هذه الفترة بحوالي 30539 سرير بنسبة 46,57% للقطاع الخاص، كما أن الفنادق الحضرية تحتل المرتبة الأولى ونسبة الفنادق الإقليمية تبقى ضئيلة أي بنسبة 2,13%، أما التدفقات السياحية فبقيت مستقرة مقارنة بالفترة السابقة.[1]

في حين نجد أن الإيرادات السياحية عرفت استقراراً منذ سنة 1981 وسجلت زيادة ضعيفة في 1984 لكن بوتيرة ضعيفة، أما حصة الجزائر في السوق السياحي لم تتجاوز 1%، سنة 1988.[2]

المطلب الثاني: الاستثمارات السياحية خلال الفترة (1990- 2000)

إن أهم الانجازات التي تحققت في الفترات السابقة لم تصل للمستوى المطلوب لأن القطاع لم يُعطى الأولوية التي يَستحقها؛ ما أدى إلى قلة الاستثمارات فيه خاصة الأجنبية التي يتم الحصول من خلالها على العملة الصعبة والاستفادة من التقنيات الحديثة.

وفي ظل التغيرات الجديدة التي شهدتها الجزائر في انتهاج سياسة فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاع السياحي والعمل على خوصصة قطاع السياحة، قامت بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار كالتسجيلات المالية والإعفاءات الجُمركية والجبائية حسب قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993.

إن هذه الفترة تميزت بدخول الإصلاحات الاقتصادية حيز التنفيذ والانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق مع بروز الدور الجديد للدولة المتمثل في التنظيم والتشريع

[1]- وزارة السياحة، **تقرير حول المخطط الخماسي الأول**، 1986.

[2]- خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 156.

والمراقبة، إلا أن هذه الفترة عرفت تدهوراً في الحالة الأمنية للجزائر؛ الأمر الذي أثر على مؤشرات النشاط السياحي فيها، وتذبذب التدفقات السياحية.

أولاً: تطور هياكل الإيواء السياحي

بالنسبة لهياكل الإيواء السياحي، لم تشهد تطوراً كبيراً بالشكل الذي كان يُراد، رغم التدابير القانونية التي وُضعت لترقية الاستثمار ويعود لغياب الرغبة في الاستثمار السياحي والوضعية الأمنية الصعبة التي عرفتها الجزائر، إضافة إلى:

*صعوبات في المجال العقاري * مشاكل بيروقراطية.

*صعوبة الحصول على قروض بنكية *وسائل محدودة للترويج.

كما أن عدد الفنادق عرف تطوراً، حيث ارتفع من 380 فندقاً سنة 1990 إلى 827 فندقاً سنة 2000، لكن عدد الأسِرة شهد تراجعاً في الإنجاز نهاية هذه الفترة، إذ وصل إلى 5061 سرير منجز فقط في سنة 2000، بسبب قلة الاستثمارات.

الجدول رقم 3-7: جدول عدد الفنادق في الفترة من 1990- 2000

السنوات	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الأسرة في نهاية السنة
1990	380	-	53.812
1991	480	5.590	54.986
1992	493	1116	55.924
1993	510	916	57.290
1994	604	2945	60.235
1995	653	1756	62.000
1996	655	2.695	64.695
1997	739	1009	65.704
1998	781	5277	70.981
1999	800	4.724	75.705
2000	827	5061	76.042

المصدر: مصلحة الإحصاء- وزارة السياحة والصناعة التقليدية

خلال هذه الفترة نجد أن الفنادق تتركز في المنتوج الحضري بنسبة 64% ، ولم تحظى السياحة الصحراوية بالاهتمام الكبير، وهذا ما نُوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-8: جدول توزيع طاقات الإيواء حسب المنتوج السياحي سنة 2000.

نوع المنتوج	عدد الفنادق	النسبة المئوية
حضري	497	64
صحراوي	95	12
شاطئ	75	10
معدني	88	11
مناخي	21	3
المجموع	**776**	**100**

المصدر: مصلحة الإحصاء- وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

ثانياً: إمتيازات قانون الإستثمار 93-12

خلال هذه الفترة قامت الجزائر بإصدار قانون لتشجيع الاستثمار رقم 93-12، و أقرت تسهيلات مالية وإعفاءات جبائية نوضحها من خلال الجدول التالي:

1-إمتيازات قانون الاستثمار 93-12، لسنة 1993:

الجدول رقم 3-9: امتيازات الاستثمار الممنوحة حسب قانون 1993

امتيازات النظام	النظام العام	المناطق الخاصة	الطوق الثاني للجنوب	الجنوب الكبير
المساعدات على الانجاز	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات	03 سنوات
حقوق التسجيل	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق التسجيل بعقود تأسيس الشركات ورفع رؤوس أموالها	0.5 %	0.5 %	0.5 %	0.5 %
الرسم العقاري	إعفاء من 02 إلى 05 سنوات	إعفاء من 05 سنوات إلى 10 سنوات	إعفاء من 07 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات
TVA	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
الحقوق الجمركية	03 %	03 %	03 %	03 سنوات
أشغال المنشات القاعدية	لا شيء	تكفل جزئي أو كلي	50 %	تكفل جزئي أو كلي
التنازل على الأراضي العمومية	إتاوة التأجير بقيمة حقيقية	امتيازات يمكن آن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض 50 %	امتيازات يمكن تصل حتى الدينار الرمزي
التخصيص على نسبة الفوائد	لاشيء	لاشيء	لا شيء	لا شيء

المصدر: المرسوم 93-12، **يتعلق بترقية الإستثمار**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، المؤرخة في 10 أكتوبر 1993.

جاء هذا القانون بمجموعة من الامتيازات لتشجيع المستثمرين قصد اعطاء دفع لعجلة التنمية الاقتصادية للبلاد، لكن هذا القانون جاء بامتيازات عامة تمس كل القطاعات، و لم يأتي بتدابير مخصصة للقطاع السياحي.

تجدر الإشارة إلى أن فترة التسعينات عُرفت بخوصصة المؤسسات السياحية الجزائرية من خلال تحديد الإطار القانوني الضروري لتطوير الاستثمارات، لكن بسبب تدهور الأوضاع الأمنية تراجع عدد السياح الوافدين للجزائر، ومع بداية تحسن الوضع الأمني بالجزائر وتحقيق الاستقرار عاد الانتعاش إلى القطاع إذ بلغ رقم الأعمال لفرع السياحة 3,622 مليون دينار جزائري ما يعادل 26% مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999.[1]

المطلب الثالث: الاستثمارات السياحية خلال الفترة 2000-2016

عرفت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً في انجاز المشاريع الاستثمارية بالرغم من بعض العراقيل، و هذا ما نُوضحه من خلال الجداول التالية:

أولاً: تطور مشاريع الإستثمار السياحي خلال الفترة 2002-2008

الجدول رقم 3-10: وضعية مشاريع الاستثمار السياحي خلال الفترة 2002-2008

Années	-	Total projets	Capacité en lits	Emplois	-Total Coût/ 10^9 DA -Evolution
2002	Projets en cours de réalisation	388	35748	13935	47%
	Projets à l'arrêt	279	18074	7501	12681
2003	Projets en cours de réalisation	257	26201	10017	40.980 ,97
	Projets à l'arrêt	179	14911	4606	9889 ,05
2004	Projets en cours de réalisation	288	27292	9325	43088,70
	Projets à l'arrêt	196	15370	4920	11960,07
2005	Projets en cours de réalisation	270	25372	8009	59118 ,08
	Projets à l'arrêt	255	19915	6047	21149,14
2006	Projets en cours de réalisation	353	35107	13715	22994,83
	Projets à l'arrêt	255	22740	7021	19539 ,73
2007	Projets en cours de réalisation	287	26752	9664	25127,40
	Projets à l'arrêt	265	22466	6710	45799,13
2008	Projets en cours de réalisation	299	28237	10845	71721,30
	Projets à l'arrêt	217	19231	5529	13620,36

SOURCE : Ministère du Tourisme et l'Artisanat

[1]-عبدالقادر شلالي، عبدالقادر عويناں، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به مطلع 2025**، مرجع سابق، ص 12.

شهدت هذه المرحلة بداية الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق و تطبيق بعض الاصلاحات الاقتصادية، و سن قوانين تخص قطاع الاستثمار، القطاع البنكي، التجارة الخارجية بهدف توفير الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

من خلال تحليلنا لوضعية مشاريع الاستثمار السياحي خلال هذه الفترة حسب الجدول السابق يتضح لنا أن المشاريع المبرمجة عرفت تقدماً ملحوظاً من سنة لأخرى ، فهي لا تقل عن 200 مشروع استثماري قيد الإنجاز خلال السنة، كما عرفت هذه المرحلة ارتفاع في عدد الأسِرة، حيث سجلت أغلب الولايات بداية الانطلاق في انجاز مشاريع سياحية تزامناً مع برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية، إضافة إلى احتضان الجزائر العديد من التظاهرات الدولية و الثقافية ما جعلها تهتم بترميم الفنادق و انشاء أخرى، لكن الملاحظ أن المشاريع التي تمت برمجتها لم يتم انجازها كاملا إذ يبلغ متوسط الانجاز السنوي 30 % فقط، كما أن نسبة كبيرة من هذه المشاريع متوقفة بسبب ارتفاع تكلفة الانجاز و عدم اتمام التهيئة لمناطق التوسع السياحي، وبالتالي فليس الأهم برمجت المشاريع بقدر ما يهم متابعة إنجاز هذه المشاريع على أرض الواقع.

ثانياً: تطور مشاريع الإستثمار السياحي خلال الفترة 2010-2015

الجدول رقم 3-11: وضعية مشاريع الاستثمار السياحي في الفترة 2010-2015

Années	-	Total projets	Capacité en lits	Emplois	-Total Coût/ 10^9 DA -Evolution
2010	Projets en cours de réalisation	329	35861	12517	60,18%
	Projets à l'arrêt	121	13179	5180	56%
	Projets non lancés	124	7766	3615	-
	Projets achevés	23	1610	914	-
	TOTAL	597	58416	22226	
2011	Projets en cours de réalisation	344	38731	16866	-
	Projets à l'arrêt	130	20088	5672	-
	Projets non lancés	161	16516	7842	-
	Projets achevés	67	6421	2415	-
	TOTAL	702	81756	32795	

Années	-	Total projets	Capacité en lits	Emplois	-Total Coût/ 10^9 DA -Evolution
2012	Projets en cours de réalisation	405	49561	23426	-
	Projets à l'arrêt	122	12631	5962	-
	Projets non lancés	130	15456	6976	-
	Projets achevés	56	4699	2013	-
	TOTAL	713	82347	38377	
2013	Projets en cours de réalisation	382	54311	23648	210074,565
	Projets à l'arrêt	102	8345	3092	36088,665
	Projets non lancés	89	10047	4320	16078,474
	Projets achevés	38	2626	988	7028,788
	TOTAL	611	75329	32048	269270,492
2014	Projets en cours de réalisation	385	54884	25526	190,344
	Projets à l'arrêt	104	9123	3797	27,70
	Projets non lancés	296	33860	13006	93,84
	Projets achevés	76	6377	2971	30,38
	TOTAL	861	104244	45300	342,26
2015	Projets en cours de réalisation	504	69138	28835	234,877
	Projets à l'arrêt	101	8591	3732	27,379
	Projets non lancés	607	78813	29074	240,947
	Projets achevés	58	4241	1951	10,234
	TOTAL	1270	160783	63592	513,437

SOURCE : Ministère du Tourisme et l'Artisanat

من خلال دراستنا لوضعية الاستثمارات السياحية خلال هذه الفترة، يتضح لنا أن عدد المشاريع في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى إذ تطور من 597 مشروع خلال سنة 2010، إلى 1270 خلال سنة 2015، ما يستلزم تطور عدد الأسرة بحيث وصلت إلى 160783 بدل 58416 خلال سنة 2010، وساهمت في تشغيل ما يزيد عن 63000 عامل، ويرجع هذا إلى تبني الدولة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يهتم بانشاء العديد من المنشآت السياحية في عدة ولايات، لكن في نفس الوقت نجد أن أغلب هذه المشاريع ما زالت قيد الانجاز ولم تُسلم بعد، بحكم أن غالبيتها تعود للقطاع الخاص، فعدد المشاريع المنجزة خلال سنة 2010 بلغ 23 مشروع، و 124 مشروع متوقف، أما

في سنة 2015 فنُسجل 607 مشروع لم يُبدأ في انجازها، أما المشاريع المنجزة فبلغت 58 مشروع من أصل 1270 مشروع استثمار سياحي ، بالرغم من أن الدولة صرفت أموال كبيرة في تنفيذ مخطط التهيئة السياحي لكن الواقع يعرف عكس ذلك، وقد يرجع ذلك إلى عدم اكتمال الدراسة التقنية المتعلقة بتهيئة مناطق التوسع السياحي في مختلف الولايات، إضافة إلى الأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاد الجزائري ما أدى إلى توقف عدة مشاريع، وهذا ما سيُؤثر لا محالة على احترام الفترة المحددة لاستلام المشاريع، و بالتالي التأثير على تنفيذ مخطط التهيئة السياحية.

إن المشاريع التي أنجزت و إن كانت قليلة مقارنة بما هو مقدر، فقد ساهمت في تشغيل اليد العاملة بعدد يزيد عن 30.000 عامل خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2012 حيث ساهمت هذه المشاريع في تشغيل أكثر من 13000 عامل.

إن ما نؤكد عليه هو ضرورة المتابعة الدقيقة لعملية تنفيذ مشاريع الاستثمار السياحي و الوقوف على الأسباب التي أدت إلى بطء وتيرة الإنجاز و ايجاد حلول سريعة لبعث الحركية في إنجاز هذه المشاريع ودفع عجلة تطوير القطاع السياحي بالجزائر.

ثالثاً: وضعية الفنادق بالجزائر خلال الفترة 2012-2016

الجدول رقم 3-12: وضعية الفنادق حسب نوع المنتوج خلال الفترة 2012-2016

نوع المنتوج	2012	2013	2014	2015	2016
حضري	778	798	872	870	903
صحراوي	93	94	60	55	56
شاطئ	219	219	209	230	231
معدني	46	46	26	21	22
مناخي	19	19	18	19	19
المجموع	**1155**	**1176**	**1185**	**1195**	**1231**

المصدر: مصلحة الإحصاء-وزارة السياحة والصناعة التقليدية

يتبين لنا أن عدد الفنادق في الصحراء مازال دون المستوى المطلوب ولم تحظى السياحة الصحراوية بالاهتمام الكبير، ففي سنة 2016 بلغ عدد الفنادق المصنفة ضمن المنتوج الحضري 903 فندق أي بنسبة 73%، من إجمالي الفنادق، في حين نجد أن

الفنادق حسب المنتوج الصحراوي لا تتجاوز نسبة 4,54 % من إجمالي الفنادق في الجزائر وهي نسبة ضعيفة جداً، لاسيما أن الصحراء تتميز بمُقومات سياحية مميزة ، ما يستدعي ضرورة إعطاء اهتمام بزيادة المُنشآت السياحية في الجنوب وترقية قطاع السياحة بالجنوب الجزائري.

الجدول رقم 3- 13: وضعية الفنادق حسب القطاع خلال الفترة 2012-2016

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016
عام	65	65	65	65	65
خاص	1041	1062	1059	1069	1104
الجماعات المحلية	42	42	54	54	54
مختلط	7	7	7	7	8
المجموع	**1155**	**1176**	**1185**	**1195**	**1231**

المصدر: مكتب الإحصاء-وزارة السياحة والصناعة التقليدية

يتضح لنا جلياً أن القطاع الخاص مازال يُهيمن على أكثر من 89% من طاقة الإيواء في الجزائر حيث بلغ عدد الفنادق 1104 سنة 2016، في حين أن عدد الفنادق في قطاع الجماعات المحلية بلغ 54 فندقاً بعدما كان 42 فندقاً في سنة 2012 بنسبة 4% من إجمالي عدد الفنادق بالجزائر وهي نسبة ضعيفة جداً، ما يستوجب إعطاء أولوية كبيرة لتطوير المنشآت السياحية بالجماعات المحلية، نظراً لأن ذلك سيُسهم في تنشيط القطاع السياحي بالولايات ويُوفر لها موارد مالية هامة في سبيل تحقيق التنمية السياحية المستدامة؛ أما الفنادق في القطاع العام فبلغ عددها 65 فندقاً، ولم تشهد أي تغيُر خلال الفترة من 2012 إلى 2016.

المبحث الثاني: واقع الإستثمار السياحي في الجزائر

يتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة، لذلك تعد المشاريع السياحية من أكثر المشاريع جلباً لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، ويعتبر الاستثمار السياحي جزء من الاستثمارات الإجمالية للدول، وهو ما يُخصص من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي، ومن ثم فإن الاستثمار السياحي في الجزائر يكتسي أهمية كبيرة نظراً لاستعداد السياحة الجزائرية و تقبلها لمثل هذه الاستثمارات.

المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر

تتمتع الجزائر بإمكانيات مادية وبشرية وبيئية تُؤهلها لأن تكون بلداً سياحياً من الدرجة الأولى، ما يُؤهلها لتوفير مناخ استثماري يكون جاذباً للمستثمرين المحليين و الأجانب، وقد قامت الجزائر بعدة خطوات و إجراءات من شأنها توفير مناخ استثماري مُلائم يُسهم في تنمية الصناعة السياحية بالجزائر ويلبي تطلعات المواطنين.

أولاً: المناخ الإستثماري في الجزائر

حققت الجزائر استقراراً أمنياً وسياسياً، ما أدى إلى تحسن صورة الجزائر دولياً وازدادت طلبات المستثمرين خصوصاً الأجانب، ذلك أن تحسن الأوضاع الاقتصادية للدولة يعتبر عاملاً هاماً لجلب المستثمرين.[1]

أما الاقتصاد الجزائري فقد حقق أداءات مهمة سنة 2011، بالرغم من سياق الأزمة المالية الدولية، حيث سُجل إرتفاع في عائدات الصادرات الناجمة عن المحروقات بنسبة 2.9 % بفضل ارتفاع أسعار النفط، كما ركزت الجزائر جهودها سنة 2011 للاستفادة من ارتفاع عائدات المحروقات قصد تنويع اقتصادها وتحسين المعيشة.

وأكد تقرير مجمع أكسفورد للأعمال لسنة 2011[2]، على أن مخطط الاستثمار الخماسي للفترة من 2010 إلى 2014 يتضمن غلافاً مالياً قدره 222 مليار أورو، يهدف إلى تشجيع تطوير المؤسسات المحلية لا سيما من خلال المساعدات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين البنية التحتية.

---

[1]- **مناخ الاستثمار في الدولة العربية**، التقرير السنوي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2003، ص 21.

[2]- تقرير مجمع أكسفورد للأعمال، من الموقع الإلكتروني: https://www.oxfordeconomics.com/، أطلع عليه بتاريخ: 2016/10/20، على الساعة : 10:15.

وبالرغم من ارتفاع الامكانيات وزيادة نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية للجزائر لناتجها الإجمالي من 4,2 % إلى 6,6% أي من 0,9 إلى 1,8 مليار دولار سنتي 2004 و 2006، إلا أنه يُسجل تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر لاقتصارها على قطاع النفط وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذى يعرف سيطرة القطاع العام؛ في حين كشف تقرير الأعمال الصادر عن هيئة التمويل الدولية عن تقييم سلبي لمناخ الأعمال والظروف المحيطة به نظراً لتعدد الإجراءات وتعقيدها وبيروقراطية الإدارة[1]، ومن بين هذه المؤشرات:[2]

1- التعامل مع التراخيص: صُنفت الجزائر في المرتبة 108 فيما يخص الحصول على رخص البناء، حيث يتطلب الأمر 22 إجراء في مدة 240 يوم.

2- تسجيل الممتلكات: تمر عملية تسوية الملكية في الجزائر لدى إقامة مشروع استثماري بـ 14 إجراء في مدة 51 يوم، لتحل الجزائر بذلك في المرتبة 156 عالمياً.

3-دفع الضرائب: في مؤشر الضرائب عدد المدفوعات قدر بـ: 33 بتكلفة 72.6 % من الربح، حيث احتلت الجزائر المرتبة 157.

ومن خلال هذه المؤشرات يتبين لنا أن مناخ الاستثمار بشكل عام خلال هذه الفترة لم يُحقق تقدماً كبيراً في مجال توفير شروط استقطاب رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 136، الأمر الذي يجعل من الإستثمار الأجنبي متواضعاً ويُقلل من التدفقات المالية.

وحسب أحدث طبعة لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017، فهناك نتائج مشجعة على العموم للجزائر، فقد احتلت المرتبة 156 من بين 190 بلداً، بحيث تعمل على تحسين بيئة الأعمال في مجموعة واسعة من السياقات الاجتماعية والاقتصادية؛ فعلى الرغم من شغلها المركز 156، استطاعت الجزائر إحداث تحسّن كبير في بيئة الأعمال لسنة 2017، وتصدر بلدان المغرب العربي التي أجرت إصلاحات حيث قفزت سبعة مراكز، ويرجع هذا التحسن الملحوظ إلى اعتماد أربعة إصلاحات لإلغاء الحد الأدنى

---

[1]-علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 73.

[2]- **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2010**، البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، من الموقع الإلكتروني: http://www.albankaldawli.org ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/01/05، على الساعة: 10:45.

لمتطلبات رأس المال لبدء النشاط التجاري، وتبسيط الحصول على رخصة بناء، وزيادة الشفافية في رسوم الكهرباء، وخفض معدل ضريبة الأعمال.[1]

ثانياً: فرص الاستثمار السياحي بالجزائر[2]

- ✓ فرص الاستثمار متاحة في السياحة الجزائرية: إذ تعتبر نقائص العرض السياحي في الجزائر فرصاً مهمة للإستثمار خصوصاً في ظل الطلب السياحي المتزايد.
- ✓ مساهمة الإستثمار السياحي في تنويع موارد الاقتصاد الوطني: إذ يشكل القطاع السياحي بديلاً حقيقياً لقطاع المحروقات في المستقبل القريب، و يُسهم في توفير مداخيل بالعملة الصعبة.
- ✓ مساهمة قطاع السياحة في التقليل من حدة البطالة: إذ يُساهم قطاع السياحة بتوفير أزيد من 79 ألف منصب خلال الفترة من 1993 إلى 2006.
- ✓ تتوفر السياحة الجزائرية على مزايا تنافسية غير مستغلة، بحيث يُمكن للجزائر أن تملك حصة في الأسواق العالمية للسياحة من خلال التركيز على جلب الاستثمارات السياحية خاصة الأجنبية.

ثالثاً: المُناخ القانوني للإستثمار السياحي بالجزائر

إن تهيئة البيئة القانونية للمستثمر تُعتبر من أهم مقومات نجاح الإستثمار السياحي، وبالنسبة للجزائر فقد سُنت مجموعة من القوانين لتشجيع الإستثمار في مختلف القطاعات بشكل عام، وهناك قوانين تختص بترقية الاستثمار السياحي بشكل خاص، نُفصلها في ما يلي:

1-مرحلة التسعينات:

أ- **قانون النقد والقرض 90-10:** يُعتبر هذا القانون حجر الزاوية للإصلاحات الاقتصادية ويرتكز على رفع العراقيل والاحتكار المضروب من قبل القطاع العمومي وتكريس مبدأ حرية الاستثمار الوطني والأجنبي، حيث يسمح هذا القانون للأجانب غير

---

[1]- **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2017**، البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، من الموقع الإلكتروني: http://www.albankaldawli.org ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/01/10، على الساعة: 16:40.

[2]- عبدالقادر عويتان، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، أطروحة الدكتوراه-تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2012-2013، ص 78-79.

المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر من أجل الاستثمار في النشاط السياحي أو أي نشاط آخر سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين على أن يكون نشاطهم داخل الجزائر وفقا لما يلي:[1]

- يجب أن يكون الاستثمار أداة لتحقيق مناصب الشغل و الحد من البطالة.
- التسهيل يكون بتأهيل إطارات ومستخدمين جزائريين.
- نقل التكنولوجيا وكذا العمل على توازن سوق الصرف.

ب- **قانون الاستثمار 93-12 لعام 1993:** نص هذا القانون على ضمان حرية الاستثمار في إطار احترام التشريع والتنظيم وعدم التمييز بين المستثمرين وتتضمن:[2]

- تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والفوائد المترتبة عليها.
- منح تحفيزات جبائية وجمركية هامة.
- اللجوء إلى المحاكم الدولية في حالة النزاعات بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين في الجزائر.
- تغطية الاستثمارات عن طريق المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف والمتعلقة بتشجيع الإستثمارات والضمانات التي وقعت عليها الجزائر.
- يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الوطنيون والأجانب بنفس المعاملة من حيث الحقوق والالتزامات المتعلقة بالإستثمار، كما أنه لا يتم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

2 – مرحلة الألفية:

أ-**قانون تطوير الاستثمار 01-03:** حظي الاستثمار بتدابير دعم وتشجيع من خلال هذا الأمر، و المتمثل في:[3]

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء التمييز في الاستثمار بين القطاع العام والخاص.

[1]- القانون 90-10، **المتعلق بالنقد و القرض**، الجريدة الرسمية، العدد16، المؤرخة في 14 أفريل 1990.

[2]- القانون 93-12، **المتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 64، المؤرخة في 10 أكتوبر 1993.

[3] -Loi n 01-03, **relative au développement de l'investissement**, journal officiel de la république algérienne, n° 47, du 22 aout 2001.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، والتي حُددت مهامها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01 -282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، والمتمثلة في:
  - ترقية الإستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.
  - استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريعهم الإستثمارية.
  - تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع.
  - تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التنظيم المعمول به.
  - تتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء من كل الإلتزامات التي تعهدوا بها.

ب- **قانون التنمية السياحية المستدامة 03-01:** يهدف هذا القانون إلى:[1]

- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية.
- العمل على حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- ترقية الإستثمار وتطوير الشراكة في السياحة .
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية.
- حماية وتهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية وتكفل الدولة بإعداد دراسات وأشغال التهيئة وإنجاز منشآت في هذه المناطق والأماكن السياحية، وإمكانية دعم أسعار العقار السياحي داخلها.
- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي، وتنويع الغرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحة .

تجدر الاشارة الى أن التنمية السياحية تهدف إلى رفع قدرات الانتاج السياحي خاصة عن طريق ترقية الاستثمار السياحي ورفع القدرة التنافسية للمنتوج السياحي مع الحرص على تثمين التراث الوطني، ومن ثم تلجأ الدولة لوضع تدابير تشجيعية لاسيما في مجال تهيئة وتسير مناطق التوسع والمواقع السياحية.

[1] - Art 2 , Loi n 03-01, **relative au développement durable du tourisme**, journal officiel de la république algérienne, n° 11, du 22 aout 2003.

ج- قانون استغلال الشواطئ:

يُوضح قانون استغلال الشواطئ القواعد العامة المتعلقة بالاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ، ويهدف هذا القانون إلى:[1]

- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة.
- تحسين خدمات الإقامة للمصطافين.
- تحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.
- يخضع استغلال الشواطئ لحق الإمتياز حسب دفتر شروط يحدد المواصفات التقنية والإدارية والمالية للإمتياز.

د-قانون مناطق التوسع والمواقع السياحية: يُحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسير مناطق التوسع والمواقع السياحية، و يُقصد بالمواقع السياحية كل منظر أوموقع يتميز بجاذبية سياحية أو بما يحتوي عليه من خصوصيات طبيعية أو بناءات مشيدة عليه؛ معترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف.

ويهدف القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية إلى:[2]

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.
- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم.
- إنشاء عمران مُهيأ ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز.

يتم تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية وفق مواصفات مخطط التهيئة السياحية الذي تعده الإدارة المكلفة بالسياحة ويشمل هذا المخطط:

---

[1]-الأمر 03-02، **قانون استغلال الشواطئ**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، المؤرخة في 19 فيفري 2003.

[2]- القانون 03-03، **متعلق بالمناطق التوسع والمواقع السياحية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد11 ، المؤرخة في 19 فيفري 2003.

- حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملاً أساسياً للجذب السياحي.
- إنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية.

رابعاً: إجراءات تسهيل الاستثمار السياحي

جاء قانون التنمية المستدامة للسياحة بمجموعة من الإجراءات لتسهيل الاستثمار السياحي، حيث نصت بعض مواده على أن: " قصد ترقية الاستثمار السياحي ورفع القدرة التنافسية للمنتوج السياحي الوطني تضع الدولة تدابير تشجيعية لاسيما في مجال تهيئة وتسير مناطق التوسع والمواقع السياحية "[1]، و يتبين لنا من خلال ذلك أن الدولة قد خصصت مناطق مهيئة للإستثمار السياحي ذات جاذبية؛ تسمى بمنطقة التوسع السياحي.

تُعرف منطقة التوسع السياحي على أنها:" كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، ويُمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية، تتمثل هذه الخصائص في الحدائق و الوديان والشواطئ والجبال و الكهوف و الأنهار والحمامات المعدنية والشلالات والتراث المادي وغير المادي "[2].

في ذات السياق، فقد تم تحديد 174 منطقة توسع سياحي و202 موقع للحمامات المعدنية، تم تقسيمها إلى 04 مناطق:

- ❖ مناطق تتعرض إلى أضرار بيئية من الصعب تهيئتها.
- ❖ مناطق مؤهلة للاستثمار فيها.
- ❖ مناطق قابلة للتطور السياحي العائلي.
- ❖ مناطق مخصصة للسياحة العالمية الراقية.

ومن بين الاجراءات التي تدخل في إطار تسهيل الاستثمار السياحي، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة سنة 2003، وتعمل هذه الوكالة على التكفل بالعقار

[1]- المادة 11، القانون 03-01، **متعلق بالتنمية السياحية المستدامة**.

[2]- المادة 03، القانون 03-01، **متعلق بالتنمية السياحية المستدامة**.

السياحي والسهر على متابعة وتنفيذ عملية التنمية السياحية واحترام التوجيهات المنظمة للاستغلال،[1] فبعد الانتهاء من عمليات التهيئة النهائية للأراضي الموجهة لبرامج الإستثمار، تقوم الوكالة الوطنية السياحية بتبليغ الوزير المكلف بالسياحة، وكذا المستثمرين الراغبين في الاستثمار بكل المعلومات حول مناطق التوسع والموقع السياحي.

المطلب الثاني: معيقات الاستثمار السياحي في الجزائر

بالرغم من المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر في مجال السياحة، وكذا حزمة التشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار السياحي، إلا أنه يُسجل بشكل عام انخفاض حجم الاستثمارات السياحية وانحصارها في القطاع الخاص وضعفها بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وهذا راجع إلى مجموعة من المعيقات:

أولا: مشكل العقار السياحي

من أهم العراقيل التي تقف حاجزاً أمام المستثمرين توفر العقار السياحي؛ إذ لا يزال العقار في الجزائر رهين الكثير من العراقيل والمُمارسات، فقد عرف العقار في الجزائر موجة كبيرة من المضاربة والسمسرة نظراً لاحتكار بعض الأراضي وتحويل جزء من الأراضي التي خصصت لتشجيع الاستثمار وأدرجت بطرق مختلفة، وغير قانونية ضمن المساحات المخصصة للبناء، وتعترض عملية الحصول على العقار لأجل الاستثمار عدة مشاكل منها:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار.
- نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار.
- تخصيص أراضي بتكاليف كبيرة تتمثل في تكاليف التهيئة.

إن النشاط في العقار السياحي يحتاج لموارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية، وقد سجلت عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية، حيث يواجه العقار السياحي عدة عراقيل تتمثل في:[2]

---

[1]- المرسوم التنفيذي 07-23، **يحدد كيفية إعادة الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز عليها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08، المؤرخة في 31 جانفي 2007.

[2]- عبدالناصر الوردي، **تطور مشاريع الاستثمار في الجزائر**، مجلة الاقتصاد و الأعمال، عدد خاص، الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام، لبنان، 1999، ص 33.

- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية.
- تدهور المحيط الطبيعي، ما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية ويقلل من فرص الاستثمار بها وتقلص مساحات مناطق التوسع السياحي.
- عمليات المضاربة المتعلقة بقطع الاراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.
- تأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها بسبب نقص إمكانيات الدراسة.
- عمليات المضاربة المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.
- تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري: سواء كانت ملكية خاصة، ملكية وطنية عامة أو ملكية وطنية خاصة.
- غلاء العقار في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة.

ثانياً: إشكالية التمويل

يعتبر توفير التمويل اللازم من أهم العراقيل التي يعاني منها الاستثمار السياحي ويُعرقل مساره ويتعلق الأمر بتمويل دراسات التهيئة السياحية والأعمال الضرورية لإنجاز الهياكل القاعدية والبنى التحتية، وتمويل الإستثمارات السياحية والفندقية التي يحتاج إنجازها إلى مدة طويلة، وقد تصل مرحلة تحقيق المردودية في المتوسط إلى 08 سنوات.

كما أنا المُستثمر ينظر إلى النظام البنكي الجزائري على أنه غير فعال وغير قادر على متطلبات الاستثمار، وعلى هذا الأساس فإن النظام البنكي الجزائري أصبح يشكل أحد العقبات أمام المستثمرين سواء المحلين أو الاجانب، بحيث أنه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، فهو لا يزال يعتمد على الطرق الكلاسيكية في تسيير البنوك، إضافة إلى هيمنة القطاع العمومي على النظام البنكي، حيث تسيطر البنوك العمومية على السوق بنسبة تتجاوز 92% ، ومن بين العقبات المالية التي تواجه الاستثمار:

- حداثة نشأة السوق المالية في الجزائر، حيث بعد مرور عدة سنوات على انشاء بورصة القيم المنقولة لا يزال عدد المؤسسات السياحية والفندقية ينحصر في مؤسسة واحدة " فندق الأوراسي " .

- صعوبات في العمليات الجارية (مسك الحسابات– تحرير الأموال المودعة).
- إن البنوك غير قادرة على تمويل الاستثمارات السياحية نظراً لان انشاء مثل هذه الاستثمارات يتطلب تمويل كبير نظراً لما ستوفره هذه الاستثمارات السياحية من مرافق متعددة.
- القروض الممنوحة لتمويل الاستثمار السياحي هي قروض قصيرة ومتوسطة الاجل لا تتناسب مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يحتاج قروض طويلة الأجل، فالقروض المقدمة من قبل البنوك هي قروض متماثلة، فهي لا تفرق بين الأنشطة التجارية وبين الاستثمار في المشاريع الاقتصادية ذات المردودية المؤجلة[1].

ثالثاً: الفساد الإداري

إن كثرة العراقيل وتعدد الإجراءات وانتشار البيروقراطية في مجال الاستثمار السياحي، تُعد ظاهرة سلبية تؤدي إلى بروز ظاهرة الفساد الاداري حيث يلجأ المستثمر إلى الطرق الغير القانونية كالرشوة والوساطة والمحسوبية لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمة.

إن الواقع يكشف أن الاجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر من خلالها المستثمر إلى المرور عبر 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسة، مع العلم أن المستثمر في كل من تونس والمغرب يمر بـ 05 إلى 09 مراحل إدارية.[2]

في حين نجد أن المستثمرين في الجزائر يشتكون كثيراً من العراقيل الادارية وانتشار البيروقراطية الشديدة كالبطء في العمل الإداري وصعوبة فهم الموظف في الدولة لتفاصيل طلب المستثمر.

رابعاً: تأثير المحيط الطبيعي والثقافي

بالإضافة إلى العراقيل الأخرى التي يواجها المستثمرين في المجال السياحي، فهناك عوائق تتعلق بالمحيط الطبيعي والثقافي والمتمثلة في :

---

[1]- العرابي حمزة، إينال فوزي، **مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الرابع حول : القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند–البويرة، المنعقد يومي 27–28 سبتمبر 2015، ص 11.

[2]- عبدالقادر عويناں، **السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، مرجع سابق، ص 221.

- إنتشار التعمير الفوضوي والمشاكل البيئة ونقص الوسائل البشرية والمادية لحماية المعالم التاريخية وإعادة ترميمها.
- تُعرض التراث الثقافي والتاريخي إلى عدة أضرار: سرقة الآثار–التلوث البيئي.

كما أن غياب الثقافة السياحية لدى الجزائرين، يعد أحد عوائق الاستثمار السياحي، فهناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى انتاج ثقافة وطنية سلبية للسياحة، من بينها:[1]

- ✓ غياب دراسة واضحة من الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة، خصوصاً على مستوى الجماعات المحلية.
- ✓ تراجع في الصناعات التقليدية المحلية من حيث تنوعها وكميتها، وغزو المنتجات التقليدية لدول أخرى في السوق الجزائرية.
- ✓ ضعف خطة العمل المشترك بين الأجهزة الخاصة بنشر الثقافة السياحية وأجهزة الاعلام المختلفة.
- ✓ ضعف دور المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات سياحية في نشر الثقافة السياحية، وصعوبة التعامل مع السياح الأجانب من قبل المحليين لاختلاف اللغة.

خامساً: قلة الحوافز الموجهة للاستثمارات السياحية

إن الإشكال المطروح في قانون الاستثمار الجزائري هو اعتماده على تقديم حوافز ضريبية لجميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينيها، وبالتالي يفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات وبالخصوص القطاع السياحي، في حين نجد أن بعض الدول كتونس مثلاً، تُقدم حوافز ضريبية للمشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، وهو ما أثر إيجابياً على الاستثمارات السياحية بها.

ومن تم فإن اعتماد سياسة الحوافز المُوجهة للاستثمار السياحي تُعتبر أكثر نجاعة من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات أو الحوافز التي تشمل كل القطاعات بشكل عام.

[1]- شعبان فرج، مريم دباغي، **مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج–البويرة، المنعقد يومي27–28 سبتمبر 2017، ص 11.

سادساً: تفضيل السياحة الأجنبية على الوطنية

قد لا يجد السائح المحلي راحته في بلده نظراً لعدة أسباب من بينها ضعف الخدمات السياحية المقدمة وارتفاع أسعارها وهو ما جعل السياح يُغيرون وجهتهم السياحية إلى دول أخرى، وفي معظم الأحيان إلى بلدان مجاورة تتقارب معها في عديد المجالات.

حيث سجل في سنة 2016 توافد1,8 مليون جزائري إلى دولة تونس بفضل الأسعار المعقولة وتماشي الأسعار فيها مع دخول العائلات الجزائرية خاصة ما تعلق بالإيواء والخدمات النوعية، ويرجع عزوف السياح الجزائريين عن السياحة الوطنية إلى ما يلي:[1]

- عجز في طاقات الاستقبال للهياكل الفندقية والإطعام ذات النوعية الجيدة.
- ضعف نشاط بعض الوكالات وقلة تكيفها مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني للنقل، قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات.
- أغلب أنشطة الوكالات السياحية والأسفار موجهة نحو السياحة الخارجية.
- عدم التركيز على المميزات الجذابة للمنتوج السياحي في الترويج للسياحة الجزائرية.

سابعاً: ضُعف إهتمام الجماعات المحلية بالجانب السياحي

من بين المهام الموكلة للجماعات المحلية الاهتمام بالتراث الثقافي والسياحي على مستوى أقاليمها، ولها دور بارز في تطوير السياحة المحلية والداخلية، إلا أنها تواجه عراقيل للقيام بدورها كما ينبغي:[2]

- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية المحلية.
- ضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.
- عدم اهتمام الجمعيات المحلية بأمر السياحة خصوصاً في البلديات التي تتوفر على مؤهلات سياحية تختص بمسؤولية تسييرها نظراً لافتقار الجماعات المحلية إلى الوسائل المادية اللازمة لتغطية المتطلبات السياحية.

---

[1]- زهير بوكريف، ريم أكارن، **تسويق المنتج السياحي ومعوقاته**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول : السياحة رهان التنمية–دراسة تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب–البليدة، المنعقد يومي 24–25 أفريل 2012، ص 09.

[2]- عبدالقادر عوينان، **السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، مرجع سابق، ص 251.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لقطاع السياحة في الجزائر

نستعرض ضمن هذا المطلب بعض المُعطيات المتعلقة بمساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري، من خلال تبيان الآتي:

أولاً: حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي PIB

إن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام يقصد بها:[1]

مجموع الإنفاق المباشر داخل البلد على السياحة من قبل الأفراد المقيمين وغير المقيمين لأغراض الترفيه والأعمال على خدمات الفنادق، الخطوط الجوية، وكالات السفر وغيرها من الخدمات المرتبطة مباشرة بالعملية السياحية إضافة إلى الانفاق الحكومي المخصص لخدمات القطاع المرتبطة مباشرة بالسياح كالخدمات الثقافية أو الترفهية ".

الجدول رقم 3-14: حصة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام BIP

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حصة المساهمة %	1,7	1,6	1,5	1,5	1,6	1,5	1,4	1,4	1	1,1	1,2

المصدر: مصلحة الإحصاء-وزارة السياحة والصناعة التقليدية

بلغت حصة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام سنة 2015 نسبة 1,2%، و يتضح جلياً انخفاض نسبة المساهمة بداية من سنة 2013 حيث كانت مقدرة ب 1%، بدل ما كانت 1,7 سنة 2005.

من خلال معطيات الجدول يتبين لنا ضُعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام بحيث لم يتجاوز 2% خلال العشر سنوات السابقة، ويعود هذا إلى اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير في اقتصادها، و منه نستنتج عدم إعطاء الأولوية لتنمية القطاع السياحي والتركيز على القطاعات الأخرى (المحروقات، الصناعة)، وضعف الاهتمام بالسياحة كإيراد هام للاقتصاد الوطني؛ إذ تُعتبر السياحة من القطاعات الثانوية التي تعتمد عليها الدولة وهذا ما انعكس سلباً على القطاع.

[1]- مروان صحراوي، **التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي-حالة الجزائر**، رسالة ماجستير- تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، السنة الجامعية: 2011-2012، ص 132.

ثانياً: مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب الشغل

الجدول رقم 3-15: العمالة في قطاع السياحة خلال الفترة 2005-2014

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
عدد العمال	172.000	180.000	185.000	182.000	198.000
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	213.000	220.000	224.028	256.775	261.289

المصدر: مصلحة الإحصاء-وزارة السياحة و الصناعة التقليدية

نلاحظ أن مساهمة قطاع السياحة في خلق مناصب شغل في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ، حيث بلغ عدد مناصب العمل سنة 2014 أكثر من 261000 منصب عمل بينما كان 172000 سنة 2005، وهذا المبلغ مرشح للزيادة لوجود مشاريع استثمارية قيد الانجاز، ومشاريع مبرمج انجازها خلال تنفيذ مخطط التهيئة السياحية آفاق 2030.

ثالثاً: إيرادات و نفقات قطاع السياحة بالجزائر

الجدول رقم 3-16: تطور الإيرادات والنفقات السياحية في ميزان المدفوعات

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات السياحة	219	208	196	230	258	304
نفقات السياحة	574	502	428	410	611	677

المصدر: مصلحة الإحصاء- وزارة السياحة والصناعات التقليدية **/الوحدة: مليون دولار**

تُعد السياحة مصدراً هاماً من مصادر الدخل للدول، وتقاس أهميتها بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، ويتحدد هذا التأثير بحجم الإيرادات و النفقات في ميزان المدفوعات نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية وزيادة موارد النقد الأجنبي، إضافة إلى المنافع التي يُمكن تحصيلها من خلال خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة و القطاعات الأخرى.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات السياحية تشهداً تطوراً من سنة إلى أخرى وذلك خلال الخمس سنوات السابقة، حيث بلغت 304 مليون دولار سنة 2015، بينما

كانت 219 مليون دولار سنة 2010، لكن بالرغم من الزيادة في حجم الإيرادات السياحية من سنة إلى سنة إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب، وهذا يعود إلى تذبذب في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، في حين نجد أنّ رصيد الميزان السياحي للجزائر خلال هذه الفترة حقق عجزاً نظراً لتزايد عدد النفقات السياحية وقلة الإيرادات السياحية بالرغم من تزايدها من سنة إلى أخرى.

رابعاً: مساهمة الفنادق، المقاهي والمطاعم في الاقتصاد الوطني

الجدول رقم 3-17: مساهمة الفنادق،المقاهي والمطاعم في الاقتصاد الوطني 2005-2010

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الإجمالي	91.990	106.041	110.089	120.750	142.600	155.013
القيمة المضافة	69.628	75.203	81.128	91044	110.562	120.816

المصدر: مصلحة الإحصاء، وزارة السياحة و الصناعات التقليدية **/الوحدة: مليون دينار**

يتبين لنا تزايد نسبة مساهمة الفنادق، المقاهي في الاقتصاد الوطني حيث بلغت سنة 2010 : 155.013 مليون دينار جزائري، بينما كانت 91.990 مليون دولار في سنة 2005، إلا أن هذه الأعداد ما زالت دون المستوى المطلوب نظراً لتدني الخدمات السياحية و تفضيل السياح لجهات سياحية خارجية.

خامساً: حصة المشاريع الإستثمارية بقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى:

بلغ عدد المشاريع المصرح بها في مختلف القطاعات بالجزائر حوالي 63804 مشروع إستثماري، واستحوذ قطاع النقل على 48,74% منها من ناحية عدد المشاريع بـ: 31097 مشروع، في حين بلغت نسبة المشاريع بقطاع البناء والصناعة حوالي 35% من إجمالي المشاريع، أما قطاع السياحة فسجل نسبة ضعيفة جداً مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ بلغ عدد المشاريع 1018 مشروع بنسبة 1,60% من إجمالي المشاريع، وهذا ما يوضح لنا ضعف المشاريع في قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ما يعكس أن هذا القطاع لم يلقى العناية اللازمة للنهوض به كقطاع استراتيجي بديل عن النفط، بل بقي من بين القطاعات الثانوية نظراً لاعتماد الجزائر المُفرط على الإيرادات البترولية في تمويل الاقتصاد.

ويُمكن توضيح النسب السابقة في الجدول التالي الذي يُبين عدد المشاريع الإستثمارية المُصرح بها حسب قطاع النشاط من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم 3-18: عدد المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة/ مليون دج	مناصب الشغل	النسبة%
الزراعة	1316	2,06	222790	53445	4,69
البناء	11389	17,85	1310896	246138	21,62
الصناعة	11256	17,64	7411469	466382	40,97
الصحة	935	1,47	17148	22478	1,97
النقل	31097	48,74	1095948	162976	14,32
السياحة	1018	1,60	974396	62069	5,45
الخدمات	6786	10,64	1169895	116476	10,23
التجارة	2	0,00	10914	4100	0,36
الاتصالات	5	0,01	432578	4348	0,38
المجموع	63804	%100	12800834	1138412	100

المصدر: **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016**، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من الموقع الإلكتروني: www.andi.dz ، أطلع عليه بتاريخ: 10 جوان 2017، على الساعة 18:00.

الشكل رقم 3-1: عدد المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016

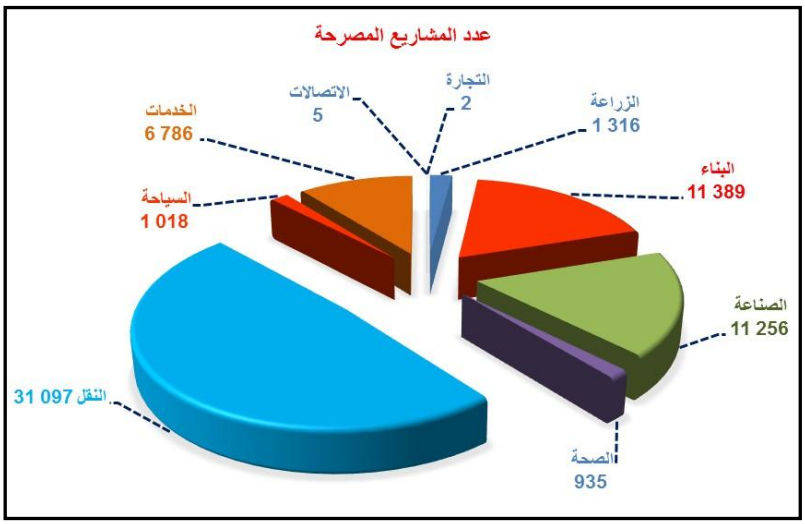

المصدر: **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016**، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من الموقع الإلكتروني: www.andi.dz ، أطلع عليه بتاريخ: 10 جوان 2017، على الساعة 18:00.

من خلال تحليل المبالغ المالية للمشاريع المصرحة بها يتبين لنا أن قطاع الصناعة يستحوذ على نسبة 57,90% من إجمالي المبالغ المالية، وهذا ما يُبين لنا الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة بقطاع الصناعة حيث بلغت القيمة المالية لهذه المشاريع حوالي 7411469 مليون دينار، أما القيمة المالية لمشاريع قطاع السياحة فقد بلغت 974396 مليون دينار أي بنسبة 7,61% من إجمالي المبالغ المالية للمشاريع، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويعكس ذلك أن الاهتمام بهذا القطاع لم يرقى إلى المستوى المطلوب.

الشكل رقم 3-2: مبالغ المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016

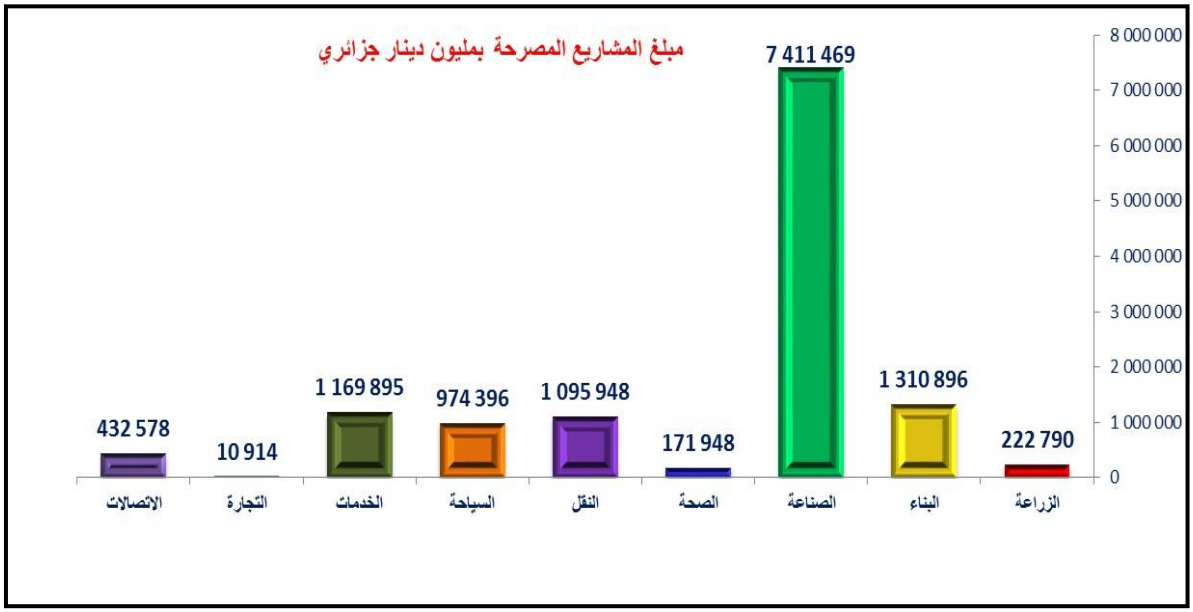

المصدر: **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016**، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من الموقع الإلكتروني:www.andi.dz ، أطلع عليه بتاريخ: 10 جوان 2017، على الساعة 18:00.

ونظراً لنقص المشاريع الإستثمارية بقطاع السياحة مقارنة بقطاع الصناعة والنقل و الخدمات نجد أن مساهمته في توفير مناصب العمل أيضاً قليلة، بحيث يوفر حوالي 62000 منصب شغل بنسبة تقدر بـ: 5,45% من إجمالي مناصب الشغل وهي نسبة ضعيفة مرتبطة بحجم الاستثمارات في هذا القطاع و المبالغ المالية المخصصة لذلك، في حين نرى أن قطاع الصناعة يُشغل حوالي 40,97 % من إجمالي اليد العاملة المُشغلة ، و 40,97 % في قطاع البناء، وهذا ما يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3-3: مناصب العمل ضمن المشاريع الإستثمارية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016.

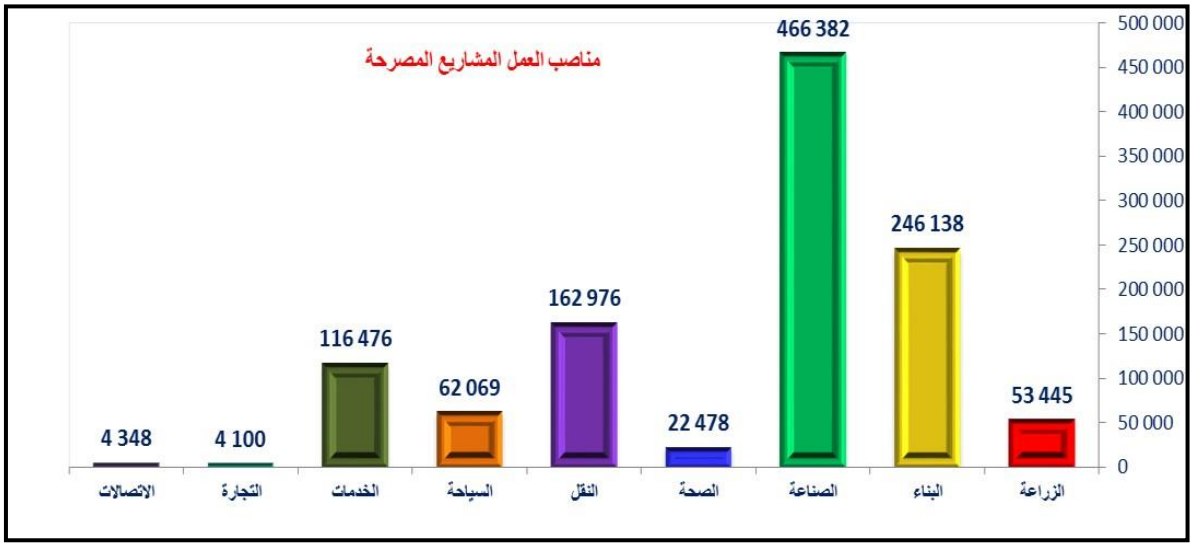

أما عن حصة المشاريع الإستثمارية الأجنبية ضمن قطاع السياحة بالجزائر خلال الفترة من 2002 إلى 2016، فنُبينها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3-19: توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة/ مليون دج	مناصب الشغل	النسبة%
الزراعة	14	1,70	4373	618	0,52
البناء	137	16,67	77661	23040	19,28
الصناعة	495	60,22	1783922	70793	59,23
الصحة	6	0,73	13572	2196	1,84
النقل	25	3,04	14820	1727	1,44
السياحة	14	1,70	113772	6309	5,28
الخدمات	130	15,82	119139	13342	11,16
الاتصالات	1	0,12	89441	1500	1,25
المجموع	822	100	2216699	119525	100

المصدر: **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016**، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من الموقع الإلكتروني: www.andi.dz ، أطلع عليه بتاريخ: 10 جوان 2017، على الساعة 18:00.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية بلغ 822 مشروعاً، ترتكز 60 % منها ضمن قطاع الصناعة بعدد بلغ 495 مشروعاً، ما يعني أن أغلب المشاريع الإستثمارية الأجنبية تتجه نحو قطاع الصناعة الذي توليه الدولة الجزائرية أهمية بالغة سواء من ناحية عدد المشاريع في هذا القطاع أو من ناحية المبالغ المالية المخصصة له، في حين نرى أن نسبة المشاريع الإستثمارية الأجنبية في قطاع السياحة بلغت 1,70% من إجمالي المشاريع الأجنبية، وهذا ما يبين لنا قلة المشاريع الأجنبية الموجهة للقطاع السياحي إذ بلغ عددها 14 مشروعاً فقط خلال هذه الفترة.

الشكل رقم 3-4: عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016

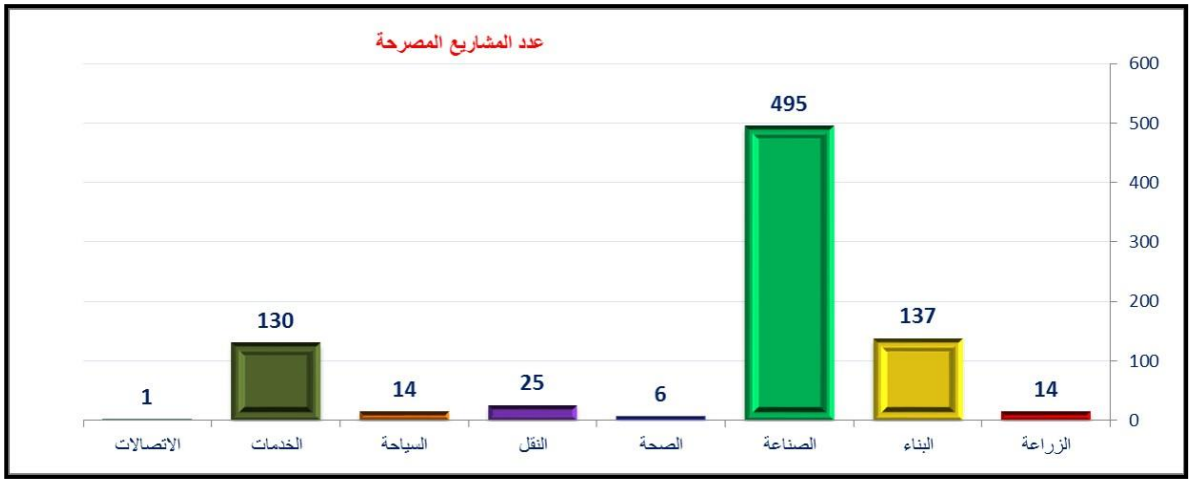

المصدر: **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016**، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من الموقع الإلكتروني: www.andi.dz ، أطلع عليه بتاريخ: 10 جوان 2017، على الساعة 18:00

أما من ناحية المبالغ المالية لهذه المشاريع فيبقى دائما قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى حيث بلغت القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية بقطاع الصناعة 1783922 مليون، أي بنسبة 80,48% من إجمالي المشاريع ، وهي نسبة مرتفعة تؤكد الاهتمام الكبير الذي توليه الدول الأجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي، وذلك راجع للأهمية التي توليها الدولة الجزائرية لترقية قطاع الصناعة وكذا التحفيزات المقدمة في هذا المجال لاستقطاع أكبر عدد من المستثمرين، ويُمكن أن نُوضح المعطيات السابقة ضمن الشكل التالي:

الشكل رقم 3-5: مبالغ المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016

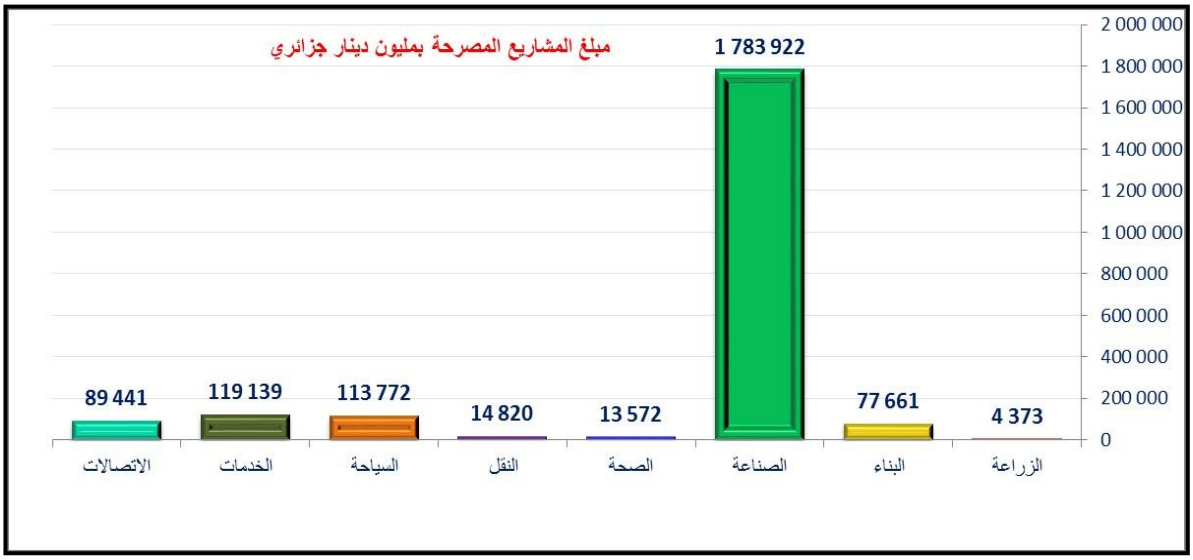

المصدر: **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016**، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من الموقع الإلكتروني:http://www.andi.dz ، أطلع عليه بتاريخ: 10 جوان 2017، على الساعة 18:00.

كما توفر المشاريع الإستثمارية الأجنبية بالجزائر ما قدره 119525 منصب شغل في مختلف القطاعات، منها 70793 منصب شغل لقطاع الصناعة بنسبة 59,23% ، أما مناصب العمل في قطاع السياحة فبلغت 6309.

الشكل رقم 3-6: مناصب العمل في المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016

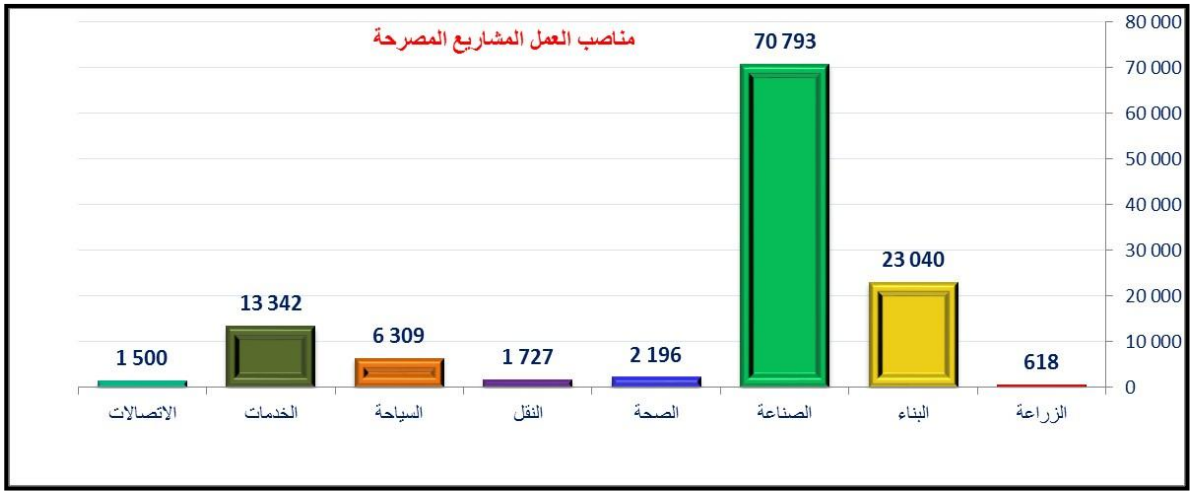

المصدر: **بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016**، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، من الموقع الإلكتروني:http://www.andi.dz ، أطلع عليه بتاريخ: 10 جوان 2017، على الساعة 18:00.

سادساً: دور القطاع الخاص في تنمية القطاع السياحي

تُعطي السياحة فرصاً متنوعة أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار السياحي في الجزائر، لا سيما بعد إعتماد المُخطط الوطني للنهوض بالسياحة انطلاقاً من التعديلات التي تُجرى من حين لآخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشياً مع المستجدات الوطنية والدولية.

1-أهمية القطاع الخاص في التنمية السياحية:

من المعلوم أن النشاط الاستثماري في قطاع السياحة يُتيح فرصاً استثمارية كبيرة وقادرة على المنافسة في وسط سوق السياحة العالمية، والمطلوب هو استكمال الضلع الثالث من دعامات السياحة والمتمثل في تطوير مرافق الخدمات السياحية، ولكن ضمن إطار استراتيجي تسويقي يقوم على خطة واضحة.

يقع على عاتق القطاع السياحي الخاص مسؤولية كبيرة تتمثل في تهيئة المناخ لجذب السياح وتحسين نوعية المنشآت والخدمات السياحية، إضافة إلى تنمية وتطوير الكفاءات العاملة في القطاع السياحي وتحسين مهاراتهم بالتعاون مع القطاع العام.

وخلال المرحلة الانتقالية قامت الجزائر بتبني عمليات من أجل اعطاء ديناميكية للقطاع السياحي، مما يُؤدي إلى تزويد الوطن بموارد من العملة الصعبة الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

ومن أجل تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي وضعت الدولة برنامج لخوصصة المؤسسات العمومية، يهدف إلى التخفيف من أعباء ميزانية الدولة من خلال تقليص المساعدات التي كانت تقدمها للمؤسسات وللتخفيف من النفقات الإدارية الضرورية لتسييرها ومراقبتها.[1]

تجدر الإشارة إلى أن الخوصصة هي:" تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة باستبعاد رأس المال العام، وهي عكس التأميم الذي يعني مصادرة الملكيات الخاصة لصالح الدولة".[2]

[1]- الأمر 95-22، **قانون خوصصة المؤسسات العمومية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد48، المؤرخة في 03 سبتمبر 1995.

[2]- شيماء مبارك، **إستراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية** ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 26، سبتمبر 2016، ص 432.

وتُعبر أيضاً عن:" نقل لملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص"[1].

أما قانون خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية فيُعرف الخوصصة على أنها:" صفقة تُؤدي إلى التحويل لأشخاص أو أشخاص معنويين ذوي القانون الخاص في المؤسسات العمومية، كما في ملكية:[2]

- كل أو جزء من رأس مال الشركات التي تملكها الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر أو من طرف أشخاص معنويين ذوي القانون العمومي، ببيع الأسهم، أو حصص من رأس المال أو الاشتراك في زيادة رأس المال.
- الأصول التي تشكل وحدة استغلال مستقلة للشركات التابعة للدولة.

وتعود أسباب الخوصصة في الجزائر إلى الأسباب التالية:

- ❖ لم يستطع القطاع العام أن يعكس صورة الجزائر كصورة سياحية.
- ❖ سجلت 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية اقتصادية للتسيير الفندقي والسياحي عجزاً مالياً.
- ❖ لم ترقى تصرفات المستخدمين في المؤسسات الفندقية السياحية إلى المستوى المطلوب في تقديم الخدمات.

كما نلاحظ أن قانون الاستثمار جاء بمجموعة من التعديلات من بينها أنه سمح للمستثمر أي كانت جنسيته تملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة مشروعه الاستثماري، بإلإضافة الى مجموعة من التشريعات والقرارات المحفزة للاستثمار السياحي في الجزائر.

2- محفزات جذب القطاع الخاص للاستثمار السياحي:

بعد الانعاش الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وبعد سن قوانين من شأنها دفع الاستثمارات، هناك العديد من العناصر الجاذبة التي تجعل القطاع السياحي محط أنظار استثمارات القطاع الخاص في مناطق

[1]- جمال محمود الكردي، **التنظيم القانوني للخصخصة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص11.

[2]- الأمر 01-04، **المتعلق بالتنظيم والتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، المؤرخة في 22 أوت 2001.

عديدة، ويُمكن أن نبين هذه الحوافز للقطاع الخاص من أجل القيام بمشروعات استثمارية من خلال ما يلي:[1]

- ❖ توفر العديد من المقومات والمواقع التاريخية، الدينية، البيئية والصحية، والتي تعتبر من أهم المقومات العالمية جذباً للسياحة.
- ❖ كون الجزائر مقصداً غير معروف سياحياً يجعلها اتجاها جديداً للسياحة الدولية.
- ❖ وجود مناخ استثماري أفضل وإجراءات أسهل للاستثمارات الخاصة من خلال التشريع والقوانين المحفزة للمستثمرين.
- ❖ اعتبار قطاع السياحة من طرف الدولة كقطاع له أولوية، مما سيضمن مزايا هامة للإقتصاد الوطني.
- ❖ وجود مؤسسات معروضة للخوصصة سواء بالنسبة للمستثمرين المحلين أو الأجانب و بأشكال مختلفة كالبيع الكامل للمؤسسة، أو تسليم الإدارة لقطاع خاص أو من خلال عملية الشراكة مع مؤسسة أجنبية.

[1]- العرابي حمزة، إينال فوزي، **مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 09.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع السياحة بالجزائر

سعت الجزائر لدخول سوق السياحة، وجعلها واحدة من أولوياتها والعمل على تحويلها لمنطقة جذب سياحي نظير ما تملكه من مؤهلات ومقومات سياحية كبيرة انطلاقاً من أن المقومات السياحية التي تتوفر عليها الدولة السياحية هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها أي دولة في بعث نشاطها السياحي، حيث أن توافر هذه الموارد والمقومات يعتبر شرطا ضرورياً، وأحد العوامل المحددة للطلب السياحي.

والجزائر تزخر في ثناياها بمؤهلات سياحية هائلة جعلتها قبلة للعديد من السياح من جميع الدول، فهذا الزخم من المقومات كان نتاج وضع خطط واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الإستراتيجية الوطنية التي اعتمدتها الجزائر للنهوض بقطاع السياحة في آفاق 2030.

المطلب الأول: خصائص ومقومات السياحة بالجزائر

تتوفر الجزائر على العديد من المقومات السياحية، والتي نستعرضها فيما يلي:

أولاً: نبذة تعرفية عن الجزائر[1]

هي دولة تقع في شمال إفريقيا ضمن دول المغرب العربي، و هي أكبر دولة في البحر الأبيض المتوسط و الأكبر مساحة في إفريقيا يحدها من الشمال الشرقي تونس ومن الشرق ليبيا و جنوباً مالي و النيجر ومن الجنوب الغربي موريتانيا والصحراء الغربية وغرباً المغرب.

تُعتبر الجزائر منذ استقلالها في 1962 عضوة في هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وانضمت إلى منظمة الدول المصدرة للبترول في 1969 ، وساهمت الجزائر في فيفري 1989 في إنشاء اتحاد المغرب العربي، و يحدد الدستور الجزائري (الإسلام، العروبة، الأمازيغية) كعناصر أساسية في تشكيل هوية الشعب الجزائري ودين الدولة هو الإسلام، وهي جزء لا يتجزأ من (المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط و إفريقيا)، ويُمكن أن نُعرج على المعلومات الأساسية للجزائر كما يلي:

[1]- **التعريف بالجزائر**، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، من الموقع الإلكتروني: http://www.matta.gov.dz ، أطلع عليه بتاريخ: 15 مارس 2016، على الساعة : 18:40.

-**المساحة:** 2.381.741 كم^2

-**السكان:** 39,5 نسمة

-**الكثافة:** 16, 6 ساكن في كم^2

-**العاصمة:** الجزائر

-**اللغات** : العربية (لغة رسمية)

-**الديانة** : الإسلام (سني)

-**العملة** : الدينار الجزائري

-**النظام السياسي** : جمهورية ديمقراطية شعبية

-**رئيس الدولة الحالي:** عبد العزيز بوتفليقة .

-**نمو السكان** : أكثر من نصف السكان يبلغ أقل من 30 سنة.

-مواقع مصنفة ضمن التراث العالمي لليونيسكو : قلعة بني حماد (1980)، جميلة (1982)، طاسيلي نجار (1982)، تيمقاد (1982)، تيبازة (1982)، سهل الميزاب (1982)، القصبة (1992).

ثانيا: المقومات الطبيعية للجزائر

تزخر الجزائر بالكثير من الثروات السياحية الطبيعية والثقافية بداية من موقعها الاستراتيجي، حيث تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركز محورياً في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية، ولسِمات مورفولوجيتها الخاصة ووضع طبيعتها الأصلية ومواردها المتعددة؛ إذ يبلغ طول ساحلها حوالي 1200 كم^2.

إن لموقع الجزائر أهمية إستراتجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسم اتصال ومحور التقاء بين أوربا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممراً حيوياً للعديد من طرق الاتصال العالمية براً وبحراً وجواً، و تضم الجزائر منطقتين متميزتين:

أ-**المنطقة الشمالية:** تقدر مساحتها بنحو 400 ألف كم^2 ، يغلب عليها الطابع الجبلي في سلسلتين متوازيتين؛ الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، ويحصران بينهما منطقة هضبية واسعة مناخها متوسطي والغطاء النباتي كثيف والزراعة واسعة، ويتركز في هذا

النطاق 90% من جملة سكان الجزائر، وتنتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية وشبكات البنية التحتية.[1]

وتضم هذه المنطقة المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي وتحتوي على السهول والجبال كالونشريس، جبال الأطلس الصحراوي، كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساساً وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء بارداً قارصاً، والصيف حاراً وجافاً.

ب- المنطقة الجنوبية:

وتشمل تضاريسها ثلاث مناطق، وهي الهضاب الأرضية وتسمى بالحمادة، والدروع والثانية تتركز في العروق وهي العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير وعرق شاش، والثالثة طبيعة الهقار والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر وهي قمة تهات بـ 3003 متر، ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر بدرجات حرارة تتراوح بين 40^0 و45^0 ، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة.[2]

أما الغطاء النباتي فهو متكون أساساً من واحات النخيل، تقدر مساحتها بنحو 2 مليون كم^2، وهي عبارة عن قاعدة صحراوية تمتاز بتضاريسها الهادئة باستثناء المنطقة الشمالية الشرقية مناخها جاف والغطاء النباتي محدود والاستقرار السكاني يقتصر على الواحات وبعض مناطق استغلال البترول والغاز، ويحتوي هذا النطاق على أهم الثروات الباطنية في الجزائر.

إن من أهم مميزات القطر الجزائري هو تنوع تضاريسه، بحيث يتكون من مجموعات جغرافية متنوعة:

- ✓ مناخ متنوع ملائم لاحتضان العديد من أنواع السياحة.
- ✓ قطر شاسع مع تضاريس مختلفة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الهام.

---

[1]- محمد الهادي لعروق، **أطلس العالم و الجزائر**، دار الهدي ، 2002، ص 12.

[2]- **المقومات الطبيعية بالجزائر**، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، من الموقع الإلكتروني: http://www.matta.gov.dz ، أطلع عليه بتاريخ: 15 مارس 2016، على الساعة : 18:40.

ويمتاز القطر الجزائري أيضا بـ:[1]

- **سلاسل جبلية جميلة:** تمنح إمكانيات عديدة للقيام بالسياحة الجبلية والشتوية خاصة في مجال الصحة، الرياضة التزحلق.
- **واجهة بحرية:** والتي تمثل فضاء تجاري من الناحية الاقتصادية من جهة، وفضاء سياحي متكون من مناطق ذات توسع سياحي متكون من مناطق ذات توسع سياحي شاطئ طبيعي من جهة أخرى.
- **الحمامات المعدنية:** لها أهمية كبرى بالنسبة للسياحة الداخلية، إضافة إلى أنها توفر شروط الراحة لزوارها و لها فوائد علاجية جد عالية.
- **هضاب عليا متميزة:** تشتهر بتربية المواشي والقمح الصلب والحلفاء تفصلها مناطق شاسعة غنية بثقافتها.
- **صحراء الجزائر الساحرة:** تتميز بواحاتها ونخيلها وجبالها وبترولها وغازها، كواحات تاغيت، ورقلة، أدرار، والتي تمتزج فيها العناصر الطبيعية والثقافية والتاريخية التي صنفت منذ 1982 تراثا عالمياً من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

تنقسم الأقاليم في الجزائر إلى الأقاليم الطبيعية التالية:[2]

***الساحل:**

يمثل هذا الإقليم شريطاً محدوداً يتكون من شواطئ صخرية صلبة، حيث تُطل الجبال مباشرة على البحر لتغطي الصفة الصخرية التي ساعدت على ظهور الخلجان والموانئ مثل: وهران – الجزائر– سكيكدة – عنابة.

***الأطلس التلي:**

يمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية الإلتوائية باتجاه الجنوب، الشرق والشمال وتنحصر بينها جيوبا سهلية ساحلية ضيقة كسهل متيجة، عنابة، وهران، وسهول داخلية مرتفعة واسعة نسبياً في الأحواض والأنهار والأودية وسفوح الجبال، وتمتد جبال

[1]- **الموقع الجغرافي للجزائر**، من الموقع الإلكتروني: http://www.matta.gov.dz، أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/15، على الساعة : 21:00.

[2]- محمد الهادي لعروق، **أطلس العالم و الجزائر**، مرجع سابق، ص 14.

هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان، على حدود المغرب حتى جبال سوق أهراس عند حدود تونس شرقاً، والأطلس التلي أكثر ارتفاعاً واتساعاً في الشرق منه في الغرب، ونجد أعلى قمة في جبل الشليا بالأوراس بـ 2328م، وفي جبل لالة خديجة بجرجرة 2308 م، وبجبال تلمسان 1843م.

*** الهضاب العليا:**

تمتد على شكل حزام عرضي من الأراضي يتراوح علوها ما بين 900 و 1000 متر، وهي أكثر ارتفاعاً في الشرق، حيث تأخذ أحياناً طابع الجبل، وبها العديد من المنخفضات، كمنخفض سطيف، تبسة، وتلتقي سلسلة الأطلس التلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس.

*** الأطلس الصحراوي:**

هي عبارة عن منظومة جبلية طولها 700 كم، وتُمثل بموقعها وارتفاعها صداً طبيعياً انتقالياً من الشمال والجنوب وحاجزاً في وجه رمال الصحراء، وتضم هذه المنظومة الجبلية مرتفعات عديدة شبه متوازية، وأهم تشكيلاتها جبال القصور، وبها قمة سيدي عيسى 2238 متر، جبال عمورة 1930 متر ، جبال أولاد نايل 1600متر.

*** الصحراء:**

إقليم شاسع أغلب تكويناته صخور قديمة بركانية تمتاز بالانبساط، و من أهم التشكيلات التضاريسية به نجد:

* نطاق المنخفضات * نطاق الهضاب الصخرية * نطاق الرمال.

ثالثاً: المقومات التاريخية، الثقافية و الدينية

تمتاز الجزائر بموقع استراتيجي هام مُطل على حوض البحر الأبيض المتوسط؛ وباعتباره ملتقى القارات جعله يلعب دوراً هاماً في العلاقات التي تربط بين الشعوب والأمم، و يُوثر على النشاطات التجارية ما جعله محل اهتمام العديد من الإمبراطوريات عبر العصور؛ فعلى مرّ العصور توالت على الجزائر عدة حضارات مختلفة منها الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية، الحضارة القرطاجية، الحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة الخمسة قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بُعداً كبيراً، ومن بين هذه الآثار التاريخية نجد:

***محور شرشال، تيبازة، الجزائر العاصمة القبائل:** وتضم هذه المنطقة معالم أثرية عريقة متمركزة في مدينة شرشال وتيبازة تمتاز بالآثار الرومانية، وحتى القصبة بالجزائر العاصمة، وبعض المعالم الآثرية الموجودة بمنطقة القبائل.

***محور وهران– تلمسان:** يحتوي على مناطق أثرية وتاريخية تعود إلى العهد الإسباني والعثماني، إضافة إلى ما تزخر به تلمسان من مساجد وحضارة و تراث عريق.

***صخور الطاسيلي،غرداية، تيميمون:** وتتميز بقصورها التقليدية الشامخة وعمرانها المتميزة ورسوم ونقوش صخرية متنوعة.

***منطقة الأوراس، عنابة، بسكرة:** تضم الآثار الرومانية بالخصوص آثار بونة (عنابة) ، والتي بها ضريح "سانت أوغيستين"، كما تتميز ولاية الطارف، بحظيرتها الطبيعية المميزة.

وتمتاز منطقة باتنة بآثار تيمقاد والتاريخ الحافل لقلعة بني حماد بالإضافة إلى جبال الأوراس التي لها تاريخ مجيد خلال الثورة التحريرية المباركة.

كما توجد آثار في المناطق الداخلية للبلاد مثل مدينتي تيمقاد وجميلة، وتليها حضارة الوندالية والبزنطية والحضارة الإسلامية، والتي تعاقبت من خلالها عدة خلافات: كالفاطمية – بنو حماد– المرابطون، وفي الأخير الخلافة العثمانية.[1]

أما الصحراء الجزائرية فتزخر بمعالم وآثار رائعة تمتاز بنقوشها الصخرية ورسوماتها الجدارية في الطاسيلي والهقار، وبذلك فالجزائر تكون موطن المعالم التاريخية والثقافية التي صُنف بعضها تراثاً عالمياً لاحتوائه على تغيرات حضارية متنوعة كمدينة غرداية العتيقة التي صُنف وادها سنة 1986 كتراث عالمي من طرف منظمة ليونسكو، وتوجد بالجزائر عدة زوايا تستقطب اهتمام الكثير من المواطنين الذين يودُون زيارتها كالزاوية التيجانية والقايدية،[2] كما يستقطب أيضا زوار الجزائر العديد من المتاحف مثل:

***المتحف الوطني سيرتا:** يُعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، تم تشيده سنة 1852 بقسنطينة يجمع كل الحفريات والقطع الأثرية الخاصة بالشرق الجزائري.

***المتحف الوطني الباردو:** يعرض حفريات عن أصل الشعوب التي كانت موجودة بالجزائر، وتعود إلى العصور ماقبل التاريخ بالإضافة إلى قطع أثرية من أصل إفريقي.

---

[1]- الدليل السياحي، **السياحة عامل للحفاظ على التراث الثقافي**، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الجزائر، ص10.

[2]- **الدليل السياحي**، الديوان الوطني الجزائري للسياحة، الجزائر، 2000، ص06.

***المتحف الوطني للمجاهد:** يوجد بالجزائر ويعرض آثار الثورة التحريرية المجيدة.

***متحف تيمقاد:** يوجد بولاية باتنة، ويضم قطعاً من الفسيفساء وآثار قديمة منها النقود والأسلحة القديمة.

***المتحف الوطني للفنون الجميلة،** يتواجد بالعاصمة ويعرض منتوجات الصناعات التقليدية وتقاليد وفنون شعبية.

رابعاً: الهياكل القاعدية بالجزائر

01-النقل البري: يتم الاهتمام بالنقل وتجسيده في المنجزات الخاصة بشبكات الطرق والمطارات والموانئ فكثافة شبكات الطرق البحرية، الجوية والبرية المحققة في الجزائر، تشكل عاملاً هاماً لتشجيع السياحة في مختلف المناطق، حيث يبلغ طول الطرقات في الجزائر: 118306 كم من الطرقات المعبدة ، تتوزع كما يلي:[1]

*الطرقات الوطنية: 30000 كم*الطرق الولائية: 26626 كم*الطرق البلدية: 62100 كم

02- النقل الجوي[2]: شهدت الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل الجوي تطوراً ملحوظاً، تميز بانجاز 53 مطاراً على مختلف التراب الوطني، كما تجدر الإشارة إلى أن 13 من بين هذه المطارات ترقى إلى المقاييس الدولية، ومنها:

- **05 مطارات دولية من الدرجة الأولى:**الجزائر- وهران- قسنطينة – عنابة-غرداية
- **07 مطارات دولية من الدرجة الثانية:** حاسي مسعود – تلمسان- أدرار- تبسة- تمنراست- عين أمناس- تيارت.
- **مطارات وطنية:** بشار- بجاية- ورقلة- الوادي- بسكرة- إليزي.
- **19 مطار:** ذو استعمال محدودو، منها 04 مطارات مرتبط نشاطها بالبحث والاستغلال في مجال المحروقات والمناجم.

وتغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية عدة وجهات عبر أوربا، إفريقيا، الشرق الأوسط، و الولايات المتحدة الأمريكية، وتُغطي أيضاً أهم المدن الداخلية بالجزائر.

[1]- الطرق في الجزائر، من الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/10، على الساعة: 20:00.

[2]- النقل الجوي في الجزائر، من الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/10، على الساعة 20:00.

انطلاقاً من هذه التغطية الجوية لمختلف الجهات فإن السياحة الدولية بالجزائر لها آمال كبيرة للتطور لكن تبقى هذه الخطوط غير كافية، بل لا بد من تطويرها وتكثيف وتجديد الأسطول الجوي الجزائري وفتح محطات جديدة من أجل مسايرة الاحتياجات السياحية العالمية المتنامية.

03- النقل البحري:

تضُم الجزائر عدة موانئ متعددة الخدمات، حيث يجري فيها نشاط اقتصادي واجتماعي مكثف، بالإضافة إلى وجود عدد هام من الموانئ الصغيرة للصيد والترفيه السياحي، والتي يُمكن استغلالها من طرف المؤسسات السياحية لتلبية حاجيات السواح.

يتم النقل البحري عبر 38 ميناء بعضها مخصص لتصدير المحروقات كميناء أرزيو وبجاية وسكيكدة، بينما تُعتبر موانئ الجزائر العاصمة ووهران وعنابة موانئ متعددة النشاطات، ويضم الأسطول البحري 74 سفينة بحرية، منها 05 ناقلات للبترول و 09 ناقلات للغاز السائل و 07 منها لنقل المواد الكيماوية و 03 لنقل السكان والبضائع، بينما النقل النهري منعدم لانعدام المجاري المائية الصالحة للملاحة.[1]

04-السكك الحديدية:[2]

تربط شبكة السكك الحديدية أهم المدن الشمالية ببعضها وتصل خطوطها إلى مناطق استخراج المواد الأولية بالمقالع والمناجم حتى وصولها للمناطق الصناعية والموانئ، وتُعد الجزائر من أهم الدول الإفريقية من حيث كثافة السكك الحديدية والتي يبلغ طولها 4200 كم، وتقوم الجزائر بكهربة 1000 كم وتحديث الخطوط وتوسيع وإنجاز 3000 كم كخطوط جديدة لتصل إلى 10500 كم.

كما أن الجزائر تسير بتقدم نحو التطور بتوفير وسائل النقل الحديثة لتخفيف عبء الازدحام وأهمها الترامواي الذي بدأت أشغال بناءها بعدة مدن، إضافة إلى استبدال القطارات القديمة بأخرى حديثة.

---

[1]- **النقل البحري**، من الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/10، على الساعة 20:00.

[2]- **السكك الحديدية بالجزائر**، من الموقع الإلكتروني: https://ar.wikipedia.org، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/10، على الساعة 20:00.

05-الاتصالات:

خطت الجزائر خطوات مهمة في هذا المجال انطلاقاً من الدور الكبير الذي تلعبه الاتصالات السلكية واللاسلكية، فالشبكة الهاتفية تغطي جل التراب الوطني منها 96% آليا، ويشهد هذا القطاع عملية تطوير وتحديث مع تعميم الترقيم العددي و أحداث شبكة الهاتف النقال، وتمثل أهم المؤسسات العاملة في هذا القطاع: موبيليس، أوريدو، جيزي، إضافة إلى دخول الجزائر في شبكة الأنترنت العالمية وتطوير خدماتها لا سيما بعد إدخال نظام ADSL ، مما أدى إلى زيادة عدد مُشتركيها.

إن شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية تمتاز بتقديم خدمات محلية ودولية متميزة حيث ترتبط الجزائر بعدة كوابل تحت الأرض مع كل من فرنسا، إيطاليا، المغرب وتونس، وتضم الجزائر عدداً من المحطات الأرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية وتدعمت بخدمات المعلومات والربط التكنولوجي بشبكة الإنترنت.

06-<u>الصناعة التقليدية</u>:

تُعتبر الصناعات التقليدية في الجزائر من بين الفنون الحرفية التي توارثتها وتناقلت تقنياتها وطرق صناعتها عبر الأجيال، وتختلف هذه الصناعات وتتنوع من منطقة إلى أخرى حسب العادات والتقاليد المختلفة التي ميزت هذه الجهات، وتتمثل في صناعة الفخار التي تتواجد خصوصاً في الشمال وصناعة السلال ومقتنيات طينية وصناعة الحلي الفضية بالجنوب الغربي ومنطقة القبائل والأوراس، إضافة إلى الحلي الذهبية وصناعة الزرابي، التطريز على القماش وصناعة النحاس واللباس التقليدي، حيث أن لكل منطقة من الوطن لباسها الخاص، في حين يُعتبر تنظيم المهرجانات والحفلات عملاً هاماً لتثمين أنشطة الصناعة التقليدية التي تُعتبر من أهم الجواذب السياحية للجزائر.

المطلب الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030

يشكل المُخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مرجعاً لسياسة جديدة تبنتها الدولة، ويعد جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المُستدامة، وذلك من أجل الرقي الإجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني.

أولاً: تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT

إن انتهاج مسار الجودة موجود في قلب إستراتيجية التنمية السياحية الجزائرية لآفاق 2030، وهي إستراتيجية اعتمدتها الحكومة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT من خلال الدراسات والأبحاث والاستشارة الموسعة لجميع الفاعلين في قطاع السياحة، بحيث تعكس هذه الإستراتيجية إرادة الدولة في دعم الإمكانات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلد من أجل ترقيته إلى مرتبة الامتياز في المنطقة الأورومتوسطية، وجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز.

تم إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سنة 2007 من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة MATET بالتعاون مع اللجنة الفرنسية "ODIT france"، التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط.

إن هذا المُخطط يُعلن نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير حتى سنة 2009، المدى المتوسط حتى سنة 2015، والمدى الطويل إلى آفاق 2030، وهو يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي.[1]

كما يُعتبر هذا الأخير أداة تُترجم إدارة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، ويُحدد هذا المخطط الأدوات الكفيلة لتنفيذها وشروط تحقيقها، ويُبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، وحماية البيئة في أطر التنمية المستدامة على مستوى كامل التراب الوطني.

ثانياً: الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

تسعى الدولة من خلال هذا المخطط لتحقيق الأهداف التالية:[2]

- ✓ ترقية اقتصاد بديل للمحروقات.

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **الكتاب 1: فحص وتشخيص السياحة الجزائرية**، وزارة البيئة والسياحة وتهيئة الإقليم ، الجزائر، جانفي 2008، ص 04.

[2]- **أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، من الموقع الإلكتروني: http://www.andt-dz.org، أطلع عليه بتاريخ: 15 مارس 2016، على الساعة: 09:00.

- ✓ تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصداً سياحياً بامتياز.
- ✓ تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاسها على القطاعات الكبرى.
- ✓ تثمين التراث التاريخي الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني.
- ✓ التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة.
- ✓ إعادة تنظيم هياكل الإدارة والمصالح المشرفة على التنظيم السياحي.
- ✓ تحديث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كل خمس سنوات.
- ✓ تكييف المخطط مع جميع المتعاملين في السياحة (مديريات–دواوين– وكالات).
- ✓ تثمين الموارد البشرية، والتي تعتبر كركيزة أساسية لتحقيق التطوير السياحي.
- ✓ التطوير المتوازن للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لها، والحفاظ على مناطق التوسع والمواقع السياحية.
- ✓ المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيدين الوطني والدولي.

ثالثاً: موقع SDAT من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

يُعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية والموضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 3–7: موقع المخطط التوجيهي للسياحة من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

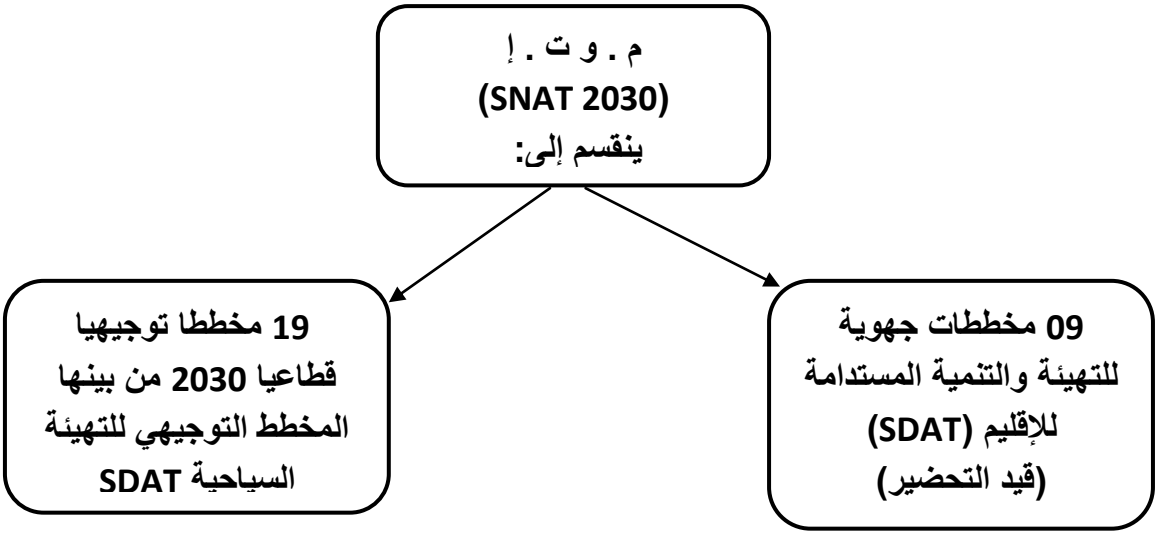

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **الكتاب 1: فحص وتشخيص السياحة الجزائرية**، وزارة البيئة والسياحة، وتهيئة الإقليم ، الجزائر، جانفي 2008، ص 11.

يُعد المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية أداة تترجم التوجهات الاستراتيجية للتهيئة المستدامة للإقليم، ويرمي هذا المخطط في سياق من الشمولية و التنافسية على المستوى العالمي إلى إدماج الجزائر في فضاءاتها الطبيعية للانتماء و التطور، ويتكون من 19 مخططاً توجيهياً قطاعياً لآفاق 2030، من بينها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يُعد جزء منه موجه أساساً لتطوير السياحة الجزائرية.

رابعاً: مراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

يتم تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، عبر عشرة مراحل نُبزها فيما يلي:[1]

*** المرحلة الأولى: وضع هيكلة القيادة**

حيث يتم خلال هذه الخطوة الأولى تعيين مدير الهيئة، مدراء القطاعات، رؤساء المهام، والمكلفين بالمهام، بغرض:

- ❖ تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وشرح أهدافه.
- ❖ تحديد البرنامج التقديري لإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- ❖ توضيح أداء الفاعلين في السياحة.
- ❖ تحديد طريقة سير التهيئة وتخطيط اجتماعات العمل.

*** المرحلة الثانية: تنظيم ورشات العمل لكل مشروع**

تسعى ورشات العمل لكل مشروع لمعالجة مختلف الإشكاليات (الفروع العقارية، الهياكل المالية، والقطاعات التي لها علاقة بالمشروع)، إضافة إلى دراسة كل المواضيع المتعلقة بالإيواء، الإطعام، التجهيزات السياحية، المقاربات العمرانية.

وتهدف ورشات العمل إلى جمع كل أعضاء الخلية للعمل حول مشروع محدد وتحديد طريقة العمل المناسبة.

***المرحلة الثالثة : تعريف الإستراتيجية وفقا لكل قطب سياحي**

خلال هذه المرحلة يقوم كل مكلف بمهمة محلية بتحديد مراحل تنفيذ المخطط على مستوى قطبه، بالإضافة إلى تحديد مختلف الدراسات الضرورية لإنجاز الأقطاب، قصد رسم مخطط العمل وإعداد الرزنامة التقديرية.

[1] - Schema directeur d'aménagement touristique , Livre4: **le plan opérationnel,** Ministére de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement , janvier 2008, p11-15.

***المرحلة الرابعة: إطلاق مرحلة ما قبل التشغيل للمخطط**

تعرف هذه المرحلة تنظيم اجتماع اتصالي مع ممثلي القطاعات الأخرى، الفعالين، الممثلين المعنيين بالمشروع من أجل الشروع في الدراسات ومتابعتها والبحث عن المستثمرين والمطورين.

***المرحلة الخامسة: انطلاق الورشات والمفاوضات**

الورشات الأولى هي المشاريع ذات الأولوية إضافة إلى تلك التي تتعلق بإعادة تأهيل ماهو موجود أصلا، والتي لاترتبط بأي قيود ويستوجب الشروع في المفاوضات الضرورية من قبل رؤساء المهام، بمجرد انطلاق الورشات الأولى لتنفيذ المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي، لاسيما ماتعلق باقتناء العقارات، البحث عن التمويل.

***المرحلة السادسة: وضع إستراتيجية للترقية والاتصال**

خلال هذه المرحلة يجب أن تكون الإستراتيجية على مراحل متتالية، لتحديد الأسواق المستهدفة، والأهداف حسب الأسواق مع تحديد وسائل اتصال فعالة، كما يجب أن يتوجه الإعلام لكل المتعاميلن السياحيين لاستعادة الثقة وتجديد صورة الجزائر.

***المرحلة السابعة: إطلاق مخطط نوعية السياحة (DPT)**

وتمس هذه العملية 20% من الحظيرة الفندقية، (200 وحدة مصنفة أو يعاد تصنيفها من أجل تحديثها وعصرنتها)، ويتم هذا من خلال معرفة المؤسسات الفندقية (فنادق، مخيمات...إلخ) ، ثم القيام بعملية تصنيفها.

***المرحلة الثامنة: تنفيذ المخطط التوجيهي للسياحة SDAT 2030**

وفي هذه المرحلة تبدأ عملية التنفيذ، ويتم عقد اجتماع كل 06 أشهر، قصد الوقوف على درجة تقدم المشاريع لإحصاء الاختلالات، وإعادة ضبط طريقة العمل الضرورية.

المطلب الثالث: حركيات تفعيل السياحة من خلال المخطط التوجيهي للسياحة

تساهم الحركيات الخمسة في تفعيل تحول الجزائر إلى وجهة سياحية عالمية هامة وذلك عن طريق إطلاق الأقطاب السياحية الأولى للامتياز (POT)، أو القرى السياحية الأولى للامتياز (VET).

تهدف حركيات تفعيل السياحة إلى:[1]

- تطوير الأقطاب والقرى السياحية للامتياز.
- نشر مخطط السياحة نوعية (PQT) من أجل تطوير نوعية العرض بفضل التكوين والتدريب.
- تثمين الجزائر كوجهة سياحية من أجل زيادة جاذبيتها وتنافسيتها.
- إعداد وتنفيذ مخطط تمويل عملية استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب.

يقوم مفهوم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على هذه الحركيات، التي تشكل الطريق السريع والمستدام لإنعاش السياحة في الجزائر، ويقصد بالحركيات الخمس الأسس والمبادئ التي يجب أن يقوم عليها التفعيل السياحي في الجزائر، وتتمثل هذه الحركيات في:

- ✓ مخطط وجهة الجزائر.
- ✓ الأقطاب السياحية السبعة للامتياز.
- ✓ مخطط نوعية السياحة.
- ✓ الشراكة العمومية والخاصة.
- ✓ مخطط التمويل.

وفيما يلي نستعرض بشيء من التفصيل الحركيات الخمس:

أولا: عرض الحركيات الخمس لتفعيل السياحة

1- مخطط وجهة الجزائر:

من خلال هذا المخطط تسعى الجزائر إلى تصحيح صورة الجزائر السياحية وإبعاد مظاهر الأمن والفوضى والانغلاق من ذهن السائح الأجنبي، إضافة إلى افتقارها بالأساس إلى الشهرة الواسعة، لذلك وجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقويم هذه الصورة وتثبيتها لتكون وجهة سياحية تنافسية كاملة تتميز بالأصالة والابتكار والنوعية في الاعتماد على إظهار الوجه الآخر للجزائر والإشهار بالمكتسبات السياحية الأساسية مثل

[1] - Schema directeur d'aménagement touristique, **Livre2** : **les Cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires,** Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement, janvier 2008, p11-15.

المناخ المعتدل وأصالة المواقع المحمية والمنتوج الصحراوي المنفرد والمتميز وسهولة الوصول بسبب القرب من هذه الأسواق والتنوع التراثي والثقافي.

أما عن أهداف مخطط وجهة الجزائر، فيمكن الإشارة إليها فيما يلي:[1]

- إبراز الصفات الأساسية لوجهة الجزائر، وبناء صورة جديدة لوجهة الجزائر.
- صياغة تحليل خاص للعرض السياحي المتاح حالياً في الجزائر.
- تنظيم حملات إعلامية فعالة و وضع إستراتيجية تجارية.
- تحديد وإيجاد الثنائيات (ابتكارات الوجهة / منتجات).
- تدعيم تزايد التدفقات السياحية.

كما يهدف إلى جعل الجزائر وجهة ومنارة سياحية في المغرب العربي، فالمنطقة المتوسطية تمتاز بالتفرد والتميز عن باقي المنتوجات، وقصد تحقيق هذه الأهداف يجب أن يرتكز المسعى الجديد لمخطط تسويق " الجزائر وجهة " ، على قواعد أساسية وضرورية هي:

- اختيار وضعية هجومية مستمرة لغزو الأسواق لعدة سنوات.
- اللجوء إلى التنشيط بالإعلام المتعدد، أفلام، إنترنت.
- شراكة فعالة على المستويين الوطني والدولي.

2- الأقطاب السياحية للامتياز DOT:

يُقصد بالقطب السياحي للامتياز تلك الرقعة الجغرافية المزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية والأنشطة السياحية التي تستجيب لطلب السوق وتتمتع بالاستقلالية الكافية ليكون له ذلك الإشعاع على المستوى الوطني والدولي، كما يُمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق للتوسع السياحي، وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة سبعة أقطاب سياحية للامتياز، هي:[2]

- القطب السياحي للامتياز شمال- شرق POT-NE.
- القطب السياحي للامتياز شمال- وسط POT-N.C.
- القطب السياحي للامتياز شمال- غرب POT-N.O.

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **الكتاب 2: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية** ، وزارة البيئة، السياحة، وتهيئة الإقليم ، الجزائر، جانفي 2008، ص 22.

[2]- نفس المرجع، ص 45.

- القطب السياحي للامتياز جنوب- شرق POT-S.E.
- القطب السياحي للامتياز جنوب- غرب POT-S.O.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير POT-G S طاسيلي، إليزي، جانت.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير POT-G S أدرار – تمنراست.

يتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل ووفقا لقدراتها بحيث تستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة، كما أنه سيسمح بتحديد الأقطاب السياحية للامتياز ببروز تنوع سياحي على كافة الإقليم، وتُستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطوير السياحي.

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ تسهيل التنافسية الجاذبية، استمرارية الأقاليم والتنمية المتوازنة.
- ✓ تطوير السياحة الشاطئية، سياحة المدن والأعمال، السياحة الصحراوية والسياحة العلاجية.
- ✓ السماح بربط جيد لمختلف المركبات السياحية مع تكامل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في مختلف الأقطاب.
- ✓ ضمان امتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة .

3- مخطط النوعية السياحية:

إن مخطط النوعية السياحية يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدمج تكنولوجيات الإعلام والاتصال تماشياً مع تطور المنتجات السياحية في العالم، فجودة السياحة هي التحسين المستمر لمستوى الخدمات السياحية والرقي بها إلى درجة الامتياز.

إن تحقيق نوعية المنتجات السياحية يعتبر ضرورة للنهوض بالسياحة في أية دولة، وبالتالي فهي ركيزة أساسية لتنمية وتطوير السياحة الجزائرية، كما يساهم في ترقية وتحسين صورة الجزائر كوجهة سياحية ذات جودة، إضافة إلى إرساء نظرة جديدة حول السياحة لمهني القطاع، وعليه إن مخطط النوعية السياحية يهدف إلى:[1]

[1] - Schema directeur d'aménagement touristique, **Livre2** : **les Cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires,** op.cit, p 48.

- ❖ إطلاق مخطط النوعية السياحية مع الرغبة في الانظمام لماركة موحدة.
- ❖ السعي الجاد لتحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترويجه داخليا وخارجيا.
- ❖ بعث ديناميكية لإعادة تأهيل وترويج الوجهة السياحية الجزائرية.

ولتنفيذ مخطط نوعية السياحة يجب إتباع إجراءات وآليات التنفيذ التالية:

- ❖ الإعلان عن أهداف مسعى مخطط نوعية السياحة وتحديد التزاماته.
- ❖ تقييم التزامات المحترفين على مستوى الإعلام والاتصال، الاستقبال والنظافة.
- ❖ إبرام عقود الترخيص "النوعية السياحية"، مع المؤسسات التي تنخرط في مسعى النوعية.
- ❖ تثمين المحترفين بإيجاد ختم (دمغة) عليه " السياحة النوعية الجزائرية "، توضع على مدخل مؤسساتهم.

كما يرتكز المخطط السياحي للنوعية على التدريب، وبقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2030 أصبح تكوين المورد البشري ضرورة، فقد تقرر إطلاق مدرستين وتحديث المدارس الثلاث الموجودة، إضافة إلى سبع مؤسسات تكوين مهني مخصصة للسياحة، وقد تم تحديد ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين والوصول إلى الاحترافية السياحية الحقيقة آفاق 2030:

- ضمان ميزة تنافسية للبرامج البيداغوجية (التربوية) وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين داخل المدارس.
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي، ويتعلق الأمر باعتماد التصديق والتسجيل الرسمي.
- تعزيز القدرات التنظيمية، الكفاءات واحترافية القيادات.

كما يستوجب على المؤسسات السياحية الجزائرية التي تسعى إلى تطبيق مخطط الجودة، وضع ملفات الترشح لدى اللجنة الوطنية المكلفة بالمخطط، المخول لها مُتابعة المؤسسات السياحية التي تريد الحصول على علامة الجودة.

4- مخطط الشراكة العمومية الخاصة:

ينبني مخطط الشراكة العمومية الخاصة على تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، لذلك تُعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة لتحقيق فعالية القطاع

السياحي من خلال التكامل الفعال من أجل الاستجابة للطلب الجماعي، وتلعب الدولة والجماعات المحلية دوراً أساسياً في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة وإقامة المنشآت الفوقية والتحتية كالمطارات والطرق التي تخدم السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن وإدارة المتاحف التاريخية، أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

لذا يعتبر المنتج السياحي بحد ذاته محصلة لتداخل العديد من العوامل في القطاعين العام والخاص، ما يجعل الحديث عن تحقيق تنمية دائمة للسياحة بعيداً عن شراكة بين القطاع العمومي والخاص أمراً مستحيلا، وتبدأ هذه العملية بتحرك القطاعين العام والخاص على حد سواء في إطار دورهما ضمن مُخطط التنمية السياحية للاستجابة بفاعلية للطلب السياحي، من خلال منتجات نوعية ذات تنافسية عالية عن طريق تقسيم الموارد، الأخطار، الأرباح؛ ويُمكن أن نقف عند أهداف المخطط من خلال ما يلي:[1]

- ❖ تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية.
- ❖ تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية للامتياز.
- ❖ تحسين النوعية بالتكوين المستمر.
- ❖ توفير الأمن السياحي و صيانة الثروة الطبيعية والبيئية.
- ❖ احترام الطاقة الاستيعابية للمقاصد السياحية.

إن مخطط الشراكة العمومية الخاصة يسعى إلى وصل الشبكة السياحية وجعلها منسجمة من خلال إستراتيجية التجميع بربط الشركاء ومختلف الفاعلين العاملين في شبكة الإنتاج وتوزيع المنتوج السياحي .

5- مخطط تمويل السياحة:

من أجل تحسين الربح الداخلي انطلاقاً من أن السياحة صناعة ذات عائد استثماري بطيء، فإن ذلك يتطلب إيجاد دعم ومرافقة من الدولة، وهذا هو دور مخطط التمويل، الذي يسعى إلى:[2]

- ❖ حماية و مرافقة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **الكتاب 2: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، مرجع سابق، ص 57.

[2] - Schema directeur d'aménagement touristique, **Livre2** : **les Cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires,** op.cit, p 58.

- ❖ تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي عن طريق الحوافز الجبائية والمالية.
- ❖ جذب واستقطاب كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- ❖ تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية خاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار و السهر على تجنب توقف المشاريع السياحية.

وعليه فإنه بناء على مخطط التهيئة السياحية؛ فإن احتياجات المقاولين العموميين والخواص، تتمثل بالأساس في المطالب التالية:

- ✓ دراسة جادة وعميقة للمخاطر خصوصاً المُمكنة الحدوث.
- ✓ تمويل مخطط النوعية لأشغال إعادة التأهيل، والتوسع واقتناء عتاد الاستغلال.
- ✓ التمويل والتزويد بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وسائل الاتصال، التسويق والترقية، والتي تعتبر أدوات مكلفة.

ويكمُن محتوى مخطط تمويل السياحة:

- ▪ مرافقة المستثمرين، المرقيين وأصحاب المشاريع ومساعدتهم في اتخاذ القرار، تقدير المخاطر، وتمويل عتاد الاستغلال.
- ▪ تخفيف إجراءات منح القروض البنكية ومنح الحسم، و تمديد مدة القروض.
- ▪ دعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات وأصحاب المشاريع.

و تأخذ عملية المساعدة لهذه المؤسسات ثلاثة أنواع من الإجراءات للاستجابة لطلباتها:

- ❖ نظام مرافقة مالي.
- ❖ مساعدات للتكوين/ الاحتراف.
- ❖ تشجيع شامل النوعية.
- ❖ أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية (بنك الاستثمار السياحي).

ثانياً: الإطار الزمني لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT

تم وضع مخطط عملي لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية قصد تفعيل الأثر السياحي بدفع المشاريع ذات الأولوية المحددة في المخطط الاستراتيجي كالاستثمارات السياحية الوطنية، إضافة إلى القرى السياحية للامتياز والأرضيات الجديدة المخصصة للتوسع السياحي.

ومن أجل متابعة عمل المخطط تقرر عقد اجتماع كل ستة أشهر للوقوف على درجة تقدم المشاريع وإعادة ضبط طريقة العمل الضرورية، ويُمكن الإشارة إلى مؤشر الجدول الزمني، من خلال ما يلي:[1]

1- من جوان 2007 إلى ديسمبر 2007 : يتم فيها إنجاز المراحل الأربعة الأولى:

- وضع هيكل للقيادة.
- تنظيم ورشات العمل لكل مشروع.
- تحديد إستراتيجية كل قطب سياحي.
- الإطلاق العملي للمخطط من خلال الجلسات الجهوية والوطنية.

2- من أكتوبر2007 إلى جوان 2008: يتم فيها إطلاق الاستثمار السياحي مع الانطلاق المتزامن للحركيات الخمس بواسطة:

- تعريف وتحديد الأقطاب السياحية والقرى السياحية للامتياز.
- تحديد إستراتيجية كل قطب سياحي وكذا السعي بالنسبة لكل قرية سياحية.
- الاتصال بالمُرقين، المتعاملين والمستثمرين.

3- من أكتوبر 2008 إلى 2015 : يتم إطلاق الاستثمار السياحي والإطلاق المتزامن للحركيات الخمس.

4- من 2015 إلى 2030: يتم تعزيز سياسة التحول السياحي للجزائر وتجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

ثالثاً: النتائج الأولية لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

يُمكن القول أن النتائج المحققة على أرض الواقع لا تزال دون المستوى المطلوب ولا تسموا إلى مستوى التطلعات التي تصبوا إليها الإستراتيجية نظرياً؛ وتبقى أغلب الورشات معطلة إلى يومنا هذا، ويرجع ذلك في الغالب للتأخر في إتمام الدراسات للمخططات التوجيهية للتهيئة السياحية محلياً، بالرغم من أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كانت بدايته سنة 2008، وتدعم بالغلاف المالي المخصص لذلك في إطار البرنامج الخماسي 2010- 2014.

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **الكتاب 2: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، مرجع سابق، ص59.

سعت الجزائر لإطلاق ما حجمه 700 مشروع استثماري لبناء فنادق جديدة على المستوى الوطني، ما من شأنه أن يوفر 83 ألف سرير وخلق 73 ألف منصب شغل، و رصدت الدولة غلافاً مالياً مقدر بـ 58 مليار دج لإعادة تأهيل 70 منشأة، بعدما ألغت عملية خوصصة المؤسسات الفندقية العمومية والتي تقررت في وقت سابق، بحيث سيتم عصرنة وتحديث تجهيزاتها ومرافقتها بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة فيها.

في حين شرعت الجهات الوصية في إتمام عملية تصنيف الفنادق لتكون جاهزة، حيث أصبحت هذه العملية تكتسي طابع الإلزامية وهو ما سيُخضع كافة وحدات الحظيرة الفندقية بالجزائر لعمليات تصنيف تبدأ باستقبال الملفات التي يقوم بإيداعها أصحاب هذه المؤسسات بناء على مقاييس تم إدراجها في التصنيف[1]، وسيتم تنفيذ مخطط الجودة الذي يعتمد على تحسين مستوى الخدمات السياحية وتحقيق الجودة .

كما أن الحكومة عمدت إلى تحفيز الاستثمار السياحي من خلال تخفيض نسبة الفوائد على القروض البنكية الموجهة للاستثمارات السياحية والفندقية إلى 03% في ولايات الجنوب و4,5% في ولايات الشمال، وأقرت أيضاً بعض التخفيضات الضريبية، وتوفير العقار، بأسعار معقولة لاسيما في الهضاب ومنطقة الجنوب لتحقيق المشاريع السياحية في كل مناطق الوطن.

وعليه فإن تنفيذ هذه الاستراتيجية يستدعي المزيد من الجدية في تنفيذ البرامج والمشاريع المسطرة حتى لاتبقى حبراً على ورق، فليس المهم وضع وتبني إستراتيجية بعيدة المدى دون تنفيذ دقيق لفحواها؛ بل الأهم هو العمل على تجسيد الاستراتيجية على أرض الواقع وتحقيق نتائج ملموسة قصد تحقيق تنمية سياحية مستدامة بالجزائر.

[1]- مروان صحراوي، **التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي**، مرجع سابق، ص 176.

خلاصة الفصل:

تطرقنا بشيء من الدراسة والتفصيل في هذا الفصل لواقع وآفاق الإستثمار السياحي بالجزائر وخلصنا إلى:

- يشكل القطاع السياحي بالجزائر بديلاً حقيقياً لقطاع المحروقات، كما يسهم الإستثمار السياحي في تنويع موارد الاقتصاد الوطني و توفير المداخيل بالعملة الصعبة.
- قامت الدولة بسن عدة قوانين، ووضع تدابير تشجيعية قصد ترقية الاستثمار السياحي ورفع القدرة التنافسية للمنتوج السياحي الوطني.
- أولت الجزائر اهتماماً كبيراً بالاستثمارات السياحية بالمناطق الحضرية في حين نجد حصة السياحة الصحراوية لا تتجاوز 12%، بالرغم من تعدد المواقع السياحية بها وشساعة الصحراء.
- إن نقائص العرض السياحي في الجزائر تُعتبر فرصاً مهمة للإستثمار خصوصاً في ظل الطلب السياحي المتزايد، ما يُمكن للجزائر أن تملك حصة في الأسواق العالمية للسياحة بجلب الاستثمارات السياحية خاصة الأجنبية منها.
- إن أهم انجازات الاستثمارات السياحية التي تحققت في الفترات السابقة لم تحقق الأهداف المنشودة لأن القطاع لم يُعطى الأولوية التي يستحقها لتنفيذها.
- بالرغم من ارتفاع الإيرادات السياحية من سنة لأخرى إلا أن الميزان السياحي يسجلاً عجزاً لارتفاع النفقات السياحية، واعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بشكل كبير واهمالها للقطاعات الاستراتيجية الأخرى.
- من أهم العراقيل التي تقف حاجزاً أمام المستثمرين عائق توفر العقار السياحي؛ إذ لا يزال العقار في الجزائر رهين الكثير من العراقيل والممارسات المعقدة.
- يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعاً لسياسة جديدة تبنتها الدولة فهي مرآة تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة، إلا أن النتائج الأولية المُحققة على أرض الواقع لا تزال دون المستوى المطلوب ولا ترقى إلى مستوى التطلعات التي تصبوا إليها الإستراتيجية نظرياً.

الفصل الرابع:

الإنعكاسات التنموية للإستثمارات السياحية على الجماعات المحلية بالجزائر

- **المبحث الأول: الأدوار التنموية للجماعات المحلية**
- **المبحث الثاني: الإستثمار السياحي كآلية لتنمية موارد الجماعات المحلية**
- **المبحث الثالث: آليات ترقية الإستثمار السياحي بالجماعات المحلية**

تمهيد:

تُعتبر الجزائر من الدول ذات عناصر الجذب السياحي المُتميزة، لذلك أولت الدولة اهتماماً بتطوير قطاع السياحة خصوصاً في ظل أزمة النفط العالمية التي مست الجزائر، فتبنت مخطط التهيئة السياحية وهذا انطلاقاً من الانعكاسات الإيجابية لأنشطة السياحة في تنمية اقتصاديات الدول ونتيجة لضخامة عوائدها، أين أصبح قطاع السياحة من أكبر الصناعات و أكثرها تنوعاً تحقيقاً للتنمية الشاملة.

وفي ظل المُتغيرات المُتسارعة التي يشهدها العالم؛ تسعى أغلب الدول إلى وضع خُطط تنموية لعدة قطاعات من بينها القطاع السياحي، بهدف تحسين حياة الأفراد و تحقيق الرفاهية مع الاستغلال الأمثل للموارد السياحية، ونتيجة للتوسع السريع في أنشطة هذا القطاع والنمو السريع وغير المتوازن أدى ذلك إلى بروز الكثير من الأزمات البيئية التي تترك أثاراً سلبية على المجتمع نتيجة لاستنزاف الموارد وزيادة التلوث، فتبلورت عن هذه التأثيرات مفاهيم جديدة أهمها مفهوم الاستدامة.

إن نمو السياحة واستدامة مواردها يفرض توسع وتعميق الاهتمام بقطاع السياحة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة، من مُنطلق أن التنمية هي العملية المبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدُم الأجيال الحالية مع عدم المساس بمستقبل الأجيال القادمة.

من هذا المنظور فإن للجماعات المحلية بالجزائر دوراً هاماً في سبيل تحقيق تنمية محلية مستدامة، من خلال تركيزها واهتمامها بالقطاعات الاستراتيجية الهامة مثل قطاع السياحة، نظراً لأن أغلبها تتمتع بمقومات طبيعية وتاريخية سياحية تُعد من أهم عوامل الجذب السياحي.

إن اعتبار السياحة كباعث على التنمية المستدامة يُعتبر مطلباً اقتصادياً مُهماً لحفز الاستثمار في الحواضن السياحية بامتياز، الأمر الذي يستدعي ضرورة بذل المزيد من الجهود في سبيل تحفيز الاستثمارات السياحية بأقاليمها.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالانعكاسات التنموية للاستثمارات السياحية على الجماعات المحلية بالجزائر.

المبحث الأول: الأدوار التنموية للجماعات المحلية

شغل مفهوم التنمية المحلية أذهان كثير من الإداريين والباحثين المهتمين بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واحتل هذا الموضوع مركزاً مُهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي، ذلك أنها العملية التي من خلالها يتم الانتقال بالمجتمع من حالة الركود والتخلف، والسير نحو النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل.

وانطلاقا من أن نظام الإدارة المحلية يكتسي أهمية بالغة في هرم التنظيم الإداري للدولة الحديثة، فإن له دوراً أساسياً في تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً، اقتصادياً، ثقافياً وسياسياً من خلال تلبية حاجاته في إطار ما يُعرف بالتنمية المحلية.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

أولاً: تعريف التنمية المحلية

قبل تقديم تعريف للتنمية المحلية، يُمكن الإشارة إلى تعريف التنمية بشكل شامل، بحيث تُعرّف بأنها:" عملية شاملة ومستمرة موجهة وواعية تمس جميع جوانب المجتمع، وتُحدث تغييرات كمية وتحولات هيكلية تهدف إلى تحسين حياة الأفراد من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوسيع مجالات النشاط الإنساني ".[1]

بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية منذ ستينيات القرن الماضي من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.[2]

ومن بين تعاريف التنمية المحلية نجد أن الأمم المتحدة تُعرف التنمية المحلية على أنها:" العمليات التي يُمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها علي الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقديمها بأقصى قدر ممكن".[3]

لذلك فإن التنمية المحلية تعتمد على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما، على اعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلاً مهماً في صناعة التغيير وضمان

---

[1]- رواء زكي، يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي**، زهران للنشرو التوزيع، عمان، 2010، ص 276.

[2] -Jean -yves Gouttebel, **Stratégie de développement territorial**, éd : Economica, paris, 2003, p 91.

[3]- عيسى محمد عبد الشفيع، **مفهوم ومضمون التنمية المحلية**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2007، ص 10.

استمراريته أيضاً، كما تُبنى على إستراتيجية العمل من الأسفل وأن العمل القاعدي ضرورة قُصوى لتحقيق التنمية.[1]

وتعني أيضاً:" استعمال ثروات منطقة مُعينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، ومُكونات هذه الحاجيات تتمثل في: ثقافة المنطقة، السلطة السياسية، الموارد الاقتصادية ".[2]

في حين يرى البعض أنها:" تلك العمليات التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية للعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من الإسهام إسهاماً فعلياً في التقدم القومي، كما أن نجاح خطة التنمية مرهون بمشاركة الناس على النطاقين المحلي والقومي في تحديد أهدافها ".[3]

وتُعبر أيضاً عن:" إسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن داخل المجتمع، وتوعية المواطنين لتحقيق المساعدة الذاتية وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ودعم المنظمات المحلية ".[4]

وبالتالي تعبر التنمية المحلية عن تضامن محلي؛ هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويُظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية، والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية.[5]

ثانياً: ركائز التنمية المحلية

يرتبط تحقيق التنمية المحلية بمجموعة من الركائز يُمكن التطرق إليها كما يلي:

1-تشجيع المشاركة الشعبية:

إن غياب المشاركة الشعبية الفعالة يُعيق خطط تنمية المجتمعات المحلية حتى ولو كانت مُعدة إعداداً جيداً، إذ تضمن المشاركة المحلية استمرارية مشروعات التنمية و التخفيض من تكاليفها، و يتم ذلك من خلال إعطاء فرصة للمواطنين لإبداء آرائهم

[1]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية- ممارسات و فاعلون**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 205-206.

[2]- Weaver.C, **Le Développement par le Bas: vers une doctrine de développement territorial**, éd : Litec, Paris, 1988, p 179.

[3] - مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 234.

[4]- خاطر أحمد مصطفى، **تنمية المجتمع المحلي-الاستراتيجيات ونماذج الممارسة**، المكتبة العامة، الإسكندرية، 2000، ص 19.

[5] - jean- Louis Guigou, **Le Développement local, Espoirs et Freins**, éd: Economica, Paris, 1986, p 47.

ومقترحاتهم حول الاحتياجات والمتطلبات التي تخص مُجتمعاتهم وتلبي تطلعاتهم ويكون ذلك من خلال: [1]

- تشجيع منظمات المجتمع المدني لقيادة مشروعات الخدمات العامة.
- تكثيف سياسة الاتصال مع المُواطنين وإشراكهم في القرار المحلي.
- تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية.

ومن تم فإن المشاركة الشعبية تضمن استمرارية مشروعات التنمية والتخفيض من تكاليفها وتؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري المختص بعملية التنمية.

2-الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:

إن الاعتماد على الموارد المحلية يؤدي إلى تحقيق منفعة اقتصادية وتعتبر من أساليب التغيير الحضاري للمشروعات، من خلال إدخال الأنماط الحضارية الجديدة مع الأنماط القديمة، وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع واستعمال موارد جديدة غير مألوفة كما تُسهم في عملية التقليل من تكلفة المشروعات.

3-تكامل المشروعات:

يُقصد به ارتباط تخطيط وتنفيذ برنامج معين ببقية البرامج الأخرى، وتحديد الأهداف العامة والنوعية لبرامج كل قطاع ومراعاة التنسيق فيما بينهما وبين غيرها من برامج القطاعات الأخرى، مع تحديد واضح لأبعادها البشرية والمكانية والزمانية.

4-**التخطيط المحلي:**

يهدف التخطيط المحلي إلى تنظيم أوجه النشاط المختلفة في كافة القطاعات وعلى كافة المستويات من خلال تضافر جهود المسؤولين في الإدارة المحلية مع مراعاة:[2]

- ❖ أن يكون التخطيط شاملاً ومتكاملاً لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف المنشودة.
- ❖ يكون التخطيط واقعياً على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.
- ❖ أن يكون التخطيط مرناً بحيث يُعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم.

---

[1] -حسين عبدالقادر، **الحكم الراشد و إشكالية التنمية المحلية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012، ص 62.

[2]- مريم أحمد مصطفى، **دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 168.

ثالثاً: العوامل المُتحكمة في التنمية المحلية

تشمل التنمية المحلية على عمليات اقتصادية واجتماعية يترتب عنها تغيير في سلوك المواطنين ونمط حياتهم، ويتحكم في ذلك مجموعة من العوامل التي نتطرق إليها فيما يلي:

1-البيئة:

إن تحليل البيئة محل التنمية المحلية يستلزم الأخذ بالحسبان مجمل الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسكانية وحتى التكنولوجيا والدينية كونها تشكل عناصر مرتبطة فيما بينها ذات علاقات متبادلة على التنمية المحلية، ويمكن أن نحللها من خلال العناصر التالية:[1]

أ-السكان:

إن أصل وجود أي مجتمع محلي مرتبط بتواجد مجموعة أفراد فيه تربط بينهم علاقات اجتماعية تأخذ في الغالب طابعاً تكامُلياً، لذلك فتواجد السكان يعتبر عنصر أساسي لوجود المجتمع المحلي.

ب-الموقع الجغرافي:

يعني الحيز المكاني الذي يتواجد به أفراد المجتمع المحلي وفقاً لنصوص تنظيمية تحدد نطاقها، وتضم هذه الأماكن مختلف المرافق الضرورية للمواطنين: معاهد، مدارس، مستشفيات، مواصلات.. إلخ.

ج-الديانة، العادات و التقاليد:

تتأثر المُجتمعات بطقوسها الدينية وموروثها الحضاري والاجتماعي من عادات وتقاليد، وهذا ما ينعكس على موقفها من التنمية المحلية، فقد تكون هناك مواقف مُتقبِلة لأي مبادرة تنموية ويعني ذلك نجاحها، وقد تكون مواقف مُضادة لكل إصلاحات تنموية محلية ما يعني فشلها، ومن ثم فإنه ما من جماعة محلية إلا وتحترم قيمها الاجتماعية من دين وعادات وتقاليد، وبالتالي قد تكون عناصر مُساعدة أو مُهدمة للتنمية المحلية.

[1]- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، بتصرف، دار الأمة، 2014، ص 22-23.

2- هيكل الإدارة المحلية:

يسمح التنظيم الهيكلي الجيد بتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات والاتصالات الفعالة، وبذلك فهو يُمثل أحد الجوانب الهامة لكل تنمية محلية شاملة، وعليه لابد من توفر محددات في الهيكل التنظيمي المُشرف على عملية التنمية المحلية، والمُتمثلة في:

- الإلمام بطرق الإدارة الحديثة ومهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- قُدرات المواءمة و التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية.
- المرونة والاستعداد لقبول أفكار جديدة والقدرة على توظيفها.

وبالتالي فإن التنظيم الإداري المحلي يكتسي أهمية بالغة، ويُؤثر على مسار التنمية المحلية، وذلك يرجع إلى أنه:[1]

- نظام يسمح بالمحافظة على القيم التقليدية الموروثة بالمجتمع باختلافها سواء كانت اجتماعية، ثقافية أو حضارية.
- تُخفف من مخاطر تركيز السلطة وتُساعد في تجنب وقوع أخطاء من الإدارة المركزية.
- لولا وجود التنظيم الإداري المحلي لما أمكن حُكم أعداد كبيرة من السكان، فالسلطة المركزية يتعذر عليها الإلمام الكامل بمتطلبات واحتياجات الأفراد ورغباتهم المحلية، فتوسع أنشطة الدولة يجعلها عاجزة عن إدارة جميع الأنشطة وتقديم كل الخدمات من المركز.

3-الفاعلون:[2]

يُراد بهم القيادات المحلية التي تقع على مسؤوليتهم قيادة التنمية المحلية، ويمكن هنا التمييز بين قيادات محلية مُنتخبة وأخرى معينة من السلطة المركزية، فالقيادات المنتخبة يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة من أجل تنمية الإقليم الذي اختاروهم أفراده، وفي هذا الصدد يجب مراعاة طرق تشكيل المجالس المنتخبة وحجم الوحدة المحلية نفسها ودرجة التقدم الحضاري، فالملاحَظ أن انتخاب القيادات المحلية قد يتأثر بالعلاقات غير الرسمية بالاعتماد على القرابة أو النسب أو غيرها من العلاقات

[1]- عادل محمود حمدي، **الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص377.

[2]- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 24.

الاجتماعية، وقد يتم الاختيار على أساس أنواع معينة من الخدمة التي يُؤديها الشخص تمكنه من اكتساب ثقة الجماهير وتزيد من مركزه القيادي.

رابعاً: وسائل تحقيق التنمية المحلية

تتعدد وسائل تحقيق التنمية المحلية وفق النصوص التي تُنظم الجماعات المحلية، حيث تتنوع ما بين وسائل مالية وأخرى بشرية، وهي التي تشكل أدوات تدخلها في مختلف المجالات التي تمارس فيها اختصاصها الفعلي في الميادين التنموية.

1-الوسائل المالية المحلية:

تشتمل على الجباية المحلية، والتمويل الذاتي ومداخيل الأملاك، وتحتل الجباية المحلية مكانة هامة في المصادر المالية للجماعات المحلية، حيث تشكل المصدر الأساسي لتمويل نشاطها، وتمثل على مستوى الجماعات المحلية أكبر المداخيل الذاتية، ويمكن تقسيم الموارد الجبائية حسب الجهة المنتفعة إلى ضرائب محصلة لفائدة الدولة وضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية.

كما أنه يُقصد بالتمويل الذاتي اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، ويُحدد نسبة الاقتطاع قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية البلديات، وقرار وزاري لميزانية الولايات ويتراوح عموما بين 10% و20%.

أما في ما يخص مداخيل الأملاك فهي تلك الاسهامات المقدمة من الأشخاص للجماعات المحلية في مقابل الاستفادة من خدمة معينة، وتشمل تأجير العمارات و البنايات والعمارات وحقوق الطرق والتوقف ومداخيل الحظيرة العمومية.

وبالتالي فتجديد نظام تمويل التنمية المحلية ليس مجرد اختيار ايدولوجي تفرضه الفلسفة الجديدة وإنما هو حتمية يُبررها نوعين من الأسباب:[1]

- الأسباب النظرية: يُمكن حصرها في العامل الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.
-الأسباب العملية: مثل زيادة النفقات المحلية، زيادة عدد السكان.

[1] - zaib said, **l'expérience de la décentralisation en Algérie**, éd: Dehleb, Alger, 1995, p43.

2-الوسائل المالية الخارجية:

بهدف الاستجابة للحاجيات المحلية في مجال التنمية فقد تنوعت الوسائل وفقاً لقانون الولاية والبلدية:[1]

أ-**الصندوق المشترك للجماعات المحلية:** وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتولى تسيير صناديق الضمان و التضامن للبلديات والولايات:

***صندوق الضمان:** يوجه أساساً للبلديات والولايات لضمان تقديرات للرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة، ويتمثل دوره في الدفع المنتظم للبلدية عند ظهور اختلالات في التقديرات الجبائية التي تتضمنها ميزانية البلدية، والمساعدة في تدارك تخفيضات القيم التي لم يتبين تحصيلها من خلال الضرائب المباشرة خلال السنة المالية وتأمين تحصيل الولايات تحصيلاً كلياً لتقديراتها الجبائية في مجال الضرائب المباشرة المحلية.

***صندوق التضامن:** يتولى عدة مهام كدفع الضرائب المحصلة والموارد المشتركة بين الجماعات المحلية ودفع تخصيصات استثنائية للولايات التي تعاني وضعية مالية صعبة على وجه الخصوص أو التي تواجه كوارث أو حوادث غير متوقعة.

ب-القروض: يمكن للجماعات المحلية اللجوء إلى المؤسسات المالية للحصول على قروض نتيجة للشخصية التي تتمتع بها، ولابد أن يكون اللجوء الى هذا النوع من الموارد، إلا في حالة الضرورة القصوى حتى تحافظ على استقلاليتها.

جـ-الإعانات: الإعانة هي سلطة مالية تملكها الدولة دون أي منازع لها لأنها استثنائية، وهذه السلطة كانت دائماً محل تبرير، وقد حددت الدولة رسمياً وظائف للإعانات، وتتمثل في دفع الجماعات المحلية للعمل في إطار الاختيارات الوطنية للتنمية وسد حاجيات الجماعات المحلية في مجال التجهيز.

د-الهبات والوصايا: تعتبر من الوسائل المالية المتاحة للجماعات المحلية ولها الإرادة الحرة في قبولها أو رفضها، وهذا ما ينطبق أيضاً على المؤسسات العمومية التابعة لهما شريطة أن تكون مرفقة بأعباء وشروط أو تخصيصات، ونظراً

[1]- المواد 211- 212-213، القانون 11-10، **قانون البلدية.**

لطبيعتها خاصة كونها غير متوقعة فإنها لا تضمن تغذية الميزانية المحلية وكذا توازنها.[1]

3-الوسائل البشرية:

يُعتبر الإنسان العنصر الأساسي في التنمية، حيث أن هذا العنصر ضروري وهام لإعطاء ديناميكية لأي عمل تنظيمي وتنموي، ومن بين الوسائل البشرية نجد المخطط السنوي للموارد البشرية، وفي هذا الإطار جاء المرسوم التنفيذي 95_ 126 في مادته السادسة، والمتضمنة للمسار المهني للموظفين والأعوان والعموميين في الدولة، بحيث يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية أن تُعد مخططاً سنوياً لتسيير الموارد البشرية تبعاً للمناصب المالية المتوفرة، والغرض منها هو ضبط العمليات التي يجب القيام بها خلال السنة المالية، لاسيما ما يتعلق بالتوظيف والترقية والتكوين وتحسين المستوى وتحديد المعارف والإحالة على التقاعد، أما فيما يخص موقع برنامج التكوين نجد:

- تكوين داخلي بعيداً عن العمل.
- تكوين داخلي أثناء العمل.
- تكوين خارجي.

من خلال ماسبق يتضح لنا ضرورة تزويد الجماعات المحلية بجهاز بشري لتنفيذ هذه الاختصاصات، وهو ما يُبرر إنشاء مراكز وطنية لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية وتحسين مستوياتهم.

خامساً: أهداف سياسات التنمية المحلية بالجزائر

تتبنى الدولة سياسات التنمية المحلية وتسعى من خلالها لتحقيق أهداف ذات أبعاد مختلفة تمس عدة ميادين، وفقاً لتخطيط علمي واعي ودقيق يُلبي احتياجات المجتمع المحلي، وعليه يُمكن أن نشير فيما يلي إلى الأهداف المرجوة من اعتماد سياسات التنمية المحلية في الجزائر:[2]

❖ التخفيف من الفوراق التنموية بين الولايات.

---

[1]- المادة 151، القانون 12-07، **قانون الولاية.**

[2] - فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**، مرجع سابق، ص 254.

- ❖ إشراك المواطنين في تحديد الاحتياجات والأعمال المراد القيام بها.
- ❖ تثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- ❖ دعم الأنشطة الاقتصادية المُنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات)، مع تشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية.
- ❖ القضاء على البناء الغير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الداخل.
- ❖ تحسين ظروف و إطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة و ترقية نوعية الخدمات الجوارية، وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان خصوصاً بالمناطق الريفية.
- ❖ ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (الكهرباء، الغاز، المواصلات، الصرف الصحي، الإنارة العمومية...إلخ).
- ❖ ترقية الأنشطة الاقتصادية المُلائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- ❖ محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة و المُهمشة وإدماجها في المجتمع.
- ❖ إستخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.

المطلب الثاني: برامج التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر:

بدأ الاهتمام مُبكراً بالتنمية المحلية والدور الذي تُؤديه برامجها ومشروعاتها من خلال تطبيق المخطط الثلاثي الأول 1967- 1969، والمخطط الرباعي 1970- 1974 ، والمخطط الثاني 1974- 1977، والتي من خلالها تم التنازل عن بعض البرامج الخاصة لصالح الجماعات المحلية وتعميق التوجه نحو العمل المحلي بشكل أكبر، بعدها تم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعداداً وتسييراً، والتي عُرفت بالمخططات البلدية للتنمية **PCD** إلى جانبها البرامج القطاعية غير الممركزة **PSD.**

أولا: البرنامج البلدي للتنمية PCD

يُعتبر هذا البرنامج الأكثر استعمالاً منذ سنة 1974 بعد صدور المرسوم رقم 73- 136، المؤرخ في 09 فيفري1973، والمتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية من حيث الاختيار وملائمة المشروعات المقترحة وأثرها المباشر على الجماعات المحلية.

إن المخطط البلدي للتنمية يُعد بمثابة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي العام، والذي يمس جميع القطاعات والذي يستجيب للأهداف التنموية التي حُددت له على مستوى البلدية.

يقوم المجلس الشعبي البلدي بتقدير ودراسة ملائمة النشاطات والبرامج الواجب القيام بها وفق احتياجات سكان البلدية والوضعيات الاستعجالية التي يجب أن تحتل الأولوية في ظل الأولويات والتوجهات الوطنية وخصوصيات إقليم البلدية، ويتم إعداد المخططات وفق جملة من الأعمال المسبقة، من خلال معرفة المحيط البشري والمادي للبلدية، وتمُر إجراءات التحضير والتسجيل بالمراحل التالية:[1]

- ✓ ضبط قائمة مقترحات المشروعات.
- ✓ مشاركة المصالح التقنية لضمان تحقيق وحسن سير المشروع عند الإنجاز.
- ✓ ضمان وجود دراسة وتوفر القطع الأرضية.
- ✓ تحكيم الاقتراحات على مستوى لجنة الدائرة.
- ✓ تقديم البرامج للمجلس الولائي بهدف ضمان التكامل مع باقي البرامج.
- ✓ إعداد البطاقات التقنية للمشروعات المقبولة، وتسجيل المشروعات من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وتبلغيها عن طريق الوالي للبلديات.

أما عملية التنفيذ فتتم على مستوى البلدية عن طريق اختيار المتعاقد أو الشركة المُكلّفة بالانجاز ضمن الإطار القانوني المحدد في الصفقات العمومية، ثم متابعة سير المشروعات بعد ذلك عن طريق مكتب الدراسات أو القسم الفرعي المتخصص قطاعياً، ثم الاقتصار بإنجاز الأشغال بواسطة وضعيات شهرية.

[1]- محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه-تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، السنة الجامعية 2010-2011، ص 207.

ومنه يتضح لنا أن الدولة من خلال برامج التنمية تُؤكد على سياسة اللامركزية لاسيما في مجال التخطيط، بحيث تتيح الدولة حسن سير الخدمة العمومية وتشجيع التضامن المحلي، وتُتيح لسكان البلدية من خلال هذه المخططات التعبير عن طموحاتهم.

ثانياً: البرنامج القطاعي غير المُمركز للتنمية PSD

يكتسي هذا البرنامج طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخططات لها.

يتضمن المخطط القطاعي غير الممركز P.S.D مختلف المشاريع والبرامج التنموية في مختلف قطاعات الخدمة، تشرف عليه المديريات الولائية التابعة للوزارات بالعاصمة وهو على نوعين مخطط سنوي و مخطط متوسط المدى.[1]

إن المخطط القطاعي يبين على المدى المتوسط مختلف البرامج والوسائل والأهداف المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية،[2] ويُعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

كما يُمكن للمجلس الشعبي الولائي إبداء رأيه المُعلل أثناء القيام بإعداد مخطط الولاية في مجال المشاريع ذات الطابع الوطني المُبرمجة لإنجازها بالولاية، ويمكن أن يقدم ملاحظاته في حدود الشروط التالية:[3]

- إمكانية وقدرة إنجاز المشروع والقيمة الحقيقة التي يُكلفها المشروع قصد إنجازه.
- قدرة الولاية في تمويل المشروع و طرق التمويل.
- المردودية الاقتصادية والإنتاجية للمشروع الاقتصادي.
- الفوائد الاجتماعية للمشاريع الغير إنتاجية.
- الآجال الزمنية لتنفيذ المشروع والنتائج المنتظرة.

---

[1]- محفوظ لعشب، **سلسلة القانون الإقتصادي: قوانين الإصلاحات الإقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 12.

[2]- المادة 80، القانون 12-07، **قانون الولاية.**

[3]- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 70.

ثالثاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)

أنشئ هذا البرنامج سنة 2001، ويهدف إلى إنعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشروعات مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة القطاعية المركزية ومخططات البلدية للتنمية، ويخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي، إلا أنه يوجد اختلاف وحيد يكمُن في أن اعتمادات الدفع لا تلغي بانتهاء السنة؛ وإنما توضع على مستوى الحساب الخاص لخزينة الولاية.

الجدول رقم 4-1: توزيع الاعتمادات المالية حسب القطاعات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45	%8,5
دعم النشاطات المنتجة	10,6	20,2	22,5	12	65,3	%12,8
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3	114	%21,7
الأشغال الكبرى	93	77,9	37,6	2	210	%40
تنمية الموارد البشرية	39	29,9	17,4	3,9	90,2	%17
المجموع	181	181,9	126,2	36	525,2	%100

المصدر: المديرية العامة للميزانية- وزارة المالية. **الوحدة: مليار دج**

إمتد هذا البرنامج لمدة 04 سنوات (2001-2004)، بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، منها 114 مليار دج للتنمية المحلية تتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات وتعزيز المرافق العمومية وتحسين ظروف المعيشة وتنمية الموارد البشرية، كل هذه العمليات تدخل ضمن المحاور الأساسية التالية:

- المخططات البلدية للتنمية والموجهة في غالبها إلى تشجيع التنمية المحلية.
- المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير.
- المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية والولائية.
- المنشآت القاعدية الإدارية والمنشآت القاعدية المتعلقة بالبريد والمواصلات.
- حماية البيئة والمحيط.

رابعاً: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

خُصصت 1908 مليار لبرامج التنمية المحلية من المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج:

الجدول رقم 4-2: رخص مشاريع التنمية المحلية المتضمنة في برنامج دعم النمو

القطاعات	المبلغ	النسبة%
برامج بلدية للتنمية	200	10,48
الصحة العمومية	85	4,45
التكوين المهني	58,5	3,06
السكن	555	29,08
التضامن الوطني	95	4,97
التربية الوطنية	200	10,47
الجامعة	141	7,38
تزويد السكان بالماء	127	6,65
الشباب والرياضة	60	3,14
الإذاعة و التفزيون	19,1	1
الثقافة	16	0,83
الغاز والكهرباء	65	3,24
عمليات تهيئة الإقليم	26,4	1,38
تنمية مناطق الجنوب	100	5,23
تنمية مناطق الهضاب العليا	150	7,85
المجموع	1908,5	100

المصدر: المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية. **الوحدة: مليار دج**

يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة (2001-2004)، ولوضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مُولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، وللمساعدة على تحسين مستوى المعيشة للسكان بتطوير البنية التحتية للبلاد، لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة.

خامساً: الصناديق الخاصة (الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب)

يهدف هذا الصندوق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية، أما عن البرامج المرشحة للتمويل من الصندوق فتتمثل في إعادة تنشيط الواحات، حماية وتثمين الأوساط الطبيعية للحيوانات والنباتات والأملاك الأثرية والتاريخية، بالإضافة إلى مشاريع الاستصلاح المكثف بخصوص مشاريع تكثيف شبكات المنشآت القاعدية والاتصالات.

يتضمن هذا الصندوق 13 ولاية تضم حوالي 258 بلدية، في حين أن برنامج الهضاب العليا يهدف إلى إعادة التوازن الجهوي وتوفير شروط استقرار النشاطات وبعث التشغيل من خلال التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية؛ وعليه فهذه الصناديق تهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المختلفة مقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية وتحسين معيشة السكان وتحقيق التنمية المحلية.[1]

الجدول رقم 4-3: نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998- 2006)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005/ 2009
البرامج البلدية للتنمية PCD	15,03	18,20	35,51	39,61	41,80	45,47	27,01	200
البرامج القطاعية للتنمية PCD	27,51	29,42	49,16	80,97	158,78	242,49	187,81	1708,5
المجموع	42,54	47,62	84,01	120,58	200,58	287,96	214,82	1908,5

المصدر: فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية**، مرجع سابق، ص 262. **الوحدة: مليار دج**

سادساً: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU

يُعد هذا المخطط أداة للتخطيط المجاني والتسيير الحضري، حيث يُحدد التوجيهات الأساسية العمرانية للبلدية أو للبلديات المعنية، آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة، ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.

ويعود الأصل القانوني لهذا المخطط إلى القانون 90-29، الصادر في 1990/12/01، المتعلق بالتهيئة والتعمير، وهو مخطط مفروض على البلدية إتباعه طبقا لأحكام المادة 24 من القانون ذاته.

يبادر المجلس الشعبي البلدي بإعداد المخطط، الذي يحوي تقرير مفصل حول الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسكانية للمكان المعني، مع توضيح احتمالات التنمية الممكنة بالنظر إلى إمكانية الجماعة الإقليمية، وهو بذلك يتضمن معلومات ومعطيات إحصائية توضح:

[1]- محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، مرجع سابق، ص 53.

- نمط ونوع التهيئة المقترح بالنظر إلى التوجيهات الخاصة بمجال التهيئة العمرانية.
- جهة التخصص الغالبة للأراضي، ونوع الأعمال التي يمكن حصرها عند الاقتضاء.
- وجود وثائق توضيحية وإحصائية حول المجالات المعنية بالتخطيط لتوضيح شبكات الطرق للمناطق المعمورة بالسكان، والمناطق التي لها إمكانية التحول إلى مُجمّع سكني مستقبلاً، إضافة إلى وثائق حول الأراضي الفلاحية ذات الإمكانيات الزراعية المرتفعة والجيدة.
- مخطط شبكة المياه الصالحة للشرب وأهم الاقتراحات البلدية، فيما يخص الطرق الجيدة لإيصال المياه، بالإضافة إلى تحديد مواقع التجهيزات الجماعية ومنشآت المنفعة العمومية.

سابعاً: مخطط شغل الأراضي P.O.S

يُعتبر مخطط تفصيلي يحدد طرق شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و يجب أن تُغطى كل بلدية أو جزء منها بمخطط شغل الأراضي، بحيث يُحضر هذا المشروع بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته.

ثامناً: المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة

يلعب القطاع الاقتصادي العام والخاص المحليين دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المحلية، ويشمل المؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع الاقتصادي والصناعي والتجاري.

وقد خول القانون للجماعات المحلية حق إنشاء مؤسسات عمومية، وضبط شروط إنشاء المؤسسات العمومية المحلية وطرق تنظيمها وسيرها، وفيما يُلي نُبين أنواعها:

1- المؤسسات العمومية الولائية:

هي مؤسسات تابعة للقطاع العام تؤسس بموجب مداولة يُصدرها المجلس الشعبي الولائي بعد المصادقة عليها من طرف وزير الداخلية والوزير المعني بالنشاط الذي تختص به هذه المؤسسة عن طريق قرار مشترك بينهما، على أن يتضمن هذا القرار كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة العمومية محل الإنشاء، والتي تنحصر في:

- تسمية المؤسسة ومقرها.
- طبيعة الأعمال والأهداف المُسندة إليها.
- اختصاصاتها.
- نطاقها الإقليمي.
- السلطة الوصية عليها.

يُدير المؤسسة العمومية الولائية مجلس إدارة يتشكل من الوالي أو من يمثله، رئيس المجلس، ممثلي المديريات الولائية التي لها علاقة بنشاط المؤسسة، عضوان من المجلس الشعبي الولائي، مدير المؤسسة، هذا الأخير يقوم باقتراح مشروع نظام داخلي للمؤسسة التي يديرها ويصادق عليه مجلس الإدارة.[1]

أما بخصوص التسيير المالي للمؤسسة فنميز بين المؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع الإداري التي تخضع للقواعد المحاسبية المطبقة في ميزانية التسيير لمصالح الولاية، والمؤسسات العمومية الولائية ذات الطابع التجاري التي محاسبتها تتم على أساس نمط تجاري تقييداً بالمخطط الوطني للمحاسبة، أين يتم تكليف العمل المحاسبي وتداول الأصول لعون محاسب يعتمده وزير المالية.

2- المؤسسات العمومية المشتركة مابين الولايات

تُحدث هذه المؤسسات المشتركة بموجب مداولات المجالس الشعبية الولائية للولايات المعنية، ويترأس مجلس إدارتها والي الولاية المتواجد بها مقرها أو ممثلا عنه، وعضوية المديرين التنفيذيين للقطاعات المعنية بنشاط المؤسسة وعضوان عن كل مجلس شعبي ولائي للولايات المعنية ومدير المؤسسة والعون المحاسب في المؤسسة.

3-المؤسسة العمومية المشتركة ما بين الولاية والبلديات

بموجب مداولات المجلس الشعبي الولائي والمجالس الشعبية البلدية، يمكن تأسيس مؤسسة عمومية مشتركة مابين الولاية والبلديات في إطار تجسيد التعاون المشترك بين الجماعات الإقليمية ويتكون مجلس الإدارة لهذا النمط من:

- والي الولاية التي بها مقر المؤسسة رئيساً للمجلس.

[1]- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 72.

- المديرين التنفيذيين على مستوى الولاية للقطاعات التي لها علاقة بهدف المؤسسة.
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية للبلديات المعنية بهدف أو نشاط المؤسسة.
- عضوان عن كل مجلس شعبي بلدي.
- مدير المؤسسة.
- العون المحاسب في المؤسسة.

4-المؤسسة العمومية البلدية:

تنشأ هذه المؤسسة بمبادرة من البلدية عن طريق مداولة يصدرها المجلس الشعبي البلدي بعد المصادقة عليها من طرف الوالي وتخص قطاع نشاط معين (اقتصادي أو خدماتي)، ويتشكل مجلس الإدارة من رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته رئيساً والكاتب العام للبلدية وعُضوان من المجلس الشعبي البلدي ومدير المؤسسة والعون المحاسب في المؤسسة ويسهر مجلس الإدارة على:

- العمل على إعداد قواعد تنظيمية وتسيرية للمؤسسة و وضع نظام داخلي خاص بها.
- وضع تنظيم هيكلي وجدول عدد العمال.
- إعداد ميزانية المؤسسة ومسك الحسابات.
- متابعة عملية الشراء والإيجار التي تقوم بها المؤسسة.
- دراسة الشروط العامة لعقد أي اتفاقية أو صفقة.
- دراسة إمكانية قبول القروض والبرامج الاستثمارية.

بناء على ما سبق يُمكن أن نستخلص بأن لا أساس لتنمية محلية دون توفير وسائل مالية واقتصادية و ضرورة تفعيل إنشاء مؤسسات عمومية محلية ذات طابع اقتصادي.

المطلب الثالث: مُفارقات التنمية بالجماعات المحلية في الجزائر

تقوم الجماعات المحلية بدور فعال في التنمية المحلية كونها تتميز بقربها من المواطن، وهذا القرب يجعلها أقدر على إدراك طبيعة الظروف والحاجات والأماني المحلية كما يمنحُها دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد ويُهيئ لها فرص

النجاح في تنفيذ السياسات الوطنية، لتُصبح واقعاً ملموساً يحقق تطلعات الجماهير ومن ثم فالجماعات المحلية تُعتبر بمثابة قناة تنقُل مشكلات المجتمع وحاجاته من جانب وتسعى لحل هذه المشكلات والوفاء بالحاجات من جانب آخر.

أولا: الأدوار التنموية للجماعات المحلية بالجزائر

تكمن الأدوار التنموية للجماعات المحلية بالجزائر في ترقية وتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بالمواطن المحلي وفقا لبرناج مُنسجم ومستدام على المدى القصير، المتوسط والبعيد في ظل النصوص القانونية المنظمة لها.

يشمل مجال التنمية المحلية على المستوى الغير مركزي في المشاريع المخططة المتمثلة أساساً في المخططات البلدية للتنمية PCD، والمخططات القطاعية غير الممركز PSD الخاصة بمصالح الدولة غير الممركزة والتي تشرف علي مُتابعتها المديريات الولائية، وفقاً للقوانين التنظيمية التي فَصَلت في صلاحيات الجماعات المحلية وبين أدوراها فيما يتعلق بالتنمية المحلية:

1-بالنسبة للبلدية:

فقد خُصت بجملة من الصلاحيات في مجالات التنمية، وذلك منذ اعتماد أول قانون لها سنة 1967، ثم جاء بعده القانون البلدي الجديد على إثر التعديل الدستوري لسنة 1989، والذي نص على التوجه نحو اقتصاد السوق واعتماد التعددية الحزبية، وكذا مُختلف القوانين المتعلقة بالبلدية سواء القانون 90-09 أو القانون 11-10، حيث ركزت كُلها على جملة من الصلاحيات للبلدية التي تدخل في إطار تحقيق التنمية المحلية، والمُتمثلة في:[1] التهيئة والتنمية المحلية – التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز– التعليم الأساسي– الأجهزة الاجتماعية، السكن حفظ الصحة ونظافة المحيط، والاستثمارات الاقتصادية.

لذلك يُعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية الموافقة لمدة عهدته في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، ويكون اختيار العمليات التي تُنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من

[1]- المادتين 122-123، القانون 11-10، **متعلق بالبلدية.**

صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، ويُبادر بكل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية لنشاطات الاقتصادية بما يتماشى مع طاقات البلدية ومُخططها التنموي.

ب-بالنسبة للولاية:

اعتبرت منذ نشأتها جماعة عمومية إقليمية ولها اختصاصات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وعُززت أدوارها التنموية ضمن قانون 12-07 الذي رسخ أهمية التنمية المحلية، بحيث نصت مواده على إمكانية أن يقترح المجلس الشعبي الولائي سنوياً قائمة مشاريع قصد تسجيلها في البرامج القطاعية العمومية، ويُعد مخططاً للتنمية على المدى المتوسط يُبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويُعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

كما يُمكن للمجلس أن يُمارس اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية ويتداول في المجالات التالية:[1] السياحة، الإعلام والاتصال، التربية والتعليم العالي والتكوين، الشباب والرياضة والتشغل، السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية، الفلاحة والري والغابات، التجارة والأسعار والنقل، الهياكل القاعدية الاقتصادية وترقية المؤهلات النوعية المحلية.

ثانياً: إعادة الاعتبار للدور التنموي للجماعات المحلية بالجزائر

قبل الحديث عن أي تنمية لا بُد من أن تكون مفاهيم كل من اللامركزية والديمقراطية المحلية هي مفاهيم مرتبطة ومتكاملة وموجودة فعلياً وإلا سيبقى مشوار التنمية المحلية يُواجه نفس العراقيل والصعوبات التي تحول دون تحقيق الأهداف، بالموازاة مع تكريس الاستقلال الإداري فإن ذلك يقتضي أيضاً تطبيق الاستقلال المالي، ما يؤكد المسؤولية المالية للمواطنين وإسهامهم في ميزانية إدارتهم المحلية، لذا وجب التفكير في التكريس الفعلي لسياسية اللامركزية لأنها الوسيلة الوحيدة التي تضمن استقلالية الجماعات الإقليمية ومبادئها في مجال المشاريع التنموية المحلية.

وبالتالي أصبح من الضروري إعادة النظر في الصلاحيات المخولة للجماعات المحلية، وبالخصوص البلديات وضرورة مُطابقة هذه الصلاحيات مع الإمكانيات

[1]- المادة 77، القانون 12-07، **متعلق بالولاية.**

المتاحة، فالإختلالات التي تعرفها الجماعات المحلية انطلاقاً من عجزها على توفير الموارد اللازمة لتغطية الحاجات العامة وعدم قُدرتها على تحقيق التنمية المنشودة، أدت إلى ضرورة تغيير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الشريك.[1]

بالرجوع إلى قانون البلدية نجد أنه ينُص صراحة على أن البلدية:[2] تمارس صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون وتُساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

ويجب على البلدية:[3] أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانوناً في كل ميدان، ويرافق كل مهمة جديدة يعهد بها إلى البلدية أو تحول لها من قبل الدولة التوفير المتلازم للموارد المالية الضرورية للتكفل بهذه المهمة بصفة دائمة.

لكن في أرض الواقع يتضح لنا جلياً ذلك الفرق الواسع والكبير بين الإمكانيات المُتوفرة لتسيير المصالح وبين الاحتياجات الحقيقية لتأمين سيرها بصفة صحيحة وسليمة، الأمر الذي يفرض على المُشرع إعادة النظر في الصلاحيات والاختصاصات وفق المصادر المحلية المتوفرة والإمكانيات المتاحة، وتوجيهها بطرق سليمة نحو الأهداف الإنمائية المحلية المسطرة، فعلي سبيل المثال يُمكن أن نُميز بين:

- **صلاحيات ذات النفع المحلي:** تُعتبر هذه بمثابة الصلاحيات التقليدية التي من أجلها وُجدت البلدية؛ خدمة لمواطنيها وتسهيلاً لكل أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية؛ وعليه فهي المسؤولة على تزويد المواطن بالماء الصالح للشرب ومراقبة وصيانة قنواته، مشاريع صرف المياه القذرة، حفظ وصيانة صحة المواطن، إنجاز الطرق وتعبيدها وإنارتها...إلخ، الشيء الذي يؤدي إلى تسهيل وتحفيز الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها الرفع من مستوى المداخيل الجبائية نتيجة

[1] -Mohamed Sbihi, **La gestion des finances communales**, Librairie Babel, Rabat, 1992, P 19.

2- المادة 03، القانون 11-10، **متعلق بالبلدية**.

3- المادة 04، القانون 12-07، **متعلق بالولاية**.

لانتشار الأنشطة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يُمكن إبقاء هذه الخدمات ذات الطابع المحلي ضمن صلاحيات البلدية.

غير أن البلديات لها أيضاً صلاحيات تقديم خدمات ذات بُعد وطني، وهذا ما يتطلب إمكانيات كبيرة يصعب توفرها لدى البلديات:

➢ **صلاحيات ذات النفع الوطني:** يُمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:[1]

- **إنجاز وصيانة المراكز الصحية:** بالرغم من أن هذه المهام من صلاحيات وزارة الصحة إلا أن البلدية مطالبة بإنجاز دور العلاج والمراكز الصحية، والتي تتطلب إمكانيات تفوق بكثير تلك التي تتوفر عليها البلديات.

- **إنجاز وصيانة المؤسسات التعليمية:** أوكل المشرع الجزائري إنجاز المؤسسات التعليمية للبلديات طبقاً للمقاييس الوطنية والخريطة المدرسية، وتعمل على توفير الأرضية الصالحة لبناء مثل هذه المؤسسات والسهر على صيانتها بعد الإنجاز، كما أوكلت لها مهام النقل المدرسي، غير أن هذا القطاع يُكلف البلديات أعباء كبيرة.

- **انجاز وصيانة المراكز الثقافية:** تدخل هذه المراكز ضمن صلاحيات وزارة الثقافة، غير أن البلدية مطالبة بإنجازها وصيانتها الشيء الذي يجعل من المستحيل أن تقوم البلديات بهذه المهام على أكمل وجه، حتى ولو قامت به يعتبر من باب المحافظة على هذه الصلاحية فقط.

إن إبقاء انجاز مثل هذه الهياكل ضمن صلاحيات البلديات، يُعتبر أمراً فيه كثير من الإجحاف على أساس أن هناك وزارات وصية على هذه القطاعات ولها ميزانيات لتقوم بإنجاز هذه الهياكل، ومن ثم فحجم هذه المهام يُمثل عبئا ثقيلاً جداً على البلديات وبالخصوص على مُنتخبين ليست لهم خبرة في تسيير الشؤون العمومية وتحقيق التنمية، وعليه يُمكن إعادة الاعتبار للدور التنموي للجماعات المحلية من خلال:

- إسناد المهام ذات النفع الوطني إلى الدولة والإبقاء على المهام المتعلقة بالسلطة العمومية، بحيث تتكفل كل وزارة بقطاعها المحلي وتسعى إلى تطويره بوسائلها المالية الخاصة بها.

[1]-عبدالكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية**، مرجع سابق، ص 145-146.

- يمكن للبلديات الاحتفاظ بكل المهام، غير أنه على الدولة أن تُؤمن تمويل الأعباء ذات النفع العمومي.

إن تفويض بعض الصلاحيات على المستوى المحلي يجعل الجماعات المحلية أكثر مسؤولية وتفهماً لمعنى الاستقلال المالي، وقد يكون هذا التفويض عن طريق:[1]

- ✓ تحديد قائمة ميزانيات البلديات حسب مستوى النمو ووفقا لقدراتها الاقتصادية.
- ✓ إشراك البلديات في تحديد الوعاء الضريبي وتوسيعه حسب الأنشطة الاقتصادية المتوفرة لديها.
- ✓ يمكن تقوية مسؤولية السلطات المحلية عن طريق ترك بعض الحرية في تحديد معدلات الاقتطاع بين مجال مضبوط ومحدد قانوناً.

لذلك يستوجب الأخذ بالحسبان خصوصية الجماعات المحلية (ريفية، حضرية...)، وكذلك العبء الضريبي الذي سوف يُفرض بالنظر إلى علاقته مع القدرة الشرائية للمواطن، تجنباً لأي تجاوزات في السلطة لإخضاع المُكلفين، وبالتالي حتى تقوم البلديات بأدوارها التنموية على أكمل وجه، يجب أن تكون مصادرها المالية أكثر استقلالية ومرونة لإنجاز المشاريع التنموية المسطرة وتحقيق الأهداف المرجوة.

إن المطالبة بإعادة النظر في صلاحيات الجماعات الإقليمية وتوفير الموارد المالية اللازمة والكافية لتحقيق التنمية المحلية لا يعني ذلك تهميش دور الدولة محلياً، وإنما يقصد بذلك أن تبقى الدولة الموجه للسياسة الاقتصادية العامة، مع ترك الحرية للجماعات المحلية في إعداد خطط تنميتها حسب ما تراه ملائماً لإمكانياتها ومواردها المالية، فالدولة تُعتبر أول شريك في التنمية المحلية.

في الواقع المعاش ولأسباب متعددة نجد أن الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية لم ترقى إلى المستوى المطلوب، سواء على المستوى الاقتصادي (الصناعة، الفلاحة...إلخ)، أو على المستوى الاجتماعي (توزيع السكنات، الصحة، التكافل الاجتماعي) بسبب نقص التجهيزات الضرورية وضعف المالية المحلية،[2] لذلك فعلى الدولة الراغبة في تحقيق تنمية محلية متوازنة ومستديمة أن تضع في مقدمة

---

[1]– نصر الدين بن شعيب، مصطفى شريف، **الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 162.

[2]- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص149.

اهتماماتها البحث عن أنسب الطرق والأساليب المُؤدية إلى التقليل من ثقل الفوارق الإجتماعية والإقتصادية على المستوى المحلي بين وحدة إقليمية وأخرى.

فأصبح من الضروري أن تلعب الدولة دوراً رئيسياً في إطار تنسيقي مع الجماعات المحلية يكون هدفه وضع برامج تنموية على المستوى المحلي، تمس عدة جوانب: التجهيز والإستثمارات الكبرى، التهيئة العمرانية؛ من منطلق أن الدولة تعتبر سلطة عمومية وهي الضامنة لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة التوازن الجهوي، وهي المحرك الأساسي الذي يُعيد بعث الإنطلاقة الإقتصادية للولايات و الجهات المحرومة.

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي كآلية لتنمية موارد الجماعات المحلية

تتوفر الجماعات المحلية بالجزائر على بعض المؤهلات والمقومات السياحية، حيث تضم عدة آماكن أثرية وتاريخية وسياحية متنوعة، ما يستلزم إعادة النظر في استراتيجية الجماعات المحلية اتجاه قطاع السياحة؛ ذلك أن الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي ودعم الدولة بوضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع ؛ سيُسهم لا محالة في زيادة الموارد المالية للجماعات المحلية ويُحقق التنمية المحلية المطلوبة عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي يعتبر رأس مالها العوائد من الأموال المتحصل عليها من قطاع السياحة.

المطلب الأول: تحديات وآليات دعم التنمية المحلية بالجماعات المحلية

أولا: تحديات التنمية المحلية بالجماعات المحلية

تُواجه الجماعات المحلية عدة تحديات في مجال تحقيق التنمية المحلية، والتي يُمكن أن نُبرزها فيما يلي:

1-على المستوى المحلي:

على المجتمعات المحلية أن تدرك بأن التنمية المحلية الناجحة تتطلب تجديد اقتصادي، بيئي واجتماعي، ولهذا السبب فإن ما تضعه من استراتيجيات وبرامج وخطط للتنمية المحلية، لابد من أن تكون مُجدولة باستراتيجيات للتخفيف من الفقر وإعداد توازن جهوي، وأن يترتب على ذلك إدخال المجموعات الفقيرة المحرومة والمهمشة في عملية التنمية.

تتأسس وتنشأ الشركات الكبرى في مناطق حضرية، وذلك بفضل وجود العديد من العوامل المشجعة على ذلك كالقرب من الأسواق والبنى التحتية وتوفر اليد العاملة، والعلاقات مع الموردين والمعلومات مع شركات أخرى، وكثيراً ما تعتمد ميزة إمكانية تحقيق التنمية المحلية في المناطق الحضرية على مستوى الإدارة الحضرية.

كما تشمل أيضاً العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة على المستوى المحلي، بتوافر السكن، الخدمات الصحية والتعليمية، توفر المهارات التحفيزات، الأمن، فرص التدريب.

ومن ثم فإنه يُمكن القول أن هذه العوامل للبنية التحتية على المستوى المحلي تمثل العمود الفقري لتحقيق التنمية المحلية، ومع ذلك فإن النشاط الأكثر أهمية وفعالية الذي يمكن للجماعات المحلية تنفيذه هو تحسين العمليات والإجراءات القانونية التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية.[1]

فالواقع يُبين وجود عدد كبير من الأنظمة المعقدة والتي تدار بطرق غير سليمة، خصوصاً ما تعلق بعمليات التسجيل لنشاطات الأعمال، وإذا تم تقليص هذه الإجراءات تستطيع الجماعات المحلية أن تُحسن مناخ الاستثمار فيها وتصبح معروفة كبيئة جاذبة للإستثمارات.

2- على المستوى الوطني:

تُعد السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والسياسات النقدية بشكل خاص عامل يؤثر على الجماعات المحلية وعملها، كما أن الهياكل التنظيمية علاوة على غيرها من الهياكل القانونية تؤثر في تشكيل مناخ نشاطات الأعمال، وهو ما يُمكن أن يُساهم أو يضر في تحقيق التنمية المحلية، ومثال ذلك معالجة التضخم، تخفيض معدلات الفائدة، إزالة القيود التنظيمية في مجال الاتصالات، وضع معايير بيئية...إلخ.

إن الملاحظ في وقتنا الحالي وفي أغلب أنحاء العالم أن الوظائف الحكومية تستمر في التحول إلى اللامركزية الإدارية، كما أن الصناعات الخاصة أصبحت أكثر تحرراً؛ فكل هذه التطورات لها آثار على المستوى المحلي، وبالتالي يستدعي الأمر إدراك الجماعات المحلية للمخاطر التي تنشأ عن هذه التطورات مع اغتنام الفرص المتأتية منها.

3- على المستوى الدولي

إن الأوضاع المحلية للهيئات المحلية هي التي تحدد ما للمجتمع المحلي من ميزة نسبية مفيدة، وبالتالي النظر في قدرتها على جلب الاستثمار الأجنبي والمحلي،

[1]- نورالدين يوسفي، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، السنة الجامعية 2009 -2010، ص 55.

باعتبار أن المدن الصغيرة وضواحيها يمكن أن تجد لها مواقع إستراتيجية وفرص لائقة يمكن من خلالها أن تنمو وتتنافس على المستوى الوطني أو الدولي.[1]

ذلك أن العولمة تُوفر فرص كثيرة لرجال الأعمال المحليين لاقتحام أسواق جديدة، كما تعمل على زيادة التنافس السياسي والاقتصادي بين الدول، وتُقدم أيضاً تحديات عن المنافسين الأجانب الذين يدخلون الأسواق المحلية، فالشركات المصرفية والصناعية والخدماتية متعددة الجنسيات تُنافس على المستوى العالمي بحثاً عن إيجاد مواقع جديدة تُنشئ فيها فروعاً لها يُمكن من خلالها العمل بأقل تكلفة وبكفاءة عالية، بالإضافة إلى أن مجال التكنولوجيا يشهد طفرة نوعية متجددة فالصناعات المتطورة تتطلب مهارات مخصصة عالية جداً، وبنية تحتية تستوعب هذه التكنولوجيا.

ثانياً: آليات دعم التنمية المحلية بالجزائر

تهدف الجماعات المحلية من خلال برامجها التنموية إلى تحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطن ومن تم تحقيق التنمية المحلية، وذلك عن طريق:

1- مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية:

يقتضي على الجماعات المحلية تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في صنع القرار المحلي حتى تتحقق التنمية المحلية، بحيث لابد من المرور الحتمي على القاعدة، وذلك بالقرب أكثر من المواطن والتعرف على تطلعاته وحاجاته.

فالجزائر بحاجة إلى دعم التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، ويتأتى ذلك بإشراك ومساهمة جهود الأفراد لاستكمال التقدم الاقتصادي ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب الوصول إليه، ولن يتحقق هذا إلا في ظل مناخ ديمقراطي متعافي وإطلاق حرية العمل السياسي، وفي ظل هذا المناخ ينمو ويزدهر المجتمع المدني المتمثل في الاتحادات والنقابات المهنية والعمالية والمنظمات والجمعيات الشبانية والنسائية التي يُمكن أن تلعب دور الرقيب على أداء الجهاز المحلي مما يُعزز من القيم الثقافية والعدالة والديمقراطية.[2]

---

[1] - **الدليل الاستثماري السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، البنك الدولي، من الموقع الإلكتروني: www.albankaldawli.org، أطلع عليه بتاريخ 12/03/ 2017، على الساعة: 14:30.

[2] - عبد المطلب عبدالحميد ، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مرجع سابق، ص 12.

2-تشجيع الاستثمار المحلي:

يُعد الاستثمار المحلي من العوامل المهمة لتحقيق التنمية المحلية، ويهدف إلى تراكم الثروات وخلق مناصب عمل جديدة.

بالرغم من ذلك يمكن الإشارة إلى أن تجربة الاستثمار المحلي للجماعات المحلية لم يتم تطبيقها في الجزائر، خصوصاً ما تعلق منه بالاستثمار المالي بسبب نقص التجارب والخبرات في هذا المجال وفي ظل الإصلاحات المتواصلة، وبالخصوص في القطاع المصرفي وتبادل التجارب الدولية، فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر وإيجابي وفعال يخدم أهداف التنمية ويحقق مكاسب وموارد مالية تُمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية.

إن قانون الاستثمار الجديد 16-09 أعطى للاستثمار المحلي دوراً في تحقيق التنمية المحلية، ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات متخصصة مثل: لجنة المساعدة من أجل ترقية وتجديد الاستثمار CALPI على المستوى المحلي، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني ANDI، بحيث تعمل هذه الهيئة على:[1]

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و الترويج لها.
- ترقية الفرص و الإمكانات الإقليمية.
- تسهيل متابعة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار.

يُمكن للجماعات المحلية الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين أو خواص في إطار مشروع تُحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط والأعباء،[2] كما يُمكنها كما أشرنا سابقاً إنشاء شركة تكون فيها هي المسير والمالك الوحيد وتتحمل جميع المسؤوليات والأعباء والمخاطر التي تُلقى على

[1]- المادة 26، القانون 16-09، **متعلق بترقية الإستثمار**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخة في 03 أوت 2016.

[2]- المادة 150، القانون 12-07، **متعلق بالولاية.**

عاتقها، كما يمكن أن تكون مساهماً في شركة ما سواء عند تأسيسها أو عند افتتاح رأسمالها للجمهور.

إن الاستثمار المحلي يكتسي أهمية كبيرة باعتباره أحد دعائم التنمية المحلية، خصوصاً إذا عملت الجماعات المحلية على توفير المناخ المناسب وتهيئة الظروف لتدعيمه بشكل فعال في مختلف القطاعات في ظل ما يشهدُه العالم من تغيرات اقتصادية وتأثيرات العولمة وحرية التجارة والمنافسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: دور الاستثمار السياحي في تثمين المالية المحلية

في ظل التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر؛ اتبعت سياسة جديدة تتمثل في فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاع السياحي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة، وسن قوانين لتشجيع الاستثمار وتقديم بعض التسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، بهدف تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

أولاً: مساهمة الإستثمار السياحي في تثمين المالية المحلية بالجماعات المحلية

يُعتبر قطاع السياحة أداة فعالة في التنمية المحلية، انطلاقاً من مميزاته التي لها علاقة بالاقتصاد كالربح والسيولة والأكثر من ذلك هو دوره في بعث تحولات اجتماعية واقتصادية تشكل في حد ذاتها قاعدة التنمية على المستوى المحلي.

هذا الدور أخذ عدة أشكال وأنماط تتناسب مع تطور الدول، فبالنسبة للدول المتطورة تعرف بعض المناطق منها انخفاض في الحركية الاقتصادية سواء كان ذلك لغلق بعض المصانع أو تقلص النشاط الزراعي، مما يولد مظاهر سلبية للاقتصاد أولها البطالة، وقد توصل المختصون عند علاجهم لهذه الوضعية إلى أنه لا حل لهذا الوضع المتردي للاقتصاد في هذه المناطق سوى إعادة الاعتبار للقطاع السياحي، من خلال تثمين المؤهلات الطبيعية لتلك المناطق (مواقع تاريخية وأثرية، حيوانات، نباتات...الخ).

أما على مستوى الدول النامية فنجد أن مناطقها تعاني من العزلة الجغرافية ومركزية القرار، لذلك فإن مساهمة القطاع السياحي له أثر واضح وفعال من خلال عملية فك العزلة عن منطقة ما؛ فعند إقامة مشروع سياحي في مثل هذه المناطق فبقدر ما يتطلب ذلك الكثير من الموارد الأولية الخاصة واليد العاملة الجد مؤهلة

لاستغلاله لتوفير الشرط الأساسي لجلب السياح، بقدر ما يرجع ذلك إلى الجمال الطبيعي أو غنى التراث الثقافي والتاريخي أو وجود المنابع المدنية...إلخ، والتي يستوجب استغلالها أحسن استغلال كونها تمثل عناصر جذب سياحي.

لذلك يجب التركيز أكثر على ضرورة استغلال الثروات السياحية من خلال التهيئة العمرانية قصد وضع الأسس لهياكل قاعدية سياحية، و فتح طرق ومعابر وإيصال الماء، وحفر الآبار وإيصال الكهرباء والغاز؛ هذه العمليات التي لا شك سوف يكون لها الأثر الكبير على التنمية المحلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالحد من البطالة باستعمال اليد العاملة المتواجدة محلياً سواء قبل أو بعد إقامة المشروع السياحي أو أثناء استغلاله.[1]

وتشير تجارب الدول إلى التزايد الملحوظ للدور الذي تعلبه السياحة بصفة عام في قضايا التنمية بمفهومها الشامل، وقد تُرجم الاهتمام الشديد بقطاع السياحة في الكثير من دول العالم في شكل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطاء المزيد من الحريات للقطاعين العام والخاص بمزاولة العديد من الأنشطة وإنشاء المشروعات السياحية.

هذا بالإضافة إلى التسهيلات المتنوعة كالإعفاءات الضريبية أو التخفيض منها وبالخصوص الصناعات التقليدية وكذلك المساعدات الجمركية والتسهيلات التي يتلقاها أصحاب السياحة العمومية والخواص والأجانب وكذلك مساهمة الدولة في تكاليف إنشاء الخدمات اللازمة للمشروعات السياحية كتمهيد الطرق في الأماكن السياحية الوعرة المسالك وتطوير البنية التحتية.

كُل هذه المشاريع تُسهم بدون شك في تثمين المالية المحلية للجماعات المحلية إذا ما عرفت كيف تُثمن ممتلكاتها بشكل جيد، وبالتالي تزيد من مداخليها باعتبار أن زيادة المشاريع الإستثمارية بشكل عام والسياحية بشكل خاص يُوفر لها مداخيل هامة من خلال الإيرادات الجبائية التي يدفعُها المستثمرون على المستوى المحلي.

[1]- عبدالكريم مسعودي، **الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، العدد 01، جانفي 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية–أدرار، ص158-159.

ثانياً: الانعكاسات التنموية المحلية للاستثمارات السياحية

يُمكن تلخيص الانعكاسات التنموية المحلية للاستثمارات السياحية وفقا لما يلي:[1]

1- المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق:

عند قيام الدولة بتوزيع المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو عمومية أو أجنبية في المناطق المختلفة من الوطن، فهذا سيؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم (خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه المناطق، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة، إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية)، كما أن هناك العديد من الآثار والمنافع الغير مباشرة.

ومن تم فإنه يستلزم تشجيع الاستثمارات في المناطق الريفية أو النائية، من خلال قيام الدولة بمنح امتيازات خاصة للمستثمرين أو تقديم مساعدات مالية وفنية، وهذا ما سيُسهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية.

كما أنه لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي وتنميته في خلق أنواع متعددة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وينتج عن هذه العلاقات منافع مباشرة وغير مباشرة أهمها:[2]

- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخدامها في مشروعات جديدة.
- خلق فرص عمل جديدة.
- استغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها.
- ارتفاع حصيلة الدولة من إيرادات الضرائب وغيرها.
- تشجيع وتنمية القطاعات الخدماتية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي.
- عند ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات يترتب عنها زيادة مقدرة الحكومة على خلق فرص جديدة لليد العاملة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة.

---

[1]- مبارك بلالطة، **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001-2002، ص 16.

[2]- نبيل الروبي، **اقتصاديات السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 93.

يُساهم تطوير وتحديث القطاع السياحي مساهمة بناءة في حل الكثير من المشكلات، لما يُمكن أن يحققه من نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن انتشار الأمن والسلام الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى تنمية الحركة السياحية وزيادة تدفق الموارد المالية للدولة، مما يزيد قدرتها على الإنفاق في مجالات الاستثمار والخدمات الاجتماعية المختلفة وخلق علاقات تجارية بين الدول.

2- توفير مناصب الشغل:

إن النشاط السياحي يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة لأن إقامة السياحة يتطلب إنشاء فنادق ومرافق عامة وتوفير وسائل نقل، وهذا يحتاج إلى يد عاملة معتبرة وتشغيل نسبة كبيرة من الأفراد وخاصة الشباب منهم، مما يُساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي.

وبالتالي فإن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها سواء مرافق خدماتية أو تكميلية وسواء كانت عن طريق مساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني أو الاثنين معاً، يُساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة، وبهذا لا يمكن تجاهل الآثار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن زيادة فرص العمل وانخفاض البطالة في المجتمع، ويترتب عن زيادة فرص العمل ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية وغير ذلك من الآثار أو المنافع الأخرى، فيُمكن أن يؤدي انخفاض معدل البطالة إلى تحقيق درجة عالية من السلام الاجتماعي.[1]

ومما لا شك فيه أن ازدياد حجم الحركة السياحية يساهم في تحسين دخول المواطنين خاصة التجار الحرفيين وأصحاب الفنادق أو المطاعم، لأن السائح أثناء إقامته يستهلك عدة مقتنيات " كتب، تحف تذكارية، حلي تقليدية"، مما يعود بالأرباح للتجار والمنتجين ويساهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة تشغيل اليد العاملة.

3-تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

يُساهم القطاع السياحي بتوفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة كما هو الحال في معظم الدول النامية، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

[1]- أحمد ماهر، عبدالسلام أبو قحف، **المنشآت السياحية و الفندقية في مصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 22.

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق– القرى السياحية...).
- الاستفادة من فروق تحويل العملة.
- الإيرادات الأخرى للفنادق المتأتية من السائحين.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.
- المدفوعات السياحية التي تتحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.

كما تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية الناجمة عن تحولات الأرباح ودخول العاملين الأجانب للجزائر المرتبطة بمثل هذه المشروعات في نفس الوقت، فيُمكن تطبيق بعض السياسات التي تحُد من هذه الآثار، والتي تتوقف على عدد من العوامل الأخرى منها: حصة الشركات الأجنبية في رأس مال المشروع السياحي، حجم الأموال المقترضة من داخل الدولة، الضرائب السنوية التي تدفعها الشركات الأجنبية مقارنة بنظيرتها من المشروعات الوطنية وخاصة القطاع العام.

2- الاستفادة من التكنولوجيا:

تُعد عملية نقل التكنولوجيا من أهم عوامل تحقيق التنمية المحلية خاصة من طرف الشركات الأجنبية التي تقوم بتجسيد المشاريع الاستثمارية، وهُنا يطرح هذا الموضوع الكثير من الجدل خصوصا فيماً يتعلق بـ:[1]

- مدى ملائمة المستوى التكنولوجي الذي تجلبُه الشركات الأجنبية مع التغيرات البيئية داخل الدولة مثل: مدى توافر المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة أو المعدات والأنظمة المختلفة للإنتاج، طرق تقديم وتسويق المنتوج ومدى ملائمتها مع المعتقدات والقيم الثقافية والروحية، و الخدمات المرفقية.
- تكلفة التكنولوجيا والآثار المرتقبة على العمالة وميزان المدفوعات.

[1]- عبدالكريم مسعودي، **الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 160.

يُمكن أن تُسجل عدد من المزايا في وجود الشركات الأجنبية خصوصاً ما تعلق بطرق بيع الخدمات السياحية أو في تطبيق نظم الإدارة الحديثة، بالإضافة إلى أن وجود الشركات الأجنبية يمكن أن يدفع بالشركات الوطنية إلى تحديث وتطوير أنظمتها الحالية حتى تستطيع الاستمرار في سوق الخدمة، وتبرز أهمية العقود الإدارية بصفة خاصة كأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق أو الأنشطة السياحية الأخرى.

المطلب الثالث: سياسة الحكومة في مجال تحفيز التنمية المحلية بالجزائر

باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالجزائر بداية من سنة 2015، بتجسيد برنامج عمل في إطار تنفيذ مخطط عمل الحكومة الذي يرتكز على مجالات استراتيجية؛ والتي من بينها مجال تحفيز التنمية المحلية بكل أبعادها، حيث باشرت الوزارة باتخاذ الإجراءات التالية:

1-ترقية الاستثمار الاقتصادي على المستوى المحلي:

يتعلق الأمر بإعطاء دفعة للاستثمار وفقاً للتدابير الجديدة التي أقرتها الحكومة ضمن أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والتي بموجبها تم رفع كافة الصعوبات المسجلة سابقا من خلال تحرير المبادرة الاقتصادية بعيداً عن كل العراقيل البيروقراطية، وتبسيط إجراءات اعتماد الاستثمارات ومنح عقود الامتياز على العقار الاقتصادي.

لقد تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015،[1] أحكاماً متعلقة بأملاك الدولة فيما يخص تشجيع الاستثمار، وبموجب هذه الأحكام يُمنح الامتياز على العقارات الموجهة للاستثمار حصرياً عن طريق التراضي بقرار من الوالي:[2]

- على أساس اقتراح من المدير الولائي المكلف بالاستثمار المُختص إقليمياً فيما يخص الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المنحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية

[1] المادة 48، الأمر 15-1، **قانون المالية التكميلي لسنة 2015**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد40، المؤرخة في 23 جويلية 2015.

[2] - **الأحكام الجديدة فيما يخص الاستفادة من العقار الموجه للاستثمار**، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، من الموقع الإلكتروني: http://www.interieur.gov.dz، أطلع عليه بتاريخ: 15 أفريل 2017، على الساعة 19:00.

الاقتصادية وكذا الأملاك الواقعة على مستوى المناطق الصناعية و مناطق النشاط.

- بناء على اقتراح هيئة تسيير المدينة الجديدة بالنسبة للأملاك الواقعة داخل محيط المدينة الجديدة بعد موافقة الوزير المكلف بالمدينة.
- موافقة الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) بالنسبة للعقارات الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي وبعد موافقة الوزير المكلف بالسياحة.

أما عن شروط منح الامتياز فيُمنح الامتياز لمدة دُنيا قدرها 33 سنة قابلة للتجديد وقصوى قدرها 99 سنة، ويُخول لصاحبه الحقوق التالية:

- الحصول على رخصة بناء.
- التماس الحصول على قرض لدى المؤسسات المالية قصد تمويل مشروعه.

مع العلم أن حق الامتياز مضمون ولا يمكن إلغاؤه إلا في حالة إخلال صاحب الامتياز بالتزاماته وعن طريق العدالة، ويتم منح تخفيضات على ثمن الامتياز حسب النسب المحددة وفقاً لموقع المشروع:

***ولايات الشمال:**

- 90% خلال فترة انجاز المشروع التي تمتد من سنة واحدة (01) إلى ثلاث (03) سنوات.
- 50% خلال فترة الاستغلال التي تمتد من سنة واحدة (01) إلى ثلاث (03) سنوات.

*** ولايات الجنوب و الهضاب العليا:**

- بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات و 50% من مبلغ الإتاوة المستحقة لأملاك الدولة بعد هذه الفترة، بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المتواجدة بولايات الجنوب و الهضاب العليا.
- بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة خمسة عشر (15) سنة و 50% من مبلغ الإتاوة المستحقة لأملاك الدولة بعد هذه الفترة بالنسبة لولايات الجنوب الكبير.

2-تحفيز الدور الاقتصادي الجديد للجماعات المحلية:[1]

يتم ذلك من خلال إدخال تعديلات على الإطار القانوني الذي يحكم الوكالات العقارية للولايات وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، بما يُشجع على إنشاء الأملاك المنتجة للمداخيل والهياكل ذات القيمة المضافة الكبيرة، و يسمح للجماعات المحلية بالاستفادة من نشاطات اقتصادية جديدة لتهيئة وتوفير العقار الاقتصادي والاستجابة لمتطلبات المنافسة والمردودية، إضافة إلى وضع حيز الخدمة الهياكل الاقتصادية التي بإمكانها تطوير قدرات الجماعات المحلية.

3-إعادة النظر في نظام المالية والجباية المحلية:

بناء على هذا الإجراء تسعى الوزارة إلى تزويد الجماعات المحلية بمصلحة للضرائب والرسوم ذات مردودية عالية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وإمكانيات كل بلدية و/أو ولاية، ما يتطلب مراجعة الإطار القانوني الذي يتحكم بهذين المجالين الأساسيين في التسيير المالي والجبائي للميزانيات اللامركزية،

من جهة أخرى سيتم الرفع من أداء نظام تحصيل إيرادات الجباية والأملاك، وذلك في إطار وضع حيز التنفيذ لخطة عمل الحكومة الرامية إلى تحسين مردود الجباية العادية خارج المحروقات، والتي شُرع في تجسيدها باعتماد مقاربة متعددة القطاعات.

في حين شرعت ذات الوزارة في تجسيد مخطط عمل متعدد الجوانب يرمي إلى تسوية الوضعية القانونية للأملاك المحلية، وتثمين مستحقات الكراء والاستغلال في إطار عقود الامتياز إضافة إلى تطوير آليات تحصيل الحقوق والرسوم.

ضمن هذا السياق اتُخذت مجموعة من الإجراءات الموجهة لتحسين موارد الجماعات المحلية والتأسيس لعقلنة تسييرها، والتي نُشير إليها من خلال ما يلي:[2]

---

[1]- **السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية**، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، أكتوبر 2015، ص4.

[2]- **إصلاح المالية و الجباية المحليتين**، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، من الموقع الإلكتروني: http://www.interieur.gov.dz، أطلع عليه بتاريخ: 15 أفريل 2017، على الساعة 20:00.

أ-الإجراءات المُوجهة لتحسين الموارد المالية للجماعات المحلية:

من أجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لاسيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قوانين المالية والمتمثلة في:

- تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الخام IRG الخاص بالمداخيل الايجارية لصالح البلديات.
- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار ولا سيما على مستوى التجمعات الكبرى.
- توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريفة بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية.
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص.
- تخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية.
- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المُخصصة للدولة لصالح البلديات.
- إصلاح نظام التضامن المالي مابين الجماعات المحلية.
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح الجماعات المحلية للتكفل بأعباء الأثر المالي الناتج عن الزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية.
- منح تخصيص سنوي من ميزانية الدولة لصالح البلديات للتكفل بنفقات تسيير وحراسة المدارس الابتدائية.

ب- إجراءات موجهة لتأسيس عقلنة تسيير الجماعات المحلية و عصرنتها:

- الترخيص للبلديات للقيام خلال الثلاثي الأول من كل سنة بدفع النفقات ذات الطابع الإجباري بدون كشوفات.
- تحسين تأطير المصالح المالية للجماعات المحلية بفتح 13000 منصب مالي ممول من ميزانية الدولة و2596 منصب مالي ممول من ميزانية البلديات.
- المعالجة المعلوماتية للمعطيات المادية والمالية للميزانيات المحلية.

- ضبط تكاليف النفقات لبعض الخدمات العمومية المحلية (رفع النفايات المنزلية– الطرق البلدية).
- الإدخال التدريجي للميزانية الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية.
- وضع الرقابة القبلية على النفقات الملتزم بها على مستوى البلديات.
- الترخيص للبلديات بدفع نفقاتها الإجبارية على المكشوف خلال الفصل الأول من كل سنة.

جـ– إجراءات موجهة لتحسين التسيير الميزانياتي للجماعات المحلية:

شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عمليات عصرنة التسيير المالي للجماعات المحلية لاسيما إعداد ميزانية جديدة للبلديات، وفي هذا الإطار تمَ تنظيم أيام دراسية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية حول الميزانية الجديدة للبلديات لفائدة الإطارات المحلية في كل الولايات بمشاركة ممثلين عن مجلس المحاسبة ووزارة المالية.

وقد تم وضع تكوين وتأهيل حول الميزانية الجديدة في شكل تربص مغلق لفائدة الأمناء العامين للبلديات والمسؤولين الماليين وكذا رؤساء المجالس الشعبية البلدية، أما من جانب المعلوماتية فتم إعداد برنامج إعلام آلي موجه للآمرين بالصرف حول تحضير وإعداد وتنفيذ الميزانية الجديدة للبلديات .

ومواصلة لأشغال التجسيد التدريجي للإصلاح المقرر للمالية والجباية المحلية، تُوجد مجالات أخرى هي موضع بحث ودراسة و يتعلق الأمر أساساً بما يلي:

- تحسين مردودية الجباية المحلية عن طريق تبسيط النظام الضريبي المحلي.
- تعاون أفضل ما بين المصالح الضريبية ومصالح الإدارات المحلية

4–إعادة تأهيل وعصرنة وتحسين خدمات المرافق العمومية الجوارية:

من خلال اتخاذ تدابير تنظيمية وقانونية جديدة ترمي إلى معالجة النقائص المسجلة، واعتماد ميكانيزمات مُبتكرة كفيلة بضمان فعالية الخدمات ذات الصلة المباشرة بالإطار المعيشي للمواطن، لاسيما فيما يخص إعادة تنظيم مصالح النظافة، تحسين مخططات جمع النفايات المنزلية والصلبة، تنظيم عمليات إعادة إصلاح مواقع وممرات أشغال المشاريع، إضافة إلى اعتماد إجراءات واضحة فيما يخص حقوق

أشغال عبور الطرقات، كما أشارت الوزارة إلى أنه هناك العديد من الملفات التي هي قيد المعالجة خصوصاً ما يتعلق بالأطر القانونية التي تحكم التعاون المشترك بين البلديات والاستعانة بمصادر خارجية والتسيير المفوض لبعض المرافق العمومية الجوارية، إضافة إلى النصوص القانونية المتعلقة بممارسة صلاحيات الضبط الإداري الحضري والطرقات.[1]

كما عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على مواصلة الجهود لتعزيز قدرات الجماعات المحلية بوسائل التدخل، لاسيما عبر مساهمات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وسيُمنح دعم خاص للولايات المنتدبة الجديدة المستحدثة على مستوى ولايات الجنوب في إطار التنظيم الجديد.

من جانب آخر باشرت ذات الوزارة في تنفيذ سياسات الإصلاح والعصرنة فيما يخص مهام وخدمات المرافق الإدارية والتوجه الاستراتيجي الذي تبنته الحكومة من أجل تقريب الإدارة من المواطن، في حين تم الإنتهاء من تنصيب الولايات المنتدبة المستحدثة بولايات الجنوب وتزويدها بهياكل الاستقبال، والوسائل المادية والبشرية مع تخصيصها ببرامج معتبرة لتنميتها وتأهيلها؛ الأمر الذي سيُمكن هذه الهيئات الجديدة من لعب دورها بصفة كاملة في مجال التنمية والاستجابة السريعة وبفعالية لحاجيات وتطلعات مواطني هذه الولايات المنتدبة، وتسعى للشروع في تجسيد المرحلة الثانية من التنظيم الجديد والمتمثلة في استحداث ولايات منتدبة بولايات الهضاب العليا، والتي ستحظى بنفس التدابير التي تم اتخاذها لفائدة الولايات المنتدبة المستحدثة بولايات الجنوب، ثم تليها عملية استحداث ولايات منتدبة في الشمال.

5- تنمية الموارد البشرية بالجماعات المحلية:

خصصت الوزارة جزءاً كبيراً من مُخطط عملها لتنمية القدرات المهنية للمستخدمين وتأهيل الكفاءات قصد الارتقاء إلى مستوى التحديات التي يفرضها الواقع المعاش، وفي هذا الإطار باشرت الوزارة الإجراءات التالية:

- ✓ مواصلة سياسة تحسين معدل التأطير على مستوى الإدارات، وذلك بترجيح إدماج المستخدمين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP.

[1]- **السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية**، مرجع سابق، ص 05.

- ✓ تمكين الولايات الجديدة المنتدبة من الاستفادة من برنامج خاص للتوظيف و إعادة نشر الموظفين.
- ✓ مراجعة تنظيم المركز الوطني للبحث والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية وجعله أداة فعالة للبحث والتحليل في خدمة التنمية المحلية.
- ✓ إعادة تشكيل شبكة مؤسسات التكوين عن طريق إتمام إنجاز هياكل التكوين الجهوية المتواجدة حالياً في طور الإنجاز.
- ✓ بداية تطبيق برنامج التعاون مع وزارة التعليم العالي في ميدان البحث العلمي، ما سيسمح بتثمين نتائج البحث واستغلالها في إطار المحاور الاستراتيجية لتطوير السياسات العمومية.
- ✓ مباشرة تجسيد مخطط التكوين الذي سيشمل جميع الفئات المهنية، من خلال تعبئة جميع مؤسسات القطاع وتعزيز قدرات التكوين بالتعاون مع وزارة التعليم العالي.

06- عصرنة خدمات المرافق العمومية الإدارية:

شرعت المصالح الإدارية لقطاع الداخلية في تجسيد مسعى شامل لإدخال المعلوماتية بالاعتماد على تطوير عدة أنظمة معلوماتية آلية ترمي إلى الرفع من فعالية المصالح وعصرنة أدوات العمل، ومن بين هذه الأنظمة " البلدية الإلكترونية" ، والذي يعتبر نظام إعلام مدمج يضم جميع مصالح البلدية ويكون بداية للشروع في تعميم المعلوماتية على كافة المصالح الإدارية للقطاع.

وانطلاقا من أهمية استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين نوعية الخدمات الإدارية وتخفيف الإجراءات باشرت الوزارة باتخاذ الإجراءات التالية:

- لامركزية مجمل الخدمات الإدارية التي كانت تقدمها الدائرة على مستوى البلدية.
- الاستغلال الأمثل للآليات المعتمدة في إطار إعداد و تقديم الوثائق للمواطنين من خلال الاعتماد على التسيير الذكي، الإعلام الآني عند معالجة الملف، الاستفادة من الخدمات من الموقع الإلكتروني دون الحاجة للتنقل.

المبحث الثالث: آليات ترقية الإستثمار السياحي بالجماعات المحلية

تزخر الجماعات المحلية في الجزائر على امكانيات طبيعية سياحية ومناطق تاريخية أثرية، ما يُؤهلها لأن تكون عناصر جاذبة للمُستثمرين، وبذلك تضمن مورداً مالياً هاماً إذا تم استغلالها أحسن استغلال؛ ما يقتضي التركيز من طرف الجماعات المحلية على الاستثمارات السياحية كآلية من آليات تنمية مواردها لاسيما إذا اتخذت الدولة مجموعة من الآليات المُشجعة لترقية الاستثمار السياحي بالجماعات المحلية.

المطلب الأول: مساهمة الإستثمار السياحي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة

تُعد التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال، وقد برز الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر عام 1981، والذي خُصص بأكمله للتنمية المستدامة، بحيث يُنظر للتنمية المستدامة بأنها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات النظام البيئي.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

تعددت التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم التنمية المستدامة واختلفت في بعضها على حسب الزاوية المنظور منها والمدارس التي عالجتها، و يُمكن الإشارة إلى بعضها من خلال ما يلي:

تُعرف على أنها:" عملية تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الاضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها "[1].

ونجد أن مصطلح الاستدامة استخدم للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والإيكولوجي.[2]ومن ثم

---

[1]- سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية: واقع و آفاق**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998، ص 239.

[2]- ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 23.

فإن أولويات التنمية المستدامة ترتكز على المجالات التالية:[1] المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة والتمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم، المعلومات و البحوث.

ويمكن القول أن التنمية المستدامة هي:" عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ومورد واحد "،[2] ومن ثم فإن التنمية المستدامة:

- تُعنى بتلبية مطالب الحاضرين دون المساس بالأجيال القادمة.
- تتصف بالاستقرار مع الاستمرار والتواصل وشمولها لجميع العمليات التنموية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والبيئية.
- لا تَعتني التنمية المستدامة بفئة دون أخرى ولا مكان دون آخر، ولكن تُقدم النفع لجميع السكان على امتداد المستقبل البعيد.

وعليه؛ فإن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية:[3]

1-**الجانب الاقتصادي:** يُركز على رفاهية المجتمع إلى أقصى حد مع القضاء على الفقر، وذلك باستغلال الموارد الطبيعية أحسن استغلال مع التركيز على الفقراء في الدرجة الأولى.

2-الجانب الاجتماعي: يرتكز على إنشاء علاقة بين كل من الطبيعة والإنسان مع تطوير البشرية إلى جانب توفير الأمن والخدمات الضرورية واحترام حقوق الإنسان، دون أن ننسى الثقافات المختلفة للمجتمع مع مشاركة أفراد الشعب كافة في صنع القرار.

3-الجانب البيئي: يتطلب تسخير الإنسان في خدمة البيئة والمحافظة على العنصر الإيكولوجي والموارد البيولوجية.

---

[1]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة 3-العدد 25، نوفمبر 2005، ص 04.

[2]- حرفوش سهام و آخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، المنعقد يومي 07-08 أفريل 2008، ص03.

[3]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**، مرجع سابق، ص 205-206.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إشراك جميع القطاعات على مختلف المستويات المتعلقة بالتنمية المُستدامة، ويستوجب اتباع سياسات خفية ذات آثار فعلية، كما أنه لا يُمكن الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.[1]

كما أن مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية هو خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية و إحداث تحولات جذرية في أنماط الحياة السائدة في الاستهلاك والإنتاج، أما الدول النامية فتعني التنمية المستدامة توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً.[2]

ثانياً: مفهوم التنمية المحلية المستدامة

تبنت العديد من الدول استراتيجية التنمية المحلية المستدامة، على أساس أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تتم على الصعيد المحلي أو الجهوي بعكس البرامج التنموية الراهنة التي تتركز برامجها على الصعيد الوطني.

وبإدراج مصطلح الاستدامة مع مفهوم التنمية المحلية، فإن مفهوم التنمية المحلية المستدامة يستدعي ألا تقتصر قابلية الاستمرار في التحسن على الجيل الحالي من المواطنين في فترة معينة من الزمن، بل لابد من إدراج الأفق الزمني البعيد في الحسبان وحالة الحياة للأجيال المتعاقبة، وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها.

إن الاهتمام بقضايا التنمية المحلية المستدامة، خاصة بالدول العربية مازال دون جدوى؛ الأمر الذي يتطلب من الدول التدخل في مواجهة تحديات إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي مع الانتماء والاندماج لتسهيل الترابط بين العنصر الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في محاربة مشاكل الفقر وتدعيم القطاعات الحساسة منها، وهذا الوضع يتطلب إدماج وإعطاء فرصة للمتعاملين المحليين، لذا يشترط في نجاح هذه المبادرة تسطير وتبني سياسات اجتماعية واقتصادية تساهم في بناء وتطوير التنمية المحلية المستدامة فنجاح أي اقتصاد وطني مرهون بنجاح التنمية المحلية.

---

[1] - Beat Burgenmier, **Economie du développement durable**, éd : de boeck, paris, 2eme, édition, 2005, p42.

[2] -Ludovic Schneider, **le développement durable territorial**; éd: Afnor, paris, 2009, p4.

تُعرف التنمية المحلية المستدامة بأنها:" تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفق أولوياته مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلته تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعويض قدرة الأجيال القادمة للخطر".[1]

تعمل التنمية المحلية المستدامة على تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال تحسين محيط وجودة الحياة ووضع الحلول والمبادرات الملائمة والبديلة لأجل التنمية المحلية، وتبنى على رؤى مستقبلية شاملة وكاملة للجماعات المحلية.

وفي هذا الاتجاه يجب الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في جميع النشاطات المحلية وتعبئة جميع الفاعلين المحليين المعنيين وتقوية قدراتهم وإدماج المكونات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى محاربة التهميش والفقر.[2]

ثالثاً: مؤشرات التنمية المحلية المستدامة

تسمح مؤشرات التنمية المحلية المستدامة لمتخذي القرار من رسم الطريق الصحيح نحو التقدم الحقيقي للتنمية المستدامة، ويُمكن أن نُبرز بعضها من خلال ما يلي:[3]

1- المؤشرات الاقتصادية:

- **الدخل:** يُعبر عن مدى قياس مستوى الانتاج الكلي وحجمه، وهو أحد المؤشرات ذات الصلة بالقوة الدافعة للنمو الاقتصادي.
- **الاستثمار:** يُبين نسبة الاستثمار إلى الانتاج، حيث قدرت أعلى نسبة للاستثمار في دولة قطر بنسبة 31،5% ، تليها الجزائر بنسبة 25،8% من الناتج الاجمالي المحلي.
- **رصيد الحساب الجاري:** يساعد في معرفة درجة مديونية الدول، وتقييم قدرتها على تحمل الديون ويرتبط بقاعدة الموارد، ما يجعل قدرة الدول قابلة على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات من أجل تسديد الديون.

---

[1]- Suzanne Savey, **Espace Territoire Développement local,** Cahiers -Options Méditerranéennes, n: 3, Université de Montpellier, France, 1994, p 39.

[2]- Gordon Bernstein et autres, **le développement local**, Sommet de Montréal, 2002, p 03.

[3]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**، مرجع سابق، ص 203.

❖ **صافي المساعدات الإنمائية:** من خلال هذا المؤشر نقيس مستويات المساعدات، والتي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية.

2- المؤشرات الاجتماعية:

❖ **مؤشر الفقر:** يعتبر مؤشر مركب يشمل ثلاث أبعاد بالنسبة للدول النامية:

- حياة صحية وطويلة تقاس بالنسبة المئوية من السكان الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والحياة المأمونة.
- المعاناة من الوزن الناقص بالنسبة للأطفال دون الخامسة، والذين يعانون من الوضعية المتدهورة.
- البيانات المتعلقة بالفقراء، وتكون متباينة ومتفاوتة بين مجموعة الدول المعنية.

❖ **معدل البطالة:** يشمل جميع الطبقات من أفراد المجتمع الذين هم دون تشغيل وبدون مرتبات كنسبة مئوية من القوى العاملة.

❖ **التعليم:** يتم من خلال هذا المؤشر قياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة وهم أميون، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدرسة.

❖ **معدل النمو السكاني:** يقيس نسبة معدل النمو السكاني خلال سنة.

3-المؤشرات البيئية:

❖ **نصيب الفرد من الموارد المائية:**

يرتبط نصيب الفرد من الموارد المائية بعاملين أساسيين هما معدل النمو السكاني في الدول العربية والمتغيرات الديمغرافية، وكذا ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية فارتفاع عدد السكان يشكل ضغطاً على استخدام المياه في شتى المجالات.

❖ **نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة:**

من خلال هذا المؤشر يُحدد نصيب الفرد من الأرض الصالحة والمزروعة فعلاً، ذلك أن تراجع الأرض الصالحة للزراعة نتيجة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات السكان.

رابعاً: مُعوقات التنمية المحلية المستدامة

توجد العديد من المُعوقات التي تعرقل تحقيق التنمية المحلية المستدامة، نذكر منها ما يلي:[1]

- مشكلة الفقر مع تزايد وارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراكم الديون.
- العولمة التي تحد مسار التنمية المحلية المستدامة نتيجة آثارها السلبية.
- عدم الاستقرار والأمن اللذان يُعتبران أساس السلام والعيش.
- تزايد نسبة السكان مع الاستمرار في الهجرة من الريف إلى المدن الحضرية، وهذا ما يؤدي إلى انعكاسات سلبية.
- انتشار ظاهرة الجفاف والتصحر الذي تشهده معظم الدول النامية بما فيها الجزائر.
- تراجع نسبة موارد المياه وتلوثها مع انخفاض الاستغلال في الأرض الزراعية، نتيجة تحويلها إلى مناطق عمرانية، إلى جانب عدم التوسع في استخدام الطاقات المتجددة.
- ضعف المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في المساهمة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المحلية المستدامة.

خامساً: التنمية السياحية المستدامة

أصبحت قضية التنمية السياحية المستدامة من القضايا المعاصرة في الكثير من الدول، بحيث تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وتعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل الوطني، وما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية وبالتالي تكون وسيلة للتنمية الاقتصادية.

يجب أن تقوم التنمية السياحية على معايير مستدامة، تؤدي إلى تحقيق نتائج يتقبلها المجتمع على المدى الطويل في مختلف المستويات الاجتماعية، الاقتصادية ... إلخ؛ من خلال وضع المؤشرات البيئية الخاصة بالموقع ودعم النوعية والجودة للمنتج السياحي وفق متطلبات الأسواق السياحية وتضمينها في عملية التخطيط والتنفيذ والإدارة.

[1]- حسين ابراهيم عيد، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980، ص 259.

خلال الندوة العالمية للسياحة المستدامة المنعقدة بإسبانيا سنة 1995 ، تم وضع ميثاق للسياحة المستدامة، والذي أصبح مرجعاً أساسياً للمهتمين بقضايا السياحة من حكومات، هيئات سياحية دولية، سياح، متعاملين ومتخصصين في المجال السياحي، سواء كانوا عموميين أو خواص ... الخ، ويشتمل هذا الميثاق على مجموعة من المبادئ ، المتمثلة في:[1]

- التنمية المستدامة هي عملية منظمة ترمي إلى تسيير شامل للموارد الطبيعية من أجل ضمان الاستمرارية، كما تسمح في نفس الوقت بالحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي، بما فيه المجتمعات الطبيعية.
- يجب أن تُساهم السياحة في التنمية المستدامة من خلال الاندماج في المحيط الإنساني والطبيعي والثقافي.
- يجب أن يبقى تأثير الأنشطة السياحية على الموارد الطبيعية بشكل يسمح بالمحافظة على التنوع النباتي والحيواني.
- يجب أن ترتكز السياحة على الإمكانيات التي يوفرها الاقتصاد المحلي والاندماج معه، حتى يمكنها أن تساهم في التنمية المستدامة.
- حتى تساهم السياحة بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الأمر ضرورة تضامن ومشاركة كل المتعاملين في القطاع السياحي، سواء خواص أو عموميين، كما يمكن لهذه العملية أن تكون في شكل شراكة محلية، وطنية، ودولية.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار التي تخلفها الأنشطة السياحية على التراث الثقافي وعادات وتقاليد المجتمعات، وبالتالي فالاعتراف بحق المجتمع في الحفاظ على هويته وثقافته يجب أن يشكل المرجع الأساسي عند إعداد الاستراتيجيات السياحية.
- عند إعداد تنمية سياحية مستدامة يجب تحديد معايير تتناسب مع السكان المحليين، كما تهدف إلى الحفاظ على الوجهة السياحية وإرضاء السياح.

[1]- **charte du tourisme durable**, site : www.comite21.org, Voir le: 15-04-2017, À 16h00.

- حماية التراث الطبيعي والثقافي ضمن إطار محفز للشراكة، مما يضمن التجديد والإبداع الثقافي والتكنولوجي وتركيز الجهود لتنفيذ خطط تُسير هذه المعالم التاريخية والأثرية.

ومنه نستنتج أن ميثاق السياحة المستدامة يدعو إلى ضرورة وضع استراتيجيات تنموية مستدامة للسياحة، مع ضرورة التأكد من التأثيرات المحتملة على البيئة قبل الشروع بإقامة المشاريع السياحية وضرورة المحافظة على البيئة وحمايتها من الأخطار المحتملة.

من خلال ما سبق، يمكن أن نُعرف التنمية السياحية على أنها:

" مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي".[1]

وتمثل أيضاً توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل إيجاد فرص عمل جديدة.

إن التنمية السياحية هي:" الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوباً علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع".[2]

وعليه فالتنمية السياحية المستدامة تنصرف إلى التنمية السياحية التي تحث على فكـرة تواصل وخلود الموارد الطبيعية و الهياكل الاجتماعية و البشرية.[3]

أمـا عناصر التنمية السياحية المستدامة فتتكون من:

- ✓ **عناصر الجذب السياحي:** وتضم العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح والمناخ والحياة، والغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمنتزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
- ✓ **النقل:** بكل أنواعه المختلفة، البحري، البري الجوي.
- ✓ **أماكن النوم:** كالفنادق وبيوت الضيافة وشقق الإيجار.

---

[1]- أحمد الجلاد، **السياحة المتواصلة البيئة**، ط1، عالم الكتاب، مصر، 2002، ص 43.

[2]- مصطفى يوسف، **صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية**، دار الفرات للنشر والتوزيع، 2006، ص 106.

[3]- François Vellas, **Economie et politique du tourisme international**, Economica, Paris, 2002, p 190.

- ✓ **التسهيلات المساندة:** وتشمل الإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك.
- ✓ **خدمات البيئة التحتية:** وتشمل المياه، الاتصالات، الكهرباء، أما الجهات المنفذة فيشترك القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.

لا تعبر السياحة المستدامة في حد ذاتها عن محتوى سياحي معين، فهي ليست منتجاً سياحياً وإنما هي نموذج للتنمية يرتكز على محاور استراتيجية معينة، نُوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 4-1: المحاور الاستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة

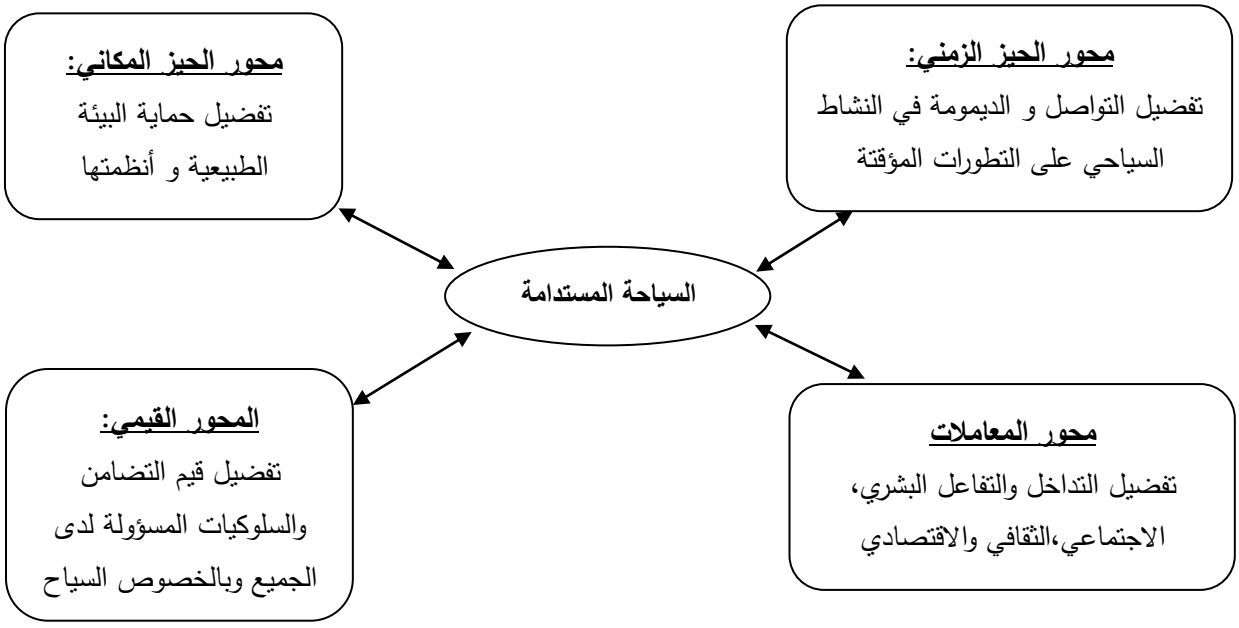

Source : Line Bergery**, Qualité globale et tourisme,** Economica, Paris, 2002, p 127.

سادساً: خصائص السياحة المستدامة: وتتمثل في مايلي:[1]

- سياحة تهتم بنوعية الخبرات وطرق تقديمها.
- سياحة ذات عدالة اجتماعية بإشراك الشعب في وضعها ومعرفة حاجات السكان.
- سياحة تستخدم المحليين في الأعمال والتخطيط وصنع القرار.
- سياحة تعمل ضمن حدود الموارد والإقلال من التأثيرات واستخدام الطاقات ومعالجة النفايات.

[1]- صلاح الدين خربوطلي، **السياحة المستدامة**، سلسلة دار الرضا، دمشق، 2004، ص 130.

- سياحة تقدم إمكانية الاستجمام وفرص المعرفة والثقافة للأجيال الحالية والقادمة.
- سياحة تسمح للضيف أن يستمتع، ويجد ما ينشده إلى جانب حماية المجتمع المضيف والبيئة.
- سياحة تتكامل مع الخطط المحلية وتتوازن مع الصناعات الأخرى والأنشطة ضمن إطار الاقتصاد الوطني.

سابعاً: متطلبات التنمية السياحية المستدامة

بهدف تجسيد التنمية السياحية المستديمة، لابُد من توفر مجموعة من المُتطلبات التي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:[1]

- ❖ إجراء أبحاث حول تحليل الآثار المختلفة المتوقعة للمشروع السياحي وتصميم التسهيلات المختلفة، بحيث يجب أن تتم التنمية بأسلوب متوافق بيئياً.
- ❖ تدريب على مستوى عالي للعاملين فيما يتعلق بالنواحي البيئية وضرورة مشاركة المجتمع المحلي في عمليات التخطيط والتشغيل للحفاظ على البيئة.
- ❖ توحيد جهود القطاع العام والخاص في ما يتعلق بتجسيد برنامج التنمية السياحية المستديمة.
- ❖ تزويد المنطقة بالبنية التحتية الأساسية بما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية لها.
- ❖ وضع مقاييس مناسبة لتحقيق الحماية المناسبة للموارد وعدم الإضرار بالبيئة.
- ❖ الاستخدام الكفء والأمثل للمواد بمختلف الأساليب من خلال إعادة الاستخدام و التدوير والدفن في الأرض.
- ❖ إعداد مواد تعليمية تثقيفية هادفة تقدم للزوار والسواح.
- ❖ توجيه نسبة من الأرباح للإنفاق على المشروعات في المجتمع المحلي المحيط، مع ضرورة التعاون مع مشروعات حماية البيئة في المجتمع المحلي، بهدف إتاحة الفرصة للتفاعل بين السياح والسكان المحليين.
- ❖ الإستفادة من خبرات المنظمات الدولية في مجال حماية البيئة وكذا التجارب الناجحة لبعض الدول الأجنبية في مجال التنمية السياحية المستدامة.

[1]- عبدالباسط وفا، **التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة**، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص 65-66.

ثامناً: أهداف التنمية السياحية المحلية

تبدأ عملية تنمية وتطوير السياحة أولاً بجرد المصادر التي يُمكن استخدامها في الصناعة السياحية، وتقويمها بشكل علمي والبحث عن مناطق جديدة يجتذب إليها السائحين، كالقرى السياحية أو الأماكن المبنية خصيصاً للسياحة، ويكون التقويم مقارنة مع المنتجات السياحية للدول المنافسة واعتمادها على اتجاهات وخصائص الطلب السياحي العالمي، والذي يُعد الأساس في تحديد وإيجاد البنية التحتية والقومية للسياحة عبر تشجيع الاستثمار السياحي وتسهيل عمل شركات الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب والإجراءات الجمركية على الأجهزة والمعدات اللازمة لمشاريعهم.

لذا فإن التنمية السياحية تهدف إلى تحقيق زيادة مُستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، ويُعد الإنسان أول محور في عملية التنمية وأداتها الرئيسية، إضافة إلى ترشيد وتعميق درجة الإنتاجية في قطاع السياحة، ما يعني تنسيق السياسات المختلفة داخل البلد نظراً لارتباط السياحة بمختلف الأنشطة الأخرى.

ومن ثم يُمكن أن نفصل في أهداف التنمية السياحية المحلية من خلال ما يلي:

1- الأهداف الاقتصادية:

- تحقيق التنمية الإقليمية لا سيما توفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
- زيادة مستويات الدخل وإيرادات الدولة من الضرائب.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- توفير خدمات البنية التحتية.

2-الأهداف الاجتماعية الثقافية:

- توفير مرافق الترفيه والاستجمام للسكان المحليين.
- تلبية وإشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات.
- نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.
- تطوير العلاقات السياسية بين المقومات في الدول السياحية.

كما أن للجماعات المحلية دوراً هاماً في تحقيق التنمية المحلية السياحية المستديمة، بحيث تُساهم بعدة طرق في التخطيط لذلك، ومن بين ذلك فتح المجال

لمختلف منظمات المجتمع المدني للمشاركة في اتخاذ القرار، بحيث يرتكز دور هذه الأخيرة في:[1]

- التصديق على المشروعات السياحية والخطط التي تحقق التنمية السياحية المستدامة ورفض ما يخالف ذلك.
- المشاركة في توعية الجمهور بالفوائد الاقتصادية الممكن الحصول عليها نتيجة تطبيق التنمية السياحية المستديمة وحماية موارد الطبيعة.
- إبداء المشورة والرأي فيما يتعلق بالتنمية السياحية المستديمة على جميع المستويات التخطيطية سواء كانت متعلقة بالقطاع الخاص أو العام.
- الرقابة والمتابعة للآثار المختلفة للتنمية السياحية والتأكد من جدية الأطراف المشاركة في عملية التنمية.

لذلك فالجماعات المحلية لها دور في تحقيق التنمية السياحية المستدامة ويتغير هذا الدور من الدور السلبي إلى الدور الفعال وفقاً للشكل التالي:

الشكل رقم 4-2: دور المجتمعات المحلية في التنمية السياحية المستدامة

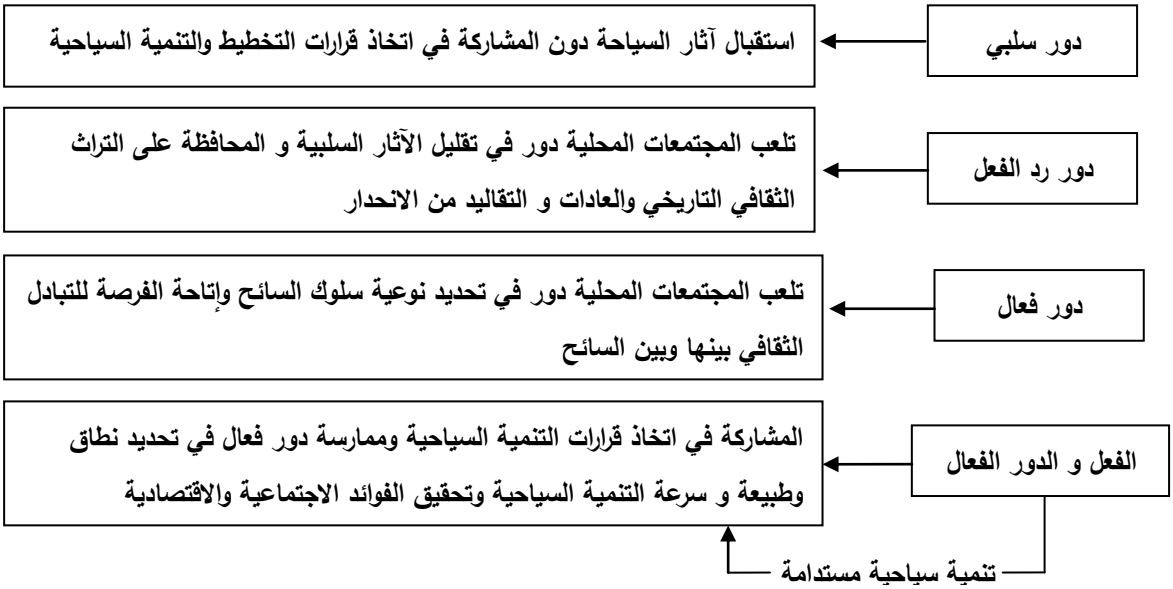

Source : Eman Helmy, **An Assesment of Sustainable Tourism planning for the Archeological Heritge the case of Egypt**, in journal of sustainable tourism, vol 10, n 6, 2002, p 74.

[1]- vers un tourisme durable, **guide a l'usage des décideurs**, OMT, PNUE, 2006, p 54.

تاسعاً: قانون التنمية السياحية المستدامة بالجزائر

سعت الجزائر إلى الاستغلال العقلاني للموارد والمُقومات السياحية التي تزخر بها من خلال سن قانون للتنمية السياحية المُستدامة، والذي يعمل على تلبية الطلب السياحي الحالي وضرورة التفكير في الطلب السياحي المستقبلي مراعاة للأجيال القادمة، ويهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومُحفز من أجل:[1]

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال.
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة، وتثمين القُدرات الطبيعية والثقافية وتثمين التراث السياحي الوطني.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية وترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي.

ويشير هذا القانون إلى مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:[2]

- تكتسي تنمية الأنشطة السياحية وترقيتها طابع المصلحة العامة وتستفيد بهذه الصفة من دعم الدولة والجماعات الإقليمية.
- تخضع تنمية الأنشطة السياحية لقواعد ومبادئ الموارد الطبيعية والحاجات الثقافية، بغرض حمايتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي.
- قصد تحسين العرض السياحي وتنويعه يجب أن تستند برامج تنمية الأنشطة السياحية إلى استغلال عقلاني ومتوازن لكل الموارد التي تزخر بها البلاد.
- تُوفر الدولة الشروط الضرورية لترقية الاستثمار السياحي.

[1]- المادة 02، القانون 03-01، **يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة**.

[2]- المواد 5-6-7، القانون 03-01، **يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة**.

- يتم إنجاز برامج تطوير أنشطة السياحة بصفة أولية داخل مناطق التوسع السياحي.
- تُلزم الإدارات العمومية للدولة والجماعات الإقليمية وكذا الهيئات العمومية، في اطار اختصاصاتها بإدراج ترقية السياحة ضمن سياستها القطاعية.

يهدف الاستثمار السياحي إلى تحقيق التنمية السياحية لرفع قدرات الانتاج السياحي، ومن أجل ترقيته تقوم الدولة بوضع تدابير تشجيعية لاسيما في مجال تهيئة وتسيير مناطق التوسع السياحية، ومن تم فإن مُخطط التهيئة السياحية يُساهم في تحقيق مايلي:[1]

- التنمية المنسجمة للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لمناطق التوسع السياحي.
- إدماج الأنشطة السياحية في أدوات تهيئة الإقليم والتعمير، وتتم التهيئة السياحية في إطار احترام الأحكام القانونية والتنظيمية المُتعلقة بحماية التراث الثقافي والعمراني.
- تكتسي عمليات تحديد وتشخيص وتثمين منابع المياه الحموية طابع المنفعة العامة.
- تتكفل الدولة بإعداد الحصيلة الحموية وتسهر على تحسينها بشكل دائم.
- تستفيد مناطق التوسع والمنابع الحيوية من نظام تحفيزي يُشجع المستثمرين.

أما عن الجهات المنفذة للتنمية السياحية فنص القانون على إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة التي تُسند لها مهمة تنفيذ ومتابعة عملية التنمية السياحية، وتتولى عملية اقتناء وتهيئة وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية المعدة لإنجاز المنشآت السياحية.[2]

كما أن تثمين الموارد البشرية حسب قانون التنمية السياحية يعد محوراً للتنمية السياحية، ويدخل ضمن تثمين الخدمات والترقية السياحية، وفي هذا الأمر تشجع الدولة:

---

[1]- المادة 13، القانون 03-01، **متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة**.

[2]- المادة 20، القانون 03-01، **متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة**.

- إنشاء مؤسسات تكوينية جديدة في مختلف الشعب السياحية.
- الإدماج المكثف لحرف السياحة ضمن المنظومة الوطنية للتكوين المهني.
- إنشاء مؤسسات تكوين في السياحة من طرف الخواص.

ويجب أن تستجيب الخدمات والأنشطة السياحية لمقاييس النوعية والتصنيف والاستغلال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

عاشراً: دعم التنمية السياحية بالجزائر:

قصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة، تتخذ الدولة إجراءات وأعمال الدعم وتقدم المساعدات وتمنح الامتيازات المالية والجبائية الخاصة بالاستثمار السياحي، وتهدف هذه الاجراءات إلى:[1]

- إدراج التنمية السياحية ضمن ديناميكية التطور والتكيف التكنولوجي.
- تشجيع إحداث مؤسسات جديدة وتوسيع محل نشاطها.
- ترقية محيط ملائم لتحفيز روح المبادرة وتطوير السياحة.
- تمكين المستثمرين من الاستفادة من الأدوات والخدمات المالية الملائمة مع متطلباتهم.
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وقانوني يوفر الدعم للأنشطة السياحية، ويضمن شروط ترقيتها وتثمينها ضمن إطار منسجم.

المطلب الثاني: أجهزة ترقية الإستثمار السياحي بالجماعات المحلية في الجزائر

نستعرض من خلال هذا المطلب أهم الأجهزة الإدارية التي تنظم مختلف المشاريع الاستثمارية في مجال السياحة والأجهزة المتدخلة في ذلك، فهناك أجهزة إدارية مُهتمة بترقية الاستثمار بصفة عامة، ويدخل في إطارها الاهتمام بترقية الاستثمار السياحي من بينها:

1-المجلس الوطني للاستثمار CNI:

نص القانون المتعلق بتطوير الاستثمار على ضرورة إنشاء مجلس وطني للاستثمار، ويعمل هذا المجلس على:[2]

[1]- المادة 19، القانون 03-01، **متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة**.

[2]- المادة 18، الأمر 01-03، **قانون تطوير الاستثمار**.

- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- حث وتشجيع استحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الاستثمار وتطويره.
- الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة وبين المستثمر، حيث تتطلب موافقة المجلس.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تُعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، وأنشأت للتسهيل والإسراع في إجراءات الاستثمار السياحي حيث جاءت لتحل محل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار **APSSI**، وتعمل على:[1]

- تقليص مدة الاجراءات من خلال مدة تزويد المستثمر بالوثائق الإدارية، وكذلك مدة تبليغه بقرار منحه أو عدم منحه المزايا في مدة 30 يوماً.
- إنشاء هياكل لامركزية وإمكانية إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.

و تتجلى أدوار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:[2]

- إستقبال المُستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- إنشاء هياكل لامركزية محلياً وإمكانية إنشاء مكاتب تمثيل بالخارج.
- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- تسهيل القيام بالشكليات الضرورية لتأسيس وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار الموجه كتمويل التكلفة بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

[1] - المادة 06، الأمر 01-03، **متعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، المؤرخة في 20 أوت 2001.

[2] - المادة 21، المرسوم التنفيذي 01-282، **المتعلق بتنظيم وسير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، المؤرخ في 24 جويلية2001.

3-الشباك الوحيد:

يضُم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار والمتمثلة في: بنك الجزائر، إدارة الجمارك، مديرية الضرائب، مصالح الأملاك الوطنية، مصالح التهيئة العمرانية، وينشأ ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويعتبر بصفة قانونية مؤهل لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمار موضوع التصريح، التأكد من تحقيق وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس وإنجاز المشاريع والسهر على إجراءات التبسيط، ويبقى الهدف الرئيسي للشباك هو تقريب الإدارة من المستثمر الوطني دون إهمال المستثمر الأجنبي.[1]

كما أن هناك أجهزة إدارية تُعنى بترقية الاستثمار السياحي بشكل خاص، سواء على المستويين المركزي أو المحلي، والمتمثلة في:

4- وزارة السياحة: تضم وزارة السياحة مديرية التنمية والاستثمار وتنقسم إلى:

أ- مديرية التهيئة وترقية الاستثمار: تعمل على إعداد الدراسات المتعلقة بمناطق التوسع والمواقع السياحية، والحمامات المعدنية، وتعمل على ترقية أهم الاستثمارات السياحية، وتبادر باقتراحات من شأنها تشجيع الاستثمار السياحي ومساهمتها في الحافظ على العقار السياحي.

ب- المديرية الفرعية لمتابعة مشاريع الاستثمار: وتقوم هذه المديرية بدراسة المشاريع الاستثمارية ومتابعة تنفيذها في إطار مخططات التهيئة المصادق عليها، وتقوم بتسليم الرخص والاعتمادات.

5- مديرية السياحة:

أوكلت للمديريات الولائية للسياحة مهاماً خاصة تتعلق بالاستثمار السياحي، بحيث تبادر بكل ما من شأنه أن يُساهم في خلق محيط ملائم ومحفز لتنمية النشاطات السياحية المحلية وتوجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها؛ بالاتصال مع الهيئات المعنية وتشرع في القيام باجتماعات عمل تخص عملية تهيئة مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية في الولاية بالتنسيق مع مديرية أملاك الدولة ومديرية مسح الأراضي، والوكالة الوطنية للتنمية السياحية ومكاتب الدراسات المعنية بالدراسة.

[1]-المادتين 23 -24، الأمر 01-03، **متعلق بتطوير الاستثمار**.

6- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT:[1]

تعتبر الوكالة هيئة عمومية توضع تحت تصرف وزير السياحة، ويمكن إنشاء ملحقاتها على مستوى ولايات الوطن، وتُسند لهذه الوكالة مهمة التنفيذ ومتابعة عملية التنمية السياحية خُصوصاً ما تعلق بحماية مناطق التوسع والمواقع السياحية، واقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية، وتُكلف الوكالة باقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي لمنابع المياه المعدنية ذات القيمة العلاجية وتقوم بدراسات التهيئة الضرورية، كما يمكنها ممارسة حق الشفعة على كل عقار.

المطلب الثالث: الأدوار التحفيزية للجماعات المحلية لجذب الاستثمار السياحي بالجزائر

انطلاقاً من الدور الأساسي للجماعات المحلية الرامي إلى تحقيق التنمية المحلية في مختلف الجوانب خصوصاً ما تعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي؛ فالجماعات المحلية تهدف أساساً لتلبية الحاجات الضرورية للمواطنين كأولوية، ثم تنظر في الربحية الاقتصادية للإنجازات، ويستلزم ذلك وجود إطارات ذات كفاءة عالية من شأنها أن تكون دافعاً لتحقيق السياسة التنموية.

كما أن الاعتماد على الأساليب الحديثة للتسيير يجعل الإدارة المحلية أكثر تحكُماً في عملية التنمية، والتي يُشكل الاستثمار فيها محوراً هاماً لذلك على الجماعات المحلية أن تلعب دوراً تحفيزياً قصد ترقية الاستثمارات السياحية داخل إقليمها، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1- **إنتهاج إستراتيجية للتسويق المحلي:** يجب أن تقوم الجماعات المحلية بوضع استراتيجية مُحكمة قصد تسويق الخدمات من خلال التركيز على 04 محاور:

أ- **المنتوج:** وتشمل مختلف الخدمات الإدارية التي يجب تقديمها على أحسن وجه، كتخفيف الإجراءات وحسن استقبال المُستثمرين وتغيير النظرة نحو المُستثمر، بحيث أنه سيقدم خدمات للوطن وسيُسهم في التنمية والمالية المحلية.

[1]- المرسوم التنفيذي 94-41، **متعلق بمياه الحمامات المعدنية وتنظيم حمايتها واستعمالها واستغلالها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، المؤرخة في 06 فيفري 1994.

لذا يجب أن تكون الخدمات التي تُقدمها الإدارة للمستثمر ذات جودة ونوعية تستجيب لمتطلباته، ما يستوجب وضع سياسة محكمة للاتصال باستعمال الوسائل الحديثة ومعرفة حاجات المستثمرين والتأقلم معها.

كما أن حسن اختيار واستقبال المستخدمين المؤهلين لهذه الوظيفة والاهتمام بالاتصال والإعلام، التزامات تقع على الإدارة العمومية في علاقتها مع المواطن.

ب- السعر: يستوجب على الإدارة مساعدة المستثمرين بجعل التكاليف التي يتحملها ضئيلة مثل: التكفل بتهيئة المناطق ومساعدة المستثمرين في الحصول على القروض، وغير ذلك من الوسائل المحفزة.

جـ- الإشهار: تضم بعض الجماعات المحلية الكثير من المؤهلات والمقومات خصوصاً في المجال السياحي، وهو ما يستوجب أن تقوم الإدارة بتعريف المستثمرين بالطاقات الكامنة لكل وكالة، وهذا ما سيزيد من إقبال المستثمرين سواء من داخل أو خارج الولاية، من خلال ما يلي:

- إصدار وثائق إشهارية مختصرة وسهلة تعتبر كدليل، وهو دور لجنة مساعدة توطين وترقية الإشهار، وتعتبر بمثابة وسيلة فعالة للتعريف بإمكانية الولاية الاستثمارية.
- الإشهار عبر القنوات السمعية والبصرية.
- استعمال المواقع الإلكترونية للإشهار وإبراز المقومات السياحية للولاية.

د- التوزيع: ويتطلب الأمر التخلي عن كل الذهنيات التقليدية، والتحلي بكل ماله علاقة بالتطور التكنولوجي، ويتأتى ذلك من خلال تدعيم اللامركزية وإنشاء وكالات وملحقات لمختلف الأجهزة التي يحتاجها المستثمر.

وقصد دعم الترويج السياحي على المستوى المحلي، فإنه ينبغي على الدولة تكثيف جُهودها في مجال الترويج السياحي لأنه يعتبر أداة أساسية للتعريف بالسياحة الجزائرية، وفي هذا الإطار يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:[1]

[1]- Ministére du tourisme, **Eléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010,** p 70-74.

- دعم الدور الذي يقوم به الديوان الوطني للسياحة O.N.T، حتى يُمَكن من القيام بمهامه المُوكلة إليه من خلال دعمه بهيئات جهوية على مستوى الأقطاب السياحية الكبرى، وإنشاء مكاتب له في دول أجنبية.
- اعتماد دعائم مكتوبة وسمعية بصرية، واللجوء إلى استعمال التقنيات الحديثة للتصميم والإنجاز والطبع.
- تنظيم مهرجانات ذات بُعد دولي على مستوى المواقع السياحية والأماكن الأثرية، وتنظيم رحلات استكشافية وأسفار إلى مختلف المناطق السياحية المراد تنميتها.
- إشراك الحركة الجمعوية ومنظمات المجتمع المدني في إنشاء ثقافة سياحية ومساهمتهم في الحفاظ على المناطق الأثرية والطبيعية والعمل على تشجيعها بمنحها المساعدات الضرورية.
- تكثيف مشاركة القطاع الخاص في المعارض والتظاهرات المختلفة مع انتهاج سياسة إعلامية ترويجية خلال هذه التظاهرات السياحية مع تركيز الجهود على المستوى المحلي بتركيز العمل الترويجي لإعادة الاعتبار للأعياد المحلية.

2-تهيئة المناطق السياحية:

من أجل خلق تنمية شاملة على مستوى تراب الولاية لابد أن تتكفل الجماعات المحلية بتهيئة المناطق العمرانية والسياحية لتحفيز المستثمرين، وقد كُلفت الأجهزة المساهمة في تفعيل الاستثمار بمهمة تهيئة المناطق، فبالنسبة للجنة مساعدة توطين وترقية الاستثمار فقد كلفت بتشجيع كل المبادرات للترقية العقارية العمومية والخاصة، من أجل خلق أراضى مُجهزة وموجهة لاستقبال الاستثمارات.

فبالرغم من كل الامتيازات التي يمنحها المشرع من أجل الاستثمار في مناطق خاصة وقاسية نوعا ما، إلا أن المستثمرين دائما ما يبحثون و يتوجهون نحو المناطق المهيأة؛ وهذا لأن المستثمر يريد أن يستثمر بأقل التكاليف ولا يتحمل تكاليف نفقات الاستثمار وتهيئة المناطق، لذلك فكل ما تدخلت الجماعات المحلية وقامت بتهيئة الأراضي المخصصة لذلك كان عاملاً تحفيزياً للمستثمرين.

لذلك يجب العمل على إقامة تشاور وطيد بين مختلف الوزارات المعنية لتحديد طريقة عملية تكون أكثر ملائمة بإعادة النظر في النصوص التشريعية والتنظيمية باتباع ما يلي:[1]

أ-**مطلب تطهير العقار السياحي:** وذلك من خلال برنامج لتحسين وتطهير وتسيير العقار السياحي قصد وضعه تحت تصرف المستثمرين الذين أبدوا اهتمامهم بالأقطاب السياحية للامتياز.

ب-إعادة تشكيل المخزون العقاري: تُستخدم إعادة تشكيل المخزون العقاري كأرضيات سياحية مدمجة لزيادة مخزون العقار السياحي الكامن، وذلك بواسطة عمليات التعيين، التحديد، والتصريح بواسطة التنظيم.

جـ- الوصول للمشروع: مرافقة الأعمال والعمليات المرتبطة بالوصول إلى الأراضي والقرى السياحية للامتياز بإنجاز هياكل الوصول من خارج مناطق التوسع السياحي وإعداد مخطط للمرور والوصول لكل مشروع وتهيئته.

كما يستوجب أيضاً تنمية مناطق الجنوب بالقيام بمشاريع تهيئة المسالك الموجودة بغرض تسهيل استعمالها وفتح مسالك جديدة ومحطات سياحية من أجل تقليص مدة التنقل؛ لذا فإن مخطط التهيئة السياحية يعتبر الأداة المثلى للحفاظ على العقار السياحي من أجل تجنب النتائج السلبية التي أسفرت عنها بعض التجارب في التنمية السياحية.

3- مواجهة الطلب العقاري المحلي:

يُعتبر العرض العقاري من طرف الجماعات المحلية نظاماً تحفيزياً بحد ذاته للمستثمرين، فالوعاء العقاري من أهم العناصر الضرورية لإنجاز أي استثمار، إلا أن المُلاحِظ يرى أن دور الجماعات المحلية حسب المشرع الجزائري لا يعدو أن يكون إلا مساعدة المستثمرين في استيفاء الشروط وإجراءات الحصول على الوعاء العقاري؛ فقد تم إنشاء لجنة مساعدة توطين وترقية الاستثمار، وإنشاء الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري كهيئة لتسيير المحافظة العقارية، وتكمُن مهامها أساساً في

[1]- العرابي حمزة، اينال فوزي، **مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع " القطاع الخاص و دوره في تنمية السياحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، المنعقد يومي 27-28 سبتمبر 2015، ص 12.

حيازة العقارات أو الحقوق العقارية المخصصة للتعمير لحساب الجماعات المحلية والقيام بنقل ملكية هذه العقارات.

وتعمل الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاري على منح الأراضي، فتتولى تحضير العقود وتُساعد المستثمر في الحصول على رخصة البناء، وتشكل عملية منح الأراضي نظاماً تحفيزياً للاستثمار خصوصاً إذا ما حُددت إجراءات مخففة ومشجعة، ما يُمَكِّن المُستثمر من الحصول على القروض لدى البنوك ورخص البناء.[1]

إن طلبات الحصول على الأراضي التي تعرض على اللجنة؛ إما يقدمها المستثمر بنفسه أو تُحول من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فإذا كانت الطلبات من المستثمرين الذين تحصلوا سابقاً على قرار منح الامتياز من طرف الوكالة الوطنية، فإن هذه الطلبات تقدم بطريقة مبسطة تتمثل في إظهار قرار منح الامتيازات.

أما بالنسبة للطلبات الأخرى، فإن مجموعة من الوثائق تلحق بالطلب قصد التأكد من جدية المشروع ويكون للجنة إمكانية توطين المشروع على أرضية الولاية، فعمل اللجنة لا يزيد عن كونه إبداء للرأي، وتتدخل الوكالة المحلية للتنظيم والتسيير العقاري الحضري لتستكمل كل الإجراءات، لذلك فمجال تدخل الجماعات المحلية في تحفيز الاستثمار عن طريق منح الأراضي ضيق، و لاتملك الجماعات المحلية حرية في خلق شروط خاصة بها في منح الأراضي.

4- إعادة النظر في طرق تمويل المشاريع السياحية:

يستدعي الأمر تكييف طريقة التمويل الحالية وفقاً للخصوصيات التي تميز الاستثمار السياحي من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:[2]

- يجب تشجيع المؤسسات البنكية على إنشاء منتوج مالي متميز، والمتمثل في "القرض الفندقي" مثلا، والذي يتوافق مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يتطلب قروضاً طويلة المدى بسبب خصوصيات استرجاع رأس المال للاستثمارات السياحية.

---

[1] - المرسوم تنفيذى رقم 90-405، **يحدد قواعد إحداث وكالات محلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 56، المؤرخة فى 26 ديسمبر سنة 1990.

[2] - المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **الكتاب 02: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، مرجع سابق، ص 57-59.

- تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي.
- تخفيض نسبة الفائدة لتشجيع وتحفيز الاستثمارات مثل ما هو معمول به في العديد من البنوك.
- التفكير في منتوجات مالية خاصة، تتوافق مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يتطلب قروض طويلة الأجل.

5-تنمية جادة للمنتوجات السياحية:

يجب إعطاء أهمية لتطوير وتنويع المعروض السياحي وتنمية نشاطات سياحية جديدة على حسب موقع كل ولاية وما تزخر به من مُؤهلات من خلال:

*** تحسين نوعية الخدمات:**

إن تدهور نوعية الخدمات الموجودة يُعتبر من بين الأسباب المؤدية لضعف السياحة في الجزائر، ما يستوجب إعطاء أولوية بالغة وعناية خاصة من خلال مجموعة من الإجراءات نُوجزها فيما يلي:[1]

- تحسين الخدمات الموجهة للسياح من خلال مختلف طرق النقل البحري والجوي، إضافة إلى فتح خطوط جوية مباشرة باتجاه الأقطاب السياحية من البلدان الرئيسية الموفرة للسياح وتكثيف الشبكة الداخلية لربط مختلف الأقطاب والمدن السياحية.
- تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات والقواعد المتعلقة بالنظافة العمومية، حماية الصحة، حماية المستهلك، حماية الموارد الطبيعية والتراث الثقافي والمتاحف وتسهيل الإجراءات الإدارية للدخول إلى الجزائر وتنقل السياح.
- توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمد في العالم والمعمول به في ميدان السياحة المستديمة.
- إعادة النظر في المنظومة البنكية، وضرورة فتح مكاتب صرف دائمة لصرف العملة في مختلف الأماكن التي يستعملها السياح: المطارات، الموانئ، المدن السياحية، الفنادق..إلخ.

[1] - Ministére du tourisme, **éléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010**, p 66.

*** الاهتمام بالتكوين والتأهيل السياحي:**

قصد تحسين الخدمات المقدمة في القطاع السياحي وتقديم أفضل للمنتجات السياحية لابد من الاهتمام بعنصر التكوين وتأهيل الإطارات المتخصصة في مجال السياحة، خصوصاً على مستوى الولايات الصحراوية بالجزائر، والتي تضُم مقومات سياحية متنوعة ومميزة، لذلك يجب:

- توفير معاهد للتكوين في مجال الفندقة والسياحة بالولايات السياحية الجنوبية.
- إعادة النظر في البرامج التكوينية واقتناء دعامات بيداغوجية عصرية وإعادة تأهيل سلك الأساتذة، مع ضرورة فتح مجال التكوين أمام الشركات الخاصة والجمعيات الدولية الجديدة للاستثمار في ميدان التكوين وتحسين مستوى المستخدمين.

6- دعم النشاطات السياحية على المستوى المحلي: و يتم ذلك من خلال تشجيع ودعم المديريات الولائية بالموارد المالية والبشرية اللازمة، حتى تتمكن من تنفيذ برنامج إنعاش القطاع السياحي وتوفير مقرات ملائمة للمديريات الولائية، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء مراكز تُعنى بترقية الصناعات التقليدية وتطوير المنتوج المحلي.

7- إعادة تأهيل المنشآت الفندقية والسياحية المتوفرة: قصد تحسين قدرات الإيواء السياحية وتأهيل المنشآت الفندقية:

- تجديد وتأهيل الحظيرة الفندقية والسياحية العمومية في إطار الخوصصة والشركات.
- إعادة تنظيم نشاط الصناعة الفندقية والسياحية، مع ضرورة تدعيم عمليات الصيانة عن طريق الأموال الخاصة للمالكين أو طريق صندوق دعم المؤسسات العمومية المنشأة في إطار دعم وإنعاش الاقتصاد الوطني.

كما يُمكن اتخاذ بعض الإجراءات لتشجيع الاستثمار السياحي بولايات الجنوب من خلال:

- ❖ حصر شامل للمنتج الحموي، والذي يقدر بأكثر من 200 منبع، وهو عامل مشجع للاستثمار في السياحة الحموية، مع ضرورة فتح ممرات سياحية وإنجاز محطات مائية في مختلف المناطق السياحية بالجنوب الكبير.
- ❖ تشجيع نشاطات الصناعة التقليدية، مع دمج السياحة في البرنامج الخاص بترميم المواقع والمتاحف التاريخية والثقافية واستغلالها ثقافياً وتجارياً.

خلاصة الفصل:

اكتست التنمية المحلية أهمية كبيرة خاصة بعد تزايد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، لذلك فإن التنمية المحلية تعتمد على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما، ويرتبط ذلك بمجموعة من الركائز التي تعتمد على تشجيع المشاركة الشعبية والاعتماد على الموارد المحلية، أما وسائل تحقيقها فهي تتنوع ما بين وسائل مالية محلية وخارجية وأخرى بشرية.

كما أن للجماعات المحلية صلاحيات واسعة في مجال التنمية المحلية، فقد بدأ الاهتمام مبكراً بالتنمية المحلية في الجزائر غداة الاستقلال، إذ تم اعتماد عدة برامج تنموية منها: البرنامج البلدي للتنمية PCD- البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية PSD- برنامج الإنعاش الاقتصادي- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب.

وتعتمد آليات دعم التنمية المحلية بالجزائر على مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية، مع تحفيز وتشجيع الاستثمار المحلي خصوصاً في قطاع السياحة، لذلك يجب التركيز أكثر على ضرورة استغلال الثروات السياحية بهدف وضع الأسس لهياكل قاعدية سياحية، ولا شك أن هذه العمليات سوف يكون لها الأثر الكبير على التنمية المحلية، وفي هذا المجال فقد اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات في مجال تحفيز التنمية المحلية بالتركيز على ترقية الاستثمار الاقتصادي على المستوى المحلي، وإعادة النظر في نظام المالية والجباية المحلية، والعمل على إعادة تأهيل وعصرنة وتحسين خدمات المرافق العمومية الجوارية.

إن للاستثمارات السياحية انعكاسات تنموية كبيرة ولها آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية على المُجتمع المحلي، فهي تُساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والاستفادة من نقل التكنولوجيا، إضافة إلى مساهمتها في توفير مناصب الشغل والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق.

وعليه فإن الارتقاء بالاستثمار السياحي يتطلب توفير محيط محفز مساعد على بناء صناعة سياحية من خلال إعادة النظر في طرق تمويل المشاريع السياحية وتهيئة العقار السياحي، مع ضرورة تحسين نوعية الخدمات والاهتمام بالتكوين ودعم الترويج السياحي.

الفصل الخامس:

دراسة تطبيقية لحالة مشروع إستثمار سياحي -فندق قورارة، بتيميمون-ولاية أدرار

- **المبحث الأول: الخصائص السياحية المميزة لولاية أدرار**
- **المبحث الثاني: دراسة لحالة مشروع إستثمار سياحي- فندق قورارة بتيميمون**
- **المبحث الثالث: آفاق الإستثمار السياحي بولاية أدرار**

تمهيد:

تزخر صحراء الجزائر بالعديد من المقومات السياحية وعناصر الجذب المتميزة، فهي تتوفر على منتوجات سياحية متنوعة تجمع بين طبيعة الصحراء الخلابة و واحاتها الخضراء الساحرة وتقاليدها وعاداتها المُميزة.

وتُعد ولاية أدرار من بين الولايات الجنوبية التي تزخر بثروات جعلت منها قطباً سياحياً بامتياز بالنظر للقدرات التي تتميز بها الولاية في مجال المحروقات، الطاقة المتجددة، الفلاحة هذا من جهة، وامتلاكها لمقومات سياحية هائلة من جهة أخرى، فهي منطقة غنية بمختلف كُنوزها الثقافية وتنوع أقاليمها السياحية وتفردها بعادات وتقاليد مُتجدرة في التاريخ.

تتميز ولاية أدرار بمساحتها الشاسعة ما جعلها تتربع على الكثير من المتاحات السياحية ذات قيمة عالية، فهي تضم 294 قصر تحمل بين جُدرانها حضارة عريقة، وأكثر من 380 عيد محلي تقليدي، وتتميز بمناطقها الرطبة والغابات المُتحجرة، عطفاً على واحات النخيل والسلاسل الجبلية الرملية(العرق)، وكذا الكم الهائل من الصناعات التقليدية المختلفة والطبوع الفلكلورية؛ كل هذه المواصفات المميزة شكلت مادة دسمة للمتعاملين في القطاع السياحي وجعلت منها وجهة سياحية جديرة بالاهتمام والإستثمار.

إن تطور قطاع السياحة لا يعتمد على توفر الموارد السياحية ومناطق الجذب السياحي ، وإنما في كيفية استخدام واستغلال تلك الموارد في عملية تنمية السياحة، وكذا تعاون كافة العناصر والإمكانيات وجهود القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي.

لذا نحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي أن نعكس الجانب النظري على أرض الواقع، ونبين أهمية استغلال الجماعات المحلية لثرواتها السياحية وتثمين مُمتلكاتها ومنتجاتها الطبيعية وتشجيع الإستثمار في القطاع السياحي، لذلك كانت دراستنا التطبيقية على أحد مشاريع الإستثمار السياحي للقطاع العام بولاية أدرار – فندق قورارة بتيميمون–، الذي يقع بمدينة تيميمون السياحية، نحاول من خلاله التعريف بالفندق و مختلف خدماته، ونتعرض بشيء من الدراسة والتحليل للعائدات المتأتية من الفندق، وأهم الانعكاسات التنموية التي تعود على الجماعات المحلية من خلال هذا المشروع السياحي.

المبحث الأول : الخصائص السياحية المميزة لولاية أدرار

نستعرض في هذا المبحث نبذةً تعريفية عن ولاية أدرار وُنبرز أهم مقوماتها السياحية وواقع الإستثمار السياحي بها؛ فولاية أدرار تزخر بمقومات سياحية عديدة ومتنوعة نظراً لموقعها الإستراتيجي، وتمتُعها بمعالم سياحية طبيعية وأثرية إضافة إلى تراثها العريق من الناحية الشعبية والصناعات التقليدية، وتنوع عُمرانها الفريد في تصميمه؛ كل هذه المقومات شكلت منها مقصداً سياحياً هاماً في الصحراء الجزائرية.

المطلب الأول: تقديم عام لولاية أدرار

تُعد ولاية أدرار رائعة من روائع الصحراء الجميلة في كل مفرداتها، بموقعها الجغرافي المُميز ومناخها المتنوع، بكنوزها الطبيعية والأثرية وموروثها الثقافي والتراثي، ما يجعل مؤهلاتها السياحية جد متنوعة.

أولا: الموقع الجغرافي

تقع ولاية أدرار على بعد 1500 كم أقصى جنوب الغرب الجزائري، حيث انبثقت عن التقسيم الإدارى سنة 1974، وهي الولاية رقم 01 في تصنيف الولايات حسب التنظيم الإداري الجزائري، تُقدر مساحتها بـ: 427.968 كم^2 ، يقطُنها أكثر من 400.000 نسمة موزعين على 11 دائرة و28 بلدية، وتنقسم ولاية أدرار إلى أربعة أقاليم جغرافية وهي: توات، قورارة، تيديكلت وتنزروفت، وتضم مقاطعتين إداريتين هما كل من المقاطعة الإدارية لتيميمون و المقاطعة الإدارية لبرج باجي مختار،[1] أما عن حدودها من مختلف الجهات، فيحُدها:

- من الشمال ولاية البيض.
- من الشمال الشرقي ولاية غرداية.
- من الشمال الغربي ولاية بشار.
- من الغرب ولاية تندوف .
- من الجنوب دولة مالي.
- من الجنوب الشرقي ولاية تمنراست.
- من الجنوب الغربي الجمهورية الموريتانية.

[1]– مونوغرافيا سياحية، **أدرار رائعة الصحراء**، مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية أدرار، 2016، ص 07.

تحتل ولاية أدرار موقع استراتيجي هام كونها ولاية حدودية، وبذلك تعتبر همزة وصل بين شمال إفريقيا ودول جنوب الساحل الإفريقية، ينحصر موقعها الفلكي بين خطى الطول 1 شرقاً و3 غرباً، وبين خطى العرض 20 و 30 شمال خط الإستواء، ويُعرف هذا الحيز الجغرافي باستواء سطحه وقلة ارتفاعه في معظم مناطقه التي تضم العروق ، وهي عبارة عن سهول تُغطيها الكثبان الرملية المُتنقلة بفعل الرياح المتعددة الإتجاهات، وأهم هذه العروق هي: عرق اليابس، الغرق الغربي الكبير.[1]

ويعود أصل كلمة أدرار إلى أصل أمازيغي "أدغاغ" و تعني "حجرة"، وتعتبر كلمة أدرار من الكلمات الكثيرة الاستعمال في القاموس الأمازيغي لدى السكان الأوائل للمنطقة لأنها تُعتبر تصحيف لكلمة أدغاغ التى ترادف في العربية الحجر أو الحجارة، ثم ما لبثت الكلمة وبمرور الزمن أن تحولت إلى اللفظ المستعمل حالياً، ولعل اللفظ الفرنسي ADRAR، يُعتبر اللفظ المناسب لنطق اللفظ الأمازيغي الأول أدغاغ.

ثانياً: المُناخ

يسود ولاية أدرار نوعان مناخيان وهما:[2]

1-مناخ شبه صحراوي: يسود المناطق الشمالية للولاية أي شمال منطقة قورارة من تيميمون إلى بشار غرباً، ويتميز بصيف حار وشتاء معتدل قليل البرودة، وأمطار نادرة وفجائية .

2-**مناخ صحراوي:** يسود غالب مناطق الولاية، حيث يمتد من تيميمون إلى تيمياوين جنوباً، و يُميزه صيف شديد الحرارة وشتاء معتدل.

ويعرف المدى الحراري تبايناً مُعتبراً في المنطقة إذ ترتفع درجة الحرارة إلى 45° تحت الظل صيفاً وتنخفض إلى درجة الصفر شتاء، كما أنها تستقبل أمطاراً قليلة، وتعرف المنطقة هبوب الرياح أهما: رياح السيروكو.

ثالثاً: الوسط الطبيعي

يضم الوسط الطبيعي بولاية أدرار مناطق رئيسية، تتمثل في:

---

[1]- **ولاية أدرار** ، من الموقع الإلكتروني: http://www.wilaya-adrar.dz، أطلع عليه بتاريخ: 10 فيفري 2017، على الساعة: 20:00.

[2]- مونوغرافيا سياحية، **أدرار رائعة الصحراء**، مرجع سابق، ص 07.

1-العروق: تتكون من سلسلة من الكثبان الرملية، والتي تشكلت عبر مراحل زمنية منها: عرق شاش والعرق الغربي شمالا.

2-الهضاب: تُميزها التكوينات الجيولوجية المختلفة أهمها: هضبة تادمايت و الأقلاب.

3-السبخات: هي مناطق منخفضة نشأت في مهاد الأودية القديمة، تتكون من بقايا كلسية ورسوبية ذات تربة مالحة من أشهرها: سبخة تيميمون، سبخة تمنطيط.

4- السهول: يوجد بالمنطقة سهولاً ضيقة تمتد شرقاً من القسم الجنوبي لوادي الساورة إلى الجنوب، لتكون بذلك وادي مسعود.

5-الرق: مساحات شاسعة مغطاة بالحصى والرمال الخشنة، مثل: رق تنزروفت ورق أفطوط.

رابعاً: الثروة النباتية والحيوانية

1- الثروة النباتية: إن الغطاء النباتي بولاية أدرار يمتاز بنوعيتة الصحراوية خاصة في الواحات والبساتين بالقصور، بحيث تعرف ولاية أدرار غطاء نباتياً برياً خاصة في برج باجي مختار وتيمياوين، إضافة إلى حرص الفلاحين على زراعة النخيل المثمرة والحبوب ومختلف المنتوجات الفلاحية المعيشية كالخضر والبقول.

2-الثروة الحيوانية : تنتشر بولاية أدرار ثروة حيوانية متنوعة في البراري والأحراش كالجمال، الغنم، الفنك، الغزال، و مختلف أنواع الزواحف.

المطلب الثاني : المقومات السياحية بولاية أدرار

تعتبر ولاية أدرار ولاية سياحية بامتياز لما تتوفر عليه من إمكانات سياحية هامة طبيعية وايكولوجية وجغرافية وتاريخية، وما تزخر به من كنوز ثقافية متنوعة وصناعة تقليدية مميزة، ومواسم وأعياد محلية (الزيارات) موزعة عبر مختلف أقاليم الولاية؛ تلك المؤهلات ذات الجاذبية السياحية العالية جعلها محل إهتمام الباحثين عبر التاريخ ومحبي السياحة والإستكشاف سواء من داخل الوطن أو خارجه.

أولاً: المواقع الطبيعية

تُشكل المواقع الطبيعية بولاية أدرار لوحة فنية متألقة بأشكالها وألوانها بين واحات خضراء وبساتين غناء تفجرت فيها الفقارات وكثبان رملية مبهرة و واحات تعيش على

ضفافها نباتات وحيوانات وطيور، ويرجع ذلك لشساعة المنطقة و تنوع أقاليمها، ومن بين هذه المقومات الطبيعية نذكر:[1]

- مغارة بغداد: تتواجد بنواحي تيميمون بأولاد سعيد.
- مغارة تماسخت: وتتواجد بمنطقة تامست دائرة فنوغيل.
- مغارة الشارف: وتتواجد بمنطقة تيمقطن بأولف.
- الكثبان الرملية: وتتواجد بعدة مناطق كـ: بودة، تتركوك، طلمين.
- السبخة: أراضي مالحة متواجدة في: بودة، تيميمون، تمنطيط.
- منابع المياه المعدنية: أهمها عين الشافية ببودة.

ثانياً: المعالم الدينية والمخطوطات التاريخية

يوجد بولاية أدرار مالا يقل عن 12 ألف مخطوط موزعة على حوالي 50 خزانة من قورارة شمالاً إلى تيديكلت جنوباً، كما تُعرف الولاية بمشائخها وزواياها ومدارسها القرآنية التي يقصدها الطلبة من كل مكان، حيت تشتهر المنطقة بحفظ القرآن الكريم وتلقين معالم الدين ومن أهم الزوايا القرآنية زاوية الشيخ سيدي محمد بلكبير وزاوية الشيخ الحسان بأنزجمير، وتضُم هذه الزوايا مخطوطات متنوعة في الفقه والحديث وتفسير القرآن، إضافة إلى الفلسفة وعلم الفلك والزراعة.

ثالثاً: القصور والقصبات

تنتشر عبر كامل تراب الولاية وهي الميزة الأساسية لولاية أدرار، تتميز بلونها الأحمر النابع من التربة والحصى المستعملين في بنائها إلى جانب مجاورتها لواحات النخيل.

تعتبر هذه المعالم المحلية تُحفاً هندسية أبدع فيها الانسان المحلي فتمزج بين اللمسة العربية والإسلامية والمحلية والطراز السوداني، وتجد هذه القصور مكانا لها عند السياح و الزوار الذين ينبهرون بكرم سكانها وأصالتهم، ومن أهم هذه القصور: [2] قصر تمنطيط – قصر تيميمون العتيق – قصر ماسين – قصر حماد بتسابيت – قصر أغلاد

[1]- مونوغرافيا سياحية، **أدرار رائعة الصحراء**، مرجع سابق، ص 07.

[2]– **آثار وسياحة بولاية أدرار**، من الموقع الإلكتروني: **www.taouat.net**، أطلع عليه بتاريخ: 11 فيفري 2017، على الساعة:20:00.

، وتوجد العديد من الحصون والقصبات التي تبقى شاهدة على حضارة كبيرة عرفتها المنطقة.

رابعاً: الآثار التاريخية

تنتشر بولاية أدرار العديد من الآثار التاريخية القيمة وتُعتبر جزء من الذاكرة المحفوظة للمنطقة تسرد على كل زائر تلك الحقب الزمنية والحضارات الإنسانية التي شهدتها منها: الغابات المتحجرة التي تؤول إلى أزمنة جيولوجية بعيدة، و تضم مواقع الكتابات البربرية " التيفيناغ"، التي تحمل رسالات مشفرة كانت بمثابة وسائل اتصال قديما و المتواجدة بأولف عند مغارة الشارف، إضافة إلى مواقع النقوش الحجرية مثل عين ولمان، عين بلبال، شارف سيدي عيسى وغيرها.

خامساً: الصناعات التقليدية

تشتهر ولاية أدرار بالصناعات التقليدية وتظم الولاية مركزين حرفين الأول بتركوك المتخصص في صناعة الزرابي وبالتحديد زربية فاتيس المعروفة وطنياً، ويتواجد المركز الثاني بتمنطيط ويعمل على إنتاج مختلف المصنوعات من الحلي، سلات النخيل، صناعة الفخار، ومن بين هذه الصناعات:[1]

***صناعة الفخار:** تشتهر بالفخار الأسود الذي يُصنع من الطين، ثم يوضع في الأفران بعد نضوجه يصنع بلون أسود باستخدام أقلام الرصاص، وتعتبر تمنطيط هي الرائدة في هذا الفن.

***الحياكة:** وتشمل أغلب المناطق في الولاية ويتم حياكة اللباس أو الأفرشة التقليدية من طرف النساء وخاصة في منطقة فاتيس بتيميمون.

***صناعة الجلود:** أشهر مُنتجاتها صناعة نعال وأحذية أولف ومختلف الأكياس الجلدية لحفظ الأشياء.

* **الحلي والصياغة:** تتميز برموز وأشكال تزينية بديعة محلية، وتُستخدم بشكل كبير الفضة في صناعة الخواتم بمختلف أشكالها، والخلاخل والعقود وكلها مصنوعات فضية

[1] -Guide touristique, **Adrar la merveille du sahara**, Direction du Tourisme et l'Artisanat de la Wilaya d'ADRAR,2016 , p 22-23.

يستخدم معها العقيق والمرجان الأحمر، وحتى المشبوكة من الجلد أحياناً، وتلقى اقبالاً كبيراً من السياح.

***صناعة السلال:** يبدع الحرفيون من مواد بسيطة كسعف النخيل ومشتقاته في صناعة مختلف الأدوات واللوازم اليومية والتحف الراقية مثل: الأطباق، المظلات الشمسية، المروحات التقليدية، و التادارة التي تستعمل لحفظ التمور.

***الحدادة:** يشتغل سكان المنطقة بالحدادة، ويحتاجون أدواتها في حياتهم اليومية مثل صناعة الفؤوس لزراعة الحقول، وصناعة السكاكين ومختلف أدوات المطبخ، خصوصاً: الكانون، أباريق الشاي، صناعة السيوف، ويزدهر هذا النوع من الحرف في منطقة تديكلت وتُجنى منها مبالغ معتبرة.

سادساً: التراث والفنون الشعبية

ألوان فلكلورية أصيلة تتميز بها ولاية أدرار، وهي تُثير فرجة ومنعة زوار المنطقة خصوصاً في مواسم الاحتفالات المحلية، ومن أهم أنوعها:[1]

***البارود:** وهي رقصة شعبية تمارسها فرقة تسمى محلياً " الفزعة "، ويختص بها الرجال ويؤدون حركاتهم، وسميت على هذا النحو نسبة للبارود الذي يطلق من البندقيات التقليدية في ختام العرض، ترافقها ايقاعات الطبول و المزمار.

***أهليل:** وهو طابع فلكلوري إيقاعي موسيقي ينتشر بقورارة، وهي رقصة تقليدية تراثية، يُتغنى فيها بالمديح الديني والقصائد في مناسبات مختلفة وهناك نوعان من هذا الفن، الأول يسمى تقوايت يكون فيه الرجال جالسون مع استعمال آلة الفندي، الناي والحيرة والآخر يسمى أنداد يكون فيه الرجال واقفون يعتمد على الإيقاع والتصفيق وترديد الكلمات.

***برزانة:** وهي رقصة فلكلورية تتم في شكل حلقة تتغنى بالصلاة على النبي والمديح ، وتختلف عن الحضرة في نوعها حيث تؤدي بالسيوف أو العصى في أيديهم، ضمن إيقاع متنوع فأحياناً يتسارع وتارة ببطء، وتمارس رقصة برزانة في الأسبوع قبل المولد النبوي الشريف.

[1]- مونوغرافيا سياحية، **أدرار رائعة الصحراء**، مرجع سابق، ص 29.

* **قرقابو:** رقصة ذات أصول إفريقية تُؤدى في المناسبات، حيث تنتظم رقصات استعراضية كبيرة على شكل دوائر متحدة المركز، وقد تستمر على مدى ساعات تحت إيقاع متكرر ويستخدم في هذه الرقصة صفائح معدنية بشكل خاص، ضمن نمط نشيط وممتع وتؤدى هذه الرقصة في شكل نصف دائرة بقيادة أحد الشيوخ.

* **الطبل:** وهي نوع فلكلوري مميز مشهور في المنطقة يختلف من منطقة لأخرى، وهو نوعان: الشلالى الذي يؤدي غالبا في منطقة توات، وطبل عين بلال وهو فلكلور مشكل من مجموعة من الناس تحت نغمة المزمار والطبل مصحوب بالتصفيق من حين لآخر يتغنى فيه بالأشعار والمديح النبوي .

أما المناسبات والأعياد المحلية فهي كثيرة وذات طابع ثقافي وفني وتقام في جميع القصور تقريباً مرة أو مرتين في السنة، وهي ما يُعرف عند أهل المنطقة والولايات المجاورة لها باسم " الزيارة " وهي عادة إجتماعية تربط السكان فيما بينهم، ومن بين أبرز التظاهرات الثقافية التي تعرفها ولاية أدرار:

*المهرجان الثقافي الوطني لأهليل: ينظم شهر ديسمبر من كل سنة بتيميمون.

* عيد الجمل: ينظم شهر ديسمبر من كل سنة ببرج باجي مختار و تيمياوين.

*عيد الطماطم: ينظم بمدينة أدرار في شهر مارس من كل سنة.

*مهرجان السياحة والفنون الشعبية: ينظم بمدينة أولف في شهر جانفي.

مما سبق يتضح لنا أن ولاية أدرار تمتلك عبر إقليمها الشاسع ثروة سياحية لا يُمكن تجاهلها؛ فخزانها السياحي الطبيعي، التاريخي والثقافي مكنها من احتلال منطقة استراتيجية بالصحراء الجزائرية، و احتوائها على منتوج سياحي متعدد وغني بالمتاحات السياحية الفريدة من نوعها، و يمكن أن نجمل عناصر الجذب السياحي بولاية أدرار في:

- ✓ أكثر من 296 قصر (تجمع سكاني)، و حوالي 400 عيد محلي تقليدي (الزيارات).
- ✓ أكبر سلسلة جبلية رملية (غرق شاش– العرق الغربي)، والذي يفوق طول كثبانها الرملية 100 م علواً ، وهضبة تادميت وتانزروفت.
- ✓ نظام تقليدي فريد من نوعه (الفقارات)، والذي يرجع تاريخه للقرن السابع.
- ✓ مواقع مصنفة كتراث وطني، صناعة تقليدية متنوعة وغنية توارثها الأجيال.
- ✓ فلكور متنوع وتظاهرات ثقافية ودينية متنوعة كتظاهرة المولد النبوي الشريف.

- ✓ تُراث غير مادي مصنف كتراث عالمي من طرف UNESCO.
- ✓ مكتبات شعبية ومخطوطات قديمة وزوايا قرآنية ضاربة في التاريخ.
- ✓ غطاء نباتي حيواني صحراوي مميز.

ويُمكن أن نُبين مُختلف المقومات السياحية التي تزخر بها ولاية أدرار من خلال الخريطة السياحية التالية:

الشكل رقم 5-1: الخريطة السياحية لولاية أدرار

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

المطلب الثالث: واقع الاستثمار السياحي بولاية أدرار

أولاً: المميزات الكبرى لولاية أدرار

- توجه فلاحي بحكم المؤهلات الفلاحية التي تحتوى عليها الولاية من أراضي للاستصلاح ومياه جوفية وتقاليد فلاحية مميزة.
- تمتاز ولاية أدرار بمُؤهلات وخصوصيات في مجال الطاقات المتجددة ومصادر الطاقة التقليدية والاكتشافات الحديثة في مجال المعادن النفيسة.
- تضم أكثر من 1200 كم كحدود دولية ذات آفاق اقتصادية هائلة.
- تمتاز بطابع سياحي بامتياز نظراً لما تملكه من متاحات ومواقع سياحية وإرث تاريخي اجتماعي ضارب في القدم، بالإضافة إلى موروثها الثقافي الغير مادي المتنوع والغني بالطبوع المختلفة.
- تكتسي ميزة تجارية بحكم موقعها الاستراتيجي مع إفريقيا ودول الساحل ومحور التجارة التبادلية بين دولة مالي، موريتانيا، النيجر.

ثانياً: إمكانيات النشاط السياحي بولاية أدرار

- **رحلات سياحية بالسيارات ذات الدفع الرباعى (4X4) والتي من أشهرها :**
  - المسلك السياحي عرق شاش وعرق الراوي.
  - المسلك السياحي العرق الغربي الكبير.
  - المسلك السياحي قصور قورارة.
  - المسلك السياحي واحات توات.
  - المسلك السياحي أوقروت.
  - المسلك السياحي الكبير قورارة تيديكلت
- **رحلات بالجمال عبر العرق الغربي:**
  - مسلك المنيعة– تبلكوزة.
  - مسلك البنود– تبلكوزة.
  - مسلك تازليزا– طلمين.
  - مسلك زاوية الدباغ –أولاد سعيد.
  - مسلك إغزر– صمجان.

➢ **مسالك سياحية عبر القصور والواحات بالحافلات والسيارات السياحية:**

- طريق المسلك السياحي لقصور قورارة.
- طريق المسلك السياحي لقصور توات.
- طريق المسلك السياحي لقصور تيديكلت.
- طريق المسلك السياحي لقصور بودة.

إضافة إلى العديد من المسالك السياحية عبر واحات المنطقة تتخللها مواقع طبيعية سياحية عبر كافة المناطق الأربعة التي تشكل إقليم الولاية (قورارة– توات– تيديكلت– تنزروفت)، وهناك مسالك جديدة مقترحة ليتم تهيئتها نُبينها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 5–1: المسالك السياحية المقترحة للتهيئة بولاية أدرار

الدائرة	البلدية	المسافة (كلم)	الملاحظة
رقان	سالي	17,50	ربط القصور والمعالم الأثرية
زاوية كنتة	*زاوية كنتة *أنجزمير	21,00 20,00	ربط القصور والمعالم الأثرية
فنوغيل	تمنطيط	21,50	ربط القصور والمعالم الأثرية
أدرار	بودة	11,50	ربط القصور والمعالم الأثرية
أوقروت	المطارفة	15,00	ربط القصور والمعالم الأثرية
شروين	* شروين * أولاد عيسى * طلمين	16,00 20,00 20,00	ربط القصور والمعالم الأثرية
أولف	*تيمقطن *تيط *أقبلي	5,50 7,00 30,00	ربط القصور والمعالم الأثرية

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

أما عن الأنماط السياحية المهيمنة فهي ترتبط بالموروثات الطبيعية المتواجدة بولاية أدرار والتي يجب ترقيتها تماشياً مع إعطاء الأفضلية للأنماط التي تُدعى بسياحة المنافذ، وهي التي تضمن سياحة مستدامة وتشمل هذه الأنماط السياحية ما يلي:

الجدول رقم 5-2: الأنماط السياحية المهيمنة بولاية أدرار

الأنماط	المميزات	المناطق	الأهداف
سياحة ثقافية	تتيح اكتشاف ثروات وموروثات الولاية	قورارة، توات، تيديكلت	تعزيز المواقع الثقافية والموروثات
سياحية دينية	اكتشاف الطقوس الدينية (أسبوع المولد، الزيارات)	تيميمون، زاوية كنتة، أولف	الإحاطة بأسلوب الحياة و التقاليد المحلية
السياحة البيئية	التجوال في القصور وفي الواحات	بساتين النخيل، القصور، العرق الكبير	ترقية ثقافة تحمل المسؤولية اتجاه الطبيعة
سياحة المغامرات	اكتشاف الفضاءات المثيرة	هضبة تادميت، عرق شاش	اكتشاف المناظر الريفية في المواقع الطبيعية
السياحة الرياضية	ممارسة الرياضة الصحراوية والقدرة على التحمل	العرق الغربي الكبير، عرق شاش	ترقية الثقافة الرياضية الصحراوية
السياحة الزراعية	اكتشاف عالم الواحة عبر حياة القصور	القصور، الواحات	اكتشاف أسرار حياة الواحة
المنتجعات السياحية	تتيح الإقامة في فصل الشتاء مع القيام بزيارات لكبار السن.	تيميمون، تينركوك، أدرار	التمتع بفوائد درجات الحرارة اللطيفة في فصل الشتاء
السياحة الحضرية والأعمال التجارية	تستجيب لطلب السياحة داخل المدن بالإضافة الى سياحة الأعمال	تيميمون، أدرار	تؤمن الراحة لرجال الأعمال بجعل أدرار وجهة تجارية واقتصادية

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

ثالثاً: الهياكل والمؤسسات السياحية بولاية أدرار

1- الهياكل الإدارية: توجد عدة هياكل إدارية تُعنى بقطاع السياحة نذكر منها:

* مديرية السياحية والصناعة التقليدية
*مقر السويقة
* مركز الدمغ
* مركز الإعلام والتوجيه السياحي
* مركز الصناعة التقليدية عبر كل دوائر الولاية

2- الهياكل السياحية:[1]

أ- مؤسسات الإستقبال:

تُوجد بولاية أدرار12 وكالة سياحية مخصصة للإستقبال، منها 04 وكالات تنشط في شكل مؤسسات إستقبال متخصصة في تسويق رحالات لصالح الأجانب، ومنها ما يقتصر نشاطه على إصدار تذاكر النقل الجوى، ومنها من يقوم بتنظيم الحج والعمرة ، والملاحظ عموماً أن نشاطها يبقى ضعيفاً ولا يرقى إلى المستوى المطلوب.

ب- هياكل الإيواء:

إن مجموع مؤسسات الإيواء بولاية أدرار في نهاية سنة 2016، قدر بـ:21 مؤسسة بقدرة إستعاب إجمالية تقدر بـ1267 سرير، و وصل عدد العمال إلى 413 عامل مابين عمال دائمين ومؤقتين، وسيتم استلام فنادق جديدة خلال هذه السنة.

ويُمكن أن نفصل في هذه الهياكل فيما يلي:

***الهياكل ببلدية أدرار:**

الجدول رقم 5-3: هياكل الإيواء السياحي ببلدية أدرار

المؤسسة	نوعها	عدد الأسرة	عدد العمال (دائم/مؤقت)	قرار التصنيف
توات	فندق	120	53/06	يتم إعادة ترميمه
تيمي	فندق	48	08/06	نجمة واحدة
الجامعة الإفريقية	فندق	130	04/06	قيد التصنيف
نزل أقرينج	نزل عائلي	22	08/06	قيد التصنيف
الحاج لكبير محمد	إقامة سياحية	128	24/08	قيد التصنيف
تيكيالت	فندق	36	08/04	قيد التصنيف
المجموع	06	484	141	-

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

[1]- **تقرير حول قطاع السياحة و الصناعة التقليدية بأدرار**، مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية أدرار، ماي 2016، ص 19.

***الهياكل ببلدية تيميمون:**

الجدول رقم 5-4: هياكل الإيواء السياحي ببلدية تيميمون

المؤسسة	نوعها	عدد الأسرة	عدد العمال	قرار التصنيف
قورارة	فندق	196	38/08	04 نجوم
إغزر	فندق	46	04/06	عدم وجود شهادة المطابقة
مولاي الحسين	فندق	70	02/04	عدم وجود شهادة المطابقة
حناني عبدالقادر	محطة استراحة"مرمورة"	18	03/08	قيد التصنيف
توفيق بودراع	محطة استراحة	48	03/12	قيد التصنيف
السلخ ابراهيم	محطة استراحة	30	04/12	قيد التصنيف
غندور عبدالرحمان	محطة استراحة	14	03/05	قيد التصنيف
بن حسان عبدالكريم	محطة استراحة	20	02/08	قيد التصنيف
مازوزي احميدة	محطة استراحة "أمقيد"	18	02/04	قيد التصنيف
ولد النصير	محطة استراحة "لمراح"	80	03/10	غير مصنف
بن شنعة أحمد	فندق قصر ماسين	88	35/68	03 نجوم
مزوزي قدور	محطة استراحة "دارالكاف"	26	03/02	غير مصنف
حناني نجاة	**محطة استراحة "دار السلام"**	08	03/02	غير مصنف
لعور علي	مخيم " تيطاوين"	97	08/04	غير مصنف
غندور عبدالقادر	مخيم " تينفراس"	24	04/02	غير مصنف
المجموع	15	783	272	-

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

رابعاً: التدفق السياحي بولاية أدرار خلال الفترة من 2000 إلى 2015

من خلال تتبع التدفق السياحي على ولاية أدرار بمختلف أنواعه سواء كان داخلي (وطني) أو خارجي (دولي)، حسب الإحصائيات الرسمية لمديرية السياحة بولاية أدرار، يتبين لنا أن التدفق السياحي على المنطقة في مجمله في تطور مستمر في جميع أشكاله سواء خارجي أو داخلي؛ إلا أنه خلال الفترة الأخيرة يلاحظ أن التدفق الداخلي في ارتفاع مستمر عكس التدفق الخارجي الذي بدأ يقل، و نُبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5-5: التدفق السياحي بولاية أدرار خلال الفترة من 2000 إلى 2015

السنة	داخلي	خارجي	الإجمالي
2000	10499	272	10771
2001	11325	842	12167
2002	16574	1743	18317
2003	14013	1740	15753
2004	22536	3625	26161
2005	14065	2079	16144
2006	14248	1689	15937
2007	17655	2822	20477
2008	16497	1702	18199
2009	17033	2035	19068
2010	13310	1290	14600
2011	12747	634	13381
2012	13602	1486	15088
2013	15121	660	15781
2014	14401	780	15181
2015	30780	1176	31956
المجموع	**254406**	**24575**	**278981**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

وترجع أسباب تدني التدفق السياحي الخارجي في السنوات الأخيرة، حسب المتعاملين في القطاع إلى الأسباب التالية:

- نقص في البرامج الترقوية العمومية الموجهة لصالح القطاع السياحي على غرار باقي القطاعات.

- غلاء تذاكر الخطوط الجوية المطبقة من طرف شركات الطيران نحو ولايات الجنوب.
- تأثير الإعلام الأخير في تضخيم الأحداث التي تجري في دول الساحل الإفريقي.
- ضعف التحفيزات الإقتصادية والجبائية الموجهة لصالح الإستثمار السياحي.
- الإجراءات الأمنية المشددة وغلق بعض الوجهات السياحية المشهورة مثل عرق شاش.
- ضعف في برامج التسويق للمنتوج السياحي المحلي.
- بحث المُستثمرين عن المشاريع المنتجة للأرباح في مدة قصيرة.

خامساً: وضعية قطاع السياحة ضمن البرامج التنموية القطاعية بولاية أدرار

1-برنامج التجهيز لسنة 2015:

استفادت مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية أدرار، من 04 عمليات في إطار برنامج التجهيز القطاعي لسنة 2015، تشمل ترسيم معالم لمناطق التوسع السياحي وإعداد منوغرافيا وخرائط سياحية ، وتهيئة بعض المعالم السياحية، ويُمكن أن نُوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 5-6: العمليات المُبرمجة ضمن برنامج التجهيز لسنة 2015

الرقم	العملية	ملاحظات
01	ترسيم معالم منطقة التوسع السياحي تادلست بتيميمون 94 هكتار	في طور إعادة الإنطلاق
02	دراسة إنشاء وتصنيف (05) مناطق للتوسع السياحي : بودة1، بودة2 بودة3، تقلزي ، إغزر	تم عرض المرحلة الثانية والأخيرة في إنتظار رفع التحفظات
03	إعداد منوغرافيا ، دليل وخريطة سياحية للولاية	في طور الاستلام
04	دراسة تأهيل وتهيئة المعلم السياحي الشارف سيدي عيسى أولف	العملية في طور الغلق الدراسة إنتهت بنسبة 100 %

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

2-برنامج دعم النمو الاقتصادي (P.C.C.E)

الجدول رقم 5-7: العمليات المبرمجة ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي

رقم وعنوان العملية	رخصة البرنامج (دج)	مبلغ الاستهلاك الاجمالي (دج)	نسبة التقدم المادي (%)	الرصيد الباقي من رخصة البرنامج (دج)	الملاحظات
N.K.5.172.2.262.101.11.01 دراسة ومتابعة إنجاز دار الصناعة التقليدية بتيميمون	3.000.000,00	2.462.750,56	82,09	537.249,44	العملية أغلقت
N.K.5.172.3.262.101.12.01 إنجاز وتجهيز دار الصناعة التقليدية بتيميمون	60.000.000,00	43.374.648,37	100	14.398.572,53	إنجاز % 100
N.K.5.172.4.262.101.12.01 إنجاز وتجهيز مركز الصناعة التقليدية بتنركوك	30.000.000,00	25.324.285,46	100	4.675.714,54	إنجاز % 100
N.K.5.411.1.262.101.14.01 دراسة لإنشاء وتصنيف 05 مناطق للتوسع السياحي	15.000.000,00	534.244,52	3,56	14.465.755,48	المرحلة الثانية للدراسة إنتهت
N.K.5.411.1.262.101.14.02 إنجاز منوغرافيا ودليل سياحي وخريطة سياحية للولاية	6.000.000,00	307.739,25	5,13	5.692.260,75	(قيد التسليم)
N.K.5.421.1.262.101.10.01 دراسة وإنجاز المسالك والطرق السياحية	32.000.000,00	30.439.922,27	100	1.560.077,73	إعادة التقييم
N.K.5.421.1.262.101.10.02 دراسة وانجاز لوحات توجيهية وتعليم مواقع سياحية	10.000.000,00	9.013.515,63	90,14	986.484,37	في طور الغلق
N.K.5.421.1.262.101.14.01 دراسة لإعادة تأهيل وتهيئة منطقة الشارف	2.000.000,00	1.662.500,00	100	337.500,00	تمت الدراسة
N.K.5.421.8.262.101.14.01 تحديد معالم منطقة التوسع السياحي تادلست بتيميمون	5.000.000,00	912.000,00	18,24	4.088.000,00	تمت الدراسة

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

يتضح لنا من خلال الجدولين السابقيين أن أغلب العمليات التي تمت برمجتها والمتعلقة بتأهيل و تهيئة المناطق السياحية قد تمت أو شارفت على الانتهاء، وتم استلام بعض المرافق التي ستدعم قطاع السياحة بالولاية و تُسهم في جذب المستثمرين للولاية.

سادساً: وضعية العقار السياحي بولاية أدرار

تُوجد خمسة مناطق للتوسع السياحي بولاية أدرار، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232-88 المؤرخ في 05 نوفمبر 1988، وهي :

- منطقة التوسع السياحي: بربع بأدرار.
- منطقة التوسع السياحي: تادلست بتيميمون.
- منطقة التوسع السياحي: برج زاوية الدباغ بتتركوك.
- منطقة التوسع السياحي: تاوريرت برقان.
- منطقة التوسع السياحي: الشارف سيدي عيسى تيمقطن، أولف.

الجدول رقم 5-8: مناطق التوسع السياحي بولاية أدرار

المنطقة	الموقع	المساحة	الملاحظات
بربع	أدرار	117,33	لا توجد دراسة تهيئة
تادلست	تيميمون	94,59	انطلاق أشغال التهيئة في طور الإعداد
الشارف سيدي عيسى	تيمقطن- أولف	12,5	لا توجد دراسة تهيئة
تاوريرت	رقان	4,8	لا يوجد مخطط التهيئة السياحية
برج زاوية الدباغ	تينركوك	1,5	تم تخصيصها كمحمية لمصالح مؤسسة صحاري العالم

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

تجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه المناطق لا تتوفر على عناصر الجذب المطلوبة لجلب المستثمرين، باستثناء منطقة التوسع السياحي تادلست بتيميمون التي تم إنجاز دراسة التهيئة الخاصة بها، وأشرفت عليها مصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بحيث يُمكن أن تستقبل المشاريع الإستثمارية المستقبلة عند إنجاز تهيئتها.

بعد تهيئة وانجاز منطقة التوسع السياحي بمنطقة تادلست- تيميمون، فإنه سيكون لها الأثر الإجتماعي والإقتصادي على المستوى المحلي من خلال توفير مناصب شغل بشكل مباشر وغير مباشر، وتشييد منطقة فندقية تُلبي الطلب المحلي والخارجي، حيث

سوف يتم انجاز 1700 سرير تُنشأ على مساحة 36,75 هكتار تهيأ لإستقبال المؤسسة الفندقية المستقبلية في تادلست، ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 5-9: المشاريع السياحية بمنطقة التوسع السياحي بتادلست

التخصيص	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل المباشرة	عدد مناصب الشغل الغير مباشرة	العدد الإجمالي لمناصب الشغل
الفندق الأول 5 نجوم	450	338	563	901
الفندق الثاني 3 نجوم	450	338	563	901
المجموعة الأولى من الشقق	400	300	500	800
المجموعة الثانية من الشقق	400	300	500	800
خدمات سياحية ومركز تجاري	-	120	-	120
قطب تنشيط	-	60	-	60
مركز إداري	-	40	-	40
مركز إستقبال وتوجيه	-	60	-	60
المجموع	1700	1556	2126	3682

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار.

الشكل رقم 5-2: منطقة التوسع السياحي - تادلست بتيميمون- أدرار

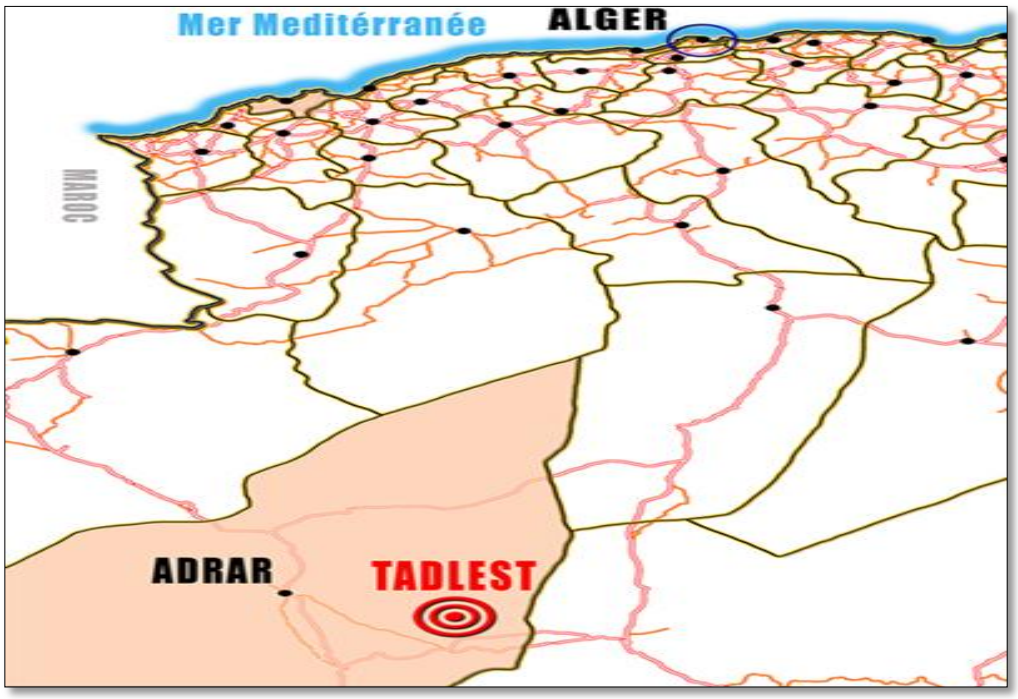

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار.

الشكل رقم 5-3: مخطط تهيئة منطقة التوسع السياحي -تادلست بتيميمون- أدرار

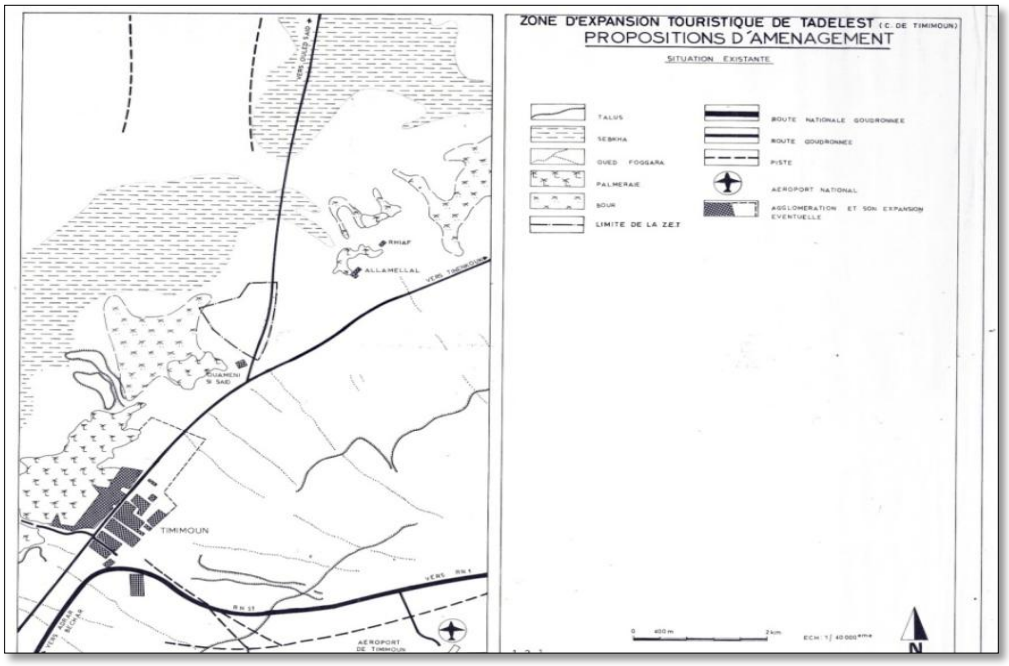

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

بعد دراسة المُخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية أدرار المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الولائي بأدرار تم اقتراح مناطق توسع ومواقع سياحية جديدة :

الجدول رقم 5-10: مقترحات مناطق توسع جديدة بولاية أدرار

تسمية المنطقة	الموقع	المساحة بالهكتار	الملاحظة
واحة بودة 1	بلدية بودة	135	دراسة التحديد والتصنيف في طور الإعداد من طرف الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT
واحة بودة 2	بلدية بودة	120	
واحة بودة 3	بلدية بودة	140	
إغزر	بلدية أولاد سعيد	100	
تاقلزي	بلدية شروين	10	
أغنت	بلدية تيميمون	60	سيتم إدراجها ضمن المخططات التنموية القادمة
تعنطاس	بلدية تنركوك	08	
تينورت	بلدية رقان	40	
تماسخت	بلدية فنوغيل	30	
المجـموع	**09 مناطق**	**643 هكتار**	

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

إن هذه المشاريع السياحية المقترحة ليست جميعها مؤهلة لأن تدمج ضمن مناطق التوسع السياحي، إضافة إلى ضرورة ضمان توازن بين المساحات الجيوسياحية للولاية وبين القطاعات السياحية، وتحديداً مشاريع الفندقة في الهواء الطلق التي تستجيب لمقاربة سياحية مختلفة وخاصة بتهيئة الإقليم.

سابعاً: توقعات عدد الأسرة آفاق 2030 بولاية أدرار

تتواصل الجهود لاستقطاب أكبر قدر من المستثمرين لانجاز استثمارات سياحية قصد تغطية العجز المسجل بولاية أدرار، إذ من المتوقع أن يصل عدد الأسرة آفاق سنة 2030 ، حسب المخطط التوجيهي للسياحة لولاية أدرار إلى 4800 سرير.

الجدول رقم 5-11: توقعات عدد الأسرة حسب المناطق ضمن المخطط التوجيهي للسياحة لولاية أدرار آفاق 2030 بولاية أدرار

المنطقة	عدد الأسرة
منطقة قورارة	2000
منطقة أدرار	2000
منطقة توات الوسطى وتيديكلت	500
منطقة تنزروفت	300
المجموع	4800

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

أما عن توقعات قُدرات الإيواء بشكل عام في قطاع السياحة بأدرار فمن المُقدر أن تصل آفاق 2030 إلى 6826 سرير، وتوفر 1758 منصب الشغل، نُبينها فيما يلي:

الجدول رقم 5-12: توقعات قدرات الإيواء السياحي بولاية أدرار آفاق 2030

الفتـــــرة	قدرات الإيواء بالأسرة
قدرات الإيواء 2016	1267
قدرات الإيواء 2017	2226
قدرات الإيواء آفاق 2020	4771
قدرات الإيواء آفاق 2030	6826

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

ثامناً: مساهمة قطاع السياحة بأدرار في توفير مناصب الشغل

يُساهم قطاع السياحة بتوفير مناصب شغل مُعتبرة سواء بشكل مُباشر أو غير مباشر تشمل جميع العاملين في هياكل القطاع من فنادق، مخيمات سياحية، مرافق إدارية، مراكز الصناعة التقليدية، وقد وصلت مناصب الشغل بقطاع السياحة إلى 413 عاملاً سنة 2016، وسيعرِف القطاع توفير مناصب شغل مستقبلاً نظراً لوجود مشاريع مستقبلية قيد الإنجاز ستُسهم بدون شك في التقليل من البطالة على المستوى المحلي، ويُقدر أن تصل إلى 1758 آفاق 2030.

الجدول رقم 5-13: مساهمة قطاع السياحة بأدرار في توفير مناصب الشغل

الفتـــرة	مناصب الشغل
2016	413
2017	615
2020	1278
2030	1758

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

تاسعاً: وضعية الإستثمار السياحي الخاص بولاية أدرار

أغلب مشاريع الإستثمار السياحي بولاية أدرار تعود للقطاع الخاص، فالمجال مفتوح للمستثمرين المحلين والأجانب لتحقيق مشاريعهم في مجال: الفنادق، إقامات سياحية، مخيمات، محطات الإستراحة، النقل السياحي، وكالات السياحة والأسفار ، ويُقدم لهم دعم فني لتسهيل عمليات الاستثمار مع مختلف الإدارات والوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار وتمنح لهم تحفيزات جبائية تشجيعية لتسهيل إنجاز المشاريع.

يعرِف الإستثمار السياحي الخاص بولاية أدرار حركية نشطة إذ تسجل مصالح مديرية السياحة والصناعة التقليدية 67 طلب لإنجاز مشاريع استثمارية سياحية أغلبها فنادق تتوزع ما بين أدرار وتيميمون، لكن الملاحظ أن عدد كبير منها هو متوقف ولم يُشرع في إنجازها، والباقي هو في طور الإنجاز ولم يكتمل إلا عدد قليل منها، ويمكن أن نستعرض وضعية مشاريع الإستثمار السياحي بولاية أدرار من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5-14: وضعية مشاريع الإستثمار السياحي بولاية أدرار قيد الإنجاز

الرقم	طبيعة المشروع	المُستثمر	الموقع	عدد الأسرة	عدد العمال د/م	نسبة التقدم (%)
01	إقامة سياحية	الداودي إسماعيل	بلدية أدرار	160	15/10	60
02	فندق	قروط عيسى	بلدية أدرار	120	08/12	00
03	إقامة سياحية	أم الغيث محمد	بلدية أدرار	468	15/22	00
04	فندق	بورنيسة كمال	بلدية أدرار	306	30/40	50
05	فندق	دحاج عبد الرحمان	بلدية أدرار	124	12/18	15
06	فندق	الهامل مخفي	بلدية أدرار	105	07/25	00
07	نزل طريق	دحماني خليفة	بلدية أدرار	100	36	00
08	فندق	بحاج هاشمي	بلدية أدرار	260	11/40	00
09	فندق	مولاي عمار سليمان	بلدية أدرار	104	10/28	80
10	فندق	خرازي صالح	بلدية أدرار	36	08/04	90
11	محطة إستراحة	مزوزي قدور	بلدية تيميمون	30	05/05	100
12	فندق	جرادي حسان	بلدية تيمي	54	07/07	00
13	فندق	بن حسان عبد الكريم	بلدية أدرار	85	10/17	70
14	إقامة سياحية	باقي بوجمعة(المنفد)	بلدية أدرار	120	25/35	00
15	فندق	مسعود بلكحل	بلدية أدرار	27	10/10	50
16	محطة إستراحة	حدادي سمير	بلدية تيميمون	20	03/01	100
17	فندق	بونعامة محمد	بلدية تيميمون	24	03/04	100
18	فندق	قاديري ع/الرحمان	بلدية أدرار	120	04/16	85
19	فندق	ميدوني محمد	بلدية أدرار	200	15/10	/
20	فندق	بن عمراني ع/القادر	بلدية أدرار	235	35	00
21	فندق	فاطمة علي	بلدية أدرار	60	04/06	07
22	نزل	مزوزي أحمد	بلدية تيميمون	14	04/03	70
23	فندق	بلاهجي محمد	بلدية تيميمون	42	05/05	65
24	محطة إستراحة	غزالي أحمد	بلدية تيميمون	24	05/03	20
25	فندق	خاي عبد الله	بلدية سبع	120	06/12	40
26	مخيم	جبايلي مصطفى	بلدية تيميمون	25	07/07	00

الرقم	طبيعة المشروع	المستثمر	الموقع	عدد الأسرة	عدد العمال د/م	نسبة التقدم (%)
27	فندق	طلحاوي الشيخ	تيميمون	56	10/08	00
28	نزل طريق	بوشريط فيصل	انزجمير	60	42	00
29	فندق	قلوم مكي	ادرار	40	04/08	90
30	فندق	عياش حميد	ادرار	40	04/08	70
31	فندق	بخدا محمد	ادرار	44	10/18	00
32	فندق	شركة تاومات للبناء – بن سليمان ميلود	ادرار	100	60	00
33	فندق	ميخاف عبدالقادر	اولف	100	05/20	00
34	نزل الطرق	قاقي الزوبير	تسابيت	33	12	00
35	نزل الطرق	بكراوي سعيد	تينركوك	35	12	00
36	إقامة سياحية	عبد الدايم نصر الدين	تيميمون			–
37	فندق	سيدي موسى رضا	تيميمون	375	20/171	00
38	قرية سياحية	الديوان الوطني الجزائري للسياحة	تيميمون	–	–	00
39	اقامة سياحية	شركة المركب السياحي الكنتي	رقان	35	07/20	00
40	اقامة سياحية	فرجاني كلثوم	تمنطيط	–	–	–
41	نزل طريق	العلاوي محمد	تيمقطن	32	10	00
42	مخيم	الهمال الشريف	برج باجي مختار	28	5/7	–
43	مخيم	جبابري محمد	بلدية رقان	40	06/06	00
44	مخيم	موساوي عبدالعزيز	بلدية رقان	40	06/06	05
45	مخيم	الدين عثمان	قصر قدور	24	7/6	00
46	مخيم	اقبلي عبدالرحمان	قصر تماسخت	28	06/06	00
47	مخيم	أولاد البكاي محمد	برج باجي مختار	60	3/4	–
48	مخيم	كرزازي سويدي	برج باجي مختار	30	4/6	–
49	مخيم	بلوافي هيبة	بلدية تيمقطن	32	04/08	–
50	فندق	عومري احمد	بلدية أدرار	170	25	85
51	فندق	مولاي عمار سليمان	بلدية أدرار	32	10/17	100

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

ويمكن أن نُصنف مختلف مشاريع الإستثمار السياحي المدرجة في الجدول السابق حسب الأصناف التالية:

الجدول رقم 5-15: وضعية مشاريع الإستثمار السياحي حسب الأصناف بأدرار

الرقم	طبيعة المشروع	العدد	طاقة الإيواء	عدد المناصب	المساحة /هـ
01	فنادق	26	3115	910	23.65
02	نزل طريق	05	260	112	05
03	قرى العطل	01	520	65	15
04	إقامة سياحية	06	1068	189	21.71
05	نزل عائلي	01	14	07	0.0212
06	مخيمات	09	389	112	7.78
07	محطة الإستراحة	03	116	34	0.98
المجمـــــوع		**53**	**5482**	**1429**	**74.14**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار

من خلال الجدول يتضح لنا أن المستثمرين بولاية أدرار يميلون كثيراً إلى إقامة الفنادق، بحيث نجد أن 50% من مشاريع الإستثمار السياحي هي عبارة عن مؤسسات فندقية، والباقي يضُم: محطات استراحة، إقامات سياحية ونزل الطريق.

بالرغم من أن الولاية في حاجة إلى زيادة المؤسسات الفندقية إلا أن التنويع في إقامة المشاريع السياحية يُعد أيضاً أمراً إيجابياً من شأنه أن يسمح بوجود خيارات أكبر للسواح ويُلبي احتياجاتهم، لذلك يجب توجيه اهتمامات المستثمرين للقيام بمشاريع في مجال الترفيه السياحي الموجه للعائلات والشباب، كحدائق الترفيه، مُدن الألعاب، المتاحف الأثرية، ما من شأنه أن يُعطي بُعداً جديداً للقطاع السياحي بولاية أدرار.

المبحث الثاني: دراسة حالة لمشروع إستثمار سياحي (فندق قورارة – تيميمون)

تُعد تيميمون من دون شك إحدى المناطق الفريدة من نوعها في الجزائر، فهي عاصمة قورارة وتسمى أيضاً بالواحة الحمراء، و تُعتبر منطقة سياحية بامتياز مشهورة على المستوى العالمي، فقد عرفت كيف تُحافظ على طابعها العمراني من خلال قصورها وقصباتها وواحاتها الخضراء ومعالمها الأثرية، وتشهد تدفقاً سياحياً متزايداً من سنة لأخرى سواء كان محلياً أو أجنبياً، هذه المميزات جعلتها تشتهر بوجود العديد من المشاريع السياحية كالفنادق، المخيمات السياحية، ...إلخ.

لذا سنتطرق في هذا المبحث لدراسة حالة مشروع إستثمار سياحي والمتمثل في فندق قورارة، والذي يُعد أحد المرافق السياحية الهامة بتيميمون.

المطلب الأول: نبذة تعريفية بفندق قورارة–تيميمون

أولاً: نبذة تعريفية عن مدينة تيميمون

الواحة الحمراء " تيميمون"، بلدية عتيقة بمنطقة قورارة، وثاني بلدية بالولاية من حيث الأهمية أختيرت من طرف وزارة البيئة كلؤلؤة الصحراء الجزائرية، وتقع قصورها على قطع حجرية تطل على منحدر السبخة لتعطي منظر جميلاً على الكثبان الرملية الذهبية وتحدوك في آخر النهار سكنات غروب الشمس الجميل.

تقع تيميمون بالجهة الشمالية لولاية أدرار وتبعد عنها بـ 210 كلم، وهي مقر للمقاطعة الإدارية تيميمون، بعد ما تم إنشاء ولايات منتدبة جديدة في الجنوب خلال السنة الماضية، تُقدر مساحتها : بـ 9936 كم^2 ، وتضم خمسة وعشرون قصر، يحدها من:[1]

- الشمال : بلديتي أولاد سعيد وقصر قدور.
- الجنوب : بلدية أوقروت.
- الشرق : بلدية حاسي القارة و تينركوك.
- الغرب : بلديتي أولاد عيسى وشروين.

[1]- **تيميمون...الواحة الحمراء**، من الموقع الإلكتروني: http://www.apc-timimoun.com ، أطلع عليه بتاريخ: 15 جانفي 2017 على الساعة : 11:00.

1-<u>الطابع الإقتصادي المحلي</u> :

تُعد الفلاحة والسياحة النشاطين الرئيسين بتيميمون، ويُعتمد في ذلك على النمط التقليدي، حيث يستخدم أغلب الفلاحين الفقارة في السقي وتوزيع المياه على البساتين، وتشتهر بلدية تيميمون بمعالمها السياحية الجذابة التي تستقطب الكثير من السواح الأجانب من الخارج والداخل و تراثها التقليدي الذي يتجاوز حدود الوطن إلى كثير من الدول العربية والأوروبية.

2-<u>أهم المناطق الثقافية والأثرية والدينية</u>:

إن المنطقة عبر التاريخ عرفت عبور العديد من الثقافات من الشرق والشمال والجنوب وكذا من المغرب، فمثلاً في مجال البناء فإن المنطقة تُعرف بطابع عمراني " إفريقي سوداني مُتحضر"، أما فيما يخص الصناعة التقليدية فمنها ما هو محلي محض ومنها ما هو من شرق الجزائر ومن شمالها كصناعة الزرابي التي كانت المنطقة تسوقه إلى جميع جهات الوطن، وفي المشهد الثقافي التراثي تم تصنيف أهليل كتراث غير مادي، والذي صُنف عالمياً من قبل اليونيسكو.[1]

تضم مدينة تيميمون مناطق أثرية متعددة كالقصر القديم لتيميمون الذي صنف من طرف منظمة اليونيسكو، إضافة إلى القصور التي تقع على إرتفاعات الواحة وتطل على واجهة السبخة و الكثبان الرملية، وهناك مناطق أثرية أخرى كقصور أغلاد- يغزر، الذي يمتاز بمغارته العميقة والقصر الواقع فوق هذه المغارة، والزائر لتيميمون وقصورها لا تسهل عليه المفارقة دون رؤية فقاقيرها الجميلة والطريقة الفريدة في توزيع المياه.

ثانياً: تقديم عام لفندق قورارة

1-نبذة تاريخية:

يُعد فندق قورارة بتيميمون من فنادق القطاع العام بولاية أدرار، وقد تم تشييده سنة 1973 على أطراف مدينة تيميمون المطلة على واحة السبخة الوافرة، الواقعة بقلب الصحراء والمتناسقة مع الطبيعة السخية والساحرة، في شكل حذوة حصان من طرف

[1] -Guide touristique, **<u>Adrar la merveille du sahara</u>**, Direction du Tourisme et l'Artisanat de la Wilaya d'ADRAR, p 15-17.

المهندس المعماري الفرنسي فرناند بويون Fernand Pouillon في فترة السبيعينات من القرن الماضي، ويعتبر جوهرة الموروث الوطني ، حيث تم تجديده بالكامل وإدخال طابع الحداثة عليه في أسلوب يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

إن فندق قورارة يُعد مثال رائع عن تأقلم مبنى حسب بيئته، إذ يوفر مستويات متدرجة وشرفات رائعة تغطي الغرف، ويمكن الاستمتاع بمنظر غروب الشمس الخلاب من خلال الشرفات البانورامية وكذا شرفات الغرف المطلة على أشجار النخيل الكثيفة و الكثبان الرملية الشاسعة.[1]

تمت إعادة ترميمه وتهيئته خلال الفترة من 2010 إلى 2014، بغلاف مالي قدره 1.7 مليار دينار يشمل البناء والتجهيز، حيث مكنت هذه العملية من ترقية هذا المرفق السياحي إلى فندق من الدرجة الرابعة وفق المعايير الدولية، وأسند تسييره لسلسلة فنادق " الجزائر"، التي تضم 05 وحدات على المستوى الوطني موزعة على كل من الجزائر العاصمة و بوسعادة بولاية المسيلة إلى جانب ولايتي أدرار و بشار، وقد تم في إطار عملية الإنجاز مراعاة الحفاظ على الطابع المعماري المحلي لإقليم قورارة الذي تميزه الأقواس الهندسية و اللون الأحمر الأجوري للجدران الخارجية مما جعل منه تحفة معمارية تشكل إضافة إلى الواحة الحمراء التي تسحر أعين من يزورها من أول وهلة.

من أهم الخطوات التي تم أخذها بعين الاعتبار في عملية إعادة التهيئة، تدعيم الفندق بمحطة لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة رسكلتها لاستعمالها في سقي واحة النخيل المقابلة للفندق، والتي تشكل أهم عنصر وميزة جمالية للفندق من خلال موقعها الفسيح المعانق لكثبان الرمال الممتدة صانعة بذلك لوحة فنية لأفضل غروب شمس.

كما ساهمت هذه العملية في رفع طاقة استيعاب فندق قورارة إلى 98 غرفة تضم 196 سرير إضافة إلى جناحين عائليين، كما يضم الفندق عدة مرافق للراحة و الاستجمام على غرار البهو الداخلي المرصع بفسيفساء فنية محلية إلى جانب فضاء على الهواء الطلق للاستمتاع بواحة النخيل و منظر غروب الشمس.

[1]- **فندق قورارة**، من الموقع الإلكتروني: www.chaineeljdjazair.com، أطلع عليه بتاريخ 15 فيفري 2017، على الساعة: 10:00.

2-مرافق الاستقبال بالفندق:

يضمن فندق قورارة خدماته لكل الزبائن طيلة السنة، وعلى مدار 24 سا/24، ويضم 98 غرفة، حيث يتوافد عليه الزبائن في مختلف المواسم سواء كانوا أفراد، عائلات، رجال أعمال وسياح أومشاركون في الملتقيات.

تُؤمن الغرف ديكوراً ودياً مميزاً يمزج بين الأصالة و المعاصرة، فكل الغرف مجهزة جميعها بمكيف هوائي وشاشة تلفزيون مسطحة مع بث القنوات بتقنية HD، وثلاجة صغيرة ، وتوفر شبكة الأنترنت في جميع الأماكن، كما أن كل الغرف مجهزة بأسرة جيدة ، و تحوي الغرف على شرف تطل على بساتين النخيل.

أما عن الخدمات المطعمية بفندق قورارة، فهو يضم قاعة كبيرة للإطعام تضم 120 مقعد مع فضاء مخصص لفطور الصباح يتسع أيضاً لـ 120 مقعد، تتميز قاعة الإطعام بنقوشات تُذكِر بالفن الجنوبي والسوداني ويقدم أطباقا متنوعة حسب الطلب سواء كانت عالمية أو محلية، مع اطلالة بانورامية رائعة على المسبح المجاور لقاعة المطعم.

ويتواجد بالفندق مسبح يتوسط ساحة الفندق مطل على واحة النخيل، وتوجد أيضاً مساحات مفتوحة في الطابق العلوي يُمكن من خلالها مشاهدة غروب الشمس الجميل على المنطقة والإطلاع على منظر الرمال و واحات النخيل الواقعة أسفل الوادي.

كما يضُم الفندق قاعة للمؤتمرات متعددة النشاطات تحوي 60 مقعد، وهي فضاء مثالي لعقد المؤتمرات والندوات، بحيث تتوفر على معدات تدريبية وسمعية بصرية.

ثالثاً: تطور عدد العمال بالفندق

بعد إعادة ترميم وتجديد فندق قورارة وانطلاق العمل به في أفريل 2015، شهد عدد العمال تزايداً ملحوضاً، فبعدما كان يُشغل 35 عاملاً خلال سنة 2009، بلغ عدد العمال خلال سنة 2015 حوالي 85 عاملاً، منهم 14 موظفاً رسمياً بالفندق و71 عاملاً يعملون في شكل عقود مؤقتة لمدة 06 أشهر تُجدد كلما اقتضى الأمر ذلك ، ويتوزع العمال على مختلف المصالح التابعة للفندق : الاستقبال والإيواء – المستخدمين– المحاسبة – التخزين – المطعم – الأمن الداخلي – النظافة – السائقين.

يعرف عدد العمال انخفاضاً و ارتفاعاً من حين لآخر خصوصاً العمال المتعاقدين وهذا يرجع على حسب احتياجات الفندق، بحيث في وقت الذروة والتوافد الكبير للسياح

خصوصاً في مواسم الأعياد المحلية ونهاية السنة، يزيد الفندق من عدد عماله المتعاقدين لضمان توفير الخدمات الكاملة للزبائن، ويمكن الاستغناء عن بعضهم عند تدني توافد الزبائن لا سيما في فصل الصيف لارتفاع درجة الحرارة، ومن خلال الجدول التالي نبين تطور عدد العمال بفندق قورارة خلال الفترة من 2009 إلى 2017.

الجدول رقم 5-16: تطور عدد العمال بفندق قورارة

	2009		2010		2015		2016		2017	
نوع الوظيفة	دائم	مؤقت	دائم	مؤقت	دائم	مؤقت	دائم	مؤقت	دائم	مؤقت
المجموع	**7**	**20**	**7**	**33**	**14**	**71**	**14**	**66**	**12**	**64**
المجموع الكلي	35		40		85		80		76	

المصدر: مصلحة المُستخدمين-فندق قورارة

الشكل رقم 5-4: تطور عدد العمال بفندق قورارة

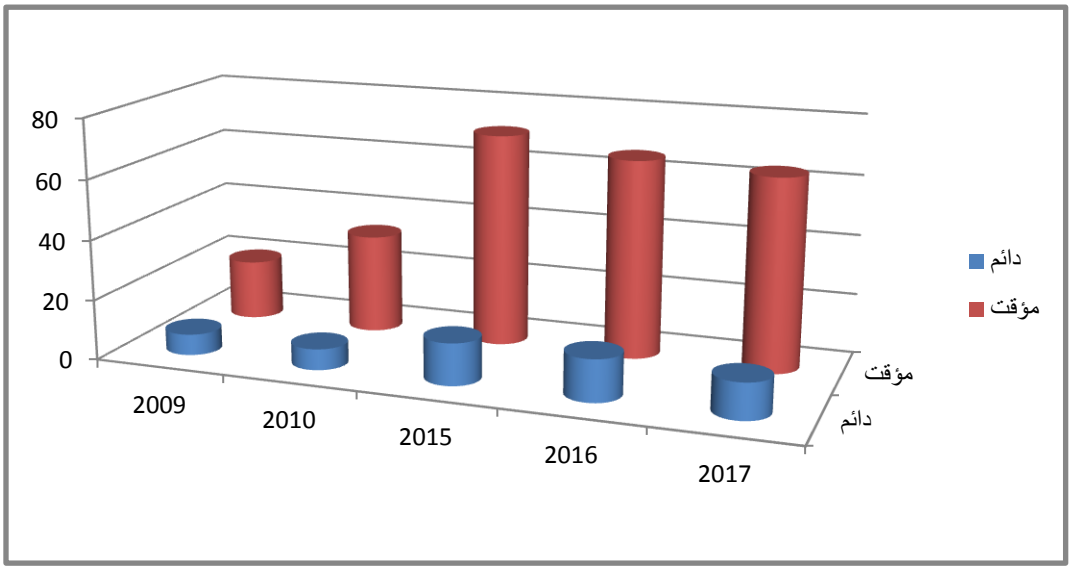

المصدر: إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 5-16

رابعاً: الهيكل التنظيمي لفندق قورارة

يُشرف المدير بشكل يومي على إدارة وتسيير الفندق، ويسهر على السير الحسن لكل مصالحه بهدف ضمان تقديم الخدمات على أحسن وجه وتلبية طلبات الزبائن، حيث توجد بالفندق خمسة مصالح خاصة بـ: المستخدمين، المحاسبة، الأمن الداخلي، التخزين، المراقبة، إضافة إلى مكتب الإستقبال والإيواء الذي يشرف على استقبال الزبائن و تقديم المساعدة فيما يخص إيوائهم واحتياجاتهم، فضلاً عن وجود مرافق أخرى تقدم خدمات

مميزة للزبائن والزوار كالمطعم، المسبح، قاعة الشاي، قاعة المحاضرات، ويمكن توضيح مختلف المصالح بفندق قورارة بتيميمون في الشكل التالي:

الشكل رقم 5-5: الهيكل التنظيمي لفندق قورارة بتيميمون

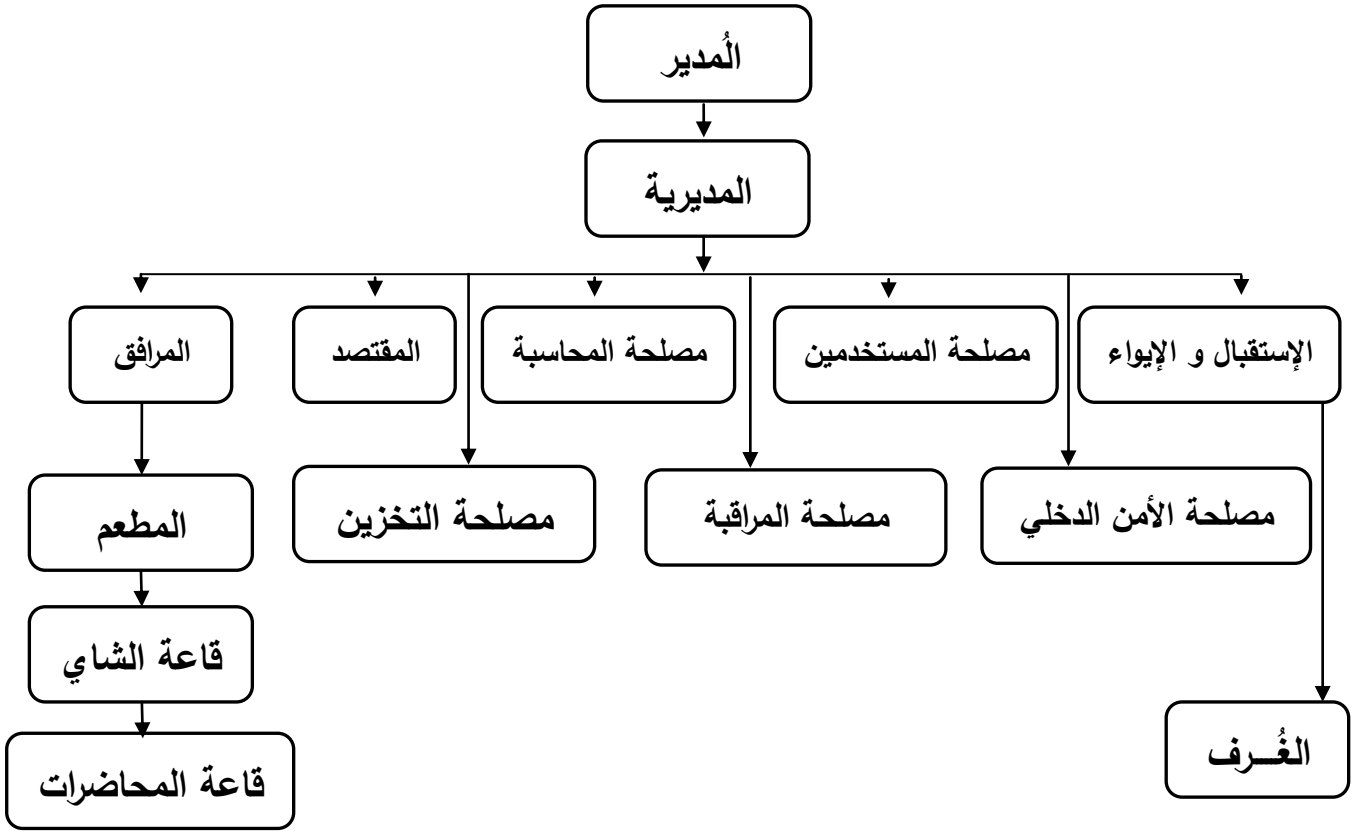

المصدر: إعداد الطالب بناء على معلومات فندق قورارة بتيميمون

المطلب الثاني: دراسة وتقييم النشاط السياحي بفندق قورارة بتيميمون

أولاً: تطور رقم أعمال الفندق

يعرف رقم أعمال فندق قورارة بتيميمون تطوراً ملحوظاً من سنة لأخرى، خُصوصاً بعد إعادة ترميمه وافتتاحه في أفريل 2015، وهذا يعود لتزايد نشاطه خلال هذه السنوات الأخيرة، نظراً لتزايد عدد السياح سواء من الداخل أو الخارج وتطور هياكله وتجديدها واحترافية الخدمات التي يُقدمها، مع احتضانه لعديد من المهرجانات والتظاهرات الثقافية المحلية التي تشهدها منطقة تيميمون، فنُلاحظ أنه خلال سنة واحدة زاد رقم أعمال الفندق بالضعف، حيث وصل إلى 36 مليون دج، بينما كان سنة 2015 يبلغ 18 مليون دج، و شهد تطوراً معتبراً سنة 2017، حيث بلغ 27 مليون دج فقط خلال السداسي الأول، وهو ما يعني أنه مع نهاية السنة سيُسجل ارتفاعاً أكثر من السنة الماضية نظراً للإقبال

المتزايد للسياح الذي تعرفه المنطقة مع نهاية السنة والاحتفالات بذكرى المولد النبوي الشريف، وهذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5-17: تطور رقم الأعمال لفندق قورارة تيميمون خلال الفترة 2004-2017

السنوات	رقم الأعمال
2004	5723750,00
2007	13035200,00
2008	16970400,00
2009	21076200,00
2015 (ماي-ديسمبر)	18957878,56
2016	36657007,00
2017 (جانفي-جوان)	27481974,00

المصدر: فندق قورارة بتيميمون

إن تسجيل تزايد في رقم الأعمال بالنسبة للفندق من سنة لأخرى يُعد مؤشراً ايجابياً يجعل الفندق في أريحية للقيام بدوره في استقبال السياح واحتضان الأنشطة وتقديم الخدمات لكل زواره ويُمكنه من صيانة المعدات وتجديد التجهيزات، حتى يضمن الاستغلال الأمثل لكل مرافقه بشكل دائم.

الشكل رقم 5-6: تطور رقم الأعمال لفندق قورارة تيميمون خلال الفترة 2004-2017

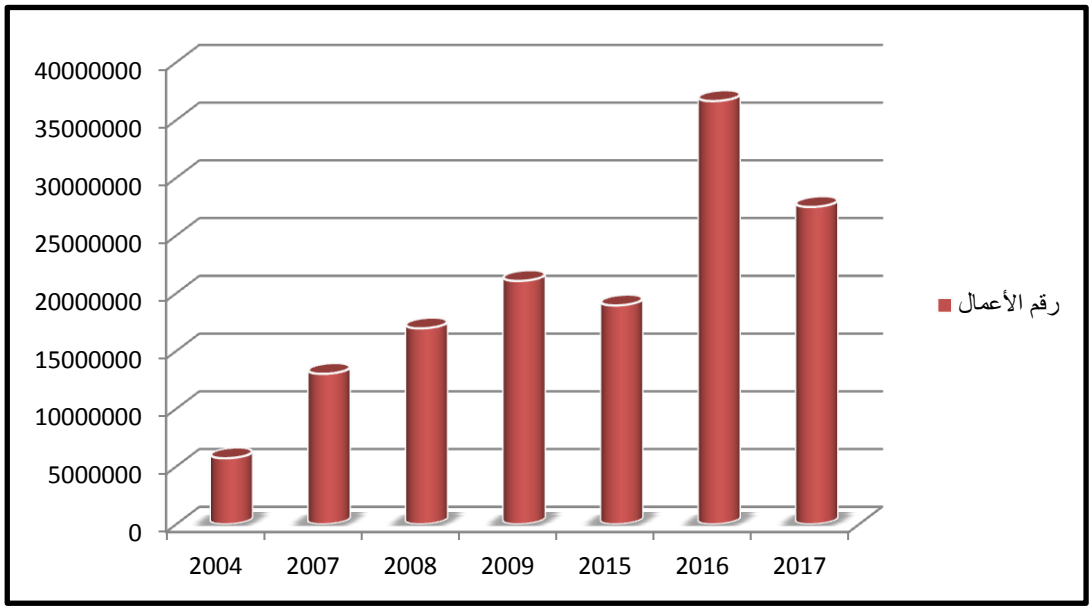

المصدر: إعداد الطالب بناء على مُعطيات الجدول 5-17

ثانياً: تطور تدفق السياح بفندق قورارة

يشهد فندق قورارة توافداً للسياح على مدار أشهر السنة سواء كانوا من داخل الوطن أو خارجه، لكن يعرف هذا التدفق تذبذباً من حين لآخر، فيزداد خلال الأعياد والمناسبات المحلية التي تشهدها المنطقة ويقل خلال الفترة الصيفية نظراً للارتفاع الشديد للحرارة، فعند تتبع تدفق الزبائن خلال أشهر السنة نجد أن عددهم يزداد في الثلاثي الرابع من السنة نظراً لتحسن الجو، و وجود أعياد محلية تشتهر بها منطقة تيميمون كمهرجان أهليل، ما يجعل السياح يفضلون التواجد بمنطقة تيميمون خصوصاً مع نهاية السنة والاحتفال بعيد رأس السنة الجديدة، إضافة إلى توافد عدد من المواطنين في إطار مهمات عمل إدارية داخل تيميمون أو أشخاص تابعين للشركات الصناعية التي تنشط على مستوى تيميمون، إضافة إلى احتضان بعض الملتقيات خلال السنة، ويمكن أن نبين إحصائيات التدفق السياحي بفندق قورارة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5-18: التدفق السياحي للأجانب والمحليين بفندق قورارة خلال الفترة من 2000 إلى 2016

السنة	الداخلي	الأجانب	المجموع
2000	5589	6	5595
2001	5298	166	5464
2002	6205	116	6321
2003	3045	43	3088
2004	3555	520	4075
2007	6018	2129	8147
2008	7788	1640	9428
2009	8978	2731	11709
2015 (ماي-ديسمبر)	2420	252	2672
2016	6292	1299	7591
المجموع	55188	8902	64090

المصدر: فندق قورارة بتيميمون

الشكل رقم 5-7: التدفق السياحي للأجانب والمحليين بفندق قورارة خلال الفترة من 2000 إلى 2016

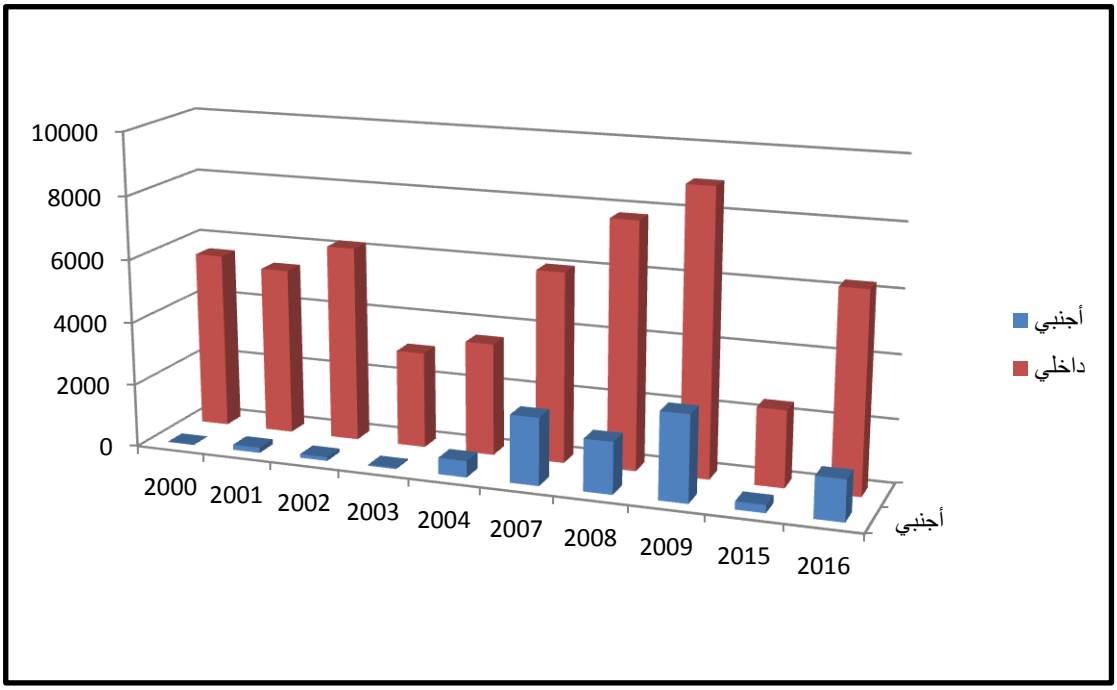

المصدر: إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول 5-18

يتبين لنا أن عدد المقيمين بالفندق في تزايد مستمر منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2016، خصوصاً السياح الأجانب، إذ قُدر عدد السياح الوافدين إلى الفندق سنة 2000 بـ 06 سياح فقط وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، والتي أثرت على توافد السياح للجزائر بصفة عامة والجنوب بصفة خاصة، إلا أن عددهم بدأ في الارتفاع من سنة لأخرى ، حيث بلغ 2129 سائح أجنبي سنة 2007، ليرتفع إلى 2731 سنة 2009 وهي أعداد مرتفعة نسبياً نظراً للإنتعاش الذي شهدته الجزائر خلال هذه السنوات في مختلف القطاعات، وبداية الإستقرار السياسي والاقتصادي للجزائر، والتوجه إلى تشجيع السياحة الصحراوية والتعريف بعناصر الجذب السياحي بها، ومنذ سنة 2010 إلى غاية 2014، تمت عملية التجديد والترميم لفندق قورارة ليصنف بـ: 04 نجوم ويبدأ العمل من جديد في سنة 2015، لذا عرفت هذه السنة توافد 252 سائح فقط أغلبهم مع نهاية السنة، ثم شهد هذا العدد ارتفاعاً كما هو معتاد في السنوات السابقة ليصل إلى 1299 سائحاً أجنبيًا، ومن المتوقع أن يشهد عدد السياح الأجانب ارتفاعاً خلال السنوات القادمة.

أما من داخل الوطن فنُلاحظ أن عدد السياح يترواح من 5000 إلى 8000 سائح خلال السنة ويعرف انخفاضا أحيانا في بعض السنوات و يرتفع أحياناً، ففي سنة 2009 مثلاً تم استقبال 8978 سائح وهو أكبر عدد مسجل منذ سنة 2000، وبلغ مجموع التدفق السياحي(أجنبي–داخلي) منذ سنة 2000 إلى 2016 حوالي 64090 سائح.

إن الإقبال المتزايد من قبل السياح على فندق قورارة يُعتبر مؤشراً إيجابياً يسهم في زيادة رقم الأعمال والإيرادات السنوية للفندق ويجعله في أريحية من أمره لكونه يشغل جميع مرافقه ويقدم الخدمات بشكل مستمر لكل الوافدين، وقد يرجع الارتفاع النسبي المتزايد للسياح نظراً لأن منطقة تيميمون تُعد وجهة سياحية لكثير من الأشخاص الذين يرغبون في اكتشاف صحراء الجزائر خُصوصاً مع نهاية السنة بعد اعتدال المناخ ؛ ورغبة البعض منهم في حضور المناسبات المحلية والدينية التي تشتهر بها تيميمون واكتشاف العادات والتقاليد بها، فضلاً عن تطور الخدمات التي يقدمها فندق قورارة لا سيما بعد ترميمه وتجديده، إضافة إلى موقعه وتصميمه المتميز، كل هذه العوامل تجعله محل أنظار السياح، ومع ذلك فإنه بالإمكان أن يشهد الفندق تدفقاً أكبر للسياح لا سيما إذا اعتُمدت سياسة إعلامية ترويجية للخدمات السياحة التي يقدمها الفندق واستغلال وسائل الإعلام لتسليط الضوء على عناصر الجذب السياحي بتيميمون.

المطلب الثالث: دراسة الإيرادات المتأتية من فندق قورارة لصالح الجماعات المحلية

أولاً: الضرائب والرسوم المُسددة من قبل فندق قورارة

تستفيد الجماعات المحلية من إيرادات جبائية تقدمها الفنادق المتواجدة بها، وهو ما يُعد مورداً هاماً خصوصاً للبلديات، فكلما كان عدد الفنادق بشكل كبير على مستوى البلدية سيُسهم ذلك في زيادة إيراداتها، ومن خلال ما يلي سوف نفصل في الإيرادات الجبائية التي تحصل عليها بلدية تيميمون من خلال فندق قورارة:

1–الرسم على الإقامة:

يُفرض هذا الرسم على الأشخاص الغير المقيمين بالبلديات ولا يملكون إقامة دائمة فيها، ويحدد قانون المالية في كل سنة قيمة هذا الرسم، فحسب قانون المالية لسنة2017 بلغت قيمة هذا الرسم 400 دج، ويُعتبر هذا الرسم من بين الإيرادات الجبائية التي تعود

كلياً للبلديات، ومن خلال الجدول نبين قيمة الضريبة على الإقامة التي يدفعها فندق قورارة لخزينة بلدية تيميمون.

الجدول رقم 5-19: مبالغ الرسم على الإقامة المسددة من طرف فندق قورارة

السنوات	مبلغ الرسم على الإقامة
2002	189630
2003	92640
2004	122250
2007	244410,00
2008	282840,00
2009	351270,00
2015	1066800,00
2016	3033600,00
2017	1906400,00

المصدر: مصلحة المحاسبة- فندق قورارة بتيميمون

الشكل رقم 5-8: مبالغ الرسم على الإقامة المسددة من طرف فندق قورارة

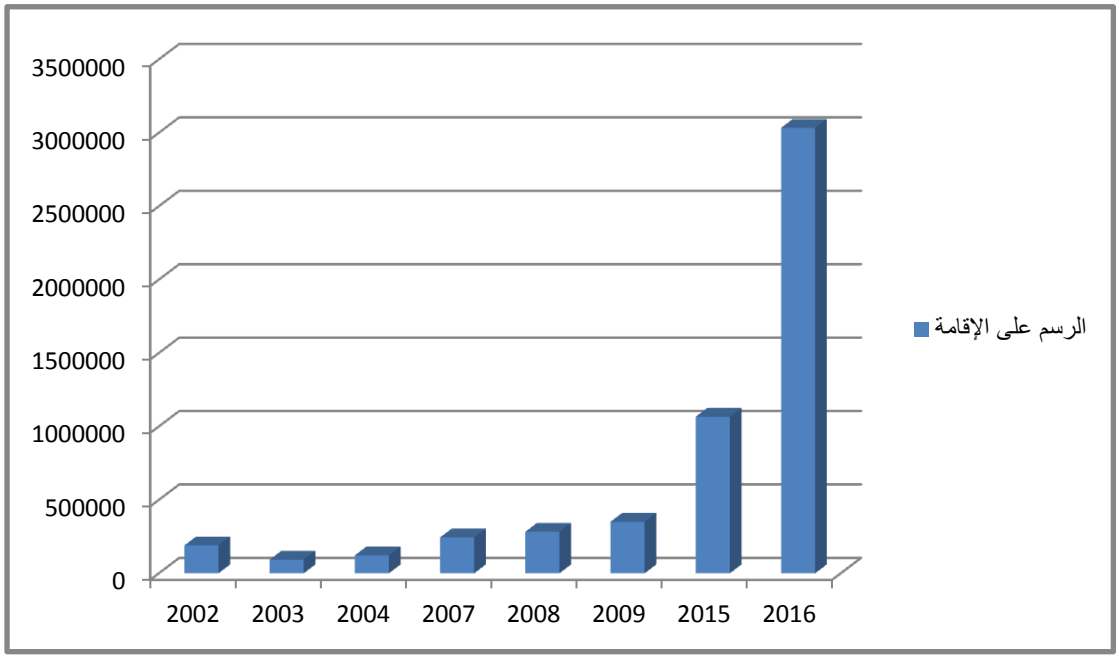

المصدر: إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول 5-19

يُعد الرسم على الإقامة من الإيرادات الهامة التي تعود إلى البلديات وتُقدمها المؤسسات الفندقية ودور الإقامة المتواجدة بها، فمن خلال الجدول يتبين لنا القيمة المالية المعتبرة لهذا الرسم التي يدفعها فندق قورارة لمصالح بلدية تيميمون بناء على عدد الوافدين للفندق خلال السنة، فيعرف هذا المبلغ ارتفاعاً من سنة لأخرى، بحيث بلغت قيمة هذا الرسم المسددة لمصالح بلدية تيميمون حوالي 3033600 دج، و خلال السداسي الأول فقط من سنة 2017 بلغت قيمة هذا الرسم 1906400 دج ، وبالتالي فإن تطور النشاط السياحي و زيادة الفنادق والمخيمات السياحية على مستوى البلدية سيُسهم في تنمية موارد الجماعات المحلية.

2- رسم التطهير:

يؤسس هذا الرسم لصالح البلديات التي تعمل بها مصلحة رفع القمامات المنزلية و يُفرض على الملاك والمستأجرين للمِلك وتعود إيراداته كلياً للبلديات، ويقدم فندق قورارة بتيميمون مبلغاً جزافياً كل سنة يقدر بـ: 40000 دج، تُقدره مصالح البلدية بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي لبلدية تيميمون.

وفيما يلي نبين مبلغ رسم التطهير الذي يقدمه فندق قورارة سنوياً لخزينة البلدية بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي بتيميمون وفقاً لما جاء في قانون المالية:

الجدول رقم 5-20: مبالغ رسم التطهير المسددة من طرف فندق قورارة خلال الفترة من 2007 إلى 2016

السنوات	مبلغ رسم التطهير
2007	15000,00
2008	20000,00
2009	20000,00
2010	20000,00
2015	40000,00
2016	40000,00

المصدر: مصلحة المحاسبة- فندق قورارة بتيميمون

الشكل رقم 5-9: مبالغ رسم التطهير المُسددة من طرف فندق قورارة

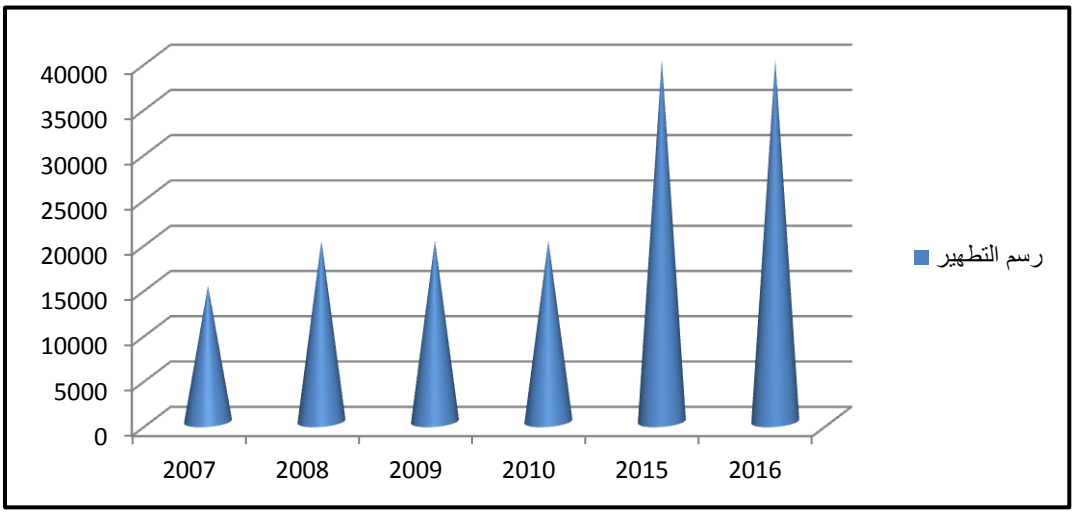

المصدر: إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول 5-20

يتبين لنا أن فندق قورارة ملتزم بدفع الرسم التطهير بشكل سنوي وفقا لتقديرات مصالح بلدية تيميمون والتي تأتي بناء على قانون المالية لكل سنة، بحيث يحدد القانون مجال فرض ضريبة ويبقى تحديد قيمتها لمداولة المجلس الشعبي البلدي، فالملاحظ أن قيمة الرسم ترتفع من سنة لأخرى حيث بلغ قيمة الرسم سنة 2016 : 40000 دج ، بعدما كانت 15000 دج سنة 2007، ويعد هذا الرسم كذلك من الإيرادات المهمة للجماعات المحلية، خصوصاً إذا أولت عناية كبيرة لتحصيله.

3- الرسم على القيمة المضافة:

يدفع فندق قورارة مبلغ الرسم على القيمة المضافة لقباضة الضرائب بتيميون والمعدل المطبق هو 9 %، يفرض على كل الزبائن الذين يستفيدون من الخدمات التي يقدمها الفندق، وفيما يلي نبين الإيرادات المتأتية من ضريبة الرسم على القيمة المضافة من قبل فندق قورارة:

الجدول رقم 5-21: مبالغ الرسم على القيمة المضافة المسددة من طرف فندق قورارة

السنوات	الرسم على القيمة المضافة
2004	400662,5
2007	912464
2008	1187928
2009	1475334
2015	1327051,50
2016	2565990,49

المصدر: مصلحة المحاسبة- فندق قورارة بتيميون

الشكل رقم 5-10: مبالغ الرسم على القيمة المضافة المسدد من طرف فندق قورارة

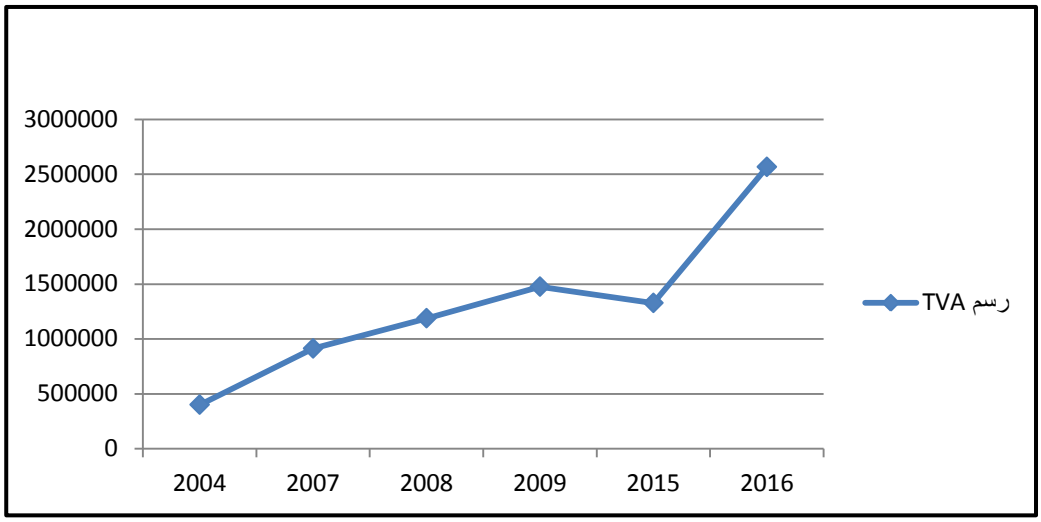

المصدر:إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول 5-21

من خلال تحليل مبالغ الرسم على القيمة المضافة التي يقدمها فندق قورارة للمصالح الضريبية بتيميمون، يتبين لنا أن الفندق يقدم سنوياً قيمة الرسم على مجمل الخدمات التي يقدمها لزبائنه، ويشهد هذا المبلغ ارتفاعاً من سنة لأخرى، فقد بلغت قيمة الرسم المسدد من قبل الفندق حوالي: **2565990,49** خلال سنة 2016، وهذا راجع لتزايد عدد الوافدين للفندق خلال السنوات الأخيرة وزيادة الخدمات المقدمة من قبل الفندق، إضافة إلى إرتفاع معدل TVA فحسب قانون المالية لسنة 2017 فقد أقرت زيادة في الرسم بمعدلين المعدل المخفض 9% و المعدل العادي 19 %، ما يعني زيادة الاقتطاعات الضريبية لهذا الرسم خلال السنوات القادمة.

تجدر الإشارة إلى أن الرسم على القيمة المضافة يوزع بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل، وتستفيد البلدية بنسبة 10 % من عائدات هذا الرسم، وهذا ما يزيد من الموارد المالية للجماعات المحلية

4-الرسم على النشاط المهني:

تعود عائدات هذا الرسم كلياً للجماعات المحلية، وهو من بين الرسوم التي تحقق إيرادات جبائية هامة للبلديات لأنه يفرض على الأشخاص الطبيعين والمعنويين الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً بمعدل 2%، .وتستفيد منه البلدية بنسبة 1,30%، لذا نبين من خلال الجدول المالي قيمة الرسم على النشاط المهني الذي يدفعه فندق قورارة سنوياً :

الجدول رقم 5-22: مبالغ الرسم على النشاط المهني المسددة من طرف فندق قورارة

السنوات	الرسم على النشاط المهني
2004	114475
2007	260704
2008	339408
2009	421524
2015	379157,57
2016	733140,14

المصدر: مصلحة المحاسبة- فندق قورارة بتيميمون

نلاحظ أن القيمة المالية للرسم على النشاط المهني المسددة من قبل فندق قورارة في ارتفاع من سنة إلى أخرى، ذلك أن هذا الرسم يحسب على رقم الأعمال بمعدل 2%، فلكما ارتفع رقم الأعمال ارتفعت قيمة الرسم على النشاط المهني، ففي سنة 2016 بلغت قيمة الرسم المسدد حوالي 733140 دج، وهي قيمة معتبرة تزيد من الموارد المالية للجماعات المحلية سنوياً فعوائد هذا الرسم توزع بين البلدية و الولاية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية، فكلما كثر الأشخاص الطبيعيون او المعنويون الذي يؤدن أنشطة على مستوى البلدية فإن ذلك من شأنه أن يسهم في تنمية الموارد المحلية للجماعات المحلية، ومن خلال الشكل الموالي يتبين لنا مبالغ الرسم على النشاط المهني المسدد من قبل فندق قورارة للمصالح الضريبية بتيميمون:

الشكل رقم 5-11: مبالغ الرسم على النشاط المهني المسدد من طرف فندق قورارة

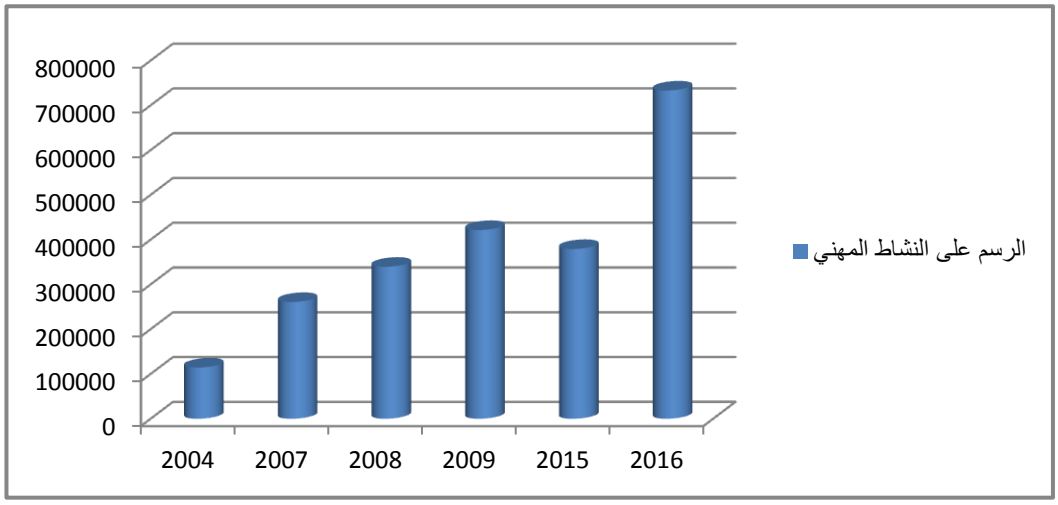

المصدر: إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول 5-22

ثانياً: تقييم الانعكاسات التنموية المحلية للإستثمار السياحي –حالة فندق قورارة–

من خلال تحليل الإيرادات المُتأتية من فندق قورارة لصالح البلدية ومفتيشية الضرائب بتيميمون، نلاحظ أن مبالغ هذه الإيرادات تُعد مبالغ معتبرة ومهمة وفي تزايد مستمر من سنة لأخرى، ومن ثم يتضح لنا أهمية الإستثمارات السياحية على مستوى الجماعات المحلية التي تُعد مورداً هاما لها؛ ذلك أن البلديات التي تتوفر على منشآت سياحية سواء للقطاع العام أو الخاص فإن ذلك يعود عليها بالنفع ويسهم في زيادة مواردها المالية، لذلك يترتب على هذه البلديات خصوصاً التي تمتلك مقومات سياحية وعناصر جذب سياحي مميزة، أن تُبدي اهتمامها بتطوير قطاع السياحة والمسارعة لتهيئة مناطق التوسع السياحي وتحفيز المستثمرين لتشييد مرافق سياحية جديدة، إضافة إلى ضرورة تبني سياسة إعلامية ترويجية لما تزخر به من منشآت وأماكن سياحية وطبيعية تزيد من التدفق السياحي إليها.

إن انتعاش السياحة ولو نسبياً بتيميمون كان له أثر إيجابي في تحريك مختلف القطاعات الأخرى على مستوى تيميمون كالصناعات التقليدية، النقل، الخدمات وهو مؤشر إيجابي لتحقيق التنمية المحلية، كما أن وجود فندق قورارة بتيميمون المصنف بـ 4 نجوم يُعد عنصراً جاذباً للسياح، الذين يفضلون اكتشاف مدينة تيميمون السياحية ويسهل حتى على الهيئات الأخرى بالولاية تنظيم واحتضان مهرجانات وأعياد وطنية ومحلية، لكون أن الفندق يضمن تقديم خدمات جيدة ويتضمن مرافق تجذب الزائرين إليها.

لا شك أن وجود إستثمار سياحي بأي ولاية من شأنه أن تكون له انعكاسات تنموية محلية تعود على السكان، لذلك يُمكن أن نشير إلى بعض الانعكاسات التنموية المحلية لفندق قورارة على بلدية تيميمون:

1–تشجيع الصناعات التقليدية المحلية:

إن توافد السياح بشكل كبير من سنة لأخرى يُعد عاملاً مهماً لانتعاش الصناعة التقليدية، وهذا شيء ملاحظ على مستوى تيميمون إذ تعرف الصناعات التقليدية انتعاشاً ولو نسبياً بسبب وجود بعض المعيقات، رغم ذلك فإنّ هُناك حركية نشطة في صناعة المستلزمات التقليدية والتذكارات المحلية وانتشار الألبسة التقليدية نظراً لتوافد السياح على

المنطقة خصوصاً الأجانب منهم، إضافة إلى بناء مراكز للصناعة التقليدية وتقديم تسهيلات مادية ومالية للحرفيين من أجل ترقية الصناعات التقليدية المحلية.

2-توفير مناصب عمل:

يُشغل فندق قورارة أكثر من 80 عاملاً، أغلبهم من أبناء المنطقة بالرغم من عدم وجود وفرة في اليد العاملة المؤهلة في قطاع السياحة على المستوى المحلي، وبالتالي فوجود مثل هذه المشاريع الإستثمارية من شأنه أن يُسهم في الحد من البطالة ويضمن دخلاً مُعتبراً للعديد من الأسر المحلية.

3-تشجيع تنظيم التظاهرات:

عادة ما تُشكل أماكن الإيواء عائقاً لتنظيم التظاهرات والمهرجانات والاحتفالات بالأعياد المحلية، لكن مع وجود فندق قورارة ومنشآت سياحية أخرى بتيميمون فإن ذلك سيكون مؤشراً إيجابياً يسهل من تنشيط الحراك الثقافي المحلي ويجعل من تيميمون وجهة مُميزة لاحتضان مثل هذه التظاهرات وزيارة السياح لها، ومن بين هذه التظاهرات : تظاهرة أسبوع المولد النبوي الشريف، الأعياد المحلية، مهرجان أهليل الذي يقام سنوياً في نهاية كل سنة ويكون محل اهتمام العديد من السياح الذين يودون اكتشاف عادات وتقاليد المنطقة.

4-تغيير في السلوكيات اتجاه السياح:

كان في بداية الأمر نوع من التحفظ لساكنة تيميمون على قدوم السياح خصوصاً الأجانب منهم، لكن مع مرور الوقت صار للسكان المحليين نوعاً من الانفتاح والتحرر من رؤية الأجانب وزاد وعيهم السياحي، فكلما كان المحيط السياحي يعرف آمنا وترحيباً بالسياح؛ كلما ساهم ذلك في كسب ثقة السياح واستمتاعهم بالمؤهلات السياحية، لذا فإن تطور ثقافة استقبال السياح لدى المجتمع المحلي بتيميمون يُعد عاملاً مُهماً في تحقيق تنمية سياحية محلية مستدامة.

5- تلبية إحتياجات السياح في الاستجمام والترفية:

إن وجود فندق قورارة بشكل خاص ومختلف المؤسسات الفندقية بشكل عام يضمن تلبية احتياجات الوافدين إلى تيميمون؛ خُصوصاً الوافدين إليها من الشمال والذين يفضلون الابتعاد عن ضجيج المدينة والبحث عن فضاءات واسعة للاسترخاء والاستجمام والتجوال

في الواحات والبساتين الخضراء واكتشاف عادات وتقاليد صحراء الجزائر، فتوفُر منشآت الاستقبال يُعد أمراً محفزاً لهم لقضاء أيام بصحراء الجزائر، ومن بين هذه المُنشآت التي تحضى بإقبال السياح وتقدم خدمات جيدة : فندق قورارة بتيميمون. الذي يسعى إلى تلبية احتياجات كل زبائنه الوافدين إليه.

6- تنمية موارد الجماعات المحلية:

تُحصِل الجماعات المحلية إيرادات جبائية هامة ومُعتبرة من خلال الفنادق المتواجدة على ترابها، وبالتالي كُلما نَشِط الإستثمار السياحي بها؛ كُلما كان ذلك عاملاً مُهماً في توفير إيرادات مالية لها، لذلك نُلاحظ أن بلدية تيميمون تستفيد من مبالغ مالية معتبرة من فندق قورارة لوحده، من خلال الضرائب التي يُسددها سنوياً وتعود لصالح البلدية، وهذا يُعد مُؤشراً إيجابياً يُمَكنُها من تنمية مواردها المالية ويجعلها في أريحية من أمرها إذا تعددت المشاريع الاستثمارية السياحية بها، كما يُساعدها في تنفيذ برامجها المُسطرة لتحقيق التنمية المحلية المنشودة.

المبحث الثالث: آفاق الإستثمار السياحي بولاية أدرار

بالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة في سبيل تطوير قطاع السياحة وتشجيع المستثمرين لإقامة مشاريع الإستثمار السياحي والحركية التي يعرفها القطاع بولاية أدرار، إلا أن هناك عدة معوقات تُعيق المشاريع بهذا القطاع، كما أن العرض السياحي مازال يشهد نقصاً مقابل الطلب السياحي الذي يشهد تزايداً من سنة لأخرى، لذا سوف نقف من خلال هذا المبحث على معوقات التنمية السياحية وآفاق الإستثمار السياحي بولاية أدرار.

المطلب الأول: تطلعات التنمية السياحية بتيميمون

كان قطاع السياحة بتيميمون يُعاني نقصاً فادحاً مع بداية الألفية الثانية، بحيث لم تكن تتوفر المنطقة إلا على خمسة فنادق ذات طاقة استيعاب ضعيفة جداً، لكن خلال السنوات الاخيرة تزايد الاهتمام بإنشاء الفنادق والمخيمات السياحية وأماكن الاستراحة، فقد أحصت مصالح السياحة بولاية أدرار قرابة 15 مشروعاً سياحياً على مستوى دائرة تيميمون، منها ما هو منجز ومنها ما هو قيد الإنجاز، وترجع هذه الحركية التي تعرفها المؤسسات الفندقية إلى اشتهار المنطقة بالسياحة وازدياد توافد السياح من داخل وخارج الوطن، وشهرة موروثها الثقافي مثل تُراث أهليل المُصنف عالمياً.

بالرغم من كل هذه إلا أن السياحة بتيميمون مازالت تعاني من نقائص وتحتاج إلى اهتمام أكبر وعناية خاصة لا سيما وأن المنطقة تحوز على مؤهلات ومقومات سياحية متنوعة، لذلك فإن إعادة النظر في السياسة السياحية المنتهجة من قبل السلطات المحلية يُعد أمراً ضرورياً، وعليه فإنه من أجل تحقيق تنمية سياحية محلية مستدامة بمدينة تيميمون نتطلع إلى:

- إنشاء معهد خاص بالفندقة والسياحة لتكوين اليد العاملة.
- زيادة إنشاء مؤسسات فندقية تابعة للقطاع العام بالشراكة مع مؤسسات أجنبية رائدة في تسيير الفنادق.
- تحفيز أكثر للحرفين لترقية منتجات الصناعات التقليدية.
- دعم وتحفيز أكبر للمستثمرين لإقامة المنشآت السياحية.
- تحفيز المجتمع المحلي ودعم مشاركته في تحقيق التنمية السياحية.

- تشجيع المستثمرين للتنويع في الاستثمارات السياحية (حمامات، قرى سياحية، مدينة الألعاب،) بدل التركيز على المؤسسات الفندقية فقط.
- جرد وتثمين الممتلكات الطبيعية والسياحية ببلدية تيميمون، والعمل على ترميم ما أمكن منها واستغلالها كعناصر جذب سياحي.
- تطوير البنية التحتية على مستوى مدينة تيميمون من خلال تحسين الطرقات، و ربط المناطق بالمواصلات و تطوير قطاع الخدمات.
- العمل على تخفيض تذاكر رحلات الطيران نحو الجنوب وتقديم عروض تحفيزية من حين لآخر لتشجيع توافد السياح نحو صحراء الجزائر.

المطلب الثاني: معوقات التنمية السياحية بولاية أدرار

يعرف القطاع السياحي بولاية أدرار حركية متسارعة خصوصاً في السنوات الأخيرة حيث تقدم الكثير من المستثمرين الخواص بطلبات لإنشاء الفنادق والقرى والمخيمات السياحية، لكن بالرغم من ذلك فهناك مجموعة من العراقيل التي تقف عائقاً أمام المستثمرين لتشييد المنشآت السياحية ودفع عجلة التنمية بالولاية، ومن بين هذه المُعوقات نذكر :

- تُسجل أغلب مشاريع الإستثمار السياحي تأخراً في الإنجاز لعدة أسباب منها إشكالية التمويل، وتأخر دراسات التهيئة لبعض مناطق التوسع السياحي بأدرار.
- الإيواء بولاية أدرار يبقى محدوداً من حيث النوع والكم بإستثناء المؤسسات المنجزة مؤخراً التي تستجيب للمواصفات الدولية، خصوصاً وأن ولاية أدرار تمتاز بشساعتها وتنوع أقاليمها، ما يجعل العرض السياحي الحالي لا يلبي الطلب المتزايد من قبل السياح.
- نقص في الخبرة المهنية لدى المتعاملين في القطاع السياحي وخاصة ما يتعلق بالجانب التسويقي وغياب إستراتيجية التسويق لدى المؤسسات الفندقية المتواجدة بالولاية من قبل الخواص.
- ضعف المنتوج السياحي وبساطته تؤثر في قدرته التنافسية، ويبقى المنتوج السياحي في غالبيته مُركز حول منطقة قورارة وتوات دون المناطق الأخرى.

- تدهور العرض السياحي للمنطقة لأسباب مختلفة منها تدني خدمات بعض الفنادق، و نُقص في اليد العاملة المؤهلة والمكونة في المجال السياحي.
- نقص الإعتمادات المالية الموجهة لترقية الوجهة السياحية للولاية، مع ضعف مساهمة القطاعات المواكبة للقطاع السياحي.
- أغلب المُستثمرين يتجنبون الإستثمار في المشاريع السياحية نظراً لتكلفتها المرتفعة ويبحثون عن المشاريع المنتجة للمداخيل بشكل سريع.
- عدم الاهتمام بالصيانة وإعادة الإمتياز للمواقع السياحية الطبيعية والتاريخية، ونقص في إستغلال التراث الغير مادي والمادي المتواجد بالمنطقة.
- نقص في الوعي الثقافي السياحي لدى المواطنين بشكل عام.
- الظروف الأمنية الصعبة التي تمر بها الدول العربية والدول الإفريقية المجاورة لولاية أدرار.
- تأثير أزمة النفط العالمية الحالية، والركود الإقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الجزائري.
- ضعف في الوسائل المالية والمادية المخصصة لهياكل القطاع السياحي بولاية أدرار.

المطلب الثالث: آفاق الإستثمار السياحي بولاية أدرار

يتطلع قطاع السياحة إلى آفاق واعدة في المستقبل من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة وترقية الإستثمار السياحي بولاية أدرار من خلال ما يلي:

أولاً: آفاق الإستثمار السياحي

- **الاهتمام بالتكوين:** إنجاز معهد وطني للتكوين في تقنيات الفندقة والسياحة بسعة 300 مقعد بيداغوجي مع فندق تطبيقي لتكوين وتوفير اليد العاملة المتخصصة في مجال الفندقة والسياحة بولاية أدرار.
- **تطوير هياكل الإستقبال السياحي لتلبية الطلب المتزايد:** من المُتوقع دخول عدة إستثمارات سياحية بولاية أدرار حيز الإستغلال خلال الفترة من 2016 إلى 2020 كمرحلة أولى، والذي من شأنه أن:

- ✓ يرفع طاقة الإستقبال السياحي ويُعزز الحضيرة الفندقية بالولاية.
- ✓ تحسين الخدمات السياحية كماً ونوعاً.
- ✓ تطوير وإنعاش النشاطات السياحية خصوصاً:
  - السياحة الثقافية والدينية.
  - السياحة الرياضية والشبانية.
  - السياحة البيئية.
  - السياحة الإستكشافية.
  - سياحة الأعمال والتسوق.
- ✓ مساهمة قطاع السياحة والصناعة التقليدية في تحريك وتيرة التنمية المحلية و توفير مناصب الشغل والخدمات وتنمية الموارد الإقتصادية.

ثانياً: مُقترحات لترقية الإستثمار السياحي بولاية أدرار

1-تطوير جاذبية وجهة أدرار وتحفيز الإستثمار:

تحتاج ولاية أدرار إلى استثمارات فندقية فخمة، فكامل الولاية على شساعتها لا تضم فندق مصنف بـ 5 نجوم، ومن ثم فإن وجود فنادق فخمة يزيد من ارتفاع العرض السياحي من أجل سياحة مكيفة مع الطلب لذا فإن ترقية صورة وجهة أدرار، وإعادة تشكيل جاذبية الولاية بالنسبة لأصحاب المشاريع رفقة الجماعات المحلية يُعد أمراً ضرورياً من خلال:

- فعالية الإدارة والهيئات المعنية بالقطاع.
- تشجيع المُستثمرين بتسهيل الإجراءات، واقتراح أساليب تمويلية بديلة.
- تقديم الدعم والمرافقة الفعالة لأصحاب المشاريع.

2- ضرورة التنوع في مشاريع الإستثمار السياحي:

إن طلبات الاستثمار السياحي بولاية أدرار تستهدف بشكل كبير الفندقة ومرافق الإيواء في الهواء الطلق مثل: (المخيمات، محطات الإستراحة)، وتنتشر بشكل كبير في قورارة وتوات، وبالتالي يستلزم ذلك تطوير ماهو موجود من منشآت سياحية؛ لكن في نفس الوقت يجب على الجماعات المحلية أن تُعير اهتمامها ببقية النواحي والبلديات السياحية الأخرى بهدف خلق شبكة متماسكة من البنى التحتية.

في ذات السياق يجب على السلطات الولائية العمل على توجيه الاستثمار نحو مشاريع الترفيه لتحسين الخدمات لساكنة الولاية، فهناك 98 % من طلبات الاستثمار تتمركز في الفندقة، لذا يجب توجيه اهتمام المستثمرين للإستثمار في المشاريع السياحية في مجال الترفيه والألعاب، فولاية أدرار تُسجل عجزاً كبيراً في مثل هذه المشاريع، كما يُمكن توجيه الإستثمار إلى إنشاء حدائق الترفيه والحيوانات، ومدن الألعاب والتسلية، المتاحف، إضافة إلى تشجيع المدن الرياضية كألعاب الدرجات الرباعية، الدراجات النارية على الرمال؛ لذلك فالتنويع في المشاريع الموجهة للقطاع السياحي يمنحُ بُعداً سياحياً جديداً لولاية أدرار ويُسهم في تطوير أنواع السياحة بها.

3- إعادة تأهيل البنية التحتية العمومية:

على الهيئات المحلية أن تضع برنامجاً لتجديد وإعادة تأهيل البنى التحتية الفندقية للقطاع العمومي على غرار فندقي قورارة بتيميمون وتوات بأدرار اللذان تما التكفل بإعادة ترميمهما، ويشمل ذلك البنية التحتية في بعض البلديات التي بها فنادق من أجل تحسين العرض وإدراج هذه المؤسسات في خضم الحركية السياحية، وفي نفس الوقت ضمان تقديم أحسن الخدمات للزبائن.

4- توفير العقار السياحي:

تتكون ولاية أدرار من محفظة عقارية تغطي جميع الأراضي، لذلك يجب إعطاء أهمية كبيرة للعقار السياحي من خلال التكفل الحقيقي به وتسهيل الإجرات الخاصة بذلك، بحيث يُمكن وضعه في متناول الترقويين، فهذه العملية التي مازالت جارية يُمكنها تقديم عقار مميز ذا جودة خاصة في المدن الأكثر جاذبية مثل أدرار، تيميمون، أولف.

5- ضمان آلية متابعة فعالة للإستثمار السياحي:

تُسجل ولاية أدرار وفرة زائدة في طلبات الإستثمار في مختلف القطاعات ومن بينها القطاع السياحي، وتخضع هذه الطلبات لدراسة الهيئة المحلية المكلفة بتنظيم ودراسة طلبات أراضي العقار للتطوير الاقتصادي السياحي، وعليه يجب إيجاد آلية متابعة فعالة للمستفيدين من العقار السياحي لضمان إنجاز المشاريع في الآجال المحددة حتى يكون لها فوائد جلية على المستوى المحلي.

6- ضمان التوازن في المناطق الجيوسياحية:

يجب على السلطات المحلية أن تضمن توازناً بين المجموعات الجيوسياحية الأربعة بالولاية، بالشكل الذي يمنح فرصاً لكل فضاء بأن يرفع ويحفز هذه الأنماط إلى الحد الأعلى من خلال إدماجها في عملية تنموية سياحية.

كما يجب توجيه الاستثمارات الفندقية بحيث لا يحدث تكثيف البنى التحتية وتركيزها في مناطق جيوسياحية دون أخرى، وذلك بالتركيز على:

- تطوير منتجات سياحية جديدة في توات وتيديكلت.
- تكثيف أماكن الإيواء بشكل يُعيد توجيه التدفق لمناطق جديرة بالاهتمام السياحي.

من خلال ما سبق يُمكن للجهات الوصية بولاية أدرار اتخاذ الإجراءات التالية، والتي ستُسهم في ترقية المنتوج السياحي والحفاظ على مقوماتها ومؤهلاتها السياحية:

- ضرورة تنفيذ المخطط التثميني الخاص بالمناطق الأربعة للولاية لإعتباره محور إستراتيجي للتنمية السياحية المشار إليه في الدراسة السياحية التي أنجزها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاص بالسكان والتنمية.
- العمل على إعداد دراسة جيدة للمواقع السياحية الرئيسية المتواجدة بالولاية من أجل إحداث توازن في التنمية السياحية عبر كامل تراب الولاية.
- إعداد ميثاق الإنسجام المحلي للسياحة من أجل تحديد المبادئ والسلوكيات التي تضمن الإنسجام بين السياحة والبيئة من خلال إنشاء المجلس المحلي للسياحة.
- وضع دليل خاص بالمُمارسات البيئية السليمة لاستخدامها من قبل المهنيين في قطاع السياحة.
- مُراجعة الإجراءات الأمنية المُتبعة، ومحاولة التخفيف منها وإخفائها عن أعين السواح حتى لا تعطي صورة خاطئة يُمكن أن تؤثر سلباً على التدفق السياحي.
- العمل على مضاعفة المبالغ المعتمدة للترقية السياحية بمختلف أشكالها.
- تقديم دعم أكثر لصالح الحركة الجمعوية والمجتمع المدني المهتم بترقية السياحة محلياً.
- إستكمال دراسة التهيئة لكل مناطق التوسع السياحي الموجودة واقتراح مناطق أخرى بديلة عن تلك التي لا تتوفر على عناصر الجذب.

بناء على كل ما سبق يُمكن القول أن ولاية أدرار تملك عناصر جذب سياحية صحراوية مُتميزة، تُتيح لها أن تكُون وجهةً سياحية بامتياز مُنتعشة على مدار السنة، وتُصبح منطقة جاذبة على المستوى المحلي والدولي لكثير من المُستثمرين والسياح، إذا ما تم استغلال هذه المقومات والمُؤهلات السياحية أحسن استغلال؛ لذلك لابُد من تحسين نوعية المنتجات والخدمات في القطاع الفندقي والإطعام والإتصالات، ويُمكن أن تمس هذه التحسينات مختلف القطاعات الأخرى كالصحة، البيئة، النقل، بحيث تشترك جهود جميع الفاعلين في وضع رؤية مُشتركة تُشكل خطة سياحية مستقبلية تسمى" وجهة أدرار" بمشاركة الإدارات العمومية، الفنادق، أصحاب المطاعم، حرفي الصناعة التقليدية، المجتمع المدني، الوكالات السياحية، من أجل تحسين المؤشرات المتعلقة بتحسين الوجهة السياحية بولاية أدرار في مختلف الجوانب ليُصبح هذا القطاع مُحركاً للنمو المحلي لصالح الأجيال القادمة.

ومن ثم فمن أجل الحفاظ على هذه المُقومات السياحية وتحقيق تنمية سياحية مستدامة لا بد من معرفة كيفية إدارة هذه الموارد والبحث عن مصادر تمويلية بديلة من شأنها تحفز المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي الهام، واتباع سياسة إعلامية تسويقية رائدة تعتمد على إنتاع الأفلام الوثائقية حول صحراء الجزائر، ومضات إشهارية، ندوات وتظاهرات سياحية؛ هذه الأعمال من شأنها أن تُعزز سمعة وصورة المنطقة في السوق السياحي، وتزيد من تدفق السياح والمستثمرين، كما يجب الاهتمام باستدامة الوسط البيئي والحفاظ على الطبيعة الصحراوية باعتبارها أحد عوامل نجاح التنمية السياحية المستدامة ويكون ذلك ضمن اهتمام المُستثمرين في قطاع السياحة.

إن للجماعات المحلية بأدرار دوراً هاماً في ترقية الإستثمار السياحي وتثمين المقومات والمؤهلات السياحية المتواجدة بها، من خلال التركيز على تهيئة مناطق التوسع السياحي وتأهيلها لتكون عنصراً جاذباً للمستثمرين، والعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية وبحث طرق تمويلية جديدة لتمويل الإستثمارات كالشراكات والتضامن ما بين الولايات والتعاقد مع المؤسسات الأجنبية لتسيير المشاريع السياحية واستحداث قروض خاصة بالقطاع السياحي، والاعتمام على السياحة كقطاع استراتيجي يُدر عليها مداخيل كبيرة تُسهم في تنمية مواردها المالية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نُبين أهمية استغلال الجماعات المحلية لثرواتها السياحية وتثمين مُمتلكاتها ومنتجاتها الطبيعية وتشجيع الإستثمار في القطاع السياحي، لذلك كانت دراستنا التطبيقية على أحد مشاريع الإستثمار السياحي للقطاع العام بولاية أدرار– فندق قورارة بتيميمون–، الذي يقع بمدينة تيميمون السياحية من خلال تحليل العائدات الجبائية المتأتية من الفندق وأهم الانعكاسات التنموية التي تعود على الجماعات المحلية من خلال هذا المشروع السياحي، ومن بين النتائج المتوصل إليها:

- تعد ولاية أدرار من بين الولايات الجنوبية التي تزخر بثروات متنوعة جعلت منها قطباً سياحياً بامتياز بالنظر لمقوماتها السياحية الهائلة، وما تملكه من متاحات ومواقع سياحية و موروثها الثقافي الغير مادي المتنوع والغني بالطبوع المختلفة.
- شهدت ولاية أدرار تطوراً في مؤسسات الإيواء والتي تقدر بـ:21 مؤسسة بقدرة استيعاب إجمالية تقدر بـ1267 سرير، وتشغيل ما يزيد عن 500 عامل مابين عمال دائمين ومؤقتين، وسيتم استلام فنادق جديدة خلال السنوات القادمة.
- يعرف التدفق السياحي على ولاية أدرار في مجمله تطوراً مستمراً في جميع أشكاله سواء خارجي أو داخلي.
- يُعتبر فندق قورارة مكسباً سياحياً هامة لولاية أدرار ومقصداً لعديد من السياح نظراً لموقعه المُتميز وخدماته العصرية في طابع تقليدي محلي.
- تستفيد بلدية تيميمون من إيرادات جبائية مُعتبرة يُقدمها فندق قورارة من خلال مختلف الضرائب التي يُسددها سنوياً، وهي موارد هام للبلدية تُسهم في تحقيق التنمية المحلية.
- تشييد فندق قوراة بتيميمون كان له انعكاسات تنموية إيجابية محلية تعود بالنفع على سكان المنطقة كتوفير اليد العاملة، وتنشيط الصناعات التقليدية واستقطاب السياح للمنطقة.
- إن زيادة الإستثمارات السياحية على مستوى الجماعات المحلية، من شأنه أن يُسهم في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية.
- ولاية أدرار بحاجة لجهود أكبر لترقية الإستثمار السياحي واتخاذ آليات فِعلية ميدانية كفيلة بتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

الخاتمة
العامة

❖ **الخلاصة العامة:**

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية الإستثمار السياحي ودوره في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تعيشها الجزائر، والتي أثرت على الدخل الوطني لاعتمادها الكبير على الموارد النفطية ، وفي ظل الوضعية المالية الحرجة التي تُعاني منها الجماعات المحلية كونها تعتمد على الإيرادات الجبائية والإعانات المقدمة من طرف الدولة.

في ظل هذه التحديات كان لزاماً البحث عن قطاعات استراتيجية بديلة عن النفط؛ ولعل من بين هذه القطاعات نجد قطاع السياحة الذي أصبح محل اهتمام القطاع العام و الخاص في معظم دول العالم، إذ تعد السياحة من أهم القطاعات الموفرة للدخل في اقتصاديات العديد من الدول و أصبحت تشكل صناعة هامة في الاقتصاد العالمي، بعدما كانت تعبر عن أنشطة لتنقل الأفراد من مكان لآخر، فالقطاع السياحي أصبح اليوم من أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً وتطوراً، الأمر الذي جعل أغلبية المفكرين يعتبرونه كقطاع صناعات ثقيلة يتأثر بالتطور الصناعي والتكنولوجي، ويعود ذلك لكونها تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما تُساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي وزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي وتوفير مناصب شغل.

انطلاقاً من هذه الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة، تسعى العديد من الدول إلى توفير بيئة استثمارية مناسبة للإستثمار في المجال السياحي من خلال تقديم تحفيزات للمستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية من أجل الإستغلال الأمثل لكل المقومات السياحية بها، والجزائر تمتلك وتتمتع بمقومات سياحية هائلة ومهمة ترتكز أساساً على التنوع الكبير في عوامل الجذب الطبيعية، إذ تمتاز بشريط ساحلي يمتد على طول 1200 كم، ويزخر بالعديد من الشواطئ والمناظر الخلابة والغابات، وكذا صحراء شاسعة تزيد مساحتها عن 2 كم^2، ذات حضارة وإرث ثقافي قديم، وتمتاز بالعديد من الأماكن السياحية و الأثرية.

في ظل تواجد هذه المقومات بالجزائر والحركية السريعة التي يعرفها قطاع السياحة في العالم، سعت الجزائر إلى تقديم عرض سياحي يتماشى والمقاييس الدولية، لكن تبقى الجهود المبذولة متأخرة، ذلك أن المُتابع لسياسات الإستثمار والواقع السياحي يلمس عدة

نقائص ومشكلات يعانيها هذا القطاع، وقد يرجع ذلك إلى نقص الاهتمام بقطاع السياحة في مختلف برامج التنمية التي اعتمدت في الجزائر، حيث أن أغلب المُخططات التنموية أعطت الأولوية للقطاع الصناعي، وظل قطاع السياحة ثانوياً وعرف تهميشاً ما انعكس على مستوى القدرات التنافسية للقطاع، حيث بقيت إيرادات قطاع السياحة محدودة جداً، خصوصاً إذا ما قُورنت بالبلدان المجاورة، كما أنّ المنشآت السياحية لم تعرف تطوراً كبيراً خصوصا في القطاع العام.

هذا الوضع جعل الدولة الجزائرية تسعى للدخول إلى سوق السياحة الدولي وجعلها واحدة من أولوياتها قصد تحويلها لمنطقة جذب سياحي، لذلك تبنت الجزائر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، والذي يُعد مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة كأداة تُترجم إدارة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية، التاريخية، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر.

كما أن مخطط التهيئة السياحية يرتكز على تطوير المنشآت السياحية في مختلف ولايات الوطن من خلال تخصيص مناطق للتوسع السياحي تضم مشاريع استثمارية من فنادق وقرى سياحية ومرافق حموية، وهو ما سينعكس ايجاباً على الجماعات المحلية ويزيد من مواردها المالية خصوصاً إذا تم الترويج الجيد لعناصر الجذب السياحي بها.

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن الإستثمار السياحي يُعد مورداً هاماً بالنسبة للجماعات المحلية، لا سيما إذا وضعت استراتيجية تركز على ترقية الاستثمارات و الاهتمام بعناصر الجذب السياحي، وبذلك تُوفر أموال هامة تُسهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، كما نسجل وجود بوادر وجهود للاهتمام بالإستثمارات السياحية على مستوى الجماعات المحلية، لكن ما تزال هذه الجهود بعيدة عن المستوى المطلوب.

❖ **النتائج:**

- ✓ يشكل القطاع السياحي بديلاً حقيقياً لقطاع المحروقات بالجزئر، ويُسهم في توفير مداخيل العملة الصعبة، ذلك أن الاستثمار في قطاع السياحة يُعتبر على درجة عالية من الأهمية، لدوره الفعال في زيادة عناصر الجذب السياحي و تنويع موارد الاقتصاد الوطني، لكن لم يحض قطاع السياحة بالجزائر بالأهمية الكبيرة التي تجعل منه قطاعاً استراتيجياً يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- ✓ تتوفر السياحة الجزائرية على مزايا تنافسية غير مستغلة، بحيث يُمكن للجزائر أن تملك حصة في الأسواق العالمية للسياحة من خلال التركيز على جلب الاستثمارات السياحية خاصة الأجنبية منها.
- ✓ اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير والسياسات قصد الاهتمام بقطاع السياحة، و سنت عدة قوانين تضمنت امتيازات و تحفيزات للمستثمرين بهدف تشجيع الاستثمار، خصوصاً بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
- ✓ تبنت الجزائر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، والذي يُعد جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030، فهو المرآة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة، من أجل الرقي الإجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني.
- ✓ تُعد فرص الاستثمار في السياحة الجزائرية متاحة؛ باعتبار أن نقائص العرض السياحي في الجزائر تعتبر فرصاً مهمة للإستثمار خصوصاً في ظل الطلب السياحي المتزايد، لكن المتتبع لمسار سياسات الاستثمار السياحي بالجزائر يلمس عدة نقائص ومعيقات تحول دون جذب استثمارات سياحية حقيقية تُساهم في تنمية قطاع السياحة و النهوض به.
- ✓ جاء قانون التنمية المستدامة للسياحة بمجموعة من الإجراءات لتسهيل الاستثمار السياحي، إذ نص على ضرورة أن تضع الدولة تدابير تشجيعية لاسيما في مجال تهيئة وتسير مناطق التوسع والمواقع السياحية، كما أن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة سنة 2003 يدخل في إطار تسهيل الاستثمار السياحي، والعمل على التكفل بالعقار السياحي والسهر على متابعة وتنفيذ عملية التنمية السياحية.
- ✓ يُعد العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف حاجزاً أمام المستثمرين؛ إذ لا يزال العقار في الجزائر رهين الكثير من العراقيل والمُمارسات، و يعرف موجة كبيرة من المضاربة والسمسرة نظراً لاحتكار بعض الأراضي وتحويل جزء من الأراضي التي خصصت لتشجيع الاستثمار بطرق مختلفة.
- ✓ تَقلُص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية، فقد عرفت بعض المناطق تدهور محيطها الطبيعي، ما أدى إلى تحويل الموارد عن

طبيعتها السياحية مما يُقلل فرص الاستثمار نتيجة التأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها بسبب نقص امكانيات الدراسة.

- ✓ أولت الجزائر اهتماماً كبيراً بالاستثمارات السياحية بالمناطق الحضرية في حين نجد حصة السياحة الصحراوية لا تتجاوز 12%، بالرغم من تعدد المواقع السياحية بها وشساعة الصحراء، وامتلاكها عناصر جذب سياحية مميزة.
- ✓ من أهم العراقيل التي يُعاني منها الاستثمار السياحي عدم توفر التمويل اللازم، إضافة إلى التأخر في دراسات التهيئة السياحية والأعمال الضرورية لإنجاز الهياكل القاعدية والبنى التحتية، والتي عادة ما تأخذ وقتاً طويلاً.
- ✓ يُشكل النظام البنكي الجزائري أحد العقبات أمام المستثمرين سواء المحلين أو الأجانب، حيث أن المستثمرين ينظرون إلى النظام البنكي الجزائري على أنه غير قادر على تلبية متطلبات الاستثمار، فالبنوك غير قادرة على تمويل الاستثمارات السياحية نظراً لإن إنشاء مثل هذه الاستثمارات يتطلب تمويلاً كبيراً، والبعض منهم يعتمد على موارد مالية شخصية مما يُبطء من إنجاز المشروع.
- ✓ تعدُد الاجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية يُعد من بين معوقات الاستثمار السياحي، و يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد الاداري ما يجعل المستثمر يلجأ إلى الطرق الغير القانونية كالرشوة والوساطة والمحسوبية لتسهيل الاجراءات والحصول على الخدمة.
- ✓ يفتقر قانون الاستثمار الجزائري إلى التفصيل فيما يخص تقديم الحوافز الضريبية، فهي موجهة لجميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينيها، خصوصاً القطاع السياحي.
- ✓ يُسجل نقص في برامج التكوين في مجال الفندقة والسياحة مع قلة المؤسسات التكوينية خصوصاً في جنوب الجزائر، مع وجود مشاكل في تسيير المنشآت السياحية لاسيما تلك التابعة للقطاع العمومي، ما أثر على مستوى الخدمات السياحية المقدمة بها.
- ✓ نلاحظ أن دور تكنولوجيا الإعلام والإتصال بالجزائر ضعيف في المجال السياحي ودون المستوى المطلوب بسبب ضعف البنية القانونية المواتية لتطور وسائل

الاعلام والإتصال قصد تنظيم المعاملات الإلكترونية مع ضُعف البنية التحتية للإتصالات.

- ✓ يزخر جنوب الجزائر بمُقومات سياحية واقتصادية وطبيعية هائلة، ما يفتح آفاقاً واسعة لتطوير المنشآت السياحية به، وبناء أقطاب سياحية مميزة تُسهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة إذا ما حظى بالعناية اللازمة، لكن المعطيات تشير إلى بقاء المنتوج السياحي مغيباً ومُهمشاً وغير مستغل، فالأمر متوقف على مدى قدرة الدولة على التسويق والترويج لهذه المقومات و وضع استراتيجية تنموية لقطاع السياحة بالجنوب.
- ✓ إن الاهتمام بالتراث الثقافي والسياحي يُعتبر من صميم المهام الموكلة للجماعات المحلية على مستوى أقاليمها، ولها دور بارز في تطوير السياحة المحلية، إلا أنها تواجه عراقيل للقيام بدورها بسبب ضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، وافتقارها للوسائل المادية اللازمة لتغطية المتطلبات السياحية.
- ✓ تُعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة لتحقيق فعالية القطاع السياحي من خلال التعاون والتكامل الفعال للاستجابة للطلب الجماعي، وتلعب الدولة والجماعات المحلية دوراً أساسيا في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة وإقامة المنشآت التحتية كالمطارات والطرق التي تخدم السياحة.
- ✓ تعد ولاية أدرار ولاية سياحية بامتياز لما تملكه من مقومات سياحية وموروث ثقافي وحضاري وطبيعي ضارب في التاريخ، وتملك عناصر جذب سياحية مميزة، ما يُؤهلها لأن يكون القطاع السياحي بها أحد القطاعات الهامة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ويسمح باستقطاب الاستثمارات السياحية من داخل و خارج الوطن، ويجعل منها قطباً سياحياً بامتياز في الجنوب الجزائري.
- ✓ تنحصر مشاريع الإستثمار السياحي بولاية أدرار في مجال الفندقة والمخيمات السياحية، وهو مفهوم ضيق للاستثمار السياحي عند المستثمرين، ما يجعل الولاية تعاني من عجز في وجود مشاريع استثمارية سياحية حقيقة لها أثر اقتصادي

واجتماعي كبير: كمشاريع سياحية ترفيهية، معالم أو متاحف أثرية، حدائق ومدن الألعاب...إلخ.

- ✓ يُعد فندق قورارة مكسباً هاماً لمدينة تيميمون السياحية خصوصاً بعد إعادة ترميمه وتصنيفه بـ: 4 نجوم، ما يُسهم في تفعيل قطاع السياحية بتيميمون إلى الجانب الفنادق الخاصة الأخرى، لكن لا يعد هذا كافياً لتغطية الطلب السياحي ومن أجل ترقية السياحة بالمنطقة، خصوصاً وأن عناصر الجذب السياحي متوفرة.
- ✓ تستفيد بلدية تيميمون من إيرادات جبائية مُعتبرة متأتية من فندق قورارة، تسهم في تنمية مواردها المالية المحلية.
- ✓ إن تشييد فندق قورارة بتيميمون كان له انعكاسات تنموية محلية على ساكنة تيميمون من خلال تشغيل اليد العاملة المحلية وتشجيع الصناعات التقليدية وتلبية احتياجات السياح الوافدين، إضافة إلى تنشيط المشهد الثقافي والسياحي بتيميمون.
- ✓ ينحصر تفكير المُهتمين بقطاع السياحة بتيميمون حول إنشاء الُمؤسسات الفندقية فقط ولا يتعداه إلى مشاريع استراتيجية سياحية حقيقية متنوعة تستغل المقومات السياحية بها.
- ✓ يُمكن القول أن النتائج المُحققة على أرض الواقع بولاية أدرار لا تزال دون المستوى المطلوب ولا تسموا إلى مستوى التطلعات التي تصبوا إليها الإستراتيجية نظرياً لتحقيق تنمية سياحية مستدامة؛ وتبقى بعض الورشات مُعطلة إلى يومنا هذا، ويرجع ذلك في الغالب للتأخر في إتمام دراسات التهيئة لمواقع التوسع السياحي وضعف المراقبة والمتابعة في إنجاز البرامج المسطرة، إضافة إلى صعوبات في توفير تمويل هذه المشاريع.

❖ **إختبار الفرضيات:**

1-**الفرضية الأولى:** يعد الاستثمار السياحي عاملاً مهماً في تثمين المالية المحلية بالجماعات المحلية إذا سعت إلى استغلال مواردها السياحية أحسن استغلال، فالواقع الحالي يبين العجز المالي الذي تعاني منه الجماعات المحلية بالجزائر خصوصاً البلديات نظراً لتنوع أدوارها التنموية واعتمادها على الجباية المحلية كمورد أساسي، لذلك فإن

التفكير في طرق أبواب لتنمية الموارد في ظل الأزمة المالية للبلاد يعتبر من الأولويات، ولعل اهتمامها بمقوماتها ومُؤهلاتها وتشجيع الاستثمار سُيسهم لا محالة في زيادة مواردها، وهو ما **يُثبت صحة الفرضية.**

2-**الفرضية الثانية:** تعتمد أغلب الجماعات المحلية بالجزائر على الإيرادات الجبائية وإعانات الدولة، ولا تُبدي اهتماماً كبيراً بتنوع مواردها كتثمين نواتج الأملاك العمومية والاستغلال الأمثل للمناطق الأثرية والسياحية كمورد بديل لها وتشجيع الاستثمارات السياحية، وهذا **ما ينفي صحة الفرضية الثانية.**

3- **الفرضية الثالثة:** يُعبر مخطط التهيئة السياحية SDAT 2030، عن إرادة الدولة ورغبتها في جعل الدولة وجهة سياحية عالمية بامتياز، لكن ذلك مُرتبط بالتطبيق الفعلي والمتابعة المستمرة للمشاريع المسطرة ضمن هذا البرنامج، وضرورة التقييم لمراحل الإنجاز، وبالتالي ليس كافي تبني المخطط بقدر ما يهم التطبيق الفعلي لمحتواه، و**هو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.**

4- **الفرضية الرابعة:** اهتمام الجماعات المحلية بالاستثمار السياحي وتبنيها استراتيجية لتنمية السياحة محلياً، سيُساهم في زيادة هياكلها وتطوير ممتلكاتها السياحية لتصبح منتجة للمداخيل وتُغطي الطلب السياحي، مايُحقق تنمية محلية تمس مختلف القطاعات، **وبالتالي نثبت صحة الفرضية.**

5- **الفرضية الخامسة:** سعت الدولة الجزائرية إلى سن مجموعة من القوانين واتخاذ عدة تدابير، من أجل توفير مناخ ملائم لتشجيع المُستثمرين، لكن يُمكن القول أن نجاح هذه الاجراءات كان بشكل نسبي، وبذلك تُعتبر غير كافية ما يستلزم اتخاذ إجراءات إضافية كفيلة بتوفير مناخ استثماري أفضل خصوصاً في قطاع السياحة، وهو **ما يثبت صحة الفرضية.**

6-**الفرضية السادسة:** عدم اهتمام الجماعات المحلية في الجزائر بمقوماتها السياحية يجعلها تخسر مورداً هاماً من مواردها الهامة ويُعقد وضعيتها المالية ويجعلها رهينة بالإيرادات الجبائية المحلية والإعانات المقدمة من طرف الدولة، وهذا ما **يثبت صحة الفرضية السادسة.**

❖ **الإقتراحات:**

بناء على النتائج السابقة يُمكن أن نقدم مجموعة من الاقتراحات نُجملها فيما يلي:

- يجب أن يُعطى قطاع السياحة أهمية ومكانة أكبر ويُدرج ضمن الأولويات الوطنية كقطاع استراتيجي بديل للموارد النفطية.
- ضرورة توفير محيط مُحفز مساعد على بناء صناعة سياحية قصد الارتقاء بالاستثمار السياحي من خلال إعادة النظر في طرق تمويل المشاريع السياحية وتهيئة العقار السياحي، مع ضرورة تحسين نوعية الخدمات والاهتمام بالتكوين و دعم الترويج السياحي.
- تخصيص اعتمادات مالية مخصصة للجماعات المحلية من قبل الوزارات الوصية لترميم المناطق الأثرية وصيانة المعالم السياحية والتاريخية.
- التأكيد على أهمية تنفيذ مراحل المُخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وفق الرزنامة المحددة مع ضرورة تعزيز المراقبة والمتابعة المستمرة في التنفيذ، حتى يمكن الوصول للأهداف المسطرة آفاق 2030.
- إعطاء الأهمية البالغة لإنجاز الأقطاب السياحية للإمتياز والقرى السياحية المبرمجة ضمن مخطط التهيئة السياحية خصوصاً بالولايات الجنوبية، الأمر الذي سيُساهم في تحقيق تنمية مستدامة بالجماعات المحلية ويوفر لها موارد مالية كبيرة ويجعل منها وجهة سياحية بامتياز.
- الحرص على توفير الأنشطة الداعمة والمساعدة على ترقية المنشآت السياحية، كالمواصلات، المهرجانات الفنية، الثقافية والرياضية، بما يُساهم في تحسين الخدمات السياحية واستقطاب السياح الأجانب.
- العمل على تحفيز وتشجيع الاستثمار المحلي خصوصاً في قطاع السياحة على مستوى الجماعات المحلية، بحيث يجب التركيز أكثر على استغلال الثروات السياحية من خلال التهيئة العمرانية و وضع الأسس لهياكل قاعدية سياحية.
- ضرورة تكييف الأدوات التشريعية والتنظيمية والقوانين التي تكون مُحفزة لكل الفاعلين بقطاع السياحة و يجب أن تتناسب مع متطلبات اقتصاد السوق.

- التفكير في إنشاء صندوق أو مؤسسة مالية متخصصة مهمتها توفير التمويل سواء للقطاع العام أو الخاص قصد ترقية الإستثمارات السياحية بالجماعات المحلية.
- يبقى استغلال الموارد السياحية بالجزائر بسيط كونه يركز على السياحة الشاطئية ويهمل السياحة الصحراوية وينحصر عادة في إنشاء الفنادق فقط، ما يستوجب ضرورة تحقيق التنمية المنسجمة للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لمناطق التوسع السياحي باعتماد مشاريع سياحية بأفكار إبداعية جديدة.
- ضرورة تبني سياسة حوافز موجهة للاستثمار السياحي، بدلاً من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات أو الحوافز التي تشمل كل القطاعات بشكل عام.
- اعتماد الأساليب الحديثة للتسيير يجعل الإدارة المحلية أكثر تحكماً في عملية التنمية، والتي يُشكل الاستثمار فيها محوراً هاماً، لذلك على الجماعات المحلية أن تلعب دوراً إدارياً تحفيزياً قصد ترقية الاستثمارات السياحية داخل إقليمها.
- ضرورة اتخاذ الجماعات المحلية لتدابير تشجيعية لاسيما في مجال تهيئة المناطق العمرانية والسياحية لتحفيز المستثمرين وتسيير مناطق التوسع السياحية.
- إعادة النظر في السياسة الإعلامية السياحية والتسويق والترويج السياحي المنتهج من طرف الجماعات المحلية، بما يضمن تحقيق جاذبية كبيرة للسياح وتسويق احترافي للمقومات السياحية في الجزائر.
- يجب إعطاء أولوية وأهمية بالغة لتشجيع السياحة الصحراوية لما تملكه من مقومات سياحية ساحرة ومُبهرة وتسريع وتيرة إنجاز المنشآت السياحية بها، و التركيز على التسويق الإعلامي للمناطق السياحية وعناصر الجذب السياحي من خلال المعارض الوطنية والدولية والمهرجانات السياحية.
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي من قبل الخواص، عن طريق الحوافز الجبائية والمالية مع تسهيل وتكييف التمويل البنكي و مرافقة المستثمرين المرقيين وأصحاب المشاريع ومساعدتهم في اتخاذ القرار، تقدير المخاطر، وتمويل عتاد الاستغلال.
- التأكيد على أهمية تشجيع المشاركة الشعبية والمجتمع المحلي في نشر وعي سياحي محلي والحفاظ على المكتسبات السياحية المحلية ومساهمته في وضع

خطط التنمية السياحية والمشاركة في مختلف التظاهرات السياحية والترويج لعناصر الجذب السياحي والاستفادة من احتكاكه بالسياح لمعرفة أذواقهم ورغباتهم.

- إعادة النظر في الأدوار التنموية للجماعات المحلية بحيث ينبغي مراجعة الصلاحيات المخولة لها ومطابقتها مع الإمكانيات المتاحة، فالاختلالات المسجلة تأتي بسبب عجزها على توفير الموارد اللازمة لتغطية الحاجات العامة.
- تفعيل وتعزيز التعاون والتضامن بين الجماعات المحلية بإنشاء مُؤسسات عمومية بلدية و ولائية أو اللجوء إلى المعاهدات البلدية، لتوفير موارد مالية إضافية، خصوصاً إذا تم تخصيصها للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية أو السياحية.
- ضرورة تثمين نواتج الأملاك العمومية بالجماعات المحلية من خلال الاهتمام بإحصاء كل الثروات وتصنيفها وجرد الممتلكات المُتوفرة لديها سواء المنتجة أو غير المنتجة، مع أهمية إعادة النظر في أسعار الإيجار المطبقة، والخدمات التي تُقدم مجاناً.
- ضرورة الاهتمام بالمحيط والبيئة عند إنجاز المنشآت السياحية وتجنب الآثار المترتبة عليها كالتلوث، والعمل على توفير الحماية الصحية والنظافة واستتباب الأمن والسلامة في المناطق السياحية.
- تدعيم معاهد التكوين وجامعة أدرار بتخصصات حول الفندقة والاقتصاد السياحي والاهتمام بتكوين اليد العاملة.
- يجب أن يتبنى فندق قورارة سياسة تسويقية ترويجية لخدمات الفندق لجلب أكبر عدد من السياح خصوصاً الأجانب، وتنسيق عملهم مع الوكالات السياحية.

❖ آفاق البحث:

من خلال مُعالجتنا للموضوع محل الدراسة، نُشير إلى أنه لا يمكن الوقوف عند هذا الحد من البحث، فقد بقيت الكثير من الجوانب التي لا يمكن أن نستوفيها تعتبر أفاقاً لدراسات مستقبلية مُكملة لموضوع البحث، والتي يُمكن أن نعرضها في شكل عناوين كالتالي:

- الإستثمار السياحي الخاص كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- جودة الخدمات السياحية وأثرها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الإستثمار السياحي بالجزائر.
- إشكالية ترويج المنتجات السياحية الصحراوية بالجزائر.
- دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي على الإستثمار السياحي بالجزائر.

في الأخير نأمل أن نكون قد وُفقنا لمعالجة إشكالية الدراسة وساهمنا ولو بالقليل في توضيح أهمية الإستثمارت السياحية كمورد مالي هام للجماعات المحلية بالجزائر، وضرورة اهتمامها بتثمين الممتلكات العمومية والاستغلال الأمثل لكل مقوماتها الطبيعية و الحضارية والسياحية، ونأمل أن يكون هذا الموضوع بداية لبحوث جديدة تهتم بتنمية مالية الجماعات المحلية وسُبل تفعيلها.

قائمة
المراجع

I- المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- أحمد أبوزيد، **البناء الاجتماعي-المفهومات**، ط1، الدار القومية للنشر، الإسكندرية، 1996.

2- أحمد الجلاد، **السياحة المتواصلة البيئة**، ط1، عالم الكتاب، مصر، 2002.

3- أحمد زكريا صيام، **مبادئ الإستثمار**، ط 2، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.

4- أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

5- أحمد ماهر، عبدالسلام أبو قحف، **المنشآت السياحية والفندقية في مصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999.

6- آدم مهدي أحمد، **الدليل لدراسات الجدوى الإقتصادية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.

7- أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، **الاستثمار في الأوراق المالية تحليل و إدارة**، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

8- أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، النشر العلمي والمطابع، الرياض، 1999.

9- أعمر يحياوي، **مساهة في دراسة المالية العامة- النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، دار هومه، الجزائر، 2003.

10- إلياس سراب، نعيم الظاهر، **مبادئ السياحة**، ط2 ، دار المسيرة، الأردن، 2007.

11- أيمن عودة، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، ط 1، الأردن، 2010.

12- توفيق ماهر، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.

13- جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

14- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، دار الأمة، 2014.

15- جمال محمود الكردي، **التنظيم القانوني للخصخصة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

16- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، التحليل الكلي، ط1،جامعة الإسراء للنشر، عمان-الأردن، 2006.

17- حسين ابراهيم عيد، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980.

18- حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.

19- حسين عمر، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

20- حسين عمر، **الموسوعة الاقتصادية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.
21- حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، دار الشروق، جدة، 1979.
22- حسين مصطفى حسين، **الإدارة المحلية المقارنة**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
23- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
24- الحميري أبو بكر عمر، **إدارة الفنادق**، الجزء1، ط 2 ، مطبعة نحال، القاهرة، 1998.
25- خاطر أحمد مصطفى، **تنمية المجتمع المحلي-الاستراتيجيات ونماذج الممارسة**، المكتبة العامة، الإسكندرية، 2000.
26- خالد مقابلة، علاء السرابي، **التسويق السياحي الحديث**، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
27- الخضيري محسن أحمد، **التسويق السياحي مدخل اقتصادي متكامل**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977.
28- دريد كامل، آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
29- رعد مجيد العاني، **الاستثمار والتسويق السياحي**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
30- رواء زكي، يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي**، زهران للنشرو التوزيع، عمان، 2010.
31- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي**، دار وائل للنشر، 1999.
32- سعيد بن عيسى، **الجباية**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
33- سعيد محمد المصري، **إدارة وتسويق الأنشطة الخدماتية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
34- سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية: واقع وآفاق**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998.
35- سمير محمد عبد الوهاب، **مقدمة في نظم الإدارة المحلية**، مكتبة الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة، 1996.
36- شباكي سعدان، **تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
37- شمعون شمعون، **البورصة (بورصة الجزائر)**، الأطلس للنشر، الجزائر، 1993.
38- صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية و اللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

39- صلاح الدين الهيتي، **تحليل أسس الإدارة العامة – منظور معاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، 2009.

40- صلاح الدين خربوطلي، **السياحة المستدامة**، دار رضا للنشر، سوريا، 2004.

41- صلاح الدين عبد الوهاب، **السياحة الدولية**، مطبعة زهرات، القاهرة 1990.

42- صلاح الدين عبدالوهاب، **نظرية السياحة**، دار الهنا، القاهرة ، 1992.

43- طاهر حيدر حردان، **مبادئ الإستثمار**، المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، 1997.

44- طعمية الحرف، **مبادئ في نظام الإدارة المحلية**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر.

45- طلال كداوي، **تقييم القرارت الاستثمارية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

46- عادل محمود حمدي، **الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973.

47- عبد الرزاق الشيخلي، **الإدارة المحلية–دراسة مقارنة**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

48- عبد العزيز فهمي هيكل، **أساليب تقييم الاستثمارات**، الدار الجامعية، لبنان، 1985.

49- عبد ربه، محمد محمود، **طريقك إلى البورصة** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

50- عبدالباسط وفا، **التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة**، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2005.

51- عبدالحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

52- عبدالعزيز ماهر توفيق، **صناعة السياحة**، دار الزهران، مصر، 1997.

53- عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 1997.

54- عثمان محمد غنيم، نبيل سعد نبيتا، **التخطيط السياحي**، ط 2، دار صفاء، عمان، 2003.

55- عقيل جاسم عبد الله، **مدخل في تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء**، ط1، دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 1999.

56- علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري**، دار الهدى، الجزائر، 2010.

57- علي أحمد هارون، أسس السياحة، **أسس الجغرافيا السياحية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

58- علي المعطي رضا، حسين على خربوش، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار الزهران للنشر، الأردن، 1999.

59- علي أنور العسكري، **الفساد في الإدارة المحلية**، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، مصر، 2008.

60- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

61- علي شنطاوي، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.

62- علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.

63- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، ط2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

64- عمار عوابدي، **دروس في القانون الإداري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

65- عمر صدوق، **دروس في الهيئات المحلية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

66- عيسى محمد عبد الشفيع، **مفهوم ومضمون التنمية المحلية**، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

67- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية- ممارسات و فاعلون**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

68- قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط 1، الأردن، 2009.

69- قحطان السيوفي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار طرابلس للدراسات والنشر والترجمة، 1989.

70- ماجدة احمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

71- محفوظ لعشب، **سلسلة القانون الإقتصادي: قوانين الإصلاحات الإقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

72- محمد الصغير بعلي، **الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

73- محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

74- محمد العزازي أحمد إدريس، **الإدارة الحكومية الجديدة للبيئة العربية**، مكتبة الجامعة الحديثة، مصر 2009.

75- محمد الهادي لعروق، **أطلس العالم و الجزائر**، دار الهدي، 2002.

76- محمد بدران، **الإدارة المحلية-دراسات في المفاهيم و المبادئ العلمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

77- محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

78- محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من المنظور الجغرافي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008.

79- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومه، الجزائر، سنة 2001.

80- محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديقات، **الاستثمار في البورصة (أسهم-سندات-أوراق مالية)**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006.

81- محمد كامل البطريق، **منهج خدمة المجتمع**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر.

82- محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبدالوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

83- محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2011.

84- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

85- محمد مطمر، **إدارة الاستثمارات-الإطار النظري و التطبيقات العملية**، ط 3، دار وائل للنشر و التوزيع، 2004.

86- محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، دار الفجر، القاهرة، 2002.

87- محمد يسري دعبس، **التربية السياحية والتنمية الشاملة**، دار المعارف، القاهرة، 1993.

88- محيا زيتون، **السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر**، دار الشروق، القاهرة، 2002.

89- مروان السكر، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 1999.

90- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2008.

91- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2005.

92- مريم أحمد مصطفى، **دراسات في التغيير والتنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.

93- مصطفى عبدالقادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي- دراسة مقارنة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2003.

94- مصطفى محمود أبوبكر، **الإدارة العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

95- مصطفى يوسف، **صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية**، دار الفرات للنشر والتوزيع، 2006.

96- معروف هوشيار، **الاستثمارات والأسواق المالية**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

97- منال عبد المنعم مكية، **السياحة- تشريعات و مبادئ**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

98- ناصر لباد، **القانون الإداري (التنظيم الإداري)**، منشورات دحلب، 1999.

99- نبيل الروبي، **اقتصاديات السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

100- نبيل الروبي، **نظرية السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1983.

101- نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي- مبادئ و تطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

102- نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.

103- يسرى دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق**، ط 1، الملتقى المصري للابداع والتنمية، الإسكندرية-مصر، 2003.

ثانياً: الرسائل و الأطروحات

1- بديعة بوعقلين، **الإستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة- تخصص التخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

2- بشيرة عالية، **السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيوثقافي**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2009-2010.

3- بليل فدوى، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2000-2010**، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، السنة الجامعية 2011-2012.

4- بن لباد محمد، **مخصصات المالية المحلية لفئة الطفولة "دراسة حالة بلديات ولاية تلمسان**، رسالة ماجستير- تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011.

5- حسين عبدالقادر، **الحكم الراشد و إشكالية التنمية المحلية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2011-2012.

6- حيزية عبدالله، **الاستثمارات السياحية في الجزائر**، رسالة ماجستير- تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب- البليدة، السنة الجامعية 2005-2006.

7- خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004.

8- زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة-دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012.

9- سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005-2006.

10- شباب سيهام، **إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية - دراسة تطبيقية حالة بلدية معسكر**، رسالة ماجستير - فرع تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2011- 2012.

11- عبد القادر بودي، **أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر-السياحة بالجنوب الغربي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

12- عبدالكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية-دراسة حالة بلدية أدرار**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية، 2012-2013.

13- عثمان عزيزي، **دور الجماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية بولاية خنشلة**، رسالة ماجستير- تخصص التهيئة العمرانية، كلية العلوم الأرض والجغرافيا، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2007- 2008.

14- عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة- دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس المغرب**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2004-2005.

15- عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007.

16- غريس صدوقي، **متطلبات اللامركزية المالية في الجزائر-دراسة حالة بلدية سعيدة**، رسالة ماجستير- فرع المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011.

17- مبارك بلالطة، **أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001-2002.

18- محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه-تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، السنة الجامعية 2010-2011.

19- نضيرة دوبابي، **الحكم الراشد المحلي و إشكالية عجز ميزانية البلدية**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2009-2010.

20- نورالدين يوسفي، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، 2009-2010.

21- هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر، و آفاق تطورها**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

ثالثاً: المجلات، التقارير والدلائل:

1- بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2006.

2- **تقرير حول المخطط الخماسي الأول**، وزارة السياحة، 1986.

3- **الدليل الاستثماري السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، البنك الدولي، 2001.

4- **الدليل السياحي للجزائر**، الديوان الوطني الجزائري للسياحة، الجزائر، 2000.

5- الدليل السياحي، **السياحة عامل للحفاظ على التراث الثقافي**، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الجزائر.

6- **السياسة الحكومية في مجال الجماعات المحلية**، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، أكتوبر 2015.

7- شيماء مبارك، **إستراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 26، سبتمبر 2016.

8- عبدالكريم مسعودي، **الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 01، جانفي 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية-أدرار.

9- عبدالناصر الوردي، **تطور مشاريع الاستثمار في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، لبنان، 1999.

10- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **الكتاب 1: فحص وتشخيص السياحة الجزائري**، وزارة البيئة والسياحة، وتهيئة الإقليم ، الجزائر، جانفي 2008.

11- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، **الكتاب 2: خطط التهيئة السياحية**، وزارة البيئة، السياحة، وتهيئة الإقليم، الجزائر، جانفي 2008.

12- **مناخ الاستثمار في الدولة العربية**، التقرير السنوي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2003.

13- مونوغرافيا سياحية، **أدرار رائعة الصحراء**، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية أدرار، 2016.

14- نصر الدين بن شعيب، مصطفى شريف، **الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، العدد 10، 2012.

15- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة 3-العدد 25، نوفمبر 2005.

16- وزارة السياحة، **تقرير حول المخطط الخماسي الأول**، 1986.

رابعاً: الملتقيات

1- بريق عمار، **تمويل الجماعات المحلية في الجزائر- واقع وآفاق**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، المنعقد يومي 12-13 ديسمبر 2010.

2- بن عبد الفتاح دحمان، يامة ابراهيم، **تمويل البلديات في التشريع الجزائري** ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، المنعقد يومي 12-13 ديسمبر 2010.

3- بن لدغم فتحي، بن عمر عبدالحق، **الإصلاحات المالية للجماعات المحلية و آفاق التنمية المحلية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: المالية العمومية للجماعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، المنعقد يومي 19-20 سبتمبر 2012.

4- حجال السعيد، خالد قاشي، **دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالبويرة، المنعقد يومي 10-11 نوفمبر 2015.

5- حرفوش سهام وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، المنعقد يومي 07-08 أفريل 2008.

6- حمداني موسى، بن طلحة صليحة، **الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بتيبازة، المنعقد يومي 26-27 نوفمبر 2014.

7- زهير بوكريف، ريم أكارن، **تسويق المنتج السياحي ومعوقاته**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول : السياحة رهان التنمية-دراسة تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب-البليدة، المنعقد يومي 24-25 أفريل 2012.

8- شعبان فرج، مريم دباغي، **مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: القطاع الخاص ودوره في تنمية السياحة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج-البويرة، المنعقد يومي27-28 سبتمبر 2017.

9- عبدالقادر شلالي، عبدالقادر عوينان، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به مطلع 2025**، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الوطني"السياحة في الجزائر: واقع وآفاق"، بالمركز الجامعي بالبويرة، المنعقد يومي 11-12 ماي 2010.

10- العرابي حمزة، اينال فوزي، **مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع " القطاع الخاص و دوره في تنمية السياحة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، المنعقد يومي 27-28 سبتمبر 2015.

11- علي دحمان محمد، خدير أسامة، **إشكالية مديونية الجماعات المحلية وإنعكاساتها على المالية المحلية**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الدولي : المالية العمومية للجماعات المحلية واقع، إصلاح وتطلعات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، المنعقد يومي 19-20 سبتمبر 2012.

12- منيرة بوالملح ، الهام بوسعدي ، **إشكالية تمويل الاستثمار السياحي بالجزائر**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المنعقد يومي: 26-27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي بتيبازة.

خامساً: القوانين والمراسيم

1- **دستور الجزائر 1963**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 69، المؤرخة في 10 سبتمبر 1963.

2- **دستور الجزائر 1976**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976.

3- **دستور الجزائر 2016**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.

4- **القانون العضوي 12-01 ،المتعلق بنظام الانتخابات**، الجريدة الرسمية، العدد01، المؤرخة في 14 يناير 2012.

5- القانون 69-38، **يتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخة في 23 ماي 1969.

6- القانون 90-10، **قانون النقد والقرض** ، الجريدة الرسمية، العدد16، المؤرخة في 14 أفريل 1990.

7- القانون 93-12، **المتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 64، المؤرخة في 10 أكتوبر 1993.

8- القانون 01-03، **يتعلق بالتنمية السياحية المستدامة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد11، المؤرخة في 19 فيفري 2003.

9- القانون 90-09، **يتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 69، المؤرخة في 07 أفريل 1990.

10- القانون 12-07، **يتعلق بالولاية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، المؤرخة في 29 فيفري 2012.

11- القانون 11-10، **يتعلق بالبلدية** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المؤرخة في 03 جويلية 2011.

12- القانون 03-03، **يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد11 ، المؤرخة في 19 فيفري 2003

13- القانون01-03، **يتعلق بالتنمية السياحية المستدامة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد11، المؤرخة في 19 فيفري 2003.
14- القانون 6-09، **يتعلق بترقية الإستثمار**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخة في 03 أوت 2016.
15- **قانون الرسوم على رقم الأعمال**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.
16- **قانون الضرائب غير المباشرة** ، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.
17- **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.
18- الأمر 66-62، **المتعلق بالمناطق والأماكن السياحية**، المؤرخ في26 مارس 1966.
19- الأمر95-22، **قانون خوصصة المؤسسات العمومية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد48، المؤرخة في 03 سبتمبر 1995.
20- الأمر 01-03، **المتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المؤرخة في 22 أوت 2001.
21- الأمر 03-01، **قانون التنمية السياحية المستدامة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد11، المؤرخة في 19 فيفري 2003.
22- الأمر 03-02، **قانون استغلال الشواطئ**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، المؤرخة في 19 فيفري 2003.
23- الأمر 01-04، **المتعلق بالتنظيم والتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، المؤرخة في 22 أوت 2001.
24- الأمر 15-1، قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 40، المؤرخة في 23 جويلية 2015.
25- المرسوم التنفيذي 07-23، **يحدد كيفية إعادة الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز عليها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08، المؤرخة في 31 جانفي 2007.
26- المرسوم 86-266 **المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله**، الجريدة الرسمية العدد 45، المؤرخة في 05 نوفمبر 1986.
27- المرسوم التنفيذي 94-41، **متعلق بمياه الحمامات المعدنية وتنظيم حمايتها واستعمالها واستغلالها**، العدد 07، المؤرخة في 06 فيفري 1994.
28- المرسوم تنفيذى 90-405، **يحدد قواعد إحداث وكالات محلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 56، المؤرخة فى 26 ديسمبر 1990.

29- المرسوم التنفيذي 01-282، **المتعلق بتنظيم وسير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، المؤرخ في 24 جويلية2001.

سادساً: المواقع الإلكترونية

1- www.albankaldawli.org
2- www.andi-dz.org
3- www.andt-dz.org
4- WWW.ar.wikipedia.org
5- www.ar.wikipedia.org
6- www.chaineeljdjazair.com
7- www.comite21.org
8- www.interieur.gov.dz
9- www.matta.gov.dz
10- www.oxfordeconomics.com
11- www.taouat.net
12- www.wilaya-adrar.dz

II- المراجع باللغة الأجنبية:

a) Livres :

1- Abdellah Boughaba, **Analyse et évaluation de projets**, éd:Berti, Paris-France, 1999.
2- André Barilari Pierre, Francois Guédon, **les collectivités Territoriales**, 3éme édition, éd: d'organisation, paris, 2005.
3- Beat Burgenmier, **Economie du développement durable**, éd : de boeck, paris, 2eme, édition, 2005.
4- Béatrice de la Rochefoucauld, **L'économie du tourisme**, éd : Bréal, France, 2007.
5- Bussery,Charois,**Analyse et Evaluation des Projets 'investissements**, Parie,1999.
6- Carole Bolusset, **L'investissement**, éd: Bréal, France, 2007.
7- Chrissos.j et Gillet.r, **Décision d'investissement**, éd: Pearson, France, 2003.
8- François Vellas, **Economie et politique du tourisme international**, éd: Economica, Paris, 2002.
9- Gordon Bernstein et autres, **le développement local**, Sommet de Montréal, 2002.
10- Graba Hachemi , **Les Ressources Fiscales des collectivités locales** , éd: ENAG, Alger, 2000.

11- Gved.N, **Finance d'entreprise les règles du jeu**, éd: d'organisation, France, 1997.
12- Huguette Durand et autres, **Economie et politique du tourisme**, éd: Librairie générale de droit de jurisprudence, paris, 1994.
13- Isabelle Waquet et Marc Montoussé, **Introduction à l économie Macroéconomie**, éd: bréal, France, 2006.
14- jean- Louis Guigou, **Le Développement local, Espoirs et Freins**, éd: Economica, Paris, 1986.
15- Jean Stafford, **Micro-économie du tourisme**, éd :presse de l'université Québec, 1996.
16- jean-yves Gouttebel, **Stratégie de développement territorial**, éd : Economica, paris, 2003.
17- Joël Raboteur, **Introduction à l économie du tourisme**, éd: l'Harmattan, paris, 2000.
18- Line Bergery**, Qualité globale et tourisme,** éd:Economica, Paris, 2002.
19- Ludovic Schneider, **le développement durable territorial**; éd: Afnor, paris, 2009.
20- Margerin.J, Ausset.G, **Investissement et Financement**, éd: courcouse, 1990.
21- Mohamed Sbihi, **La gestion des finances communales**, éd:Librairie Babel, Rabat, 1992.
22- Nadine Datonel, **Droit des collectivités territoriales**, 3eme édition, éd: Breal, 2007.
23- Pierre Conso, Farouk Hemici, **Gestion Financière de L'entreprise**, 8eme édition, France, 1999.
24- Pierre Conso, **La Gestion financière de l'Entreprise**, Tome 2, éd:Dunod, paris, 1985.
25- Raon Rmall Young Kenn, Local **Government since 1945**, Blackwell publishers uk, 1988.
26- Robert Lanquar, **Le tourisme international**, 5eme édition, éd: presses universitaires, paris, 1993.
27- Weaver.C, **Le Développement par le Bas: vers une doctrine de développement territorial**, éd : Litec, Paris, 1988.
28- Xavier Greff, **la décentralisation**, éd: la Découverte, Paris, 1992.
29- Xavier Greffe**, Gestion publique,** éd: Dalloz, paris, 1999.
30- zaib said, **l'expérience de la décentralisation en Algérie**, éd: Dehleb, Alger, 1995.

b) Mémoires :

1- Thearonn Hang, **Stratégie pour un tourisme durable au Cambodge: l'action des acteurs publics touristiques locaux au regard des ressources et compétences** ", thèse de Doctorat, Université Nice Sophia-Antipolis, l'année universitaire 2016.

c) Revues :

1- Eman Helmy, **An Assesment of Sustainable Tourism planning for the Archeological Heritge the case of Egypt**, in journal of sustainable tourism, vol 10, n 6, 2002.

2- Suzanne Savey, **Espace Territoire Développement local,** Cahiers - Options Méditerranéennes, n:3, Université de Montpellier, France, 1994.

d) Journaux Officiels :

1- Loi n° 01-03, **relative au développement de l'investissement**, journal officiel de la république algérienne, n° 47, du 22 aout 2001.

2- Loi n° 03-01, **relative au développement durable du tourisme**, journal officiel de la république algérienne, n° 11, du 22 aout 2003.

3- Loi n° 12-07, **relative à la wilaya**, journal officiel de la république algérienne, n° 12, du 29 février 2012.

4- Loi n° 11-10, **relative la commune**, journal officiel de la république algérienne, n° 37, du 3 juillet 2011.

e) Rapports, Guide:

1- **bilan du développement du secteur touristique,** ministére du tourisme, 1977.

2- CENEAP, **Refonte du Système fiscal**, Alger, 2008.

3- CNES, **Contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme**, 2000.

4- Cyrine Ayoub, Fréderic Gits, **l'industrie Touristique Tunisienne**, Rapport sectoriel, Fitch Ratings, 2004.

5- Guide touristique, **Adrar la merveille du sahara**, Direction du Tourisme et l'Artisanat de la Wilaya d'ADRAR, 2016.

6- Ministére du tourisme, **Eléments de la stratégie de développement durable du tourisme en Algérie horizon 2010.**

7- Rapports du C.N.E.S, **l'évolution a imprimer a la gestion des finances locales dans une perspective d'économie de marché**, juin 2001.

8- Schema directeur d'aménagement touristique, **Livre2** : **les Cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires,** Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement, janvier 2008.

9- Schema directeur d'aménagement touristique, Livre4: **le plan opérationnel,** Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement, janvier 2008.

10- vers un tourisme durable, **guide a l'usage des décideurs**, OMT, pnue, 2006.

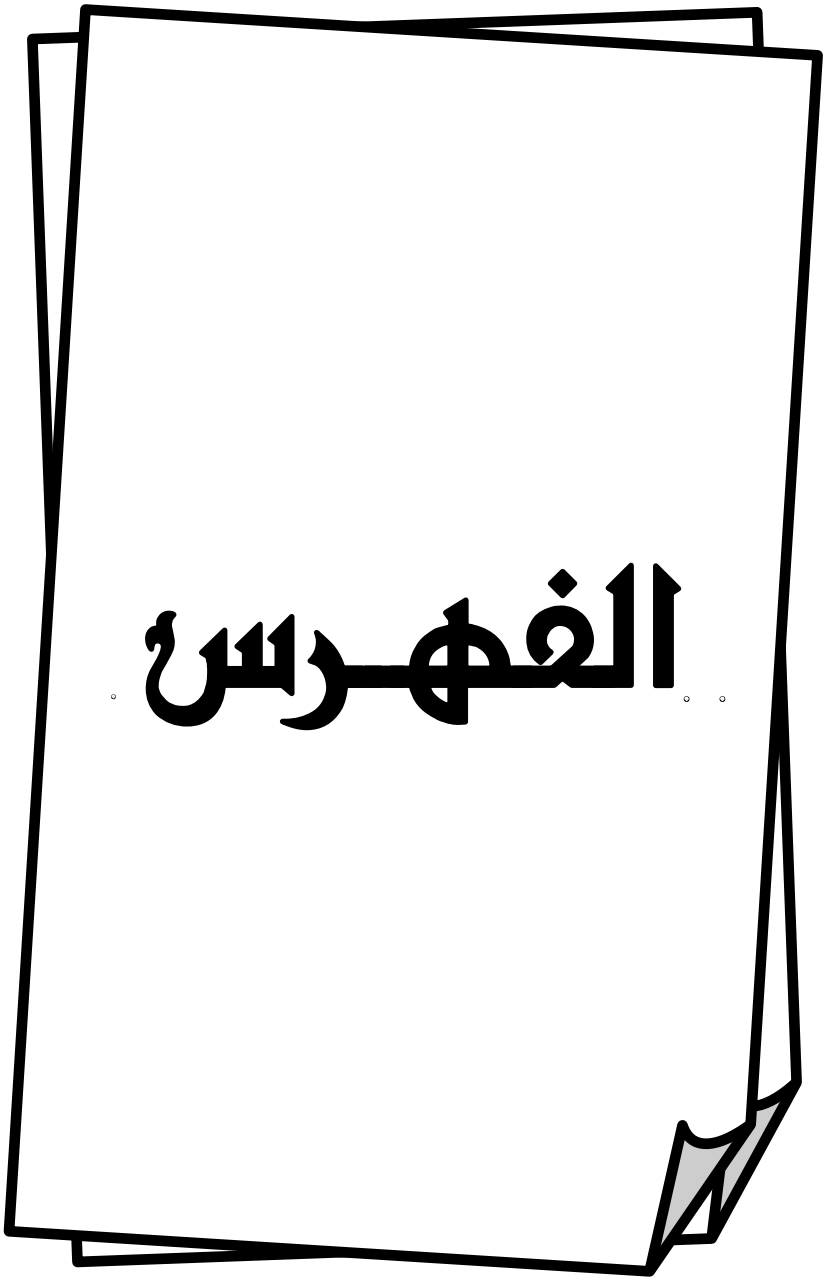
الفهـرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
تشكرات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
خطة الأطروحة	–
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمار السياحي	
تمهيد	1
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإستثمار	1
المطلب الأول: الإستثمار: مفهومه، أهميته وأهدافه	1
أولاً: مفهوم الإستثمار	1
ثانياً: أهمية الإستثمار	4
ثالثاً: أهداف الإستثمار	6
المطلب الثاني: أنواع الإستثمار، خصائصه ومبادئه	8
أولاً: أنواع الإستثمار	8
ثانياً: خصائص الإستثمار	11
ثالثاً: مبادئ الإستثمار	12
المطلب الثالث: أدوات ومحددات الاستثمار	14
أولاً: أدوات الإستثمار	14
ثانياً: محددات الإستثمار	17
ثالثاً: مخاطر الإستثمار	19
المبحث الثاني: مدخل عام للسياحة	22
المطلب الأول: السياحة: مفهومها، أهميتها وأنواعها	22
أولا: مفهوم السياحة	22

العنوان	الصفحة
ثانياً: أنواع السياحة	25
ثالثاً: أهمية السياحة	28
المطلب الثاني: خصائص السياحة ومُقوماتها	32
أولا: خصائص السياحة	32
ثانياً: مقومات السياحة	34
المطلب الثالث: أسس السياحة و آثارها	37
أولاً: أسس السياحة	37
ثانياً: آثار السياحة	43
المبحث الثالث: الإطار العام للإستثمار السياحي	47
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار السياحي وأهدافه	47
أولاً: مفهوم الإستثمار السياحي	47
ثانياً: أهداف الإستثمار السياحي	49
المطلب الثاني: محددات الإستثمار السياحي	51
المطلب الثالث: تمويل الإستثمار السياحي وأهم معوقاته	56
أولا: تمويل الإستثمارات السياحية	56
ثانياً: محفزات الإستثمار السياحي	57
ثالثاً: معوقات الإستثمار السياحي	58
خلاصة الفصل	60
الفصل الثاني: الجماعات المحلية بالجزائر: واقع التمويل وتحدياته	61
تمهيد	62
المبحث الأول: عموميات حول الإدارة المحلية	63
المطلب الأول: الإدارة المحلية، المفهوم والنشأة	63
أولاً: مفهوم الإدارة المحلية	63
ثانياً: أسباب نشأة الإدارة المحلية	66

العنوان	الصفحة
ثالثاً: أهداف الإدارة المحلية	69
المطلب الثاني: أدوار ومقومات الإدارة المحلية	72
أولا: الأدوار التنموية للإدارة المحلية	72
ثانياً: المقومات الأساسية للإدارة المحلية	74
المطلب الثالث: مميزات الإدارة المحلية عن الحكم المحلي	77
أولاً: مميزات الإدارة المحلية	77
ثانياً: مشكلات الإدارة المحلية	80
المبحث الثاني: الجماعات المحلية بالجزائر	83
المطلب الأول: مفهومها وتطورها التاريخي	83
أولاً: تطورها التاريخي	83
ثانياً: مفهوم الجماعات المحلية	89
المطلب الثاني: صلاحيات الجماعات المحلية بالجزائر	93
أولاً: صلاحيات البلدية	93
ثانياً: صلاحيات الولاية	95
المطلب الثالث: هيئات تسيير الجماعات المحلية	97
أولا: هيئات تسيير البلدية	97
ثانياً: هيئات تسيير الولاية	101
المبحث الثالث: مالية الجماعات المحلية بالجزائر	105
المطلب الأول: الموارد المالية للجماعات المحلية	105
أولاً: الموارد المالية المحلية الذاتية	106
ثانياً: الموارد المحلية الخارجية	112
المطلب الثاني: إشكالية عجز ميزانية الجماعات المحلية	115
أولاً: واقع عجز ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر	115
ثانياً: أسباب عجز ميزانية الجماعات المحلية	117

العنوان	الصفحة
المطلب الثالث: البدائل الإقتصادية لتنمية موارد الجماعات المحلية	119
خلاصة الفصل	125
الفصل الثالث: واقع و آفاق الإستثمار السياحي بالجزائر	126
تمهيد	127
المبحث الأول: تطور سياسة الإستثمارات السياحية بالجزائر	128
المطلب الأول: الإستثمارات السياحية في الجزائر قبل سنة 1990	128
أولاً: الإستثمارات السياحية خلال الفترة 1962-1966	128
ثانياً: الإستثمارات السياحية خلال الفترة 1967-1969	129
ثالثاً: الإستثمارات السياحية خلال الفترة 1970-1979	132
رابعاً: الإستثمارات السياحية خلال الفترة 1980-1990	134
المطلب الثاني: الإستثمارات السياحية خلال الفترة 1990-2000	138
أولاً: تطور هياكل الإيواء السياحي	139
ثانياً: إمتيازات قانون الإستثمار 93-12	140
المطلب الثالث: الإستثمارات السياحية خلال الفترة 2000-2016	141
أولاً: تطور مشاريع الإستثمار السياحي خلال الفترة 2002-2008	141
ثانياً: تطور مشاريع الإستثمار السياحي خلال الفترة 2010-2015	142
ثالثاً: وضعية الفنادق بالجزائر خلال الفترة 2012-2016	144
المبحث الثاني: واقع الإستثمار السياحي في الجزائر	146
المطلب الأول: تقييم مناخ الإستثمار السياحي بالجزائر	146
أولاً: المناخ الإستثماري في الجزائر	146
ثانياً: فرص الإستثمار السياحي بالجزائر	148
ثالثاً: المناخ القانوني للإستثمار السياحي بالجزائر	148
رابعاً: إجراءات تسهيل الإستثمار السياحي	152

العنوان	الصفحة
المطلب الثاني: معيقات الإستثمار السياحي في الجزائر	153
أولاً: مشكل العقار السياحي	153
ثانياً: إشكالية التمويل	154
ثالثاً: الفساد الإداري	155
رابعاً: تأثير المحيط الطبيعي والثقافي	155
خامساً: قلة الحوافز الموجهة للإستثمارات السياحية	156
سادساً: تفضيل السياحة الأجنبية على الوطنية	157
سابعاً: ضعف اهتمام الجماعات المحلية بالجانب السياحي	157
المطلب الثالث: المؤشرات الإقتصادية لقطاع السياحة في الجزائر	158
أولاً: حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	158
ثانياً: مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب الشغل	159
ثالثاً: إيرادات ونفقات قطاع السياحة بالجزائر	159
رابعاً: مساهمة الفنادق، المقاهي والمطاعم في الإقتصاد الوطني	160
خامساً: حصة المشاريع الإستثمارية بقطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى	160
سادساً: دور القطاع الخاص في تنمية القطاع السياحي	166
المبحث الثالث: الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع السياحة بالجزائر	169
المطلب الأول: خصائص ومقومات السياحة بالجزائر	169
أولاً: نبذة تعريفية عن الجزائر	169
ثانياً: المقومات الطبيعية للجزائر	170
ثالثاً: المقومات التاريخية، الثقافية والدينية	173
رابعاً: الهياكل القاعدية بالجزائر	175
المطلب الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030	177
أولاً: تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT	178
ثانياً: الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	178

العنوان	الصفحة
ثالثاً: موقع SDAT من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية	179
رابعاً: مراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	180
المطلب الثالث: حركيات تفعيل السياحة من خلال المخطط التوجيهي للسياحة	181
أولاً: عرض الحركيات الخمس لتفعيل السياحة	182
ثانياً: الإطار الزمني لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT	187
ثالثاً: النتائج الأولية لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	188
خلاصة الفصل	190
الفصل الرابع: الإنعكاسات التنموية للإستثمارات السياحية على الجماعات المحلية بالجزائر	191
تمهيد	192
المبحث الأول: الأدوار التنموية للجماعات المحلية	193
المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية	193
أولاً: تعريف التنمية المحلية	193
ثانياً: ركائز التنمية المحلية	194
ثالثاً: العوامل المتحكمة في التنمية المحلية	196
رابعاً: وسائل تحقيق التنمية المحلية	198
خامساً: أهداف سياسات التنمية المحلية بالجزائر	200
المطلب الثاني: برامج التنمية المحلية في الجماعات المحلية	201
أولاً: البرنامج البلدي للتنمية PCD	202
ثانياً: البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية PSD	203
ثالثاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	204
رابعاً: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	204
خامساً: الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب	205
سادساً: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU	206
سابعاً: مخطط شغل الأراضي P.O.S	207

العنوان	الصفحة
ثامناً: المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة	207
المطلب الثالث: مفارقات التنمية بالجماعات المحلية في الجزائر	209
أولاً: الأدوار التنموية للجماعات المحلية	210
ثانياً: إعادة الاعتبار للدور التنموي للجماعات المحلية بالجزائر	211
المبحث الثاني: الاستثمار السياحي كآلية لتنمية موارد الجماعات المحلية	216
المطلب الأول: تحديات وآليات دعم التنمية المحلية بالجماعات المحلية	216
أولاً: تحديات التنمية المحلية بالجماعات المحلية	216
ثانياً: آليات دعم التنمية المحلية بالجزائر	218
المطلب الثاني: دور الإستثمار السياحي في تثمين المالية المحلية	220
أولاً: مساهمة الإستثمار السياحي في تثمين المالية المحلية بالجماعات المحلية	220
ثانياً: الانعكاسات التنموية للإستثمارات السياحية	222
المطلب الثالث: سياسة الحكومة في مجال تحفيز التنمية المحلية بالجزائر	225
المبحث الثالث: آليات ترقية الإستثمار السياحي بالجماعات المحلية	232
المطلب الأول: ترقية الإستثمار السياحي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة	232
أولاً: مفهوم التنمية المستدامة	232
ثانياً: مفهوم التنمية المحلية المستدامة	234
ثالثاً: مؤشرات التنمية المحلية المستدامة	235
رابعاً: معوقات التنمية المحلية المستدامة	237
خامساً: التنمية السياحية المستدامة	237
سادساً: خصائص السياحة المستدامة	240
سابعاً: متطلبات التنمية السياحية المستدامة	241
ثامناً: أهداف التنمية السياحية المحلية	242
تاسعاً: قانون التنمية السياحة المستدامة بالجزائر	244

العنوان	الصفحة
عاشراً: دعم التنمية السياحية بالجزائر	246
المطلب الثاني: أجهزة ترقية الاستثمار السياحي بالجماعات المحلية في الجزائر	246
المطلب الثالث: الأدوار التحفيزية للجماعات المحلية لجذب الإستثمار السياحي بالجزائر	249
خلاصة الفصل	256
الفصل الخامس: دراسة تطبيقية لحالة مشروع استثمار سياحي – فندق قورارة –	257
تمهيد	258
المبحث الأول : الخصائص السياحية المميزة لولاية أدرار	259
المطلب الأول: نبذة تعريفية لولاية أدرار	259
أولا: الموقع الجغرافي	259
ثانياً: المناخ	260
ثالثاً: الوسط الطبيعي	260
رابعا: الثروة النباتية والحيوانية	261
المطلب الثاني: المقومات السياحية بولاية أدرار	261
أولا: المواقع الطبيعية	261
ثانياً: المعالم الدينية والمخطوطات التاريخية	262
ثالثاً: القصور والقصبات	262
رابعاً: الآثار التاريخية	263
خامساً: الصناعات التقليدية	263
سادساً: التراث والفنون الشعبية	264
المطلب الثالث: واقع الاستثمار السياحي بولاية أدرار	267
أولاً: المميزات الكبرى لولاية أدرار	267
ثانياً: إمكانيات النشاط السياحي بولاية أدرار	267
ثالثاً: الهياكل والمؤسسات السياحية بولاية أدرار	269

العنوان	الصفحة
رابعاً: التدفق السياحي بولاية أدرار خلال الفترة من 2000 إلى 2015	271
خامساً: وضعية قطاع السياحة ضمن البرامج التنموية القطاعية بولاية أدرار	273
سادساً: وضعية العقار السياحي بولاية أدرار	275
سابعاً: توقعات عدد الأسرة آفاق 2030 بولاية أدرار	278
ثامناً: مساهمة قطاع السياحة بأدرار في توفير مناصب الشغل	279
تاسعاً: وضعية الإستثمار السياحي الخاص بولاية أدرار	279
وضعية الاستثمار السياحي الخاص بولاية أدرار	279
المبحث الثاني: دراسة لحالة مشروع إستثمار سياحي (فندق قورارة – تيميمون)	283
المطلب الأول: نبذة تعريفية بفندق قورارة	283
أولاً: نبذة تعريفية عن مدينة تيميمون	283
ثانياً: تقديم عام لفندق قورارة	284
ثالثاً: تطور عدد العمال بالفندق	286
رابعاً: الهيكل التنظيمي لفندق قورارة	287
المطلب الثاني: دراسة وتقييم النشاط السياحي بفندق قورارة بتيميمون	288
أولاً: تطور رقم أعمال الفندق	288
ثانياً: تطور تدفق السياح بفندق قورارة	290
المطلب الثالث: دراسة الإيردات المتأتية من فندق قورارة لصالح الجماعات المحلية	292
أولاً: الضرائب والرسوم المسددة من قبل فندق قورارة	292
ثانياً:تقييم الإنعكاسات التنموية المحلية للإستثمار السياحي –حالة فندق قورارة–	298
المبحث الثالث: آفاق الإستثمار السياحي بولاية أدرار	301
المطلب الأول: تطلعات التنمية السياحية بتيميمون	301
المطلب الثاني: معوقات التنمية السياحية بولاية أدرار	302
المطلب الثالث: آفاق الإستثمار السياحي بولاية أدرار	303

العنوان	الصفحة
أولاً: آفاق الإستثمار السياحي	303
ثانياً: مقترحات لترقية الإستثمار السياحي بولاية أدرار	304
خلاصة الفصل	308
الخاتمة العامة	310
قائمة المراجع	322
الفهرس	337
الملاحق	348

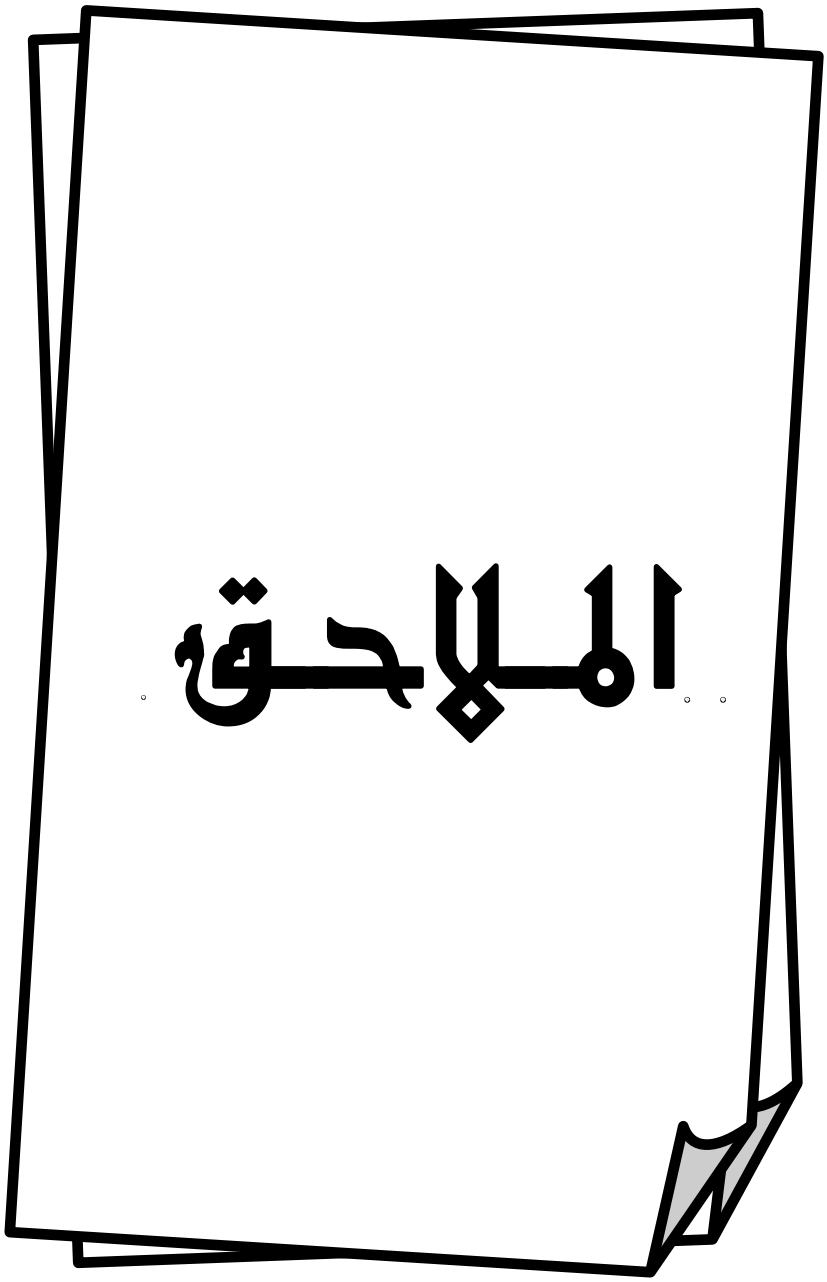
الملاحق

أقاليم ولاية أدرار

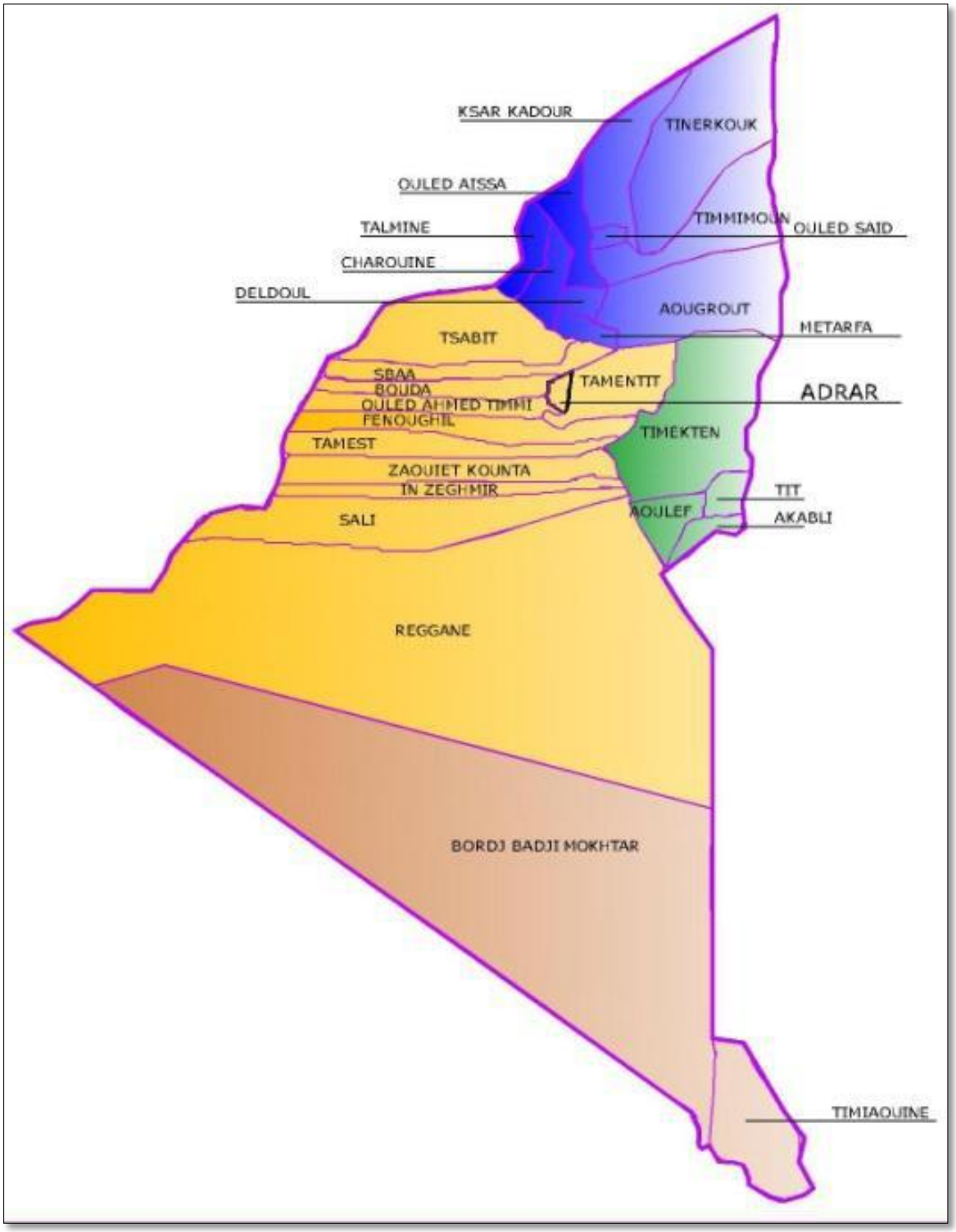

الخريطة السياحية لإقليم قورارة

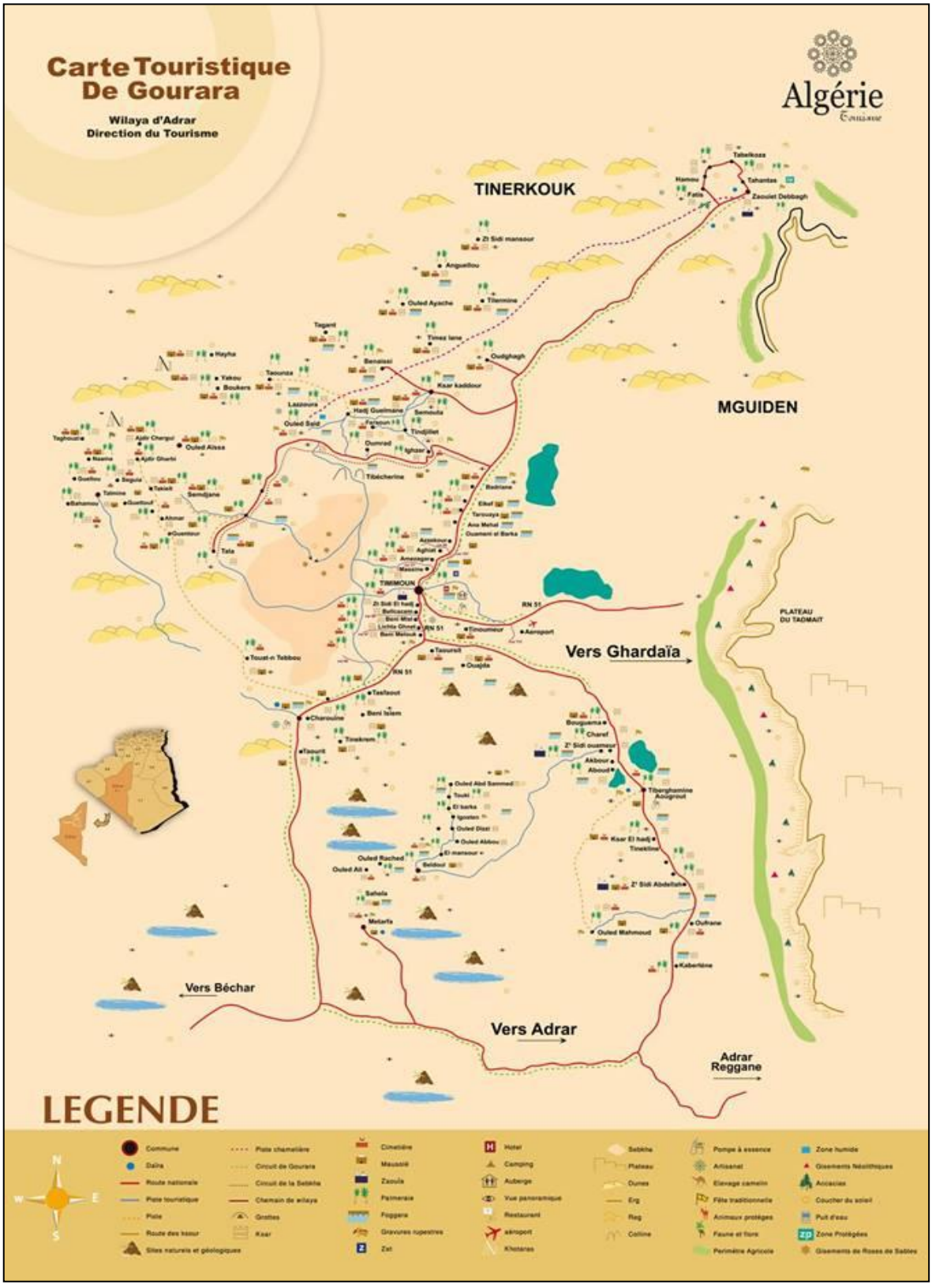

صور فندق قورارة بتيميمون

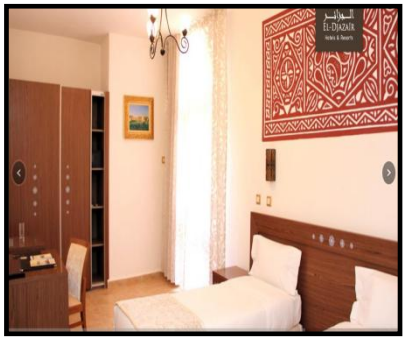
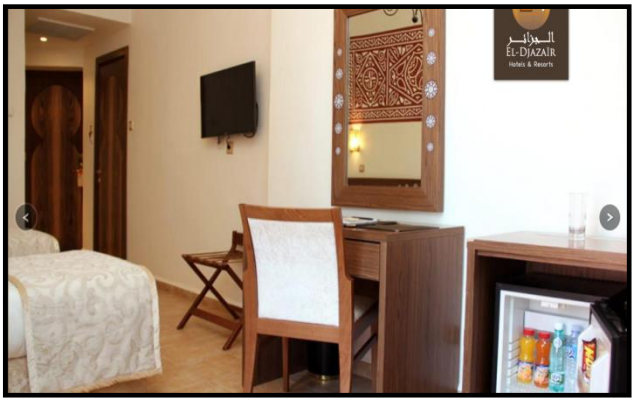

المناطق المقترحة للتوسع السياحي بولاية أدرار

تماسخت – بلدية فنوغيل

تعنطاس – بلدية تينركوك

تاقلزي – بلدية شروين

واحة بودة – بلدية بودة

مخطط التهيئة لمنطقة التوسع السياحي تادلست بتيميمون– أدرار

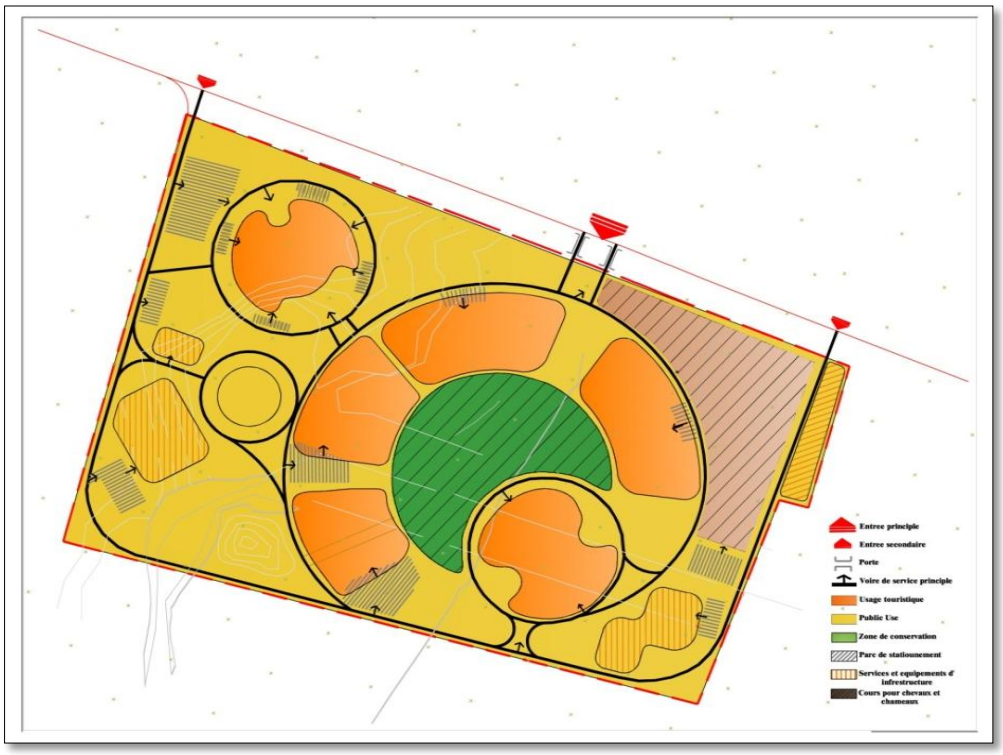

Chaine el djazair -Hôtel Gourara
Timimoun

عدد السياح الأجانب والمحليين

السنة	المحليين	الأجانب
2000	5589	6
2001	5298	166
2002	6205	116
2003	3045	43
2004	3555	520
2007	6018	2129
2008	7788	1640
2009	8978	2731
2015	2420	252
2016	6292	1299

Statistique Hébergement Nuitée 2017

Mois	nationaux	Etranger
Janvier 2017	647	90
Février 2017	1319	131
Mars 2017	875	50
Avril 2017	645	165
Mai 2017	328	144
JUIN 2017	165	221
Totaux	3979	801

طلب الموافقة على مخططات

(في إطار القانون رقم 99-01 المؤرخ في 6 يناير 1999 يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة المواد 49-48-47-46)

إعادة تعديل أو تهيئة بناء ذو طابع فندقي
إنجاز مشروع فندقي

☐ تغيير او تهيئة مؤسسة فندقية

☐ انجاز مشروع سياحي

الوثائق المطلوبة:

الملف الاداري:

- طلب الموافقة المبدئية.
- نسخة من عقد الملكية أو عقد الامتياز.

الملف التقني

1. مخططات الوضعية الحالية في حالة مشروع إعادة تعديل أو تهيئة.
2. مخطط الموقع على سلم 2000/1 أو 5000/1.
3. مخطط الكتلة على سلم 200/1 أو 500/1 و يشتمل على البيانات التالية:
   - حدود القطعة الأرضية و مساحتها وتوجهها و رسم الأسيجة عند الاقتضاء.
   - منحنيات المستوى أو مساحة التسطيح والمقاطع التخطيطية للقطعة الأرضية.
   - نوع طوابق البيانات المجاورة أو ارتفاعها أو عددها.
   - ارتفاع البيانات الموجودة أو المبرمجة أو عدد طوابقها وتخصيص المساحات المبنية أو الغير مبنية.
4. مخططات معدة على سلم 1/50 تبين ما يلي :
   - التوزيعات الداخلية لمختلف مستويات البناية (الطابق الارضي –الطابق العلوي والمشتملة على شبكة جر المياه الصالحة للشرب, وصرف المياه القذرة والكهرباء والتدفئة, والواجهات بما في ذلك واجهة الأنسجة و المقاطع الترشيدية.

5-في حالة اعادة التهيئة او تغيير للبناية يجب احضار المخططات السابقة للبناية على سلم 100/1

6-دراسة تقنية اقتصادية للمشروع

1.صاحب المشروع

- إذا كان الأمر يتعلق بشخص طبيعي

اللقب:..... الاسم:.....

تاريخ ومكان الازدياد:.....

الجنسية:.....

العنوان الشخصي .....

الهاتف ..... الفاكس.....

PROCEDURE DE PRESENTATION DES DOSSIERS RELATIFS AUX PROJETS TOURISTIQUES

Demande d'approbation des plans

(Articles 46 /47 /48 /49 de la loi 99 / 01 du 6 janvier 1999 fixant les règles relatives à l'hôtellerie)

☐ Modification, aménagement d'un établissement hôtelier

☐ Réalisation projet hôtelier

DOSSIER ADMINISTRATIF :

1/ La demande d'accord de principe ,

2/ L'acte de propriété et / ou l'arrêté de la concession du terrain,

3/ Le certificat d'urbanisme – dans le cas d'une construction située en dehors d'une zone d'expansion touristique,

DOSSIER TECHNIQUE :

4/ Les plans détaillés du projet à savoir :

a) - Plan de situation au 1/2000 ou 1/5000

b) - Plan de masse au 1/200 ou 1/500 comportant les désignation suivantes :
- Les limites du terrain, superficie, orientations et murs de clôture,
- Courbe de niveau ou terrassement et coupe transversale du sol,
- Gabarit et nombre de constructions voisines,

c)- Plan d'exécution :
- Aménagement intérieur des différents niveaux (R.D.C , étages techniques, étages courants avec réseaux eaux potables, eaux usées, électricité, chauffage),
- Coupes et façade au 1/50,

d) - Dans le cas d'un réaménagement ou d'une modification de la structure il est exigé la présentation des plans initiaux de celle-ci au 1/100.

5/ L'étude technico- économique du projet,

L'emploi dans le secteur du tourisme

Années	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014 (*)
Nombre d'Emploi	82,000	95,000	98,000	103,000	165,000	172,000	180,000	185,000	182,000	198,000	213,000	220,000	224,028	256,775	261,289

Source : statistiques de l'ONS ajustées au niveau du ministère chargé du tourisme

Années 2012.2013.2014 : Etude de conjoncture tourisme effectuée par Ecotechnics

(*) Estimation Ecotechnics

Etat des projets d'investissement touristique
Pour l'année 2012

nombre de projets d'investissement touristiques accordés	Nombre de projets		Nombre de lits		Nombre d'emplois prévus		Evolution 2012/2011		
	Année 2011	Année 2012	Année 2011	Année 2012	Année 2011	Année 2012	Nombre de projets	Nombre de lits	Nombre d'emplois prévus
Projets en cours de réalisation	344	405	38 731	49 561	16 866	23 426	17,73 %	27,96 %	38,89 %
Projets à l'arrêt	130	122	20 088	12 631	5 672	5 962	-6,15 %	-37,12 %	5,11 %
Projets non lancés	161	130	16 516	15 456	7 842	6 976	-19,25 %	-6,42 %	-11,04 %
Projets achevés	67	56	6 421	4 699	2 415	2 013	-16,42 %	-26,82 %	-16,65 %
Total	**702**	**713**	**81 756**	**82 347**	**32 795**	**38 377**	**1,57 %**	**0,72 %**	**17,02 %**

Source: Directions du Tourisme Wilayas

Etat récapitulatif des projets d'investissement touristique à fin 2015

	Total projets	Capacité en lits	Emplois	Total Coût 10^9 DA
Projets en cours de réalisation	504	69 138	28 835	234,877
Projets à l'arrêt	101	8 591	3 732	27,379
Projets non lancés	607	78 813	29 074	240,947
Projets achevés	58	4 241	1 951	10,234
TOTAL	**1 270**	**160 783**	**63 592**	**513,437**

La part du secteur du tourisme dans le PIB

Années	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Part du tourisme dans le PIB (%)	1.8	1.8	1.8	1.8	1.7	1.6	1.7	1.6	1.5	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1	1.1	1.2

Source : ONS

Capacité lits par secteur juridique

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Public	28,589	28,589	28,589	23,541	25,650	20,485	21,453	21,453	21,453	17,955	17,955	15,597	15,597	18,613	18,613	18,613
Privée	34,576	34,761	34,197	44,343	47,140	58,475	58,622	60,683	60,373	65,511	67,563	71,184	72,420	72,407	74,313	74,744
Collectivités Locales ou mixtes (*)	3,737	3,737	3,737	4,683	4,683	3,064	2,733	2,733	2,733	3,176	3,176	5,596	6,004	5,878	5,878	6,248
Total	**66,902**	**67,087**	**66,523**	**72,567**	**77,473**	**82,024**	**82,808**	**84,869**	**84,559**	**86,642**	**88,694**	**92,377**	**94,021**	**96,898**	**98,804**	**99,605**

(*) À partir de 2008, la catégorie des collectivités locales à été remplacée par la catégorie mixte (il s'agit du partenariat) et pour le public, il s'agit des chaînes hôtelières internationales.

***المُلخص:**

في ظل الاهتمام المُتزايد بصناعة السياحة عالمياً، ومن أجل تحقيق التنمية السياحية المُستدامة محلياً؛ كان لزاماً تشجيع الاستثمار السياحي الذي يتوقف على مدى توفر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قُوة المُنتج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة، ومدى اهتمام الدولة بالترويج والتسويق لمُنتجاتها السياحية.

ومما لاشك فيه أن الإستثمار السياحي يُتيح فُرصاً استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية لاسيما في الدول ذات عناصر الجذب السياحي، ويرتبط ذلك بتوفُر مُناخ ملائم مبني على وجود بنية تحتية قوية وحوافز مشجعة و نُظم إدارية متطورة.

لذلك تأتي هذه الدراسة كمحاولة منّا لتبيان ضرورة إهتمام الجماعات المحلية بمُؤهلاتها السياحية ومُقوماتها الطبيعية ومُمتلكاتها الأثرية، وإبراز مدى مساهمة الإستثمارات السياحية في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية بالجزائر.

– الكلمات المفتاحية: الإستثمار السياحي، الجماعات المحلية، الموارد المالية.

***Résumé**:

Compte tenu de l'intérêt croissant pour l'industrie touristique à l'échelle mondiale, et afin d'assurer un développement durable du tourisme localement, il fallait encourager l'investissement touristique. Ce dernier dépend de la disponibilité des capitaux nationaux et étrangers pour investir dans le tourisme, de la force du produit touristique, de la demande sur le marché du tourisme, et de la promotion des produits touristiques par l'État.

Il ne fait aucun doute que l'investissement touristique offre des opportunités d'investissement qui peuvent concurrencer le marché du tourisme international, en particulier dans les pays qui possèdent des attractions touristiques. Ceci est lié à la disponibilité d'un environnement favorable basé sur des infrastructures solides, des incitations et des systèmes de gestion avancés.

Par conséquent, cette étude tente de démontrer la nécessité pour les Collectivités Locales de s'occuper de leurs qualifications touristiques, leurs ressources naturelles et leurs propriétés archéologiques. Elle tente aussi de souligner la contribution des investissements touristiques au développement des ressources financières des Collectivités Locales en Algérie.

-Mots clés: **Investissement touristique, Collectivités Locales, Ressources financières.**

***Abstract:**

In view of the growing interest in the tourism industry globally, and in order to achieve sustainable tourism development locally, it is necessary to encourage tourism investment. This latter is dependent on the availability of domestic and foreign capital to invest in tourism, the strength of the tourist product, the demand for it in the tourism market, as well as the State’s promotion and marketing of its tourism products.

There is no doubt that tourism investment offers investment opportunities that can compete in the international tourism market, particularly in countries with tourist attractions. This is, however, linked to the availability of a favorable environment based on a strong infrastructure, incentives and advanced management systems.

This study is an attempt to demonstrate the necessity for the local communities to take care of their tourist assets, natural resources and archaeological properties. It also highlights the contribution of tourism investments to the development of the financial resources of the local communities in Algeria.

-Key Words: **Tourism investment, Local communities, Financial resources**.